الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gesti
Département : Sciences Economiques

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
التخصص: علوم اقتصادية

العنـــــــــوان:

دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية

-دراسة تطبيقية قياسية باستعمال نموذج احصائي-

إعداد الطالب:
خلفي رفيق

المشرف:
أ.د غراب رزيقة

لجنـــة المناقشـــة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
قطاف ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
غراب رزيقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
بودرامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحـــناً
قاشي خالد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	ممتحـــناً
سيد أحمد حاج عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	ممتحـــناً
دوحة سلمى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	ممتحـــناً

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gesti
Département : Sciences Economiques

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
التخصص: علوم اقتصادية

العنـــــــــوان:

دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية

-دراسة تطبيقية قياسية باستعمال نموذج احصائي-

إعداد الطالب:
خلفي رفيق

المشرف:
أ.د غراب رزيقة

لجنـــة المناقشـــة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
قطاف ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
غراب رزيقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
بودرامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحـــناً
قاشي خالد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	ممتحـــناً
سيد أحمد حاج عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	ممتحـــناً
دوحة سلمى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	ممتحـــناً

السنة الجامعية: 2023-2024

شـــــكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أود في البداية أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لأستاذتي ومشرفتي الاستاذ الدكتور: رزيقة غراب، التي لم تدخر جهدًا في توجيهي ودعمي طوال فترة دراستي وبحثي. لقد كان لتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيمة الأثر البالغ في إثراء هذا العمل وتحقيق هذا الإنجاز.

وأعرب عن امتناني العميق لعائلتي العزيزة، الذين كانوا السند والداعم الأكبر لي خلال هذه الرحلة. شكرًا لوالديَّ على دعمهما المستمر وتشجيعهما الدائم، ولزوجتي على صبرها وتفهمها وتحملها لكل الصعوبات.

ولا أنسى زملائي وأصدقائي الأعزاء، الذين كانوا دائمًا إلى جانبي، يشاركونني لحظات الفرح والتحديات، ويدعمونني بروح الفريق الواحد، وأخص بالذكر كل من الدكتورة سليمة رقاد، الأستاذ الدكتور الطيب قصاص، والدكتور شريط وليد.

ختامًا، أشكر كل من ساهم في هذا العمل، من قريب أو بعيد، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقني وإياكم لما فيه الخير والصلاح.

والحمد لله رب العالمين.

رفـــــيق خلفي

الإهـــــداء

إلى والدي العزيزين، الذين علماني أن العلم هو الطريق نحو التقدم والنجاح، واللذان كانا دائمًا نموذجًا للإصرار والعمل الجاد. شكرًا لكما على دعمكما المتواصل وتشجيعكما الدائم.

إلى والدتي الغالية، التي كانت دائمًا بجانبي بدعواتها الصادقة وكلماتها المشجعة، والتي لم تتوانَ عن تقديم كل الدعم والتشجيع.

إلى زوجتي الحبيبة دنيا، شريكة حياتي وصديقتي، التي تحملت معي كل الصعوبات والتحديات، والتي كانت سندي وداعمي في كل خطوة من خطوات هذا المشوار.

إلى ابنتي العزيزة أريام، التي كانت مصدر إلهامي وسعادتي، والتي آمل أن يكون هذا الإنجاز حافزًا لها لتحقيق أحلامها.

إلى أساتذتي الكرام وزملائي الأعزاء، الذين شاركوني هذا الطريق وآثروا تجربتي العلمية والبحثية.

إلى كل من آمن بي وبقدراتي، وقدم لي الدعم والتشجيع طوال هذه الرحلة.

إليكم جميعًا أهدي هذا العمل، تعبيرًا عن امتناني وتقديري العميق لكم.

رفـــــيق خلفي

الملخص

تشهد العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية نمواً متسارعاً ومتنامياً، مما يعكس تحولاً استراتيجياً في الخريطة الاقتصادية العالمية؛ حيث فتح هذا التطور الملحوظ في حجم التبادل التجاري وتنوعه آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي، وخلق فرصاً استثمارية واعدة لكلا الطرفين.

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1990-2022، سعت الدراسة إلى فهم تأثير المتغيرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والمسافة، إلى جانب متغيرات حديثة مثل سعر الصرف وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول العربية، كما تميزت الدراسة بإدراج متغيرين وهميين يمثلان الاتفاقيات التجارية والانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، تم تقسيم الدراسة إلى نموذجين: الأول يختص بالعلاقات التجارية بين الصين ودول شمال افريقيا العربية، والثاني يركز على العلاقات مع دول الشرق الأوسط العربية.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي قوي للناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان على حجم التبادل التجاري في كلا النموذجين، مؤكدة أهمية حجم الاقتصاد والسوق في تعزيز العلاقات التجارية، كما أظهرت النتائج تأثيراً متبايناً للمسافة الجغرافية، حيث كان تأثيرها أقل حدة مما هو متوقع في النماذج التقليدية، مما يشير إلى تحسن في وسائل النقل والاتصالات، برز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني كعامل مهم في تعزيز التجارة، خاصة في دول الشرق الأوسط، كما أظهرت الدراسة تأثيراً إيجابياً ملحوظاً للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق على حجم التبادل التجاري، مؤكدة أهمية هذه المبادرة في تشكيل العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الصين والدول العربية، وكشفت المقارنة الإقليمية عن اختلافات مهمة في تأثير بعض المتغيرات بين شمال افريقيا والشرق الأوسط، مما يسلط الضوء على ضرورة تبني سياسات تجارية مصممة خصيصاً لكل منطقة.

الكلمات المفتاحية: تجارة صينية-عربية، نموذج الجاذبية، مبادرة الحزام والطريق، استثمار أجنبي مباشر، تكامل اقتصادي.

Abstract

The trade relations between China and the Arab countries are experiencing rapid and sustained growth, reflecting a strategic shift in the global economic landscape, as this remarkable development in the volume and diversity of trade has opened new horizons for economic cooperation and created promising investment opportunities for both parties.

This study aimed to analyze the determinants of trade exchange between China and Arab countries using the gravity model for the period 1990-2022. The research sought to understand the impact of traditional economic variables such as GDP, population, and distance, alongside modern variables like exchange rates and the volume of Chinese foreign direct investment in Arab countries. The study was distinguished by including two dummy variables representing trade agreements and joining the Belt and Road Initiative. The research was divided into two models: the first focusing on trade relations between China and North African Arab countries, and the second on relations with Middle Eastern Arab countries.

The results of the study revealed a strong positive impact of GDP and population on the volume of trade exchange in both models, confirming the importance of economic and market size in enhancing trade relations. The findings also showed a varied effect of geographical distance, with its impact being less severe than expected in traditional models, indicating improvements in transportation and communication. Chinese foreign direct investment emerged as a significant factor in promoting trade, especially in Middle Eastern countries. The study also demonstrated a notable positive effect of joining the Belt and Road Initiative on trade volume, affirming the importance of this initiative in shaping future economic relations between China and Arab countries.

Keywords: China-Arab Trade, Gravity Model, Belt and Road Initiative, Foreign Direct Investment, Economic Integration.

قائمة المختصرات

المختصر	التعريف باللغة الأجنبية	التعريف باللغة العربية
GATT	General Agreement on tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
WTO	World trade Organization	منظمة التجارة العالمية
ICT	Information and CommunicationTechnologies	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
AI	Artifical intelligence	الذكاء الاصطناعي
GAFA	Google, Apple, Facebook, Amazon	جوجل، ابل، فايسبوك، امازون
GPS	Global Positioning System	نظام تحديد المواقع العالمي
TNC	Transnatinal Corporation	الشركات العابرة للحدود
ANI	Articial Narrow Intelligence	الذكاء الاصطناعي الضيق
AGI	Articial General Intelligence	الذكاء الاصطناعي العام
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
MFA	Multi-Fibre Arrangement	اتفاق الالياف المتعددة
VER	Voluntary Export Restrant	قيود التصدير الطوعية
QRS	Quantitative Restriction Strategy	الاستراتجية التجارية الكمية
VIE	Variable Interest Entity	الكيان ذو الهيكل الاسثماري
OMA	Office of Maritime Agreement	اتفاقية الإدارة البحرية
TRIP	Trade-Related Aspect of Intellectual Poperty Rights	الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
TRIM	Trade-Related Investment Measures	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
VAR	Value at Risk	القيمة العرضة للمخاطر
ODI	Overseas Direct Investment	الاستثمار المباشر الخاجي
BRI	The Belt and Road Initiative	مبادرة الحزام والطريق الصينية
PTA	Preferencial Trade Agreements	اتفقيات التجارة التفضيلية

المختصر	التعريف باللغة الأجنبية	التعريف باللغة العربية
GEMS	Global Emerging Markets System	النظام العالمي للأسواق الناشئة
NDRC	National Development and Reform Commission	اللجنة الوطنية للتنمية و الاصلاح
CASCF	China-ASEAN Senior Officials Consultation Forum	منتدى التشاور مع كبار المسؤولين بين الصين ورابطة دول جنوب شرق اسيا
AGM	Augmented Gravity Model	نموذج الجاذبية الموسع
ECM	Economic Capital Managemet	إدارة راس المال الاقتصادي
OBOR	One Belt One Road	مبادرة الحزام و الطريق
FTA	Free Trade Agreement	اتفاقيات التجارة الحرة
OLS	Ordinary Least Square	طريقة المربعات الصغرى العادية
CEPII	Centre for Prospective Studies and International Information	مركز الدراسات التطلعية والمعلومات الدولية
POP	Population	عدد السكان
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي
GDPCAP	Gross Domestic Product per capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
DISTCAP	Distance Between Capital	المسافة بين العواصم
ER	Exchange Rate	سعر الصرف
FDI	Foreign Direct Investement	الاستثمار الأجنبي المباشر
VIF	Variance Inflation Factor	معامل تضخم التباين
GLS	Generalized Least Square	المربعات الصغرى المعممة
FEM	Fixed Effect Model	نموذج التاثيرات الثابتة
REM	Rondom Effect Model	نموذج التاثيرات العشوائية
FMOLS	Fully Modiffied Ordinary Least Square	المربعات الصغرى المعدلة بالكامل

المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
شكر وعرفان	**IV**
الاهداء	**V**
الملخص باللغة العربية	**VI**
الملخص باللغة الإنجليزية	**VII**
قائمة المختصرات	**VIII-IX**
فهرس المحتويات	**XII- XIII**
فهرس الاشكال	**XIV-XV**
فهرس الجداول	**XVI-XVII**
مقدمة	**أ–ك**
الفصـــــــــل الأول **المضامين الأساسية للتجارة الدولية**	**65–1**
تمهيد	1
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية	2
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية	2
المطلب الثاني: أهداف ومظاهر التجارة الدولية	6
المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية	10
المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية	26
المطلب الأول: النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية	26
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية	28
المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية	53
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الدولية	53
المطلب الثاني: اهداف وأنواع سياسات التجارة الدولية	55
خلاصة الفصل	65
الفصـــــــــل الثاني **النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية لكل من الصين والدول العربية**	**137–66**

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
تمهيد	67
المبحث الأول: نمو التجارة الدولية والاقتصاد العالميين	68
المطلب الأول: رصد لحركة الصادرات والواردات العالمية	68
المطلب الثاني: سياسات الحماية في البلدان الصناعية	78
المبحث الثاني: موقع التجارة الخارجية للصين من الاقتصاد العالمي	83
المطلب الأول: مراحل التغيير الهيكلي لبرنامج الإصلاح الصيني	83
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للصين	90
المبحث الثالث: موقع التجارة الخارجية للدول العربية من الاقتصاد العالمي	104
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للدول العربية	104
المطلب الثاني: التطورات الحديثة في التجارة الخارجية للدول العربية	110
خلاصة الفصل	137
الفصـــــــــل الثالـــــــــث **مستوى التبادل التجاري بين الصين والدول العربية**	**210-138**
تمهيد	139
المبحث الأول: نشأة وتطور حجم التبادل التجاري الصيني العربي	140
المطلب الأول: الإطار التاريخي لنشأة وتطور التبادل التجاري الصيني العربي	140
المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حسب المجموعة	150
المبحث الثاني: المحددات العامة في التأثير على معدل التبادلات التجارية الدولية	173
المطلب الأول: محددات التبادل التجاري وفقا للنظريات التقليدية	173
المطلب الثاني: محددات التبادل التجاري وفقا للنظريات الحديثة	175
المبحث الثالث : المحددات الخاصة في التأثير على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية	181
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية الداخلية	181
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية الخارجية	191
خلاصة الفصل	210
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية باستعمال نموذج الجاذبية للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية	**287-211**
تمهيد	212
المبحث الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم	213

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع والنموذج المقترح للدراسة	213
المطلب الثاني: البيانات ومتغيرات الدراسة	231
المبحث الثاني: اختبارات وتقدير النماذج القياسية	249
المطلب الأول: نموذج الصين والدول العربية للشرق الأوسط	250
المطلب الثاني: نموذج الصين والدول العربية لشمال افريقيا	262
المبحث الثالث: تحليل النتائج وتفسيرها	274
المطلب الأول: التحليل والتفسير الاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة(FE)	275
المطلب الثاني: التحليل والتفسير الاقتصادي لنموذج FMOLS	280
خلاصة الفصل	287
خاتمة	288
قائمـــــــة المراجـــــع	299
أولاً: المراجع باللغة العربية	300
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	308
قائمة الملاحق	315

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات	73
02	قيمة الواردات العالمية من السلع والخدمات	74
03	متوسط حجم الصادرات السنوي من السلع والخدمات	75
04	متوسط حجم الواردات السنوي من السلع والخدمات	76
05	معدل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي	85
06	تطور صادرات وواردات الصين	87
07	التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر للصين	95
08	الاستثمار الأجنبي الصافي للصين	96
09	الصادرات الصينية من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	97
10	حجم التجارة الخارجية للصين ضمن التجارة العالمية	101
11	حجم التجارة الخارجية للدول العربية	105
12	حجم التجارة الخارجية لدولة الأردن ضمن التجارة العالمية	115
13	حجم التجارة الخارجية لدولة الامارات ضمن التجارة العالمية	116
14	حجم التجارة الخارجية لمملكة البحرين ضمن التجارة العالمية	118
15	حجم التجارة الخارجية للجزائر ضمن التجارة العالمية	119
16	حجم التجارة الخارجية للسعودية ضمن التجارة العالمية	121
17	حجم التجارة الخارجية للعراق ضمن التجارة العالمية	123
18	حجم التجارة الخارجية للكويت ضمن التجارة العالمية	125
19	حجم التجارة الخارجية للمغرب ضمن التجارة العالمية	126
20	حجم التجارة الخارجية لتونس ضمن التجارة العالمية	128

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
21	حجم التجارة الخارجية لسلطنة عمان ضمن التجارة العالمية	129
22	حجم التجارة الخارجية لدولة قطر ضمن التجارة العالمية	131
23	حجم التجارة الخارجية لدولة لبنان ضمن التجارة العالمية	132
24	حجم التجارة الخارجية لدولة ليبيا ضمن التجارة لعالمية	134
25	حجم التجارة الخارجية لدولة مصر ضمن التجارة لعالمية	135
26	تطور حصص المناطق في تجارة الصين (2000-2022)	146
27	نسبة الصادرات والواردات السلعية للعالم العربي من الصين (2000-2022)	147
28	مصادر الصين من النفط الخام	152
29	اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	158
30	التجارة الصينية -الافريقي (مليار دولار)	167
31	تطور عدد سكان الصين والدول العربية(1990-2022)	186
32	توزيع سكان الوطن العربي	187
33	أعلى 10 دول من حيث عدد المشروعات	202
34	أعلى 10 دول من حيث قيمة المشروعات	203
35	اختبارات التجانس ل(1986) Hsiao	220
36	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	257
37	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	268

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فكرة النفقات النسبية	35
02	تطور النمو الاقتصادي العالمي وحجم التجارة الدولي	69
03	تطور الناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة الخارجية للصين	86
04	حجم التجارة الخارجية للصين ضمن التجارة العالمية	100
05	نمو الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول العربية	108
06	حصة مختلف المناطق في اجمالي تجارة الصين خلال الفترة 2000-2022	145
07	تعريف المتغيرات ومصدرها	232
08	الفرضيات الأولية للعوامل المؤثرة على حجم التبادل التجاري	234
09	الوصف الاحصائي للمتغيرات نموذج دول الشرق الاوسط	239
10	الوصف الاحصائي للمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا	241
11	مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول الشرق الاوسط	243
12	مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا	246
13	اختبار التجانس لـــ Hsiao	252
14	نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة	253
15	نتائج النموذجين للتقدير بطريقة المربعات الصغرى	254
16	نتائ اختبار هاسمان	255
17	نتائج اختبار فيشر المقيد	255
18	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	258
19	نتائج الاستقرارية في المستوى	259
20	نتائج الاستقرارية بعد اخذ الفرق الاول	260

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
21	نتائج اختبار التكامل المشترك pedroni	261
22	نتائج التقدير باستعمال FMOLS	261
23	اختبار التجانس ل Hsiao	264
24	نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة	265
25	نتائج النموذجين للتقدير بطريقة المربعات الصغيرة	266
26	اختبار فيشر المقيد	266
27	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	269
28	نتائج الاستقرارية في المستوى	270
29	نتائج الاستقرارية بعد اخذ الفرق الاول	271
30	نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni	272
31	نتائج التقدير باستعمال FMOLS	272

مقدمة

1. تمهيد

منذ ظهور المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي في القرن الثامن عشر، كان موضوع التجارة الدولية محورًا رئيسيًا للنظريات والدراسات، ففي عمله الشهير "ثروة الأمم" عام 1776، قدم آدم سميث رؤيته حول فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج على المستوى الدولي، والتي من شأنها زيادة الثروة والرفاهية للجميع من خلال تحقيق مبدأ النفع المتبادل من التجارة، وبعد ذلك بنحو قرن من الزمان طور ديفيد ريكاردو نظرية الميزة النسبية التي تفترض أن الدول تستفيد من التجارة الخارجية عندما تتخصص في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية في تكلفتها مقارنة بالدول الأخرى، حتى لو كانت الدولة الأخرى أكثر إنتاجية في جميع السلع.

في القرن العشرين، برزت نظريات جديدة تسعى لتفسير أسباب ودوافع التجارة الدولية وراء ما ذهب إليه الكلاسيكيون، من هذه النظريات نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "رايمون فرنون"، والتي ترى أن التجارة تنشأ بسبب اختلاف مراحل تقديم المنتجات في الدول المختلفة بناءً على مستويات الدخل والتكنولوجيا، كما برزت نظرية الموارد التي تربط التجارة بتوافر عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية، ولا ننسى نظريات اقتصاديات الحجم والتكنولوجيا التي تؤكد على دور وفورات الحجم الكبير والابتكارات التكنولوجية المتقدمة كمحركات رئيسية للتجارة الدولية.

في الوقت الحاضر، تجاوزت التجارة الخارجية مفهوم مجرد تبادل السلع المادية لتشمل أيضًا حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتجارة الخدمات عبر الحدود بأشكالها المختلفة، كما واكب ذلك تطورًا في المقاربات النظرية، حيث أصبح مفهوم الميزة التنافسية يبنى على عوامل متعددة مثل الإنتاجية

والابتكار والجودة وكفاءة العمليات بدلاً من المقارنة البسيطة للتكاليف فقط، ويؤكد ذلك على أهمية القدرات التنافسية للدول في تحديد اتجاهات التجارة الدولية.

في سياق هذا التطور النظري برزت نظرية الجاذبية كأحد النماذج الرئيسية المستخدمة لدراسة وتحليل اتجاهات التجارة البينية بين الدول، تستند هذه النظرية إلى افتراض مفاده أن حجم التجارة بين دولتين يرتبط بشكل طردي بحجم اقتصادهما من حيث إجمالي الناتج المحلي وعدد السكان، وبشكل عكسي مع المسافة الجغرافية الفاصلة بينهما. ويعود أصل فكرة هذا النموذج إلى قانون الجاذبية الشهير في علم الفيزياء، حيث تم تطويعه لاحقًا لدراسة العلاقات التجارية الدولية، وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية صلاحية هذا النموذج وقدرته على تفسير جزء كبير من التغيرات في تدفقات التجارة البينية.

لكن إلى جانب هذه المتغيرات الأساسية، كشفت الأبحاث الأكاديمية الحديثة عن وجود عوامل إضافية تؤثر على حجم التجارة البينية وفقًا لنموذج الجاذبية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي وجود حدود جغرافية مشتركة أو لغات مشتركة بين الدول إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية بسبب انخفاض تكاليف المعاملات والنقل وتسهيل التواصل، كما تلعب العوامل المؤسسية دورًا محوريًا، حيث توضح العديد من الدراسات أن وجود اتفاقيات للتجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف يساهم في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

أما في المنطقة العربية فقد شهدت العلاقات التجارية مع الصين تطورًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية من 36 مليار دولار في عام 2004 إلى أكثر من 244 مليار دولار في عام 2021 وفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ويرجع هذا التطور إلى عدة عوامل من بينها النمو الاقتصادي المتسارع للصين وحاجتها المتزايدة للواردات من الطاقة

والمواد الخام التي تشكل جزءًا كبيرًا من صادرات العديد من الدول العربية، إضافة إلى التوسع في استثمارات الصين في البنية التحتية والمشاريع الإنمائية في العالم العربي في إطار مبادرة الحزام والطريق.

2.اشكالية الدراسة

في ضوء نمو العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية؟

3.الاسئلة الفرعية

اعتمادا على السؤال الرئيسي وللإجابة عليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت نظريات التجارة الدولية لتفسير أنماط التبادل التجاري العالمي في ظل التغيرات التكنولوجية والسياسات الاقتصادية المعاصرة؟
- كيف انعكس النمو في الاقتصاد العالمي على تطور التجارة الخارجية لكل من الصين والدول العربية خلال العقدين الماضيين؟
- ما هي العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية؟
- ما قدرة نموذج الجاذبية على تفسير العوامل المؤثرة في حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية؟

4.فرضيات الدراسة

- تساهم النظريات الحديثة للتجارة الدولية في تقديم إطار تفسيري أكثر شمولية وديناميكية لأنماط التبادل التجاري العالمي، في ظل تأثير التطورات التكنولوجية والسياسات الاقتصادية المعاصرة، مقارنة بالنظريات الكلاسيكية.
- شهدت كل من الصين والدول العربية نموًا ملحوظًا في حجم تجارتها الخارجية، مع اختلاف في معدلات النمو وهيكل الصادرات، مما أدى إلى تغير في موقعهما النسبي ضمن الاقتصاد العالمي.
- تلعب المحددات الخاصة دورًا أكثر أهمية في تشكيل التبادل التجاري بين الصين والدول العربية (الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية ومبادرة الحزام والطريق)، مقارنة بالمحددات الاقتصادية العامة (الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف).
- يوفر نموذج الجاذبية تفسيرًا دقيقًا للعوامل المؤثرة في حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية.

5.أهداف الدراسة

يمكن تحديد اهم الأهداف فيما يلي:

- دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على التجارة المتنامية بين الصين والدول العربية على مؤشرات النمو الاقتصادي في هذه الدول كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- تحديد العوامل المحددة لحجم التجارة البينية بين الصين والدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية الاقتصادي، حيث سيتم دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والمسافة الجغرافية، إضافة إلى عوامل أخرى كوجود اتفاقيات تجارة حرة على حجم التجارة البينية.

- تقييم مدى استقرار وثبات معالم نموذج الجاذبية المطبق على البيانات التجارية بين الصين والدول العربية عبر فترة زمنية طويلة، وذلك للتحقق من قدرة النموذج على تفسير اتجاهات التجارة بين الطرفين بشكل مستقر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.
- تقديم رؤى جديدة حول تأثير مبادرة الحزام والطريق على التجارة الصينية-العربية من خلال تضمينها كمتغير في نموذج الجاذبية.

6.أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تطور العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية من 36 مليار دولار في 2004 إلى أكثر من 431 مليار دولار في 2022.
- اعتبار الشراكة التجارية بين الصين والدول العربية استراتيجية وحيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.
- توفير تحليل شامل ومحدّث للعلاقات التجارية الصينية-العربية يغطي منطقة جغرافية واسعة وفترة زمنية طويلة.
- سد الفجوة البحثية في هذا المجال، حيث تعد الدراسات التي تطرقت إلى تحليل محددات التجارة البينية باستخدام نماذج اقتصادية قياسية متطورة، وبيانات حديثة تغطي فترة زمنية طويلة لعدد كبير من الدول العربية، محدودة.
- استخدام نماذج اقتصادية قياسية متطورة وبيانات حديثة تغطي فترة زمنية طويلة لعدد كبير من الدول العربية في هذه الدراسة.

7.الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

أ. الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2022، وهي حقبة زمنية ذات أهمية بالغة في سياق العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية، يعكس هذا الإطار الزمني سلسلة من التحولات الجوهرية في الاقتصاد العالمي والسياسات التجارية، فمنذ بداية التسعينيات، شهدت الصين تسارعًا في وتيرة إصلاحاتها الاقتصادية، مما مهد الطريق لانفتاحها التجاري العالمي، كما تشمل هذه الفترة أحداثًا محورية مثل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، الأزمة المالية العالمية في 2008، وإطلاق مبادرة الحزام والطريق في 2013، هذا الامتداد الزمني يتيح تحليلًا شاملًا لتطور العلاقات التجارية الصينية-العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ب. الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في جمهورية الصين الشعبية ومجموعة مختارة من الدول العربية، رغم أن العالم العربي يضم 22 دولة فإن هذه الدراسة تركز على عدد معين منها، وذلك استنادًا إلى توفر البيانات اللازمة للتحليل، في الجزء النظري والتحليلي تم تناول مجموعة أوسع من الدول العربية، بينما في الجزء التطبيقي الذي يعتمد على نموذجي الجاذبية وبيانات البانل، تم التركيز على عدد أقل من الدول التي تتوفر عنها بيانات كافية ومتسقة، هذا التحديد المكاني يستند إلى اعتبارات منهجية وعملية، حيث يسمح بإجراء تحليل دقيق ومعمق للعلاقات التجارية الصينية-العربية، يشمل النطاق المكاني دولًا من منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مما يتيح دراسة التفاعلات التجارية مع اقتصادات عربية متنوعة تشمل دولًا نفطية وأخرى غير نفطية، هذا التنوع في العينة المختارة يوفر فرصة لتحليل كيفية تأثير اختلاف الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية

بين الدول العربية على نمط وحجم تجارتها مع الصين، مع مراعاة القيود المفروضة من حيث توافر البيانات وجودتها.

8. دوافع اختيار الموضوع

- الأهمية المتزايدة للعلاقات التجارية بين الصين والدول العربية كشراكة استراتيجية لها آثار اقتصادية وتنموية واسعة النطاق على المنطقة العربية.
- الحاجة إلى فهم أفضل وأعمق للعوامل الرئيسية التي تدفع وتُحرك حجم وتدفقات التجارة البينية بين الشريكين من خلال استخدام ونماذج اقتصادية حديثة ومتطورة.
- محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل شامل وعميق باستخدام أساليب اقتصاد قياسية متقدمة، ولفترات زمنية طويلة.
- الاهتمام الشخصي البالغ بهذا الموضوع كونه من القضايا الاقتصادية الراهنة والاستراتيجية، ورغبتي في المساهمة في إثراء المعرفة البحثية في هذا المجال من خلال أطروحتي، وتقديم كم نوعي من الاقتراحات المفيدة التي تساهم في فهم هذا الموضوع.

9. صعوبات البحث

واجهت هذه الدراسة عدداً من الصعوبات:

- تكمن إحدى الصعوبات الرئيسية في توافر البيانات وجودتها، حيث قد تكون البيانات المتاحة غير كاملة أو غير دقيقة لبعض الدول العربية، مما تطلب جهوداً إضافية لتجميعها وتنقيحها؛

- تعتبر اختلافات البنية الاقتصادية والسياسات التجارية بين الدول العربية تحدياً آخر، حيث قد تؤثر هذه الاختلافات على نتائج التحليل وتعميمها؛
- لقد شكلت الأحداث الجيوسياسية والصراعات في المنطقة عقبات أمام جمع البيانات وتفسير النتائج بشكل صحيح؛
- واجهت الدراسة صعوبات في الحصول على بيانات حديثة ودقيقة حول آثار جائحة كوفيد-19 على التجارة البينية، نظراً لحداثة هذه الجائحة وتأثيرها المستمر، مما تطلب جهودا متضافرة لضمان الحصول على بيانات موثوقة وتحليلات دقيقة.

10.الدراسات السابقة

أ.الدراسات باللغة العربية

دراسة رضا محمد هلال (2008):[1]

تناولت الدراسة السياق العام للعلاقات الصينية الأفريقية من حيث تطور أداء الاقتصاد الصيني منذ عام 1990، وتطور اتجاهات التنمية في القارة الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال وحتى الوقت الحالي، ركزت الدراسة على أهداف الصين السياسية في افريقيا وكذلك أهدافها الاقتصادية التي تتمحور حول فتح الأسواق الأفريقية أمام السلع الصينية والبحث عن الموارد الطبيعية.

[1] رضا محمد هلال، **العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2008، ص. 132-141.

استعرضت الدراسة أيضا تطور الأداء الاقتصادي للصين، الذي شهد قفزات نوعية منذ نهاية القرن العشرين بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها "دينغ شياو بينغ". هذه الإصلاحات لم تكتف بإطلاق العنان لقوى السوق، بل أيضًا بتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للشركات الصينية لتوسيع نطاق عملياتها خارج الحدود، بما في ذلك افريقيا، كما تناولت الدراسة التغيرات في مسار التنمية الأفريقية، بدءًا من حقبة ما بعد الاستعمار التي تميزت بالكثير من التحديات الاقتصادية والسياسية، وصولًا إلى الفترة الحالية التي تسعى فيها القارة جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن تجربة التنمية الصينية والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين عاملان مهمان في تنامي دورها على الساحة الدولية، مما يجعلها قادرة على المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في افريقيا، كما أكدت الدراسة على أن العلاقات بين الصين والدول الأفريقية تتسم بعدم المشروطية والتدخل في الشؤون السياسية الداخلية، مما يخلق فرص تعاون اقتصادي كبيرة بين الصين والعديد من الدول الأفريقية، خاصة في ظل تدهور العلاقات بين افريقيا وشركائها التقليديين.

تحليل نتائج الدراسة يُظهر أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الصين، بما في ذلك تعزيز حقوق الملكية، وتحرير الأسواق، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي، لم تُسهم فقط في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بل أيضًا في تعزيز قوة الصين على الساحة الدولية، هذه القوة الاقتصادية مكنت الصين من تقديم نموذج تنموي بديل يتسم بالتركيز على البنية التحتية والتطوير الصناعي، الذي يحتاجه الكثير من الدول الأفريقية بشدة.

في سياق العلاقات الصينية الأفريقية، يشير تحليل الدراسة إلى أن السياسة الصينية في افريقيا تستند إلى مبدأ "عدم التدخل" الذي يُعتبر جذابًا للعديد من القادة الأفارقة الذين يسعون لتجنب الشروط السياسية والاقتصادية المرتبطة غالبًا بالمساعدات الغربية، هذا النهج الصيني يعزز من قدرة الصين على خلق شراكات

استراتيجية تقوم على المصالح الاقتصادية المشتركة دون إثارة الحساسيات السياسية، مما يضع الصين في موقع متميز لتوسيع نفوذها الاقتصادي في القارة السمراء.

ختامًا، تبرز الدراسة كيف أن الصين استطاعت عبر استراتيجيتها الاقتصادية المرنة والتزامها بمبدأ "عدم التدخل"، أن تملأ الفراغ الذي تركته القوى الغربية في افريقيا، مسهمة بذلك في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والسياسية للقارة، وتعزيز موقعها كقوة عالمية مؤثرة.

دراسة جهاد حمدى حجازى عبد الحي (2016):[1]

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل شامل ومتعمق للعلاقات العربية-الصينية خلال الفترة 2001-2015، وهي فترة شهدت تحولات جيوسياسية واقتصادية بارزة على الساحة الدولية. سعى الباحث إلى تفكيك وفحص أوجه التعاون المتعددة بين الطرفين، متناولاً المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية بتحليل دقيق، كما هدفت الدراسة إلى تقييم الدور المتنامي للصين في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وتحليل تداعيات التغيرات في النظام الدولي على ديناميكيات هذه العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للتعاون العربي-الصيني في سياق التحولات العالمية، مع التركيز على تحليل العوامل الهيكلية والظرفية التي ساهمت في تعزيز هذه العلاقات، بما في ذلك النموذج التنموي الصيني وموقف الصين من القضايا العربية.

توصلت نتائج الدراسة إلى استنتاجات ذات دلالة بارزة حول طبيعة وتطور العلاقات العربية-الصينية، أظهر التحليل الاقتصادي والسياسي أن هذه العلاقات شهدت نمواً متسارعاً خلال فترة الدراسة مدفوعة

[1] جهاد حمدى حجازى عبد الحي، **العلاقات العربية – الصينية فى الفترة من "2001-2015" دراسة حالة مصر**، رسالة ماجستير، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، الجزائر، 2008.

بمجموعة من العوامل المترابطة، فقد برز النجاح الاقتصادي الصيني ونموذجها التنموي كعامل جذب قوي للدول العربية الساعية إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والاستفادة من الخبرات التنموية، كما أشارت النتائج إلى أن الدعم الصيني للقضايا العربية في المحافل الدولية عزز من مكانة الصين كشريك استراتيجي موثوق، وخلصت الدراسة إلى أن غياب الإرث الاستعماري والنزاعات التاريخية بين الطرفين شكل أرضية خصبة لبناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، متميزة عن علاقات الدول العربية مع القوى الغربية التقليدية، وأكدت النتائج على وجود فرص كبيرة لتعميق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين، مع الإشارة إلى ضرورة معالجة بعض التحديات مثل عدم التوازن التجاري وتعزيز نقل التكنولوجيا لضمان استدامة وتوازن هذه العلاقات على المدى الطويل.

دراسة محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود (2018):[1]

هدفت الدراسة إلى قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية (Gravity Model)واعتماد البيانات للدول العربية مع أهم الشركاء التجاريين. شملت الدراسة 17 دولة عربية للفترة الزمنية 1990-2014، حيث تم استخدام متغيرات اقتصادية وجغرافية، بالإضافة إلى مؤشرات عن التكتلات الإقليمية والديموغرافية والعرقية. سعت الدراسة إلى استعراض تطورات أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وتقديم تعريف بنماذج الجاذبية مع استعراض الأدبيات والدراسات التطبيقية ذات الصلة، كما هدفت إلى عرض نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية في الدول العربية، وتقديم أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من التحليل.

[1] محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، **قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية**، مجلة صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2018.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة حول محددات تدفقات التجارة الخارجية في الدول العربية، والتي تكشف عن ديناميكيات معقدة في العلاقات التجارية، أولاً تبين أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستوردة يعزز الصادرات إليها، مما يؤكد أهمية القوة الاقتصادية للشركاء التجاريين، ثانياً يلعب النمو السكاني في الدول المستوردة دوراً إيجابياً في زيادة الواردات، خاصة من السلع الاستهلاكية والأولية، مما يشير إلى ارتباط وثيق بين الطلب المحلي وحجم السكان، ثالثا برزت اللغة المشتركة كعامل مهم في تسهيل التدفقات التجارية، باستثناء حالات خاصة مثل موريتانيا وليبيا، مما يسلط الضوء على أهمية العوامل الثقافية في التجارة، رابعاً تأكدت مكانة الاتحاد الأوروبي كوجهة رئيسية للصادرات العربية، مع وجود استثناءات لبعض الدول التي تتجه نحو أسواق مختلفة .

أخيراً، كشفت الدراسة عن نتيجة مثيرة للاهتمام تتعلق بالحدود المشتركة، حيث لم تظهر بالضرورة زيادة في التدفقات التجارية بين الدول العربية المتجاورة، بل أظهرت في بعض الحالات علاقة عكسية، هذه النتيجة تشير إلى ضعف التجارة البينية العربية وتؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

دراسة ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت (2022) :[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية في منطقة الخليج العربي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستكشاف الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية وراء هذه المبادرة، وتقييم تأثيراتها المحتملة على العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج، كما سعت الدراسة لفهم كيفية ارتباط

[1] ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت، **ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي**، مجلة قضايا سياسية، المجلد (1)، جامعة النهرين، مصر،2022، ص. 482-453.

هذه المبادرة بالنمو الاقتصادي المتسارع للصين واعتمادها المتزايد على الأسواق الخارجية والموارد، وكيف تشكل استراتيجية لدمج الاقتصاد الصيني بشكل أعمق في النظام الاقتصادي العالمي.

خلصت الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق تمثل تحولاً استراتيجياً في السياسة الاقتصادية الخارجية للصين، مدفوعة بالحاجة الملحة لتأمين موارد الطاقة والمواد الخام اللازمة لاستدامة نموها الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن المبادرة تتجاوز كونها مشروعاً للبنية التحتية، لتشكل إطاراً شاملاً لتعزيز التكامل الاقتصادي عبر القارات، فهي تهدف إلى إعادة إحياء مفهوم "طريق الحرير القديم" في سياق اقتصادي حديث يربط آسيا وأوروبا وافريقيا وأمريكا اللاتينية عبر شبكة متكاملة من طرق النقل والتجارة، وتشير الدراسة إلى أن هذه المبادرة تمثل استراتيجية متعددة الأبعاد لتعزيز النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي للصين على الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي تؤكد الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في إطار المبادرة، نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي وثرواتها النفطية. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح هذه المبادرة في منطقة الخليج قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، مع احتمال تحول تدريجي في موازين القوى الاقتصادية العالمية لصالح الصين.

دراسة مروش يوسف، لميس حبيبة، وسداس عادل (2023): [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تحدد وتؤثر في التبادلات التجارية بين دول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا) والصين خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2019، وقد اختيرت هذه الفترة الزمنية لتعكس التطورات الحديثة في العلاقات الاقتصادية بين هذه المنطقة والقوة الاقتصادية الصاعدة المتمثلة في الصين، اعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية في نسختيه البسيطة

[1] مروش يوسف، لميس حبيبة، وسداس عادل، **محددات التبادلات التجارية لدول منطقة المغرب العربي مع الصين: مقاربة باستخدام نموذج الجاذبية من 2000 الى 2019**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر،2023، ص. 551-566.

والموسعة كإطار تحليلي، وهو نموذج اقتصادي قوي يستخدم لتفسير تدفقات التجارة الثنائية. يأخذ هذا النموذج في الاعتبار عوامل مثل حجم الاقتصاد، المسافة الجغرافية، والفوارق الاقتصادية بين الدول، مما يتيح تحليلاً شاملاً للعوامل المؤثرة في التجارة.

توصلت نتائج الدراسة عن ديناميكيات معقدة في العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي والصين، فقد تبين أن حجم الاقتصاد، ممثلاً في إجمالي الناتج المحلي، يلعب دوراً إيجابياً محورياً في تعزيز التبادل التجاري، مما يؤكد أهمية النمو الاقتصادي في تحفيز التجارة الدولية، وبشكل مثير للاهتمام وجدت الدراسة أن المسافة الجغرافية رغم تأثيرها الإيجابي على حركة التجارة لا تشكل عائقاً جوهرياً في حالة العلاقات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي، هذا يشير إلى أن عوامل أخرى مثل السياسات التجارية والاتفاقيات الدولية قد تلعب دوراً أكثر أهمية في تشكيل هذه العلاقات التجارية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الفجوة الاقتصادية والتدفقات التجارية، مما يسلط الضوء على أهمية تقليص الفوارق الاقتصادية لتعزيز التبادل التجاري، هذا يؤكد على ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين البنية التحتية في دول المغرب العربي، مما قد يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في سلسلة القيمة العالمية.

ب.الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة Sike WU (2015) :[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل الآفاق المستقبلية للتعاون الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، وسعت الدراسة لاستكشاف الدور المحوري الذي تلعبه العلاقات الودية طويلة الأمد بين الطرفين في تشكيل مسار التعاون المستقبلي، كما هدفت إلى تقييم الإمكانات الكامنة لتعزيز

[1]WU, Sike, **The Strategic Docking between China and Middle East Countries under the "Belt and Road" Framework**, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 2015, p. 1-13.

التعاون في مجالات حيوية كالاقتصاد، التجارة، الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك في سياق التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة في المنطقة والعالم.

خلُصت الدراسة إلى أن مبادرة "الحزام والطريق" تمثل نقطة تحول استراتيجية في مسار العلاقات الصينية-الخليجية، مرسخة إياها كمحور رئيسي للتعاون الاستراتيجي المتبادل في المستقبل المنظور، وتشير النتائج إلى أن هذه المبادرة ستشكل الإطار الرئيسي لتطوير العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة، وتتوقع الدراسة ارتقاءً ملحوظاً في مستويات التعاون في قطاعات استراتيجية، بما فيها الاقتصاد، التجارة، الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا المتقدمة، هذا التعاون المتعدد الأبعاد من شأنه أن يضخ حيوية جديدة في العلاقات الثنائية، معززاً الديناميكية الاقتصادية والتنموية لكلا الطرفين، وتؤكد الدراسة أن هذا التحول الاستراتيجي سيتجاوز مجرد تعزيز التبادل التجاري، ليشمل تكاملاً أعمق في سلاسل القيمة العالمية، وتنسيقاً أوثق في السياسات الاقتصادية والتنموية، وتختتم الدراسة بالتأكيد على أن هذا النمط الجديد من التعاون سيفتح آفاقاً واسعة لتحقيق المنافع المتبادلة، ويسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة الخليج والمنطقة الأوسع.

دراسة Xuming QIAN & Jonathan FULTON (2017)[1]:

هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، وسعت الدراسة لتسليط الضوء على تنوع هذه العلاقات الاقتصادية بما يتجاوز قطاع الطاقة التقليدي وتحليل المجالات الجديدة للتعاون الاقتصادي التي ظهرت في السنوات الأخيرة، كما هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل هذه العلاقات في ضوء المفاوضات الجارية لاتفاقية التجارة الحرة بين

[1] Qian, Xuming & Fulton, Jonathan, **China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative I**, The Political Economy of China-GCC Relations, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2017, p. 12-21.

الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم دور مبادرة "الحزام والطريق" في توسيع الوجود الإقليمي للصين في منطقة الخليج.

كشفت نتائج الدراسة عن تحول جوهري في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، متجاوزة النمط التقليدي المرتكز على قطاع الطاقة، فقد شهدت الآونة الأخيرة نمواً متسارعاً في قطاعات استراتيجية متنوعة، تشمل التجارة البينية، تدفقات الاستثمار المباشر، مشاريع البنية التحتية، وقطاع الإنشاءات، هذا التنوع الاقتصادي يعكس رؤية استراتيجية مشتركة لتعميق أواصر التعاون وتنويع مصادر النمو الاقتصادي، وفي ضوء المفاوضات الجارية لإبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين، تتوقع الدراسة تسارعاً ملحوظاً في وتيرة التكامل الاقتصادي، مما سيفتح آفاقاً جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، وتبرز مبادرة "الحزام والطريق" كمحفز رئيسي لهذا التحول، حيث تقدم إطاراً استراتيجياً لتعزيز الترابط الاقتصادي وتطوير سلاسل القيمة المشتركة؛ وخلصت الدراسة إلى أن هذه المبادرة ستلعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للمنطقة معززة الوجود الاستراتيجي للصين في الخليج، ومحفزة لنمط جديد من التعاون الاقتصادي المتعدد الأبعاد، هذا التحول يشير إلى مرحلة جديدة من العلاقات الصينية–الخليجية، تتسم بتعميق الروابط الاقتصادية والاستراتيجية، وتفتح المجال لشراكة اقتصادية أكثر شمولاً وتكاملاً في المستقبل المنظور.

دراسة Jonathan Fulton (2019) : [1]

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور العلاقات الثنائية بين الصين والإمارات العربية المتحدة وتحولها إلى شراكة استراتيجية شاملة، وهي أعلى مستوى في العلاقات الدبلوماسية الصينية، كما سعت الدراسة لفهم كيفية تعميق هذه العلاقات متعددة الأوجه وأهميتها الاستراتيجية المتزايدة لكلا البلدين، خاصة في سياق مبادرة

[1] Fulton, Jonathan, **China-UAE Relations in the Belt and Road Era**, Journal of Arabian Studies, 2019, p. 253-268.

الحزام والطريق الصينية (BRI) التي أطلقت عام 2013، كما هدفت الدراسة إلى تقديم إطار تاريخي أصيل يشرح سياق العلاقات بين البلدين عبر أربع فترات رئيسية قبل مبادرة الحزام والطريق: اللامبالاة، العداء، الانتقال، والاعتماد المتبادل.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أولاً كشفت عن التطور الملحوظ في العلاقات الصينية–الإماراتية خلال المراحل الأولى من مبادرة الحزام والطريق، حيث أصبحت الإمارات شريكاً رئيسياً للصين في سياستها تجاه الشرق الأوسط، ثانياً أظهرت الدراسة أن العلاقة بين البلدين مرت بمراحل تاريخية متميزة، بدءاً من اللامبالاة والعداء، مروراً بمرحلة انتقالية، وصولاً إلى الاعتماد المتبادل، هذا التطور التاريخي ساهم في تشكيل الأساس للشراكة الاستراتيجية الشاملة الحالية، ثالثاً أبرزت الدراسة الدور المحوري لمبادرة الحزام والطريق في تعميق المشاركة الصينية في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على الإمارات كنقطة محورية في هذه الاستراتيجية، أخيراً خلصت الدراسة إلى أن تطور العلاقات الصينية–الإماراتية يعكس نهجاً استراتيجياً أوسع للصين في المنطقة، يهدف إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي من خلال بناء شراكات قوية مع الدول الرئيسية في الشرق الأوسط.

دراسة (2022) Salem Nechi,Zouhair Mrabet and Mouyad Alsmara:[1]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التغيرات في أنماط التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد هذه العلاقات التجارية نموًا ملحوظًا نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب الطرفين؛ فالصين تسعى لضمان إمدادات مستقرة من النفط والغاز، بينما تحاول دول الخليج تنويع علاقاتها التجارية وتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات. وقد استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية المدعم بالتعليم والسكان وسعر الصرف الفعلي

[1] Nechi, Salem & Mrabet, Zouhair & Alsamara, Mouyad. **China-GCC Trade: A win-win Changing Trade Patterns**. 2022.

لتوثيق التحول في السلع المتداولة، خاصة تدفق المزيد من الآلات والمعدات الصينية إلى المنطقة لدعم جهود التنويع الاقتصادي، كما قيمت مدى استمرار نمو الروابط الاقتصادية بين الجانبين حتى بعد الأزمة المالية العالمية.

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي شهدت نموًا ملحوظًا حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية، على عكس تراجع تدفقات التجارة مع الاقتصادات المتعثرة في أوروبا والولايات المتحدة، وأظهرت النتائج أن عوامل مثل النمو السكاني وزيادة التعليم في دول الخليج لعبت دورًا مهمًا في توسيع هذه العلاقات التجارية، حيث ساهمت في دعم جهود التنويع الاقتصادي، كما لوحظت زيادة مستمرة في واردات دول الخليج من الآلات والمعدات الصينية، مما يشير إلى تحول في تفضيلات السلع والخدمات لدعم هذه الجهود، وخلصت الدراسة إلى أن التعاون الاستراتيجي طويل الأمد مع شركاء تجاريين مهمين مثل الصين، وإمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة معها، من شأنه تعزيز هذه العلاقات التجارية المربحة للجانبين وتسريع نموها.

دراسة .(Ondja'a Abeng-abe, Christian Johan & Kisso, Eunice (2023:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الثنائية بين الصين و45 دولة أفريقية باستخدام نموذج الجاذبية، استخدم الباحثون تقنية انحدار البيانات الطولية (panel data regression) لتحليل البيانات التي تغطي الفترة من 2002 إلى 2021، مع إيلاء اهتمام خاص لمستوى الدخل في الدول الأفريقية، تجدر الإشارة إلى أن مجموع سكان افريقيا والصين يشكل ما يزيد قليلاً عن ثلث سكان العالم، مما يبرز أهمية

[1] Ondja'a Abeng-abe, Christian Johan & Kisso, Eunice, **Trade between China and 45 African countries: does the Gravity Model matter?**, Journal of Sino-African Studies, 2023, p. 1-23.

هذه الدراسة، كما سعى الباحثون إلى فهم كيفية تأثير عوامل مثل حجم الاقتصاد، عدد السكان، والمسافة بين الدول على حجم التجارة بين الصين والدول الأفريقية، مستندين إلى الأساس النظري لنموذج الجاذبية.

كشفت نتائج الدراسة عن علاقات معقدة في التجارة بين الصين والدول الأفريقية. فقد تبين أن الحجم الاقتصادي وعدد السكان يؤثران إيجابياً على التجارة في معظم الحالات، مع ملاحظة أن عدد سكان الدولة الأفريقية له تأثير سلبي في إحدى الحالات بشكل مثير للاهتمام، وجدت الدراسة أن المسافة لها تأثير إيجابي على التجارة في جميع الحالات إلا واحدة، وهو ما يتعارض مع الأبحاث السابقة ولكن يمكن تفسيره بتطور أنظمة اللوجستيات والنقل. أظهرت نتائج تحليل الأثر العشوائي (GLS) أن التأثيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي متسقة، وأن زيادة عدد السكان لأي من الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة التجارة بسبب توسع السوق المستهدف.

كما أشارت النتائج إلى أن الدول غير الساحلية قد تواجه تحديات في التجارة، مما يسلط الضوء على أهمية الموانئ والمناطق الساحلية في تسهيل تدفق البضائع، ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للتجارة، حيث كانت التجارة أكثر أهمية مع الدول التي تلقت استثمارات، كما كان للتاريخ التجاري تأثير إيجابي، حيث أن الألفة بين الشركاء التجاريين تؤدي إلى أنماط تجارية أوضح وحجم تجاري أكبر. لوحظ ارتفاع في أحجام التجارة خلال الأزمة المالية، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض أسعار بعض السلع، وخاصة الموارد الطبيعية التي تعد المنتج الرئيسي للصادرات الأفريقية.

تأتي دراستنا لسد الفجوة البحثية من خلال التحليل الشامل للعوامل المؤثرة على التجارة البينية بين الصين وأكبر عدد ممكن من الدول العربية، باستخدام أحدث البيانات المتاحة عن فترة زمنية طويلة شهدت العديد من الاحداث المفصلية كالأزمة المالية العالمية 2008، وظهور مبادرة الحزام والطريق 2013 وغيرها من

التغيرات التي اثرت على كل من التجارة والاقتصاد العالميين، كما تسعى إلى تقييم آثار هذه التجارة المتنامية على مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول العربية، مع التطرق إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، وكيفية انعكاس ذلك على التدفقات التجارية والسياسات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، كما سيتم تحليل مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها في تعزيز التعاون التجاري بين الصين والدول العربية مع التركيز على المشاريع والبنى التحتية التي تم تنفيذها في إطار هذه المبادرة.

11. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

يعتمد هذا العنصر على المنهجية المتبعة في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها باستخدام أدوات تساهم في استخلاص النتائج النهائية لإشكالية الدراسة، ونظرًا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، الذي يتطلب الإلمام بالجوانب النظرية بالإضافة إلى البيانات والأرقام لقياس متغيرات الدراسة فقد تم اتباع أسلوب متكامل يجمع بين المنهج النظري والأدوات التطبيقية.

استخدم المنهج الوصفي لتأطير وتوضيح الأسس والعناصر المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بينما تم اعتماد المنهج التحليلي في التحليل الاقتصادي لتفسير البيانات، إلى جانب منهج دراسة الحالة واستعمال الأدوات الإحصائية التي تستند إلى برامج متخصصة لتفسير النتائج إحصائيًا. تستند هذه الدراسة إلى بيانات مستمدة من مصادر متعددة.

12.هيكل الدراسة

تتجسد أهمية هذه الأطروحة في تقديمها دراسة معمقة ومتكاملة للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، وقد تم تصميم هيكل البحث بعناية ليشمل ستة أقسام رئيسية تتضافر فيما بينها لتقدم صورة شاملة ودقيقة لهذا الموضوع الحيوي.

تستهل الأطروحة بمقدمة وافية تضع الأساس المنهجي والنظري للبحث؛ حيث تعرض بوضوح إشكالية الدراسة وأهدافها، مع تسليط الضوء على أهميتها في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، كما تستعرض المقدمة المنهجية المتبعة والدراسات السابقة ذات الصلة، مما يمهد الطريق للفصول اللاحقة.

ينطلق الفصل الأول في رحلة استكشافية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، متتبعًا تطور نظريات التجارة الدولية منذ نشأتها وحتى العصر الحديث، ويتعمق هذا الفصل في تحليل السياسات التجارية المختلفة وتأثيراتها، مع إيلاء اهتمام خاص للتحولات الجذرية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في مشهد التجارة العالمية، هذا التأصيل النظري يضع الأساس الفكري اللازم لفهم ديناميكيات التبادل التجاري المعاصر.

ينتقل الفصل الثاني إلى تحليل مقارن دقيق للنمو الاقتصادي ومستويات التجارة الخارجية لكل من الصين والدول العربية، يبدأ بتقديم نظرة شاملة على اتجاهات النمو في الاقتصاد والتجارة العالميين، ثم يتعمق في دراسة حالة الصين، مستعرضًا مسيرتها الاقتصادية المذهلة وتأثيرها المتنامي على الساحة الدولية، كما يسلط الضوء على واقع التجارة الخارجية في الدول العربية، محللًا تحدياتها وفرصها في ظل المتغيرات العالمية.

يشكل الفصل الثالث جسرًا بين الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة فهو يتناول بالتفصيل مستوى التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، مستكشفًا جذوره التاريخية وتطوره عبر الزمن، كما يحلل بدقة العوامل الاقتصادية العامة والخاصة التي تؤثر على هذا التبادل، مما يمهد الطريق للدراسة التطبيقية في الفصل اللاحق.

يمثل الفصل الرابع ذروة البحث، حيث يقدم دراسة تطبيقية معمقة باستخدام نموذج الجاذبية، يبدأ بشرح مفصل للمنهجية والنموذج القياسي المستخدم، ثم ينتقل إلى عرض وتحليل النتائج، ويتميز هذا الفصل

بتقديمه نموذجين للجاذبية الأول يركز على علاقات الصين بدول الشرق الأوسط العربية، والثاني يتناول علاقاتها بدول شمال افريقيا العربية، هذا التمييز يتيح فهمًا أعمق للديناميكيات الإقليمية المختلفة.

تتوج الأطروحة بخاتمة تحليلية شاملة تجمع خيوط البحث وتستخلص أهم النتائج والاستنتاجات، كما تقدم توصيات عملية لصناع السياسات التجارية، وتفتح آفاقًا جديدة للبحث المستقبلي في هذا المجال الحيوي.

الفصـــــل الأول

المضامين الأساسية للتجارة الدولية

تمهيد

التجارة الدولية هي العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم حلقة وصل بين الدول، وتحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات المتسارعة في عالم يتسم بالتعقيد والترابط في العلاقات والاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية، باعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو القوى المنتجة وبالتالي الإغلاق لن يكون موجودا بعد الآن، حيث تتمكن الدول من تحقيق النموالاقتصادي وتعزيز قدرتها التنافسية.

لقد أصبحت الحاجة متزايدة إلى الانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل وسط الأحداث والتعقيدات والمساهمة في التبادل الدولي بما يتماشى مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة بين الدول.

سيتناول الفصل الأول الجوانب النظرية للتجارة الدولية حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: المضامين الأساسية للتجارة الدولية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية

التجارة الدولية جزء مهم من الاقتصاد العالمي الذي يفسر ويعكس جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يشمل التبادل الدولي للسلع والخدمات وتحويل الأموال والاستثمار وتتشابك هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية للدول المشاركة في التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

بالحديث عن التجارة الدولية يستوجب علينا الوقوف عند مفهومها كونها الشريان الأساسي الذي يربط العالم والدول ببعضها البعض، والتطرق الى أهدفها وأهم مظاهرها، وفي ظل التطور والتسارع الذي يشهده عالم اليوم لا بد من التركيز على التجارة الدولية في ظل التطورات التكنولوجية والعلمية.

أولا: تعريف التجارة الدولية

للتجارة الدولية تعريفات عديدة، منها " إنها معاملات تجارية بين الدول، تتم في إطار ما يسمى الأشكال الثلاثة للواردات والصادرات الملموسة وغير الملموسة، أي نقل البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال، والتي تتم بين الأفراد المقيمين في وحدات سياسية مختلفة أو بين الحكومات والسكان في الوحدات السياسية المختلفة"، وهناك تعريف آخر هو: "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عوامل الإنتاج المختلفة بين عدة دول بغرض تحقيق المنفعة المتبادلة" أو "هي عمليات التبادل التجاري الخارجي المختلفة على شكل بضائع أو أشخاص أو رؤوس أموال تتم بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة عن طريق التوصل إلى اتفاق بين دولتين، بهدف تحقيق المصالح الكبرى" [1].

[1] ناجي ساري فارس، **واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 42، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص 144.

كما يمكن تعريفها بأنها عملية نقل السلع والخدمات بين الدول والتي تنظمها مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة المبرمة بين الدول. تعتبر التجارة الدولية من العلوم الاقتصادية الجزئية لأنها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وغيرها، وقد نشط الاهتمام بالتجارة الدولية منذ عقود بسبب الحاجة إليها، وتطورت النظريات التي تفسر عملية التجارة الدولية، ويمكن أيضا تعريفها بأنها فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية التي تتم عبر الحدود الوطنية.[1]

إذًا التجارة الدولية هي عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة الأخرى بين الدول، بهدف تحقيق منافع لأطراف التبادل وفقًا لقواعد منتظمة ومحددة لنقل السلع والخدمات، وتشمل التجارة الدولية العناصر التالية:

1. الصادرات والواردات المرئية من السلع؛
2. الصادرات والواردات غير المرئية من الخدمات؛
3. . حركة العمالة والأشخاص بين الدول؛
4. تحركات رأس المال الدولية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك جهدا دوليا لتعميق تحرير التجارة الدولية، بدءا من إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلى بلورة النظام التجاري الدولي الجديد.[2]

1 عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص.37.

2 ملال شرف الدين، **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة–2000–2013**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2019، ص. 14.

ثانيا: دوافع قيام التجارة الدولية

منذ العصور القديمة، كانت القوة الدافعة الرئيسية للتجارة الدولية هي المشاكل الاقتصادية، وهو ما يسميه الاقتصاديون الندرة النسبية، فليست كل دولة لديها نفس قدرات عامل الإنتاج وظروف الإنتاج من جهة، والسلع والخدمات التي تحتاجها البلاد، ومن جهة أخرى، اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية يؤثر سلباً على تنمية الدول النامية ويحد من نمو الدول المتقدمة، جاءت الدعوة إلى ترتيب العلاقات التجارية الدولية من خلال بناء نظام تجاري دولي أكثر تنظيماً وتشمل الدوافع الأخرى لتحرير التجارة الدولية ما يلي:[1]

❖ اختلاف عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر

تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية وبيئية معينة وتتميز بالتخصص في إنتاج سلع معينة، نجد مثلاً منتجات مثل الإنتاج الزراعي أو المواد الأولية المستخرجة من أراضيهم، وتوجد موارد نفطية في أراضي الدول العربية، كما تنتج ألمانيا والولايات المتحدة الحديد، لذا نجد أنهم متخصصون في الصناعات الثقيلة، كما نجد أن بعض الدول مثل إسبانيا تتمتع بتربة خصبة ومناخ مناسب وموارد مائية متاحة، مما أدى إلى تخصصها في الزراعة وصناعة المنتجات الزراعية، كذلك القهوة والأعلاف المنتجة في البرازيل والمطاط والأخشاب الوفيرة في إندونيسيا، بينما تنتج مصر القطن والأرز، وقد ساهمت هذه الخصائص الطبيعية للبلاد بشكل كبير في تطوير التبادل التجاري بين الدول، وإرساء أسس وروابط التجارة الدولية.[2]

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص. 42.

[2] حرم محمد بدوي محمد، **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 4، السودان،2010، ص. 55.

❖ **الفوائد والمنافع الاقتصادية**

العوامل التي تساهم في قيام التجارة الدولية هي كما يلي:

1. تحقيق الأرباح من خلال الحصول على سلع بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي.
2. سد العجز في المنتجات والسلع التي لا يستطيع الاقتصاد إنتاجها بسبب عدم توفر بعض عوامل الإنتاج، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المستورد.
3. ينظر إلى التجارة الدولية على أنها وسيلة لتحرير فائض الإنتاج الذي يتجاوز الطلب في السوق المحلية.
4. التجارة الدولية تساعد على نقل والاستفادة من التكنولوجيا والمعلومات الأساسية بسبب العوامل التكنولوجية وزيادة الإنتاجية وزيادة الكفاءة عن طريق خفض التكاليف.
5. تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً للتقدم الاقتصادي الوطني ورفاهية أي بلد، وكلما زادت التجارة الخارجية لبلد ما وزاد انفتاحه على البلدان الأخرى، كلما زادت قدرته على المضي قدما، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والسعي لتوفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

❖ **تغيرات الأذواق والرغبات**

تعتبر العوامل النفسية هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الاستهلاك لدى المستهلكين، لذلك نجد ان مايفضله المستهلك عند الشراء هو العثور على منتجات وطنية مماثلة للمنتج الأجنبي

1 جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص. 402.

ولكن بجودة وبأسعار أقل محلياً، وتؤدي زيادة الدخل الشخصي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية للتمتع بمستوى دخل ورفاهية أكبر.

لذلك تفتح الدولة المجال أمام المنتجات الأجنبية من خلال الاستيراد أو توقيع اتفاقيات تجارية تلبية لاحتياجات السوق المحلية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حجم الدولة وتكاليف النقل من العوامل المحددة للتجارة الدولية وذلك كالاتي:

- حجم الدولة: يؤثر على درجة تكامل مواردها الطبيعية والبشرية، وكذلك مزايا الإنتاج التي يوفرها الحجم وهذا بدوره يؤثر على اتجاهات التجارة الدولية.
- تكاليف النقل: هي أحد محددات التجارة الدولية، لذا فإن تخفيض هذه التكاليف سيؤدي إلى توسيع النطاق لتوزيع المنتج على العديد من المناطق حيث تعتبر النفقات المرتفعة بمثابة عائق أمام التبادل الدولي.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومظاهر التجارة الدولية

الدارس للتجارة الدولية يدرك تماما أنها أحد أهم فروع الاقتصاد التي تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف ولها أهمية بالغة تختلف باختلاف الدول والتي تأخد مجموعة من المظاهر والأشكال.

أولا: أهداف التجارة الدولية

تهدف التجارة بين الدول بالدرجة الأولى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها ما يلي:

1. الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، وذلك للحصول على سلع ذات كفاءة عالية من الدول التي تنتج هذه السلع وتتمتع بميزة مطلقة أو نسبية في إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى.

[1] Cours de Mr Diemer, **Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance**, Université de Auvergne, France, sans annee, p. 346.

2. القضاء على الجوانب السلبية لبعض المؤسسات الاقتصادية كالاحتكار، وكذلك من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي المتمثل في توفير تنوع في المنتجات في الأسواق المحلية بهدف إشباع رغبات الأفراد.
3. نقل الصناعات المحلية من الإنتاج الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج الكبير، وذلك لما تتمتع به من مزايا تنافسية، حيث أن هذا التوافر في الحجم قد يؤدي إلى تحقيق أرباح أكبر وامتلاك حصص أكبر في الأسواق الخارجية.
4. الاستفادة من المنتجات الجديدة التي تتماشى مع التقنيات الحديثة ومحاولة تطبيقها داخلياً بهدف إحياء الموارد العاطلة.
5. العمل على زيادة حجم الصادرات السلعية ودورها في جذب النقد الأجنبي، مما يسمح بتحقيق التوازن في ميزان مدفوعات الدولة.[1]

ثانيا: مظاهر التجارة الدولية

أحدثت التجارة الدولية بعض التغييرات في العالم الحديث، وتحديداً على النحو التالي:

1. **الفوائد والأهمية:** تتمثل أهمية التجارة الخارجية لمختلف الدول في:[2]

أ. تعتمد التجارة الدولية على مميزات التخصص والتقسيم الدولي للعمل، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

ب. تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأطراف، وبالتالي تمكينها من حل الخلافات السياسية .

ج. تحقيق الأرباح من خلال الحصول على سلع بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي.

[1] عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر،2008، ص،16.

[2] زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص.22.

د. تحقيق توازن السوق الداخلي من خلال التخلص من فائض الإنتاج.

ه. نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تساعد على بناء الاقتصاد.

و. إشباع جميع الرغبات والاحتياجات الداخلية الناشئة عن الذوق أو الاحتياجات المتزايدة.

2. **التخصص والتقسيم الدولي للعمل:** يعتبر التخصص والتقسيم الدولي للعمل ضروريين لإقامة التبادلات التجارية المميزة بين الدول تكمن في كفاءتها العالية في الانتاج، والكفاءة تعني التكلفة المنخفضة والجودة العالية، إن توفر عامل واحد أو جميع عوامل الإنتاج الضخم للسلع يمكّن من إنتاجها بتكاليف أقل وبكميات كبيرة.

وينقسم التخصص أيضًا وفقًا لعدد من عوامل الإنتاج، بما في ذلك التخصص الفردي والتخصص الإقليمي وتخصيص رأس المال.

ولذلك رأى آدم سميث أن فكرة التخصص والتقسيم الدولي للعمل هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد والتقدم الاقتصادي للدول يعتمد على اتساع السوق، ويساعد نطاق السوق الأوسع على توسيع تقسيم العمل.[1]

3. **الإقليمية والتكتل:** منذ أوائل التسعينيات أظهر الاقتصاد العالمي اتجاهاً نحو تحسين التجارة الدولية، والعمل على تشكيل التكتلات الاقتصادية وإقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وتسارع هذا الاتجاه في الثمانينيات مع الإعلان عن خطط السوق الأوروبية المشتركة في عام 1992 وإنشاء أسواق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) في عام 1989، ونتيجة

[1] شريف على الصوص، **التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص. 02.

لذلك أصبحت المجموعات التجارية الإقليمية هي المحرك لتنمية التجارة الدولية، ويبين تقرير منظمة التجارة العالمية نسبة التجارة الخارجية الإقليمية والتي تقدر بحوالي 94٪ من التجارة العالمية في عام 1989.

إن هذه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية سوف تساهم في نهاية المطاف في تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم المزايا الممنوحة لأعضاء التكتل على كافة الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويؤيد هذا الرأي الخبير الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" الذي يرى أن النهج الإقليمي هو مسار انتقالي نحو التعددية وبناء منطقة تجارة حرة عالمية.[1]

4. **الشمولية:** يعود انتشار التجارة الدولية بين كافة دول العالم إلى تدويل الإنتاج، الذي يستمد طابعه من ضرورة تقسيم العمل على نطاق أوسع، وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة وأن هناك وعوامل أخرى ساعدت في ذلك، منها:[2]

أ. قابلية نقل عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، برغم أن النظرية التقليدية للتجارة الدولية كانت تفترض في البداية عدم قابلية عوامل الإنتاج للنقل من دولة إلى أخرى.

ب. العامل التكنولوجي الذي ساهم في تقصير المسافات وخفض التكاليف.

ج. تطور الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجيات النمو والتوسع العالمي التي تبنتها.

د. ارتفاع في أسعار الصرف التجاري على مدى عدة عقود نتيجة لتضافر عدة أسباب وعوامل أدت إلى تطورات وتغيرات أثرت على اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي.

[1] عطاء الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016، ص.25.

[2] خالد المرزوق، **الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، العراق، 2009، ص 25.

المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية

من أهم سمات العصر الحالي هو الوتيرة السريعة للتطورات التكنولوجية التي ألقت بظلالها على القطاع التجاري وساهمت في تحسين وتطوير الأنشطة التجارية التقليدية، فضلا عن تطور أنشطة تجارية جديدة مثل التجارة الإلكترونية، والتي تختلف تمامًا في مبادئها ومفاهيمها عن نظيراتها التقليدية.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم جوانب الاقتصاد الجديد أو ما يسمى ''الاقتصاد الرقمي'' أو ''الاقتصاد القائم على المعرفة''، ''اقتصاد المعلومات'' الذي يعتبر اقتصادا جديدا ذو طابع خاص طبيعة تقوم على مبدأ إنتاج ونشر واستخدام المعرفة.

أولا: الكثافة التكنولوجية وأثرها على التجارة الدولية

في ظل هذا العصر الرقمي والاقتصاد المعرفي انتشرت واتسعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد استخدامها بشكل ملحوظ، وذلك بفضل خصائصها المميزة، وأحد التطورات هو الارتفاع الكبير في التجارة الدولية في السلع والخدمات بين عامي 1995 و2005، حيث ارتفع إجمالي الصادرات السلعية من 5.18 تريليون دولار إلى 10.5 تريليون دولار، في حين ارتفع إجمالي صادرات الخدمات من 1.22 تريليون دولار إلى 2.57 تريليون دولار. [1]

1.ظهور التجارة الالكترونية

مع تطور الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) أصبح تأثيرها على جوانب مختلفة من الاقتصاد بما في ذلك التجارة الدولية ذا أهمية متزايدة.

[1] The WTO, **World Trade Report**, 2020.

لقد أدى دمج التكنولوجيا في عمليات الإنتاج إلى تحويل مشهد التجارة العالمية بعدة طرق، حيث ساعدت في تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما سمح للشركات بتقديم سلع مبتكرة ومتميزة في السوق الدولية، كما أدت التطورات التكنولوجية إلى خفض تكاليف النقل والاتصالات بشكل كبير، الأمر الذي جعل من الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للشركات الأقل إنتاجية أن تشارك في التجارة عبر الحدود. [1]

وقد أظهرت الدراسات أن انخفاض تكاليف الاتصالات يعزز تجارة السلع المتنوعة بالإضافة إلى ذلك، يساهم الابتكار التكنولوجي في تطوير وإدارة سلسلة القيمة العالمية، على سبيل المثال، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) على المنصات الرقمية، كما يساعد في التنبؤ بالتغيرات في طلب المستهلك، وإدارة المخاطر على طول سلسلة التوريد، وإدارة. ومن خلال تطوير سلاسل القيمة العالمية، حيث يتم توزيع مراحل الإنتاج المختلفة عبر بلدان متعددة، يؤدي الابتكار التكنولوجي إلى زيادة التجارة في السلع الوسيطة.

اعتمدت التجارة لعقود من الزمن على الأدوات والوسائل التي ساهمت في تطويرها وتحسينها وقد شهدت حركة التجارة الكثير من التطورات منها خدمة التلغراف عام 1837 وأيضا اختراع الكمبيوتر عام 1945 الذي تطور بشكل مذهل خلال 10 سنوات مضت، وظهرت أجيال جديدة منه والتي تتميز بالسرعة والكفاءة والبساطة وتنوع الاستخدامات.[2]

❖ ماهية التجارة الالكترونية

هي القيام بنشاط اقتصادي (التجاري) باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، بحيث يكون التبادل الكترونيا، ويمكن تحديد أنماط التجارة الالكترونية كما يلي:

[1] محمد أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، **مدخل إلى تجارة الكترونية**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص. 76.

[2] سمية دمش، **التجارة الكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 4.

التجارة الإلكترونية المعتمدة على أطراف التعامل التجاري، وتأخذ شكل:

- التجارة الإلكترونية بين مؤسسة أعمال – مؤسسة أعمال؛
- التجارة الإلكترونية بين مؤسسة أعمال – المستهلك؛
- التجارة الإلكترونية بين الحكومة – مؤسسة الأعمال؛
- التجارة الإلكترونية بين الحكومة – المستهلك.

وتُعرف الكثافة التكنولوجية بأنها مستوى جهد البحث العلمي الذي يساهم في زيادة الإنتاجية و/أو تعزيز الإيرادات، وغالبًا ما يتم قياس هذا المؤشر بقسمة متوسط الاستثمار في البحث والتطوير على الإيرادات.[1]

التقنيات تجعل تكاليف التجارة عبر الحدود تنخفض، وتتكون هذه التكاليف من المعلومات، والنقل، والخدمات اللوجستية، وعبور الحدود، وتكاليف المعاملات، والتكاليف المرتبطة بالسياسات التجارية. إن التدفق السلس وغير المكلف للمعلومات الموثوقة سيسهل البحث عن المنتجات والخدمات والشركات المصنعة المثالية لها، علاوة على ذلك سيكون من الأسهل إقامة اتصالات مع الشركات المصنعة للتحقق من موثوقيتها وجودة منتجاتها، وإجراء المفاوضات التجارية وتوقيع العقود، ونقل البضائع وتخزينها وإعادة شحنها، وتوفير التخليص عبر الحدود وسداد المدفوعات.[2]

وتتمثل القضية الرئيسية في الحصول على معلومات عن الأسواق والشركاء المحتملين لتصدير أو استيراد السلع، وعن الأحكام الجمركية الحالية، والمعايير المطلوبة في بلد معين، وتفضيلات المستهلك.

[1] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر عدد 11، 2012، ص. 13.

[2] Lu, Ming, Kuan-Hu Xiang, **Flexible employment based on big data and manufacturing labor market prosperity index**, Working Paper, Shanghai Jiaotong University, 2022, p.p22- 25.

وتساهم التقييمات عبر الإنترنت لتوصيات المشترين والبائعين – بما في ذلك تفاعلاتهم من خلال التعليقات – في زيادة الثقة وتزايد عدد مستخدمي هذه المنصات، تسمح هذه الميزات في سلوك المستهلكين بتحقيق مزايا تنافسية لسلسية على الرغم من المسافة في البيئة العالمية، ومع انخفاض تكاليف الاتصالات، فإن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تلعب دوراً أكبر في التجارة الدولية، وكذلك الكيانات الفردية من البلدان النامية، وسوف تنمو حصتها في التجارة جنباً إلى جنب مع عدد وشعبية منصات الإنترنت، ستؤدي شفافية الأسعار ومعلومات المنتج إلى زيادة المنافسة بين البائعين لصالح المستهلكين.[1]

تعمل المنصات العالمية عبر الإنترنت، مثل Google ، Amazon، Facebook ، Apple ، Alibaba ، eBay و Flipkart ، على ربط البائعين والمشترين في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال تضم قاعدة المستخدمين النشطين لفيسبوك عددًا من المستخدمين يماثل عدد سكان الصين، أي حوالي 1.4 مليار، ومع انخفاض تكاليف المعاملات وزيادة شفافيتها وسهولة الحصول على المعلومات، أصبحت المنصات عبر الإنترنت أكبر الأسواق وأكثرها فعالية للتجارة العالمية.[2]

تتم التدفقات الدولية للسلع والخدمات في الغالب في إطار سلاسل التوريد المشتركة بين الشركات، وفي هذا الصدد تتطلب العمليات بين الكيان الأم للشركات العابرة للقارات تنسيقاً لكي تتم إدارة هذه الشركات بفعالية، من الضروري أن تتدفق المعلومات بينها وبين مشغلي المحطات الطرفية، وشركات الشحن،

[1] Fujiwara, Kenji, and Keita Kamei, **Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly**, Journal of International Trade and Economic Development,2018, p.p 91-101.
[2] Yao, Yang, **In Search of Balance: Technological Development in China, in Competitiveness, FDI and Technological Activity in East Asia**, S. Lall and S. Urata, eds., Edgward Elgar, Northampton. (2003)

وشركات النقل، والوسطاء الجمركيين، وشركات التأمين، والعديد من الكيانات الأخرى المشاركة في هذه العمليات بدون أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

ما لا يزال يشكل عائقا رئيسيا أمام التجارة الدولية هو تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، وعلى الرغم من تطبيق ابتكارات مثل خدمة التوصيل على متن السفن، والنقل متعدد الوسائط، والمراكز اللوجستية، ونظام تحديد المواقع العالمي(GPS) ، ووسائل النقل الحديثة، فإن هذه التكاليف لا تزال تمثل الحصة الأكبر من تكاليف التجارة الإجمالية.[1]

علاوة على ذلك، قد تكون تكاليف النقل والخدمات اللوجستية المستقبلية أقل بشكل عام بفضل تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتي تسمح للشركات بتحديد خطوط الإنتاج النهائية على مقربة من المستهلكين وتصنيع المنتجات في مكان واحد، ويعتمد ذلك جزئيًا على مراحل إنتاج متتالية تتحكم فيها الخوارزميات.

ومن شأن ذلك أن يقلل من عدد المكونات الفرعية والمكونات التي تتطلب النقل داخل سلاسل التوريد، وبالتالي تقليل حجم وتواتر البضائع التي سيتم نقلها. [2]

علاوة على ذلك، فإن تصنيع السلع في الأماكن التي سيتم بيعها فيها سيسمح للشركات في الوقت نفسه بتجنب الجمارك والحواجز الأخرى وتكاليف عبور الحدود، كما سيتم أيضًا تقليل الوقت اللازم لإنتاج

[1] Chen, Zhao, Sandra Poncet, and Ruixiang Xiong, **Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China,**. Journal of Comparative Economics, 2020, p.p 56-75.
[2] Saint Paul, Gilles, **Technological choice**, financial markets and economic development. European Economic Review 36, 1992, p.p.763-781.

المنتجات وتسليمها للمستهلكين، مع إمكانية تخصيص المنتجات خصيصًا لتلبية احتياجات المستهلكين الفردية.[1]

يمكن للأنظمة الإلكترونية أن تساهم في تقليل التكاليف التي تنشأ عن الاضطرار إلى توثيق المعاملات والإجراءات الجمركية، و المعايير الصحية والبيطرية، ولوائح حماية البيئة، ومعايير الجودة، واللوائح المتعلقة بترخيص المنتج، والمنشأ، والأصالة. علاوة على ذلك، ستعمل أنظمة الترجمة الآلية عبر الإنترنت على إزالة الحواجز اللغوية[2]. تختلف هذه اللوائح والمعايير عبر الدول وتخضع للتغييرات وفقًا لأهداف السياسات التجارية الحالية. ومن خلال توفير إدارة فعالة للبيانات، ستتمكن الشركات من تجنب الإجراءات الزائدة عن الحاجة وتضارب القوانين والمطالبات، مع تسهيل اكتشاف الاحتيال وإساءة الاستخدام؛ ونتيجة لذلك، سوف تنشأ عملية نقل أسرع وأكثر شفافية وأكثر أمانا للبضائع عبر الحدود. وقد عملت منصات التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بالفعل على تسهيل المدفوعات عبر الحدود.[3]

إن التخفيض الكبير في التكاليف المرتبطة بالحصول على المعلومات، والبحث عن الشركاء التجاريين والاتصال بهم، وإبرام وتسجيل المعاملات، وتكاليف تسليم البضائع، كل هذا من شأنه أن يخلف تأثيراً كبيراً على حجم التجارة العالمية. ولن يتمكن المصدرون والمستوردون الحاليون وحدهم من زيادة حصتهم في التدفقات عبر الحدود؛ ومن المرجح أن يظهر مصدرون ومستوردون جدد كانت التكاليف تمثل حاجزاً بالنسبة لهم، وهي عتبة تحدد قدرتهم على دخول

[1] Zhou, Haiwen, **The choice of technology and economic geography**, International Economic Journal 36, 2022, p.p.1-18.
[2]Gong, Binglin, and Haiwen Zhou, **Financial development, the choice of technology, and comparative advantage**, Journal of International Trade and Economic Development 23, 2014, p.p.1238- 1261.
[3]MalgouyresC. *et al,* **Technology-induced trade shocks? Evidence from broadband expansion in France**, J. Int. Econ, 2021 ,p32

التجارة الدولية. وستكون هذه في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وكيانات ذات أحجام مختلفة، من البلدان النامية، والأسواق الناشئة، والأفراد.[1]

ثانيا: التغيرات في حجم وهيكل التجارة الدولية

يؤدي التطبيق الواسع للتقنيات الرقمية إلى خفض التكلفة وزيادة حجم التجارة مع تغيير هيكلها، وسوف تزداد التجارة في بعض السلع، وتتراجع سلع أخرى، في حين ستختفي سلع أخرى تدريجياً، وهي عملية تحدث بالفعل جزئياً.

وبالتالي فإن التجارة في السلع الحساسة للوقت ـــــ أي السلع الوسيطة المنقولة ضمن سلاسل التوريد سوف تتوسع، وكذلك السلع الاستهلاكية القابلة للتلف. ومن شأن زيادة شفافية التجارة وسهولة تحديد المنتجات أن تقلل من التكاليف الناجمة عن الحاجة إلى إصدار الشهادات، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في حصول السلع كثيفة الاعتماد على الشهادات على حصة أكبر في التجارة، وينبغي أن يكون التأثير نفسه ملحوظاً بالنسبة للسلع ذات التكاليف الكثيفة المعلومات والمعاملات.[2]

سوف تعمل سلسلة من التقنيات الحديثة على تشكيل حجم ومشاركة المنتجات المخصصة في هيكل التجارة العالمية، وينبغي أن يتوافق العرض الأكبر للسلع الأكثر تنوعًا مع زيادة الطلب على السلع التي تلبي التفضيلات الفردية للمستهلكين.[3]

[1] Kere and Zongo, Kere S., Zongo A, **Digital technologies and intra-african trade**, Int. Econom., 2023, p.p. 359-383.

[2] صغير موح مريم، سردون مهدية، **إشكالية الاعتراف ابلإيرادات في المحاسبة الدولية في ظل التجارة الإلكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، 2011، ص. ص 6. 27.

[3] .Melitz M.J., Redding S.J, **Trade and Innovation: Technical**, Report 6, National Bureau of Economic Research, 2021, p.p. 15- 21.

من ناحية أخرى، تسمح أنظمة الإنتاج المرنة التي تستخدم الروبوتات القابلة لإعادة البرمجة بتصنيع دفعات صغيرة أو حتى عناصر فردية، سيضمن هذا الإنتاج الجودة العالية للمنتجات، وملائمتها لاحتياجات المستهلكين، وانخفاض تكاليف النقل والإنتاج. وهذا يعني أنه سيتم إلغاء غالبية التكاليف التي تنطوي عليها التجارة الدولية، مما سيؤثر بالتأكيد بشكل إيجابي على حجمها، وسوف يستلزم هذا أيضًا تغييرًا في الهيكل التجاري. [1]

من ناحية أخرى، من المرجح أن تزداد تدفقات المواد الخام والمكونات، على غرار المعدات اللازمة للإنتاج على أساس النظام ثلاثي الأبعاد، في حالة عدم توفر هذه المعدات في الموقع، ومن ثم ستنخفض التجارة في سلع مثل الكتب والكتيبات والموسيقى المخزنة على الأقراص المضغوطة وأقراص الفيديو الرقمية وأشرطة الفيديو والخرائط والبطاقات البريدية والمجلات والصحف وألعاب الفيديو، ويتم استبدال الشكل المادي لهذه السلع على نحو متزايد بخدمات التنزيل مثل الكتب الإلكترونية، والأفلام الإلكترونية، والمجلات الإلكترونية، والألعاب عبر الإنترنت.[2]

ومن خلال خفض هذه التكاليف بشكل كبير، ستعمل التقنيات الرقمية على إزالة الحاجز الرئيسي الذي تواجهه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عندما تتاجر بكميات صغيرة نسبيا من السلع، بما في ذلك الشركات العالمية الناشئة وتلك القادمة من البلدان النامية والأسواق الناشئة، إن ظهور منتجين جدد سيؤدي إلى توسيع حجم التجارة الدولية مع إعادة تشكيل هيكلها بشكل كبير.[3]

[1] Xiong T., Sun H, **The international service trade effects of bilateral investment treaties**, World Econ., 2023, p. 2538-2555.
[2] Gong, Binglin, and Haiwen Zhou, **Financial development, the choice of technology, and comparative advantage**, idem, 2014, p.22.
[3] Ibid, p 25.

ثالثا: الميزة النسبية والميزة المطلقة في ظل الثورة المعلوماتية

تقدم النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والحديثة للتجارة الدولية تحليلاً مفصلاً لما أدى إلى تطورها، مع التركيز على أهمية الاختلافات بين البلدان الفردية من حيث كيفية تجهيزها بالعوامل المادية وغير المادية، وتشمل العوامل التقليدية التي تحدد ما إذا كانت دولة معينة تتمتع بميزة تنافسية، العمالة ورأس المال والأرض: المواد الخام، والمناخ، والبيئة الطبيعية، والأراضي الصالحة للزراعة، وستعمل تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الرائدة على إعادة تشكيل الأهمية النسبية لهذه العوامل بشكل كبير وستلعب الموارد الرأسمالية، المادية والبشرية، دورًا حاسمًا، أي المعرفة وتطبيقها.[1]

إن تكاليف البحث والتطوير التي ينطوي عليها تصميم الابتكارات وتصنيعها واختبارها وتنفيذها ضخمة ورغم أن الشركات البادئة تشكل أهمية قصوى بالنسبة للإبداع، فإن العملية المعقدة اللازمة لتحقيق فكرة مبتكرة ومن ثم تسويقها تظل إلى حد كبير في أيدي الشركات العابرة للجنسيات التي يوفر لها رأس مالها ميزة نسبية، ويتجلى هذا في حقيقة أن الثورة الصناعية الرابعة قد تم إطلاقها فعليًا من قبل الشركات متعددة الجنسيات (TNCs) في ألمانيا، ويتم تطويرها بشكل أكبر من قبل الشركات الكبرى في القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، ومع ذلك فإن هذا يشير إلى أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية قد تتسع.[2]

[1] Lopez-Gonzalez. J, **Digital Trade: Developing a Framework for Analysis**, OECD Trade Policy Papers No. 205, 2017, p41.

[2] سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **التجارة الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 114.

إن التكنولوجيا المتقدمة المطبقة في الإنتاج والخدمات، ممثلة في الرقمنة والأتمتة والروبوتات سوف تقلل من أهمية الميزة النسبية التي تمثلها العمالة الرخيصة، التي تتوفر مواردها الكبيرة في البلدان النامية، وفقا لتقرير الأونكتاد والبنك الدولي فإن ثلثي العمال في البلدان النامية سيفقدون وظائفهم على مدى العقدين المقبلين بسبب الرقمنة وإعادة التوطين، ومن ناحية أخرى فإن أهمية الميزة النسبية للعمال ذوي المهارات العالية سوف تنمو، خاصة فيما يتعلق بالعمال الذين تتكامل مهاراتهم مع التكنولوجيات الجديدة.

كان الطلب المناسب على العمال المؤهلين تأهيلا عاليا القادرين على خدمة العمليات التكنولوجية الجديدة مشكلة في توظيف الموظفين المهرة والاحتفاظ بهم في السنوات الأخيرة وخاصة في تطوير البلدان، إن الميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان والتي تولدها البنية التحتية المادية المتطورة للتجارة ـــــ مثل الموانئ، والسكك الحديدية، والمحطات، ومرافق التخليص الجمركي سوف تفقد أهميتها اليوم، وذلك بسبب رقمنة التدفقات عبر الحدود باستثناء الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات، البنية التحتية للطاقة، سيكون هذا الأخير أساسيًا في تطوير قطاعات الاقتصاد والتجارة المكثفة رقميًا، تتطلب شبكات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر ومراكز البيانات، وعلى وجه الخصوص إنتاج عملات البيتكوين قدرًا هائلاً من الطاقة. [1]

إن العامل المهم للغاية المتمثل في الميزة النسبية "وهو حجم السوق الكبير " لن تزداد أهميته إلا في عصر الرقمنة في القطاعات كثيفة الاستخدام الرقمي، ترتبط اقتصاديات الحجم والنطاق في المقام الأول بالوصول إلى قاعدة معلومات كبيرة محتملة، والتي يتم ضمانها إلى حد كبير من خلال وجود سوق محلية كبيرة، مقارنة بالأسواق

[1] Leering, R., 3D, **printing: a threat to global trade**, Amsterdam: ING Economic and Financial Analysis, 2017.

في البلدان الأصغر، ومن المتوقع أن تؤدي رقمنة التجارة إلى زيادة الأهمية النسبية للبلدان التي تتمتع بمؤسسات قوية وأنظمة جيدة. [1]

ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة الأخرى التي تساهم في الفوز بميزة في التجارة لديها لوائح صحيحة، وصياغتها واضحة، ومستقرة قانونيًا، إلى جانب لوائح كافية في مجالات مثل الضرائب، وحماية البيئة، وعقود التدفقات المالية، وحماية الملكية الفكرية، وحماية البيانات الشخصية، وخصوصية محتوى الويب، ومؤسسات قوية قادرة على تنفيذ القانون بشكل فعال وسريع إلى جانب السياسات الحكومية التي تهدف إلى دعم الثورة الصناعية الرابعة، تعد هذه العناصر جزءاً من مجموعة من العوامل التي تشكل المحرك للميزة النسبية في التجارة الدولية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة عند النظر إليها في مقابل البلدان النامية علاوة على ذلك، ومن منظور متوسط الأجل، فإن الطلب على النفط والغاز سيكون لصالح البلدان النامية والأسواق الناشئة التي لديها احتياطيات معدنية وفيرة، وخاصة النفط والغاز.[2]

ومن المرجح على المدى الطويل أن تنتشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع، إلى جانب الأساليب الجديدة لتوليدها، وفي الوقت نفسه من المرجح أن ينخفض الطلب على الموارد المعدنية الأخرى لأن التكنولوجيات الجديدة ستجعل إنتاج الدائرة المغلقة وإعادة تدوير النفايات المحتملة أمراً ممكناً إلى حد كبير.

❖ التجارة الدولية في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي

مع التقدم التكنولوجي المتزايد والمتسارع الذي يشهده العالم، أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل المؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة الخارجية من خلال تحليل البيانات التي

[1] Lechman, E., **Networks Externalities as Social Phenomenon in the Process ICT Diffusion**, Economics and Sociology, 2018, p.p. 22-43.
[2] Ibid, p.26

تساعد في اعداد الاستراتيجيات وتحسين عملية اتخاذ القرارات وتعزيز كفاءة العمليات التجارية وتقليل تكاليف التجارة الخارجية، سنتطرق خلال هذا العنصر الى الذكاء الاصطناعي، وكيفية تأثيره على التجارة الخارجية.[1]

يعرف الذكاء الاصطناعي عموما بأنه نظام آلي يمكن من تقديم تنبؤات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر على البيئات الحقيقية أو الافتراضية، حيث تم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي للعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية، ويعتمد الذكاء الاصطناعي على البيانات، وغالبا ما يتكامل مع البرامج التي يمكن تضمينها في أجهزة مثل الروبوتات، السيارات الذاتية القيادة، أو الأجهزة المعتمدة على الإنترنت.

مع الزيادة الهائلة في القدرة الحاسوبية خلال العقدين الماضيين، وتحسين شبكات الاتصال بشكل كبير، وزيادة حجم البيانات التي يتم جمعها تم رفع الذكاء الاصطناعي إلى صدارة الأنشطة التجارية وجدول أعمال السياسة العامة في جميع أنحاء العالم، كما أنه هناك مجالان رئيسيان للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي الضيق(ANI) والذي يشمل الرؤية الآلية، التعرف على الكلام والترجمة الآلية، حيث تغطي هذه الأنظمة المهام المحددة التي يمكن للذكاء الاصطناعي فيها أداء مهام حل المشكلات أو التفكير المحددة التي يمكن أن تتفوق في بعض الحالات على البشر، ويستخدم عينات كبيرة من البيانات لتعميم التعرف على الأنماط في الصور أو النصوص أو اللغة، في المقابل يشير الذكاء الاصطناعي العام (AGI) إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة التي يمكنها (افتراضيا) تجاوز المهام المحددة في سياقات محددة لتمكين التعلم الذاتي واتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات عبر مجموعة من المهام التي تكون أقرب بكثير إلى الوظائف الإدراكية البشرية. [2]

[1] Zawislak P.A., Fracasso E.M., Tello-Gamarra J, **Technological intensity and innovation capability in industrial firms**, Innov. Manage, Rev. 15 (2), 2018, p.p. 189-207.
[2] The World Bank, **Making international trade work for development,** 2018.

بتزايد الاهتمام بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي، يتزايد أيضا الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتقاطع بين السياسات التجارية والذكاء الاصطناعي، حيث يمكن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية، يمكن تناولها فيما يلي:

1. اللوجستيات: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في تحسين استخدام المستودعات من خلال التنبؤ بالطلب، تنظيم المخزونات، تحسين الكفاءة عبر سلاسل التوريد وتتبع حركة الطرود.
2. الجمارك: يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لقراءة وفهم أوصاف السلع التجارية وتصنيفها لمساعدة الشركات على تحديد المتطلبات المتعلقة بإجراءات الجمارك والرسوم، بالإضافة الى تحديد المنتجات المقلدة.
3. النقل: حيث تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتفسير إشارات المرور، قراءة الخرائط، والتعرف على عوامل الخطر والتفاعل معها، كما يتم دمج تعلم الآلة ومدخلات البشر لتحسين برامج الملاحة باستخدام بيانات حركة المرور الفورية والمعلومات التاريخية للتنبؤ بأفضل خيارات الطرق لمستخدمي الطريق.
4. الخدمات المالية: تستفيد المؤسسات المالية من أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحسين القرارات المالية، تحقيق الكفاءات، تخصيص الخدمات المالية، تقييم الجدارة الائتمانية، اكتشاف الاحتيال وتقليل تكاليف خدمة العملاء.
5. التسويق والإعلان: تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز تجربة المستهلك وتخصيص المحتوى، مع تحقيق توقعات أكثر دقة للإعلانات المستهدفة للسلع والخدمات.

6. الزراعة: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في تحليل البيانات في الوقت الفعلي، التنبؤ بعواقب الأحوال الجوية، استخدام المياه، صحة التربة والعوامل المتغيرة الأخرى، ما يمكن المزارعين من زيادة محاصيلهم وتحسين جودتها وتحديد ما يجب زراعته وكيف وأين ومتى.

7. الرعاية الصحية: تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في التشخيص الطبي، الوقاية من تفشي الأمراض وتطوير أدوية جديدة[1].

بالإضافة الى الأنشطة التجارية السابقة الذكر يؤثر الذكاء الاصطناعي على التجارة الخارجية من خلال ما يلي:[2]

1. تحسين كفاءة العمليات التجارية

إدارة سلاسل التوريد: تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دورا محوريا في إدارة سلاسل التوريد العالمية، حيث يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحليل كميات ضخمة من البيانات التاريخية والتنبؤ بالطلب المستقبلي بدقة عالية، هذا التنبؤ يساهم في تحسين إدارة المخزون، تقليل التكاليف اللوجستية وزيادة كفاءة عمليات النقل.

2. الأتمتة والروبوتات

يساهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من العمليات التجارية الروتينية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من كفاءة العمليات، تشمل هذه العمليات معالجة الطلبات، التحقق من الوثائق الجمركية،

[1]Ciuriak, D., & Ptashkina, M, **The digital transformation and the transformation of international trade**, idem, 2018, P15.

[2] ملال شرف الدين، **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2013-2022**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص. 22.

وتتبع الشحنات، الروبوتات الذكية والأنظمة الآلية تساعد في تنفيذ هذه المهام بسرعة ودقة، مما يعزز من قدرة الشركات على تلبية احتياجات الأسواق الدولية بفعالية أكبر.

3. تعزيز اتخاذ القرارات الاستراتيجية

التحليل التنبئي: يعتبر التحليل التنبئي من أهم فوائد الذكاء الاصطناعي في مجال التجارة الخارجية من خلال تحليل البيانات الضخمة، فتساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقديم رؤى حول الاتجاهات السوقية المستقبلية، الفرص الاستثمارية، والمخاطر المحتملة، فتمكن هذه المعلومات على اتخاذ قرارات استراتيجية هادفة.

4. دعم القرارات الاستراتيجية: تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي على تقييم التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية والسياسية على الأسواق الدولية، هذا التقييم يمكن أن يشمل تحليل السياسات التجارية، تغيرات الأسعار، وحالة العرض والطلب في الأسواق المختلفة، وبفضل هذه التحليلات تستطيع الشركات تعديل استراتيجياتها بشكل استباقي والحد من المخاطر المحتملة.
5. تعزيز الشراكات الدولية: يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشراكات الدولية من خلال تسهيل عمليات التجارة وتبادل المعلومات بسرعة وكفاءة، كما يمكن أن يلعب دورا مهما في تحسين التواصل والتنسيق بين الشركات في مختلف البلدان، مما يعزز من التعاون الدولي ويزيد من الفرص التجارية.

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يوفر العديد من الفرص عبر مجموعة متنوعة من التطبيقات إلا أنه يثير أيضا عددا من التحديات نوجزها فيما يلي:

- القضايا الأخلاقية والقانونية: يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في التجارة الخارجية عدة قضايا أخلاقية وقانونية، تشمل هذه القضايا خصوصية البيانات، التحيز في الخوارزميات، والمسؤولية عن القرارات التي

تتخذها الأنظمة الذكية، ما يستدعي تطوير إطار قانوني وتنظيمي قوي لضمان الاستخدام الآمن والعادل للذكاء الاصطناعي.

- الأمن السيبراني: ازدياد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في التجارة الخارجية يجعل الشركات عرضة للهجمات السيبرانية، فيجب على الشركات الاستثمار في تقنيات الأمان المتقدمة وتطوير استراتيجيات فعالة للتصدي للتهديدات السيبرانية، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورا في تعزيز الأمن السيبراني من خلال الكشف المبكر عن الهجمات وتحليل الأنماط المشبوهة.
- التكيف مع التكنولوجيا: يتطلب التبني الناجح للذكاء الاصطناعي في التجارة الخارجية تدريب الموظفين وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، ويمكن أن يكون التكيف مع هذه التقنيات مكلفا ويستغرق وقتا، مما يشكل تحديا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تملك الموارد اللازمة لهذا التحول.[1]

مما سبق نجد أن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملا محورًا في إعادة تشكيل التجارة الخارجية، حيث يساهم في تحسين كفاءة العمليات، دعم اتخاذ القرارات، وتقديم رؤى استراتيجية، ورغم التحديات المرتبطة بتبني هذه التقنيات فإن الفوائد المحتملة تجعل من الضروري الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتطوير استراتيجيات فعالة للاستفادة منه، يتطلب ذلك تضافر الجهود بين الشركات، الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية لضمان الاستخدام الأمثل والأخلاقي لهذه التكنولوجيا الواعدة، في المستقبل من المتوقع أن تستمر تقنيات الذكاء الاصطناعي في التطور، مما سيؤدي إلى تحسينات مستمرة في التجارة الخارجية وزيادة التكامل الاقتصادي العالمي.

[1] Zhou, Haiwen, **The choice of technology and economic geography**, idem, 2022, p.p. 1-18.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدوليـــــــــــة

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التنمية الاقتصادية وتطور اقتصادات الدول، وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادات كبيرة في تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وحركات رؤوس الأموال بين الدول، ويعد قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما له من أثر كبير في تنمية موارد الدولة وزيادة الدخل القومي وتحسين المستويات المعيشية للأفراد.

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية

تعنى النظرية الاقتصادية في التجارة بشكل أساسي بدراسة أسباب ومقومات قيام التجارة الدولية ومكاسبها، وتوزيع هذه المكاسب على الأطراف المتشاركة في عملية التبادل التجاري، معدلات التبادل، القيود التجارية وأثرها، دور السياسات الاقتصادية الكلية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية في التجارة الدولية والآثار المترتبة عليها.

وقد حاول الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر تطوير نظريات لشرح آليات التجارة بين الدول، وتسمى تلك النظريات التاريخية الرئيسة بالنظريات الكلاسيكية. وقد تناولت هذه النظريات التجارة الخارجية من منظور الدولة، وذلك بخلاف النظريات الحديثة التي تناولتها فيما بعد من منظور الشركات. [1]

أولا: نشأة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف

منذ منتصف القرن الماضي، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية، تشكل نظام عالمي جديد يتسم بوجود العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الاقتصادية والسياسية، الى جانب جهات تمويلية متخصصة وعلى رأسها

[1] عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، دار جامعية، إسكندرية، 1996، ص. ص. 19.18.

البنك وصندوق النقد الدوليين، ومنذ ذلك الحين دعا أغلب مفكري النظريات المفسرة للتجارة الخارجية الى تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية، وازداد حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول، والعمل وفقا لآليات السوق دون تدخل من الدول أو الحكومات، كما دعوا الى تحرير التجارة الخارجية من المعوقات التي تقيد انسياب حركة التجارة والمبادلات بين الدول، وهو ما توافقت عليه العديد من الدول التي سعت الى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف.

وقد أدت تلك المساعي الى ابرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) عام 1947 بين 23 دولة حينذاك بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم، وظلت المساعي منذ ذلك الحين في تخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من القيود المفروضة. وقد انضم الى الاتفاقية العديد من الدول الى أن أصبحت الآن ما يعرف بمنظمة التجارة العالميةWorld Trade Organization (WTO) التي تأسست عام 1995 وأصبحت تضم 164 دولة. وتعني المنظمة بصفة أساسية بضمان انسياب حركة التجارة العالمية بأكبر قدر من الحرية واليسر والسلاسة، كما تشرف على الاتفاقيات والقوانين التي تنظم التجارة بين الدول، وذلك بهدف تعظيم التجارة الدولية ودفع التنمية الاقتصادية العالمية. [1]

وقد اتخذت سياسة التجارة الخارجية للدول من الناحية التطبيقية أشكال متعددة بين العمل وفق نظريات الانفتاح الكامل والعمل وفق الحماية المفرطة، كما أصبحت درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي تمثل أحد السمات الأساسية التي تميز الاقتصاد الوطني وتساهم في تحديد هويته.[2]

[1] فتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 4.

2 معاذ الشرفاوي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 55.

جدير بالذكر أن هناك بعض الآراء التي نادت بأن الدول النامية ما كان ينبغي لها أن تتمسك بتطبيق هذه التوجهات الانفتاحية الكبيرة وتطبيقها في الوقت الذي تتعثر فيه اقتصاداتها ولا تحقق مكاسب من التجارة الدولية الحرة.

ثانيا: الواقع الحالي والنظريات المطبقة

ساعدت النظريات الاقتصاديين والحكومات وأصحاب الاعمال في التوافق على مجموعة من المفاهيم والمحددات الأساسية التي تحكم التجارة الدولية، وعلى كيفية تنظيمها وإدارتها وتعظيم مكاسبها، إلا أن هذه النظريات تتعارض أحيانًا مع الأحداث الفعلية والواقع العملي. وتستخدم الحكومات والشركات عددا من النظريات مجتمعة في تطوير استراتيجياتها، وفي تفسير اتجاهات التجارة وتوقعاتها. [1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

لقد تعددت وتنوعت النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية، و في الجزء التالي سيتم استعراض أهم نظريات التجارة الكلاسيكية، النيو كلاسيكية والحديثة.

أولا: النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت أن تقدم تفسيرا لأسباب قيام التجارة بين الدول، وقد أصبحت فيما بعد تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة لتفسير التجارة الخارجية، وقد قامت النظرية الكلاسيكية على مجموعة مـــــن الفـــرضيات القائمة على أساس حرية التجارة، يرى

[1] Jones, Ronald & Weder, Rolf. **200 Years of Ricardian Trade Theory: Challenges of Globalization** .2017. p.p. 41-54

ريكاردو أحد أشهر رواد هذه النظرية أن التجارة الدولية مفيدة لأنها فضلا عن المنافع التقليدية من توظيف وزيادة في الدخل، فإنها تسمح باستخدام أفضل للموارد من خلال التبادل التجاري المبني على التخصص الدولي وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية، وهو يختلف في ذلك عن الفكر التجاري الذي ظل سائدا خلال القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، والذي كان لتدخل الدولة فيه دورا بارزا، حيث تمثلت أهم مهمة للدولة فيه هي تكديس الذهب والفضة من خلال تعظيم الصادرات ومنع أو تقليل الواردات قدر الامكان.

وفي حين قدمت النظرية الكلاسيكية تفسيرا لقيام التجارة الخارجية من خلال اختلاف التكاليف المطلقة والتكاليف النسبية، وما يترتب عليه من أهمية للتخصص وتقسيم العمل بين الدول، فقد قامت النظرية النيوكلاسيكية بتفسير قيام التجارة الخارجية على أساس اختلاف أسعار السلع بسبب اختلاف تكاليف ونسب عوامل الإنتاج. [1]

وبحلول منتصف القرن العشرين بدأت النظريات في التحول الى تفسيرات جديدة وشرح التجارة من منظور الشركات، وهي ما يشار إليها بالنظريات الحديثة، ومع تطور الاقتصاد العالمي فقد ظهرت تلك النظريات الحديثة المفسرة لقيام التجارة الخارجية وتطورها، والتي عجزت عن تفسيرها النظريات التقليدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، نظرا للطفرة التي شهدتها التجارة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة، والابتكارات الحديثة خلال هذه الفترة، وذلك الى جانب الجهود

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص. ص .12. 13.

الرامية إلى رفع الحواجز والقيود على المبادلات التجارية. وهناك توقعات لاستمرار التطور في تلك النظريات من أجل أن يتماشى مع المتغيرات الجديدة التي تطرأ على التجارة الدولية.[1]

1.المدرسة التجارية أو الرأسمالية التجارية – المرحلة المركنتيلية Mercantilism

يرجع أصل كلمة مركنتيلية الى الكلمة اللاتينية mercari والتي تعني إدارة التجارة، وقد سيطرت الرأسمالية التجارية أو المركنتيلية على الفكر الاقتصادي الأوروبي خلال القرن السادس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر.

كانت الفكرة السائدة للتجارة وأصحاب المذهب التجاري خلال هذه الحقبة هي أن تكديس الذهب والفضة يمثل أهم مهمة للبلد، وأن التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة، وان قوة الامة هي بقدر ما تمتلكه من المعدن النفيس ولاسيما الذهب، وكانت الدولة تقف بقوة وراء تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق سياسة اقتصادية موجهة، ولا يتسنى ذلك لمعظم البلدان إلا بتحقيق ميزان تجاري قوي ينشأ من زيادة الصادرات وتشجيعها، وبالتالي مزبد من تدفق للمعدن النفيس الى الداخل، كذلك فإن الدولة تعمل على منع نفاد مخزونها من المعدن من خلال منع الاستيراد او تقليله باستخدام التعريفات الجمركية وتبني سياسة حمائية قوية، وقد نشأت خلال هذه الحقبة طبقة التجار الذين تحالفوا مع الدولة وطالبوا بالحصول على اعانات وحمايتهم، وكذلك حماية الصناعات المحلية ضد المنافسة الخارجية. [2]

ووفقا لهذا الفكر، فإن حرص الدولة على دخول السيولة وعدم خروجها يؤدي الى زيادة حجم السيولة في البلد فيزيد الانفاق، وزيادة الانفاق تشجع على زيادة التصنيع، وزيادة التصنيع تولد فرص العمل،

[1] حسام، علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص. ص 16. 17.
[2] المرجع نفسه، ص 23.

وبالتالي فان تدفق السيولة الذهبية يؤدي الى النمو والازدهار، وقد سميت هذه الفكرة بآلية تدفق الذهب النقدي Gold specie-flow mechanism[1]

❖ الانتقادات الموجهة للرأسمالية التجارية

بحلول أواخر القرن الثامن عشر، بدأ الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل ديفيد هيوم David Hume وآدم سميث Adam Smith في انتقاد المذهب التجاري، في كتابه "الخطابات السياسية" عام 1752 انتقد ديفيد هيوم الفكرة التجارية القائلة بأن الأمة يمكن أن تستمر في تكديس الثروة دون أي تداعيات على وضعها التنافسي الدولي، ورأى هيوم أن تحقيق فائضًا تجاريًا وتراكم المزيد من الذهب يجب أن يقابله زيادة المعروض النقدي، وأن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور، وأن الزيادات في الأسعار والأجور ستؤدي إلى زيادة في الواردات وتقليل الصادرات، وبالتالي ستنخفض القدرة التنافسية للدولة التي لديها فائض، ومن ثم رأى هيوم أنه من المستحيل الاستمرار في الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي على المدى الطويل.

كذلك على الرغم أن المذهب التجاري اهتم بمجموعة أفكار مختلفة بدون إطار موحد، إلا انه كانت هناك وجهة نظر مشتركة مفادها أن التجارة الدولية تعتبر لعبة صفرية، حيث يؤدي ربح دولة ما إلى خسارة دولة أخرى، ومن ثم فإن تطبيق أية سياسات تحقق فائدة لأمّة من الامم من شأنه أن يضر بالأخرى لا محالة.[2]

وقد انتهى هذا العصر بوضوح مع بداية الثورة الصناعية والظهور الكبير لكتاب ثورة الأمم لآدم سميث عام 1776 الذي كان رد فعل قوي للسياسات والممارسات الاقتصادية للعصر المركنتيلي، والذي لم يكن نظاما فكريا ولكن كان نتاج أفكار رجال الدولة وكبار رجال المال والاعمال وقتها.

[1] Zhang, W. B. International trade theory, Capital, knowledge, economic structure, money, 2008, p 2

[2] جالبريت، جون كينيث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي وصورة الحاضر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (2000)، ص45.

2. نظرية الميزة المطلقة لــ آدم سميث Adam Smith

يُعد الاقتصادي الكبير آدم سميث الذي أسس نظرية الميزة المطلقة Absolute Advantage Theory اول من وضع نظرية متكاملة تحاول تفسير أسباب قيام التجارة بين بلدين من خلال كتابه الأشهر "ثروة الأمم" الذي تم نشره عام 1776 مع بدايات فترة الثورة الصناعية، واعتمد في نظريته على مبدأ تقسيم العمل الدولي بحيث يتخصص كل بلد في انتاج السلع التي يتمتع فيها بوجود فروق واضحة متمثلة في انخفاض تكاليف إنتاج السلعة بين الدولتين أو الفروق المطلقة في التكاليف، وهو ما أصبح يعرف اصطلاحا بالميزة المطلقة Absolute Advantage فيما بعد. ووفقا لهذا المبدأ، فإن كلا الدولتين يمكنهما تحقيق مكسب من خلال تخصص كل واحدة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بالميزة المطلقة وتبادل جزءا من إنتاجها مع الدولة الاخرى مقابل السلعة التي ليس لديها فيها ميزة مطلقة ولكنها موجودة عند الدولة الاخرى، وبهذا الاسلوب، تستخدم الموارد بالطريقة الأكثر كفاءة.[1]

❖ **التجارة الخارجية الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين:**

- تخلق مجال لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بما هو أكثر نفعا.
- التغلب على ضيق السوق المحلي ورفع الإنتاجية كنتيجة لزيادة حجم الإنتاج وتحقيق التقسيم الأمثل للعمل.

وقد اعتمد سميث على عدد من الفرضيات الأساسية في نظريته وهي:

أ. ان هناك بلدين فقط يتم بينها التبادل.

ب. حرية المبادلات فيما بين الدولتين.

[1] سدي علي، **دروس في نظرية التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، 2014، ص 33.

ج. قيمة السلعة تتحدد بعامل انتاج واحد فقط هو العمل.

د. وجود مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحرية التجارة، وعناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال بين البلد الواحد بينما لا تتمتع بها بين البلدان المختلفة.

ه. عدم وجود تكاليف نقل او قيود جمركية.

و. ان هناك تشغيل كامل للموارد يحدث نتيجة وجود قوى تلقائية تتكفل بتحقيقه وأثر التجارة الخارجية ينحصر في إعادة تخصيص الموارد.

وقد أيد سميث والاقتصاديين الكلاسيك بقوة مبدأ "دعه يعمل"، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتجاري يجب ان يكون في اضيق نطاق، وأن الحرية الاقتصادية ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يكون الافراد أحرارا في اختيار الأنشطة التي تحقق مصالحهم الفردية وتتناسب مع قدراتهم الخاصة، وفي ظل هذه الظروف، يفترض "سميث" وجود ما يشبه اليد الخفية التي تحقق مصلحة المجتمع ككل في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، ودور الدولة فقط هو المحافظة على كفاءة السوق، وعدم وجود ممارسات احتكارية، وعلى ذلك يتم تقسيم العمل بما يحقق اعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة[1].

وهكذا فإن التجارة بين الدول سوف تعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة فيها، وذلك خلافا للمركنتيليون الذين رأوا أن الدولة لا يمكنها الكسب إلا على حساب الدول الأخرى، وأن ذلك يتطلب رقابة صارمة من الدولة على النشاط الاقتصادي والتجاري.

ويوجه الى هذه النظرية النقد بشأن موقف الدولة التي ليس لديها أي ميزة مطلقة في السلع التي تنتجها مقارنة بالدول الأخرى، حيث وفقا للنظرية تنعزل هذه الدولة عن التجارة مع الدول الأخرى، أو أنها لا تنتج

[1] غنية بن حركو ، **نظريات التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، 2018، ص.ص. 26. 27.

شيئا وتعتمد بالكامل على الدول الأخرى، وهو ما لا يمكن تصوره عمليا، وكذلك موقف الدولة التي تتمتع بميزة مطلقة في انتاج جميع السلع، فهي وفقا للنظرية لا تحقق أية مكاسب من تجارتها مع الدول الأخرى.[1]

3. نظرية النفقات النسبية لـــ ديفيد ريكاردو David Ricardo

قام الاقتصادي المعروف "ديفيد ريكاردو" في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 بالرد على نظرية "آدم سميث" من خلال قانون النفقات أو المزايا النسبية The Comparative Advantages Law الذي يعد واحدا من أهم القوانين الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية حتى الآن[2]، وقد أثبت من خلاله أن هناك إمكانية للتخصص الدولي في التجارة وتقسيم العمل حتى وان كانت الدولة لا تمتلك ميزة مطلقة في انتاج أي سلعة.

وقد اعتمدت نظرية "ريكاردو" على نفس فروض نظرية "سميث"، وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة الى تكلفة السلعة الأخرى داخل البلد الواحد ومقارنة تلك التكلفة النسبية للسلعة بنظيرتها في البلد الآخر[3].

ويمكن توضيح فكرة النفقات النسبية وفقا للنظرية من خلال النموذج التوضيحي التالي:

بافتراض دولتين (أ) و (ب)، وافتراض وجود سلعتين (س) و (ص) في كلا منهما، ويتم تقدير تكلفة انتاج الوحدة لكل سلعة منهما بعدد ساعات العمل كما هو موضح بالجدول التالي:

[1] رائد فضل، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد5 عدد17، 2013، ص. 121-137،
[2] همام نزار عبيد، **نظريات التجارة الدولية**، مجموعة محاضرات داخل المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، 2018، ص 50.
[3] غنية بن حركو ، مرجع سابق، ص 31.

جدول رقم(1): فكرة النفقات النسبية

	الدولة (أ)	**الدولة (ب)**
السلعة (س)	12 ساعة/وحدة	10 ساعة/وحدة
السلعة (ص)	8 ساعة/وحدة	5 ساعة/وحدة
التكلفة النسبية للسعة (س)	1.5 =8/12	2=5/10
التكلفة النسبية للسعة (ص)	0.67=12/8	0.5=10/5

المصدر: إعداد الباحث وفقا للنظرية

- وفقا لنظرية الميزة المطلقة (آدم سميث)، فإن الدولة (ب) لديها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين، وبالتالي لا تقوم تجارة بين البلدين.
- وفقا لنظرية التكلفة النسبية (ديفيد ريكاردو)، فإن الدولة (ا) لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة (س) وتتخصص في انتاجها، والدولة (ب) لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة (ص) وتتخصص في انتاجها، وبالتالي تقوم التجارة وفقا للتخصص وتقسيم العمل الدولي يكون على هذا الأساس.

❖ أهم الانتقادات الموجهة لنظرية التكلفة النسبية

رغم اهمية هذه النظرية حتى وقتنا الحالي يوجه اليها عدة انتقادات، منها تحديد القيمة النسبية في ظل وجود المئات من السلع ووجود عناصر أخرى تشترك في تكاليف الإنتاج وليس عنصر العمل فقط، أيضا البعد عن الواقع والتبسيط من خلال افتراض وجود دولتين وسلعتين فقط، كما تفترض النظرية إمكانية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم امكانية انتقالها عبر الدول، وتفترض حرية التجارة وعدم وجود تكاليف نقل او جمارك وسيادة المنافسة الكاملة والتشغيل الكامل للموارد وتجانس السلع وثبات تكلفتها مع زيادة الإنتاج، وتشابه اذواق المستهلكين، وكلها تخالف الواقع.[1]

[1] هبة فؤاد قطان، محاضرات في مادة **التجارة الدولية**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 17.

4. نظرية القيم الدولية لـــ جون ستيوارت ميل John Stuart Mill

لم توضح نظرية التكاليف النسبية لريكاردو كيفية تحديد معدل التبادل الدولي، وما يترتب عليه من طرق تحديد المكاسب الناشئة لأطراف عملية التبادل[1]، وهو ما حاول جون ستيوارت ميل معالجتها من خلال نظرية القيم الدولية International Values، حيث جاءت مكملة لنظرية ريكاردو، ويفرق جون ستيوارت ميل بين حالة التبادل الداخلي الذي يتم وفقا للنفقات النسبية والتبادل الخارجي او الدولي، حيث يرفض التفسير القائم على افتراض ان إنتاجية العمل واحدة في كل من الدولتين ويرى انها تختلف.[2]

وضع "ميل" تصور لما يسمى بالطلب المتبادل Reciprocal Demand بين دولتين فيما يتعلق بالمعروض من السلعة المحلية والطلب على السلعة الأجنبية، وذلك بالنسبة لكلا الدولتين، وقد ركز على أهمية قوة طلب الدولة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى وأثر مرونة الطلب على تحديد معدل التبادل الدولي.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

1.نظرية نسب عوامل الإنتاج (هيكشر –أولين) factor-proportions

حاول الاقتصادي السويدي ايلي هيكشر E. Hekchsher منذ عام 1919 ان يقدم تفسيرا لاختلاف النفقات او المزايا النسبية بين الدول، وطور هذه الافكار بعده تلميذه برتل اولين B. Ohlin عام 1935، وقد انتقد اولين نظرية ريكاردو في اعتمادها على عنصر العمل في قياس القيمة، ولكنه لم يتعرض بالانتقاد الى جوهر النظرية، وهذا ما جعل بعض الادبيات تعتبر هذه النظرية مكملة أو مطورة لنظرية النفقات النسبية لريكاردو وليست نظرية بديلة.[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص. 105.

[2] غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 35.

[3] ميراندا رزق، **التجارة الدولية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2010، ص. 41.

افترضت النظرية وجود عنصري انتاج أو تكلفة يتمثلان في العمل ورأس المال، ويستخدمان بكميات محددة وبنسب متفاوتة بين الدول، وذلك بخلاف فرض الكلاسيك الذي يعتبر ان قيمة السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول في انتاجها، وفي المقابل فقد اعتمدت على باقي الفروض الأساسية المتعلقة بالنظرية الكلاسيكية وهي وجود دولتان وسلعتان، تماثل التقنية ودوال الإنتاج واذواق المستهلكين في الدولتان، عدم وجود تكاليف نقل، حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم إمكانية انتقالها بين الدول، سيادة المنافسة الكاملة وحرية انتقال السلع بين الدول. [1]

وترى النظرية أن تحقق الميزة النسبية للدولة يتطلب توفر شرطين هما، اختلاف الدول من حيث مدى تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، واختلاف السلع من حيث حاجتها الى العناصر المختلفة للإنتاج[2]، وقد أوضح أولين أن هناك دول لديها وفرة في العمالة ودول لديها وفرة في رأس المال، وتتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام العنصر المتوافر لديها، ومن مصلحتها التوسع في انتاج تلك السلع والتخصص فيها، وهي بذلك تعزز التجارة الخارجية، وفي المقابل تستورد السلع التي تحتاج إلى استخدام العنصر النادر لديها.

تعرضت النظرية لعدد من الانتقادات ترجع بشكل أساسي الى بعض الفروض غير الواقعية التي اعتمدت عليها، حيث افترضت تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول وتجانس عوامل الإنتاج وعدم إمكانية إحلال الزيادة من أحد عناصر الانتاج محل النقص من عنصر آخر، كما افترضت انتاج وتبادل السلع

[1] د. أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، 2009، ص. 5.

[2] أميرة كمال الدين، **مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان في الفترة 1978–**2002، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه، (2005). ص 32.

والخدمات في ظل شروط المنافسة الكاملة واهمال ظاهرة تمايز المنتجات وقيام التجارة عليها في إطار وجود أسواق المنافسة الاحتكارية أيضا. كما يوجه اليها النقد أيضا نظرا لصعوبة قياس الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وافتراض عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول بخلاف الواقع[1].

❖ اختبـــار ليونتيـــف لنظريـــة هكشـــر– أوليـــن Leontief's paradox

بالإضافة الى الانتقادات التي وجهت الى نظرية هكشر–اولين، فقد تعرضت النظرية لاختبار نتيجتها الأساسية التي توصلت اليها، والتي مؤداها ان الدول تتخصص في انتاج وتصدير السلع التي تعتمد في انتاجها على عوامل الإنتاج الاوفر نسبيا لديها، وعلى العكس فإنها تقوم باستيراد السلع التي يعتمد انتاجها على عناصر الإنتاج التي تتسم بالندرة النسبية لديها. [2]

ولعل أشهر الدراسات التطبيقية لاختبار صحة هذه النظرية تلك التي قام بها الاقتصادي فاسيلي ليونتيف Wassily Leontief عام 1952، حيث قام بإعداد دراسة من خلال استخدام جداول بيانات عن الاقتصاد الأمريكي تضمنت مدخلات من عنصري العمل ورأس المال للصادرات والواردات، وتوصلت الدراسة الى ان الولايات المتحدة تتجه الى تصدير سلع كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفة رأس المال. وتتناقض هذه النتيجة مع مضمون نظرية هكشر–اولين السابق ذكره، وهو ما يعرف في الادبيات بـــمتناقضة ليونتيف Leontief's paradox. [3]

[1] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص. 47.

[2] ميراندا رزق، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] أميرة كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وقد أدى الاختبار الذي قام به ليونتيف، الى جانب التفسيرات المتناقضة التي قدمها بعض الاقتصاديين من خلال دراساتهم، في محاولة منهم لتفسير هذا اللغز، الى جعل كثير من الاقتصاديين غير مقتنعين بدقة هذه التفسيرات والتبريرات المقدمة، وقد أرجعوا التضارب في هذه النتائج الى عدم صحة الفروض التي تقوم عليها نظرية هكشر-اولين وبُعدها عن الواقع، مثل فرض دولتين وسلعتين، وفرض المنافسة الكاملة، إذ أن الواقع في أحيانا كثيرة تسوده الاحتكارات، وهو ما يتعارض مع مبدأ أن المزايا النسبية مرجعها وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وفقا للنظرية، وكذلك أيضا فرض تماثل دوال الإنتاج للسعة الواحدة في الدول المختلفة، وكلها فروض تخالف الواقع.

كما أدى اختبار ليونتيف الى إعادة الاقتصاديين النظر في تفسير التجارة الدولية وظهور مجموعة من التفسيرات الجديدة أطلق عليها النظريات الحديثة في التجارة الدولية.[1]

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

نتيجة للنقد الموجه للأسس والفروض التي قامت عليها النظريات التقليدية بسبب عدم واقعيتها، مثل اعتبار عنصر العمل عنصر وحيد لتحديد القيمة وعدم إمكانية نقل عناصر الإنتاج وسيادة المنافسة الكاملة، كذلك عجزها عن تفسير أسباب قيام التجارة في حالات عدة، حيث جزء كبير من التجارة الخارجية يتم بين الدول الصناعية التي تتشابه في ظروفها الاقتصادية وتقوم بالاستيراد والتصدير في منتجات متشابهة، فقد ظهرت محاولات عديدة لتقديم تفسيرات أكثر ملائمة للتجارة الخارجية، ونستعرض أبرز تلك المحاولات فيما يلي[2]:

[1] غنية بن حركو ، مرجع سابق، ص 66.

[2] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 81، الكويت، 2009، ص 5.

1. نظرية "لندر" في تفسير التجارة الدولية Staffan Linder

من خلال تفسيره للتبادل الدولي عام 1961، فرق "لندر" في التجارة بين نوعين من السلع، المواد الأولية والمنتجات الصناعية، حيث يرى ان تبادل المنتجات الأولية بين الدول يتم وفق نظرية نسب عوامل الإنتاج لـــ هكشـــر-أوليـــن والميزة النسبية التي تتحدد بحسب نسب عناصر الإنتاج، والتي يراها ذات تأثير محدود في هذا المجال، بينما يختلف مع هذه النظرية فيما يتعلق بالسلع الصناعية، حيث يعتبر وجود طلب محلي عليها داخل الدولة، فضلا عن توجيه إنتاج الدولة في مراحله الأولى من هذه السلع لمقابلة هذا الطلب، هو شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لكي تتمكن الدولة من تصديرها للخارج.[1]

يفترض لندر أن البلدان ذات الدخل الفردي المماثل تنتج وتستهلك منتجات ذات جودة متشابهة، وأن هذا يجب أن يؤدي إلى تداولها مع بعضها البعض، وذلك على عكس فرضية هكشـــر-أوليـــن التي ترى أن البلدان تصدر السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج المتوافرة لديها بشكل مكثف، حيث إنتاج السلع كثيفة رأس المال يرتبط بمستويات دخل أعلى مقارنة بالسلع كثيفة العمالة، وذلك يعني وفقا للنظرية، أن البلدان ذات الدخل المتفاوت يجب أن تتاجر مع بعضها البعض ويرى لندر من خلال تحليله، ان الإنتاج مرتبط بالطلب، وأن التصدير مرتبط بوجود أسواق كبيرة لدى الدولة التي ترغب في التصدير، وأن ذلك يُمكّنها من الاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الكبير ووفرات الحجم. [2]

كما يرى لندر أن الدول المتشابهة في الدخل تكون متشابهة في الذوق، وأن فرص التصدير ستكون أكثر مع تلك الدول، ونتيجة لذلك تزداد معدلات التجارة بين الدول التي تتشابه فيها هياكل الطلب. ولذلك

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019، ص 32.

[2] غنية بن حركو ، مرجع سابق، ص. 67.

يطلق على هذه النظرية في بعض الادبيات نظرية تشابه الأذواق taste-based discrimination theory.[1]

وخلافا للنظرية الكلاسيكية، التي تستخدم التحليل الاستاتيكي المقارن بين وضعي الاقتصاد قبل وبعد التجارة، فقد استخدم لندر منهج التحليل الديناميكي ودراسة ومتابعة العوامل التي تؤدي الى تغيير الوضع الاقتصادي تحت تأثير التجارة عبر الزمن، كما ذكر في مقاله الشهير[2].

2. نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة

على عكس النظرية الكلاسيكية التي تفترض تجانس عنصر العمل، فإن نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة، أو كما تُعرف بنظرية رأس المال البشري Human-capital theory، تعتمد على فرض أساسي هو أن عنصر العمل ليس متجانس، ويحتوي على درجات متباينة من المهارة، وتفرق هذه النظرية بين العمالة الماهرة Skilled labor، والعمالة غير الماهرة Unskilled labor، وتَعتبر العمالة الماهرة عنصرا انتاجيا مستقلا في حد ذاته يسمى بـــ "رأس المال البشري"[3].

وتبعا للنظرية يتم تقسيم الدول والسلع الى كثيفة أو نادرة للأيدي العاملة الماهرة، وبحسب التقسيم تقوم الدول كثيفة اليد العاملة الماهرة بتصدير منتجاتها الى الدول التي تفتقر لهذه النوعية من العمالة، وبذلك فقد ساهمت النظرية في وضع تفسيرا للغز ليونتيف، لأنها أرجعت تميز الصادرات الصناعية للولايات المتحدة الامريكية كثيفة العمل الى ما تحظى به من وفرة في رأس المال البشري أو العمالة الماهرة. [4]

[1] https://www.investopedia.com/terms/l/linder-hypothesis.asp
[2] Linder, S. B.**An essay on trade and transformation** ,Almqvist & Wiksell, 1961, p7.

[3] على سدي ، مرجع سابق، ص 109.

[4] أميرة كمال الدين، مرجع سابق، ص37.

ويرى بعض الاقتصاديين نظرية لندر في تفسير التجارة الدولية وتحليل آثارها تطويرا للأدب الاقتصادي لعدة أسباب أهمها:

- تطبيق المنهج الديناميكي في التحليل وتوجيه النظر الى العلاقة بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد.
- ادخال جانب الطلب في تحديد إمكانيات تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وهو ما أهملته نظرية نسب عناصر الإنتاج.
- تقديم تحليل نظري لأسباب التفاوت في المدخول بين دول العالم.
- التأكيد على الفروق الجوهرية بين الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية.[1]

3. نظرية اقتصاديات الحجم

تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم Economies Scale في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج "هكشر – أولن" لنسب عناصر الإنتاج، حيث أدخلت وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر النظرية توافر سوق داخلي كبير شرطا أساسيا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم وزيادة العائد مع زيادة الإنتاج، ووفقا لهذه النظرية يتم التفرقة بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الكبيرة والدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة. [2]

[1] احمد يحيى الرفيق، **التجارة الدولية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012، ص 77.

[2] أميرة كمال الدين، مرجع سابق، ص37.

4. نظرية الفجوة التكنولوجية Technology gap

يرجع هذا التفسير لنمط التجارة الخارجية القائم على التطور التكنولوجي الى الاقتصادي "بوسنر" M. V. Posner 1961، وتعتمد النظرية في تفسيرها للتجارة الدولية على إمكانية حيازة احدى الدول طرق تقنية متقدمة تمكّنها من انتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو نفقات أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول لاكتساب مزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية وتستمر لفترة زمنية معينة يطلق عليها الفجوة التكنولوجية. [1]

ووفقا للنظرية يتم التفرقة بين مفهومين للفجوة:

- ✓ **مرحلة فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد لأول مرة وبداية تصديره واستهلاكه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدولة المبتكرة انتاج المنتج وتصديره.
- ✓ **مرحلة فجوة التقليد:** وهي الفترة بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة في موطنها الأصلي للدولة المحتكرة والمبتكرة للتكنولوجيا وانتاجها في الدول الأخرى (المنتج المقلد)، وخلال هذه المرحلة تتراجع صادرات الدولة المبتكرة في مقابل الإنتاج المقلد منها في البلدان الأخرى.

وتبدأ الدولة المبتكرة بفقد ميزتها النسبية المكتسبة نتيجة ظهور المنتج المقلّد، كما تفقد العوامل التكنولوجية دورها في تفسير التجارة الدولية في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عوامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج باعتباره العامل الأساسي المفسر لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية وفقا لنموذج هيكشر – أولين لعناصر الانتاج. [2]

[1] وليد عابي، مرجع سابق، ص 35.

[2] غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 73.

وتفرق النظرية من خلال تحليلها بين المزايا النسبية الطبيعية التي اعتمدت عليها فقط نظرية هكشر – اولين، والتي ترتبط بتباين عناصر الإنتاج، وذلك في مقابل المزايا النسبية المكتسبة التي اهتمت بها النظرية التكنولوجية بشكل خاص في المقارنة بين الدول، مثل رأس المال البشري الذي يتسم بالخبرة والمهارة والتدريب، كذلك المزايا الناجمة عن اقتصاديات الحجم ووفرات الإنتاج الكبير.

وقد أدخل كل من الاقتصاديين هوفبار (G. C. Hufbauer) وفريمان (C. Freeman) تطورا لنظرية الفجوة التكنولوجية من خلال التحليل الذي قدمه كل منهما بشكل مستقل، حيث توصلا من خلال دراستيهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج وملائمته للواقع الاقتصادي، الى نتيجتين أساسيتين هما:[1]

- ان الاختلاف في مستويات الأجور بين الدول يعتبر عاملا محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية الناشئ عنها.
- صحة الفرضية التي اعتمدت عليها النظرية والخاصة بعدم تشابه دوال الإنتاج في السلعة الواحدة بين الدول المختلفة خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

ومن الانتقادات التي وجهت الى هذه النظرية عدم تحديدها للفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وتتمكن خلالها الدولة المحتكرة من الاحتفاظ بالميزة النسبية المكتسبة، كما لم تفسر اقتصار ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما حاولت نظرية دورة حياة المنتج معالجته في هذا السياق.[2]

[1] على سدي، مرجع سابق، ص 112.

2 Mason A. Carpenter, **International Business**, Saylor Academy, University of Wisconsin at Madison, Chapter 2, 2012.

5. نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory

طور ريموند فيرنون 1966 J. R. Vernon، الأستاذ بكلية هارفارد للأعمال، نظرية دورة حياة المنتج والتي تعد مفهوما أوسع للنظرية التكنولوجية، وقام بإعداد نموذجا عن الولايات المتحدة الامريكية، حيث كان المنتج الأمريكي هو المهيمن عالميا في العديد من الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية. ويوضح النموذج العلاقة بين المبيعات وعمر المنتج عبر الزمن، كما له أهمية في التنبؤ وتقييم حجم المبيعات وتحليل نمط التجارة[1]. ووفقا للنظرية تمر دورة المنتج بثلاث مراحل "رئيسية" هي مرحلة المنتج الجديد، ومرحلة المنتج الناضج، ومرحلة المنتج النمطي، خلال هذه المراحل تحدث تغييرات في معدل نمو الطلب على المنتج الجديد وتغيرات في الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج التي تنعكس على أنماط الإنتاج والتجارة الخارجية.[2]

أ.مرحلة المنتج الجديد

تبدأ الدورة بإدخال منتج جديد في بلد متقدم، لأن الاقتصاد المزدهر يعني وجود قدرة شرائية ومداخيل تسمح بشراء المنتجات الجديدة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة انخفاض المبيعات نسبيا وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصنيع يكون محليا، كذلك ارتفاع الكفاءة في التقنية المادية والبشرية للمنتج وزيادة نشاط البحث والتطوير، ويكون هناك احتكار للسوق نتيجة لاحتكار التكنولوجيا، وتكون اسعار المنتج الجديد مرتفعة والطلب عليها منخفض. ومع زيادة الطلب والمبيعات قد تبدأ الشركات في تصدير المنتج الى الدول المتقدمة الأخرى، لأن الأذواق تتشابه بين هذه الدول. [3]

[1] عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 26.

[2] Ciuriak, D., & Ptashkina. M, **The digital transformation and the transformation of international trade**, Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development, 2018, p.22.

[3] وليد عابي، مرجع سابق، ص 39.

ب.مرحلة المنتج الناضج

في هذه المرحلة يكون المنتج قد أثبت وجوده بقوة في السوق المحلية، حيث يكون ازداد الطلب عليه في الداخل والخارج، وادخلت التحسينات عليه وعلى وسائل الانتاج الفنية، وحدث توسع في انتاجه، وانخفضت التكاليف، وظهرت المنافسة من الشركات الأخرى المحلية، وحدث استنساخ للتكنولوجيا.

تنشأ لدى الشركة المصنعة الرغبة في فتح مصانع تابعة لها في الدول الأخرى بهدف خفض تكاليف العمالة والتصدير، أو القرب من السوق أو المواد الأولية، ومن ثم زيادة الإيرادات في ظل وجود المنافسة، حيث تقر هذه النظرية بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود خلافا لنظرية هيكشر – أولين.

ويظل تصنيع المنتج في الدول الأخرى يتطلب قوى عامله ذات مهارة عالية، تبدأ المنافسة المحلية في الدول الأخرى في تقديم بدائل وإنتاج وبيع المنتج في أسواقها الداخلية، كما يتزايد الطلب على المنتج من الدول الأقل تطورا. [1]

ج.مرحلة المنتج النمطي

يتركز الانتاج في الدول ذات الاجور المنخفضة بسبب زيادة المنافسة وسعيا وراء خفض التكاليف، ويصل المنتج لمرحلة النمطية في هذه المرحلة وتنخفض أسعار المنتج في الدول المقلدة، وقد تتحول الدول المستحدثة للمنتج الى دول مستوردة له.

ويرى مفكرو المناهج التكنولوجية أنه في نهاية المطاف تتطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع هكشر –أولين والتي من أهمها: [2]

- تماثل دوال الانتاج للسلعة وتصبح التكنولوجيا المستخدمة شائعة.

[1] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 8.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 232.

- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة.
- يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية وتسود المنافسة الكاملة في أسواق سلع وخدمات عناصر الانتاج.
- تشابه ظروف الطلب بسبب وجود شكل واحد ونهائي على مستوى الدول.

4. نظرية التبادل اللامتكافئ Unequal exchange

فكرة أن التجارة قد تفيد الاطراف بشكل غير متساو لها مقدمات في الفكر التجاري. ومنذ اواخر القرن السادس عشر وامكانية التوزيع غير المتكافئ للمكاسب من التجارة هو موضوع متكرر في نظرية التجارة الدولية، إلا أنه لم تكن هناك اشارة صريحة في أعمال الكتاب الكلاسيكيين توضح كيف يمكن للتجارة أن تفيد اقتصادًا وطنيًا ما على حساب آخر.[1]

وفي حين تفترض النظرية الكلاسيكية أن اختلاف المدخول واسعار عوامل الانتاج يولد قوى تلقائية من خلال التبادل الدولي تؤدي الى تلاشي تلك الاختلافات، والوصول الى حالة التوازن المستقر، وأن التبادل الدولي يعود بالنفع على جميع الأطراف، فقد ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين منذ الخمسينيات مثل "ميردال" و"بريبش" وغيرهم، أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الاضعف في عملية التبادل، وقد أوضح الاقتصادي السويدي "ميردال" أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية، بمعنى أن وجود فروق في ظل الظروف القائمة يؤدي الى مزيد من الفروق، وأن التبادل الدولي لا ينتج عنه منافع متبادلة بين أطراف التبادل الدولي بحسب

[1] Birkan, A, **A brief overview of the theory of unequal exchange and its critiques**, International Journal of Humanities and Social Science, 2015, p 156.

ما تنص النظرية الكلاسيكية، كونها تقوم على مجموعة من الافتراضات غير الواقعية والمرفوضة كما يراها، وهي التوازن المستقر وانسجام المصالح والمنافسة الكاملة. [1]

ويرى الاقتصادي الأرجنتيني "برييش" ان سوء تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الدول الصناعية، حيث أن معدلات التبادل التجاري بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الاولية للدول النامية يميل دائما لصالح الدول المتقدمة، وهذا بسبب عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول، وأن الدول المتخلفة عليها أن تتخلى عن مبدأ الحرية للتجارة الخارجية وانتهاج سياسة تجارية حمائية لتتمكن من انشاء صناعة وطنية خاصة بها. [2]

ويُعتبر الاقتصادي اليوناني-الفرنسي إيمانويل Arghiri Emmanuel ذو الميول الماركسية، من أشهر المنظرين لمفاهيم التبادل اللامتكافئ من خلال كتابه "التبادل اللامتكافئ" عام 1969، والذي ساهم في انتشار هذا المفهوم أو المصطلح في سبعينيات القرن الماضي، وفي اثارة الجدل حول البلدان المتخلفة وشروطها التجارية المتدنية. وقد بيّن في كتابه كيف تعمل الدول المتقدمة على استغلال دول العالم الثالث، ودورها الكبير في ترسيخ مفاهيم التخلف في هذه الدول، وذكر أن التبادل اللامتكافئ يعني أن الدول المتخلفة تُجبر على بيع ناتج كبير من ساعات العمل مقابل حصولها على عدد أقل من ساعات العمل من الدول المتقدمة[3]. ويرى "إيمانويل" أن مستويات الأجور المختلفة أدت الى حدوث تبادل غير متكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وأن ذلك النوع من التبادل أو الشروط المطبقة في عملية التبادل التجاري تمثل أحد الأسباب

[1] الحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 27.

[2] عز الدين علي، مرجع سابق، ص 28.

[3] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص. 118.

الأساسية للتنمية غير المتكافئة، كما رأى أن هناك غياب ملحوظ في التضامن العمالي العالمي بين البلدان ذات الأجور المرتفعة وذات الأجور المنخفضة.[1]

وقد اقترح إيمانويل حلا لمشكلة التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية بأن تفرض الدول النامية رسوما على السلع الخارجة منها بغرض التصدير، وذلك للحد من عمليات التصدير للدول المتقدمة، ومنع المستهلك الأجنبي من الاستفادة من تدني الأجور في دول العالم الثالث، كما انها تحقق استفادة من تلك الرسوم التي قامت بفرضها. وقد تعرض هذا الرأي للانتقاد بسبب صعوبة التطبيق لصعوبة التوافق بين الدول المصدرة فيما بينها، وقدم إيمانويل مقترحا بديلا لذلك بتحويل عناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع المنتج، الذي تقوم الدول النامية بتصديره، الى قطاعات إنتاجية أخرى بغرض تخفيض الصادرات منه، كما أن ذلك بحسب رؤيته، سوف يؤدي مع الوقت الى احداث انخفاض في الواردات للدول الفقيرة.[2]

7. النظرية الحديثة في التجارة الدولية – بول كروجمان Paul Krugman

ظهرت النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، فيما عُرفت بـــ "الجغرافيا الاقتصادية الجديدة" The New Economic Geography، مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي. ويعد "بول كروجمان" الحاصل على جائزة نوبل عام 2008، أحد أشهر رواد هذه النظرية، يرى كروجمان أن الاختلاف في وفرة عناصر الانتاج لدى الدول يمكن أن يفسر التجارة الدولية في المواد الخام والمنتجات الزراعية، إلا أنه لا يستطيع تفسير التجارة في السلع الصناعية المعقدة، كما يرى أن معظم التجارة أصبحت تتم بين البلدان ذات التقنيات المماثلة

[1] Brolin, J., **The bias of the world: Theories of unequal exchange in history,** No.9, Lund University, 2007, p 205.

[2] وليد عابي، مرجع سابق، ص 47.

والقدرات المتشابهة من العوامل، ويتم تصدير واستيراد بضائع متماثلة من قبل نفس البلد، حيث ذكر على سبيل مثال، أن العديد من البلدان تقوم بتصدير السيارات وأجهزة التلفاز لكنها أيضًا تقوم باستيرادها ، وفي الوقت الذي لم تقدم فيه النظرية التقليدية السائدة خلال القرن التاسع عشر لديفيد ريكاردو، أو السائدة خلال النصف الاول من القرن العشرين لـــ هيكشر-أولين تفسيرا مقنعا، فقد ساهمت نظرية كروجمان الى جانب آخرون بشكل كبير في تحديد أنماط التجارة الدولية، وتفسير الاختلالات المكانية في تركز الانشطة الاقتصادية، وفي الاعتراف بأن اقتصاديات الحجم تعتبر حاسمة بالنسبة لموقع النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد أصبح يتسم بالعولمة بشكل متزايد.[1]

وفي إطار النظرية، فقد قام كروجمان بطرح أربعة تصورات هي: [2]

أ. تكاليف النقل تلعب دورًا رئيسيًا في التجارة الدولية والتجارة بين الأقاليم.

ب. التكتل المكاني للنشاط الاقتصادي المترابط يمكن أن يحقق التوفير في التكاليف وزيادة الفوائد.

ج. التوفير في التكاليف وزيادة الفوائد من التكتل المكاني الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة تركيز التنمية الاقتصادية.

د. ميزة التنمية المبكرة يمكن أن تؤدي إلى تراكم طويل الأجل للنشاط الاقتصادي.

وقد اعتمدت النظرية في نموذجها على عنصر العمل كعنصر انتاجي واحد، كما اعتمدت على فرضيتين:

- تزايد الغلة مع تزايد الحجم، نتيجة تحقق وفورات بسبب تحسينات في كفاءة الإنتاج.

[1] Gaspar, José.**Paul Krugman: contributions to Geography and Trade. Letters in Spatial and Resource Sciences**, 13(1),2020. 99-115.
[2] DUAN. X, YU. X, LU. D, & Josef. N, **The Study of New Economic Geography of Krugman and Its Significance**, Acta Geographica Sinica, 2010, p501.

- سيادة المنافسة الاحتكارية، وليس التامة، هذه المنافسة هي بين الأصناف المختلفة من نفس السلعة؛ إلا أنها ليست متجانسة كما في حالة المنافسة التامة في ظل النظرية التقليدية.

ومع حرية دخول وخروج السلع لأسواق الإنتاج، وحرية التجارة بين الدول، فان السوق يتسع امام المنشآت المنتجة لهذه النوعية من السلع الصناعية المتنافسة، ويؤدي ذلك الى حدوث وفورات في الحجم، وبالتالي انخفاض في التكاليف. وكنتيجة لاتساع حجم السوق وزيادة الطلب وبالتالي زيادة الانتاج، ينخفض سعر السلعة المقوم بالأجر، وترتفع نقطة التوازن الى مستوى انتاج اعلى، ويحدث ارتفاع في الاجر الحقيقي للعامل، وبذلك تتحقق الاستفادة من التجارة في كلا الدولتين. [1]

8. نظرية الميزة التنافسية الوطنية لـــ "بورتر" Michael E. Porter

تزايد الاهتمام منذ أواخر القرن العشرين بالتنافسية والعوامل المرتبطة بها، سواء على مستوى الشركات أو الدول، ويعد البروفسور مايكل بورتر الأستاذ بجامعة هارفارد، أحد أبرز المنظرين في مجال تنافسية الشركات واستراتيجياتها، وفي تنافسية الدول. قام بورتر عام 1990 بتطوير نموذجا جديدا لشرح الميزة التنافسية الوطنية، وذكر من خلاله أن القدرة التنافسية لأي دولة في صناعة ما تعتمد على قدرة الصناعة على الابتكار والارتقاء، كما قدم تفسيرا لظاهرة وجود دول أكثر قدرة على المنافسة في صناعات معينة من دول أخرى من خلال أربعة محددات مرتبطة ببعضها تم وضعها في هذا السياق كما يلي: [2]

[1] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص6.

[2] Mason A. Carpenter, idem, p55.

أ. موارد وقدرات السوق المحلية: وتتضمن الموارد الطبيعية والقدرات البشرية والفنية والمالية، واعتبر بورتر ان العمالة الماهرة والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا تمثل ميزة تنافسية إضافية مستدامة لم تكن ضمن اعتبارات الموارد التقليدية بالنسبة للدولة كميزة نسبية.

ب. ظروف الطلب في السوق المحلية: ويرى بورتر أن تحفيز الطلب المحلي من خلال تحديد وتطوير منتجات توافق أذواق المستهلكين هو امر حيوي يضمن وجود سوق متطورة لاستمرار الابتكار.

ج. الموردين المحليين والصناعات التكميلية: وجود صناعات مكملة بشكل فعال يدعم توفير المدخلات التي تتطلبها الصناعة لتظل قادرة على المنافسة يعظم من الفائدة للشركات العالمية الكبرى، كما يساعد تجمع بعض الصناعات جغرافيًا على زيادة الكفاءة والإنتاجية.

د. خصائص الشركة المحلية: وتشمل استراتيجية الشركة وهيكل الصناعة وظروف المنافسة، بالإضافة الى الإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة ومدى وملائمتها لتوفير بيئة صحية تكفل المنافسة بين الشركات من اجل زيادة قدراتها التنافسية وتحفيز الابتكار.

وعلى مستوى الشركة فقد حدد بورتر عدد من العناصر الأساسية لوضع استراتيجية ناجحة:

أ. القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج.

ب. القدرة الشرائية للمستهلكين لمنتجات الشركة.

ج. إمكانية دخول شركات أخرى منافسة.

د. مدى القوة التنافسية للشركات المنافسة.

ه. احتمال ظهور بدائل للمنتجات.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية

تشير التجارة الداخلية إلى تبادل السلع والخدمات بين المشترين والبائعين داخل الحدود السياسية لنفس البلد، ويمكن القيام بها إما على أنها تجارة الجملة أو تجارة التجزئة.

أما التجارة الخارجية أو التجارة الدولية فهي التجارة بين الدول المختلفة، أي أنها تمتد إلى ما وراء الحدود السياسية للدول المشاركة فيها. وبعبارة أخرى، إنها التجارة بين البلدين. ومن ثم، فإنها تعرف أيضًا باسم التجارة الخارجية.

أصبحت التجارة الدولية على نطاق واسع ظاهرة القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، لا يوجد عملياً أي دولة اليوم تعمل كنظام مغلق. وحتى الدول الاشتراكية مثل روسيا والصين تتخذ الآن خطوات ملموسة للاستيلاء على الأسواق الخارجية للمنتجات المنتجة في بلادها، وهكذا أصبحت التجارة الدولية عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية الطبيعية لأي بلد، ومن حيث التنمية الاقتصادية، تعتبر التجارة الدولية محركا فعالا للنمو.[1]

المطلب الاول: مفهوم سياسة التجارة الدولية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، في هذا المطلب سنتعرض لمعنى سياسة التجارة الدولية[2]:

[1] Krykavskyy. Y, Pokhylchenko. O & Hayvanovych. N, **Supply chain development drivers in industry in Ukrainian enterprises**, Oeconomia Copernicana, 2019, p. 273-290

[2] شريف على الصوص، **التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص. 12.

يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة التي تنظم شؤون التجارة الخارجية، من خلال أدوات محددة لتحقيق أهداف محددة.

وتتمثل أيضًا في مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف واختيار الدولة وجهة معينة، خاصة في علاقتها التجارية مع الخارج سواء الحرية أو الحمائية، ويتم التعبير عن ذلك بإصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي يضعها موضع التنفيذ.

وتُعرف سياسة التجارة الخارجية بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها الدولة أو تستخدمها في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق العديد من الأهداف.

ويعرف أيضاً باختيار الدولة وجهة محددة ومحددة في علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي (الحرية أو الحماية)، ويتم التعبير عن ذلك من خلال إصدار التشريعات، واتخاذ القرارات، واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التنفيذ، أو هي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق بعض الأهداف.

السياسات التجارية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بهدف تحقيق أهداف معينة، الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه عادة هو تنمية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن، وقد تهدف إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى مثل تحقيق التشغيل الكامل والاكتفاء الذاتي، واستقرار... سعر الصرف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

[1] حافظ منصور، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضية الشرق، القاهرة، مصر، 2019، ص. 155.

المطلب الثاني: أهداف وانواع سياسات التجارة الدولية

تختلف سياسة التجارة حسب نوع السياسة المطبقة أو سياسة الالتزام أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف سياسة التجارة الدولية دون التفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة الحماية.

أولا: أهداف التجارة الدولية

1. الأهداف الاقتصادية

وهي تشمل ما يلي: [1]

– تحقيق الموارد للخزينة العامة: عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور البضائع عبر الحدود، مما يوفر جزء كبير من مصاريف التحصيل، الهدف الذي يجب تحقيقه هو اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية، وتحديداً الحصول على مرونة سعرية للطلب والعرض، هذا النوع من السلع ضعيف.

– تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى المعروض من النقد الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تحقيق هذا التوازن عن طريق خفض الطلب للنقد الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من أجل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها بسبب انخفاض أسعار الصادرات بسبب انخفاض قيمة

[1] حسام علي داود ايمن ابو خضير عبد الله صوفان، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002، ص. 78.

العملة وما يقابله من ارتفاع في الواردات، الأسعار لنفس السبب مما يؤدي إلى قمع الطلب المحلي على السلع الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وغيرها.

2. الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية

الأهداف الاجتماعية لسياسة التجارة الدولية هي كما يلي:

أ. الأهداف الاجتماعية

وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية مثل المزارعين أو منتجي السلع الضرورية والأساسية في البلاد مثل منع استيراد الجلود لحماية المنتجين المحليين من خطر المنافسة مع الواردات التي تتمتع بميزة التكلفة الأرخص مقارنة بتكلفة الإنتاج المحلي، على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية الحديثة تشكل عبئا على الدول للتوقف، وفيما يتعلق باستيراد البضائع واستبدالها تفرض الرسوم الجمركية.

ومن أهم أهداف الحماية الاجتماعية تفعيل آلية إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع للحفاظ على مستويات المعيشة والرفاهية داخل المجتمع.

ب. الأهداف الإستراتيجية

الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية هي:

- الحفاظ على الأمن العام للدولة، والذي يراعي المستوى الاقتصادي وما ينتج عنه من أمن غذائي، بالإضافة إلى الإطار الوقائي العام للدولة، المتمثل في الجوانب العسكرية المتعلقة بالمجال الإقليمي .

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة التي لها بعد حيوي واستراتيجي في تركيبة الموارد الطبيعية للبلاد والاستخدام الأمثل لها مثل البترول.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو صغار المنتجين أو منتجي بعض السلع ذات الأهمية الحيوية للدولة والمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع الضارة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تقييد استيراد سلع أخرى مثل الكحول أو السجائر.

ثانيا: أنواع سياسات التجارة الدولية

هناك اتجاهان أو تقسيمات رئيسية للتجارة الخارجية من حيث السياسات، وهما:

1. سياسة الحماية التجارية

تعتمد الحماية التجارية على تدخل الدولة للسيطرة على التبادلات التجارية والاقتصادية إلا أن الدولة تتبنى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بهدف حماية سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وعليه تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب، مثل فرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصصها خلال فترة زمنية معينة، وهذا يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة الاقتصادية المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية التي لها تأثير سلبي على اقتصاد البلاد، لدى مؤيدي الحماية التجارية العديد من الحجج التي يمكن الاتفاق عليها في العناصر التالية:[1]

1 السريتي محمد أحمد، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 58.

أ. تقييد الواردات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بسبب أدوات السياسة التجارية التي تحد من المنافسة مع المنتجات الأجنبية، مما يحسن أداء المنتجين المحليين من خلال ضمان استمرارية الإنتاج، وبالتالي عدم التأثير على العمالة المحلية، مما يزيد من مستوى العمالة والحد من البطالة.

ب. أدوات الحماية تعمل على تلبية الطلب المحلي على الإنتاج المحلي، وبالتالي تنويع المنتجات.

ج. الحصول على الإيرادات من خلال فرض الرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية، وبالتالي تزويد الدولة بالموارد المالية التي تمكنها من الموافقة على الخدمات العامة، خاصة في الدول النامية التي قد تعتمد على الرسوم الجمركية باعتبارها المصدر الوحيد والأساسي لميزانية الدولة وخزانتها .

د. قد تكون تكلفة عنصر العمالة الرخيصة سبباً رئيسياً في انخفاض التكاليف وبالتالي الأسعار، لذلك تعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من المنافسة من الدول ذات العمالة الرخيصة أو عنصر العمالة المنخفضة التكلفة.

ه. حماية الصناعات المحلية، وخاصة الناشئة منها، بحيث تعالج أدوات الحماية البضائع الأجنبية، على الأقل في مراحلها الأولى.

و. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى والذي يؤدي بدوره إلى انكماش الصناعات الوطنية وانقراضهاّ، لكي تكون سياسة الحماية التجارية ناجحة يجب أن تتميز بما يلي[1]:

- يجب أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.
- يجب أن تكون معتدلة بما يسمح بعدم تضرر المستهلك منها.

[1] شيخي حافيضة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة "**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 11.

- يجب أن تكون الصناعات المحمية من الصناعات التي لديها فرص النجاح.

2. سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها السياسة التي تتبعها الدولة بعدم التدخل في التجارة وإزالة كافة القيود والعراقيل المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص وغيرها، المفروضة على تدفق البضائع عبر الحدود سواء كانت الصادرات أو الواردات، ولذلك ترتبط الحرية بعدم تدخل الدولة في النشاط التجاري.[1]

كما أن هناك العديد من الأسباب المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية، وهي كما يلي:

أ. فوائد التخصص الدولي والذي يتيح لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها، على أن يتم استيراد السلع التي لا تتميز نسبيا في إنتاجها من الخارج بتكلفة أقل من إنتاجها محليا مما يزيد من الدخل القومي على المستوى المحلي والعالمي.

ب. تتيح حرية التجارة تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي من خلال المنافسة بين الدول المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة وتفعيل العمل من خلال تحسين وسائل الإنتاج.

ج. حرية التجارة تفتح وتحفز المنافسة بين المؤسسات والمشاريع الاحتكارية بدلاً من التحكم في الأسعار، مما يضر المستهلكين على مستوى السوق المحلية.

د. حرية التجارة تحفز الدول على التوسع في إنتاج السلع التي يكثر فيها العنصر الإنتاجي، وتحد من إنتاج السلع التي يكثر فيها العنصر النادر.

[1] دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2002، ص 56.

ه. تتيح حرية التجارة للدول الاستخدام الأمثل لمواردها الإنتاجية والقضاء على مشكلة استغلال الطاقة.

و. تسعى الاتفاقيات التجارية الحالية إلى إزالة كافة القيود والعقبات والحواجز.[1]

ثالثا: أدوات سياسة التجارة الخارجية

1. الأدوات السعرية وتتمثل في:

أ. الرسوم الجمركية:

وهي ضريبة تفرضها الدولة على البضائع عند عبورها حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات. وبالتالي فإن الرسم هو ضريبة على نقل البضائع من أو إلى البلاد، وتنقسم إلى رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات، وهناك نوعان من الرسوم:

- رسوم القيمة: ويتم فرضها بنسبة معينة من قيمة السلعة لتحديد مبلغ الرسم المطلوب.
- الرسوم النوعية: ويتم فرضها بمبلغ محدد على كل وحدة من السلعة حسب نوع السلعة.

ب. الإغراق:

وهي إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين السعر في الداخل والسعر في الخارج، حيث يكون السعر في الخارج أقل من السعر الداخلي للسلعة، بالإضافة إلى المصاريف والمصاريف الأخرى المتعلقة بنقل السلعة من الخارج، السوق المحلية إلى السوق الخارجية.[2]

[1] شيخي حافيضة، **مرجع سابق**، ص. 56.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص. 20.

ج. الإعانات:

وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، ويعد هذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، من خلال تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بسعر لا يحقق لهم ربحا على أن تقدم لهم الدولة من جانبها المنح أو الإعانات التي تعوضهم عن هذا الخسارة ربح، وهكذا تحاول الدولة إجبار المنتجين أو المصدرين على التنازل عن ربح السوق، والحصول على ربح حكومي على شكل إعانة[1].

د. تخفيض سعر الصرف:

تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية أمام العملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف مثل (تشجيع صادرات البلاد وتقليل الواردات)، وبهذا الإجراء يصبح سعر السلع المحلية أقل من سعر السلع الأجنبية، مما يمنحها ميزة تنافسية، وفي الوقت نفسه يرتفع سعر البضائع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.

2. الأدوات الكمية، والهدف منها التأثير على كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج ويتمثل في:

أ. نظام الحصص:

ويعني نظام الحصص أو القيود الكمية أن الدولة تضع حداً أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.

[1] فتاح حكيم، مرجع سابق، ص12.

ب. تراخيص الاستيراد:

هي التصاريح التي تمنح للأفراد والجهات بغرض استيراد سلعة معينة من الخارج، وتعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[1]

رابعا: مكاسب التجارة الدولية

يمكن إدراج المكاسب المختلفة للتجارة الدولية على النحو التالي:

1. التخصص الدولي: تتيح التجارة الدولية التخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا خاصة.

تتمتع كل دولة أو منطقة بمرافق خاصة معينة في شكل موارد طبيعية ورأس مال ومعدات وكفاءة ؛ حيث أن بعض البلدان غنية بالمعادن والطاقة الكهرومائية، في حين ينعم البعض بأراضي واسعة ولكن لديهم القليل جدًا من الأراضي، ويمتلك البعض الآخر تقنيات تصنيع متقدمة، سكانًا يتمتعون بالكفاءة ويعملون بجد والكثير من المعدات الرأسمالية، وفي غياب التجارة ستضطر كل دولة إلى إنتاج جميع أنواع السلع، حتى تلك التي ليس لديها مرافق لإنتاجها، ومن ناحية أخرى ستمكن التجارة الدولية كل دولة من التخصص في السلع التي لديها فيها المزايا المطلقة أو النسبية، وبالتالي فإن التجارة الدولية تجلب التخصص الدولي وكذلك جميع المزايا الأخرى المرتبطة بهذا التخصص.[2]

[1] فتاح حكيم، مرجع سابق، ص 19.

[2] Wyciślak. S, **Implications of digitalization for value chains**, International Entrepreneurship Review (Przedsiębiorczość Międzynarodowa), 2019, p37-48

2. زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة: من المعلوم أن التخصص يؤدي إلى ما يلي:

أ. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ب. التركيز على إنتاج تلك السلع التي لها مميزات.

ج. توفير الوقت والطاقة في الإنتاج وإتقان المهارات في الإنتاج.

د. اختراع واستخدام تقنيات جديدة للإنتاج.

كل هذه تشير إلى ميزة أساسية واحدة وهي زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج ستعني أيضًا مستوى معيشة أعلى للناس في كلا البلدين، وبالتالي بسبب التجارة الدولية هناك مكسب لكلا البلدين.

3. توافر المواد النادرة: التجارة الدولية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لبلد ما أن يكمل مخزونه من الموارد أو بعض المواد الأساسية، لا توجد دولة في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لديها كل الموارد التي تحتاجها، وفي نفس الوقت هناك بعض الدول مثل إندونيسيا التي أنعمت بطبيعتها ببعض المواد النادرة مثل المطاط والقصدير، تضمن التجارة الدولية الوصول المتساوي إلى المواد الخام لجميع البلدان.[1]

4. تكافؤ الأسعار بين البلدان: أحد المكاسب المهمة للتجارة الدولية أو تأثيرها هو ميل السلع المتداولة دوليًا إلى الحصول على نفس السعر في كل مكان، السلعة رخيصة أو مكلفة حسب المعروض منها، وسيكون رخيصاً في بلد يُنتج فيه وفرة من بعض العوامل الأساسية، سيكون مكلفًا في ذلك البلد حيث لا يمكن إنتاجه أو حيث لا يمكن إنتاجه إلا بتكلفة أعلى، ومن خلال التجارة الدولية يزداد

[1] Neaime, Simon, **Sustainability of Budget Deficits and Public Debts in Selected European Union Countries**, Journal of Economic Asymmetries, 2015, p12.

العرض في البلد المستورد وبالتالي ينخفض السعر، وبهذه الطريقة هناك ميل إلى تحقيق التعادل في أسعار جميع السلع المتداولة دوليا.

5. تطور المجتمع الصناعي الحديث: يعتمد المجتمع الصناعي الحديث على التخصص الواسع والإنتاج على نطاق واسع، وكلاهما يعتمد على حجم السوق، كلما كان سوق المنتجات أكبر وأكثر اتساعًا زادت درجة التخصص والإنتاج على نطاق واسع، ولهذا السبب أقر آدم سميث أن تقسيم العمل محدود بمدى السوق، ومن خلال التجارة الدولية تم توسيع أسواق المنتجات لتشمل العالم بأسره، ومن ثم فمن الصحيح تمامًا القول إن المجتمع الصناعي الحديث لم يكن من الممكن أن يتطور في غياب التجارة الدولية.[1]

[1] Xianjun Feng & Chuanhui Wang, **China's Foreign Investment Law: Moving toward greater liberalization?**, The Penn State Journal of Law & International Affairs.
Available at: https://elibrary.law.psu.edu/jlia/vol10/iss2/5 (accessed Oct. 29, 2022).

خلاصة الفصل

ناقش هذا الفصل مختلف النظريات التقليدية والحديثة التي كانت تقوم على تفسير التبادل الدولي، ومختلف السياسات التجارية الخارجية التي تحكم التجارة الخارجية، حيث ناقشنا افكار النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية مرورا بأهم الانتقادات الموجهة لها، كما تفقدنا النظرية النسبية لديفيد ريكاردو ونظرية نسب عوامل الانتاج، حتى وصلنا الى النظريات الحديثة ونظرية اقتصاديات الحجم والفجوة التكنولوجية، كما تم التعرض الى سياسات التجارة الدولية ومكاسب التجارة الدولية، اضافة الى دور التكنولوجيا في التجارة الدولية، ومفهوم الكثافة التكنولوجية، ومدى مساهمة الثورة العلمية في تطور ونمو التجارة الدولية.

وقد ساهم هذا العرض في توضيح اختلاف هذه النظريات من حيث نظرتها والافتراضات التي وضعتها للعلاقات التي تحكم التبادل الدولي بين الدول، بحيث كان التباين في شروط المنافسة وإمكانية انتقال عناصر الإنتاج، المستوى التكنولوجي ومستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، وأن هذا التباين مكن من إحداث الفرق بين النظريات.

في الفصل التالي سوف نقوم بتحليل الواقع العملي للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية للصين والدول العربية وانعكاس تفسير تلك النظريات على الواقع العملي والاقتصادي.

الفصـــل الثانـــي

النمو الاقتصادي ومستوى التجارة الخارجية لكل من الصين والدول العربية

تمهيد

تشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية محوراً جوهرياً في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، إذ تعكس هذه العلاقة التفاعلات المعقدة بين الاقتصادات الوطنية والنظام الاقتصادي العالمي. في عصر يتسم بتسارع وتيرة العولمة وتعمق الترابط الاقتصادي، أضحت دراسة هذه الديناميكية ذات أهمية قصوى لفهم محركات النمو وآليات التنمية الاقتصادية.

إن تحليل تجربتي الصين والدول العربية في هذا السياق يقدم منظوراً فريداً لفهم تباين مسارات التنمية الاقتصادية. فالصين، بنموذجها القائم على التصدير والإصلاحات الهيكلية العميقة، قدمت نموذجاً استثنائياً للتحول من اقتصاد منغلق إلى قوة اقتصادية عالمية. في المقابل، تواجه الدول العربية تحديات جمة في تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وسط بيئة اقتصادية إقليمية وعالمية متقلبة.

هذا التباين في التجارب يثير تساؤلات عميقة حول العوامل المحددة لنجاح السياسات التجارية والاقتصادية، ومدى قابلية نقل التجارب الناجحة بين السياقات الاقتصادية المختلفة. كما يسلط الضوء على أهمية فهم الخصوصيات الهيكلية والمؤسسية لكل اقتصاد في صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها النظام التجاري العالمي، من صعود سلاسل القيمة العالمية إلى تنامي دور الاقتصاد الرقمي، تكتسب دراسة هذه الحالات أهمية متجددة. فهي تقدم رؤى ثاقبة حول كيفية تكيف الاقتصادات مع هذه التحولات، وتوظيفها لصالح تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نمو التجارة الدولية والاقتصاد العالميين

المبحث الثاني: موقع التجارة الخارجية للصين من الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: موقع التجارة الخارجية للدول العربية من الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: نمو التجارة الدولية والاقتصاد العالميين

التجارة عبر الحدود تمكن الدول من التمتع ببعض السلع والخدمات التي لا يمكنها إنتاجها لتحسين رفاهية مواطنيها. يمكن لأي بلد أن يعتمد على كل من الأشياء التي يتم إنتاجها محليًا وتلك التي يتم استيرادها، إن الاعتماد المتبادل أمر لا مفر منه لجميع دول العالم بسبب اختلاف الظروف المناخية والجغرافية والموارد الطبيعية والقدرات البشرية.

المطلب الأول: رصد لحركة الصادرات والواردات العالمية

من سمات الاقتصاد العالمي هي تصاعد الحمائية في البلدان الصناعية، ويكمن وراء هذا التطور التباطؤ الملحوظ في نمو البلدان الصناعية الكبرى، وأبرزها الولايات المتحدة، فضلاً عن البطالة المرتفعة نسبياً والاختلالات الخارجية الكبيرة، وتفاقمت المشكلة بسبب الارتفاع الملحوظ في القوة الاقتصادية لليابان مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، ولا يقل أهمية في تفسير نزعة الحماية الجديدة عن النمط المتغير للميزة النسبية. وقد تمكنت البلدان الصناعية الجديدة من اكتساب ميزة نسبية متميزة، ليس فقط في أنواع المنتجات التقليدية كثيفة العمالة، ولكن في مجموعة واسعة من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا التي كانت حتى الآن الاحتياطي الحصري للصناعة القديمة الراسخة. وتم اللجوء إلى الحمائية من أجل وقف مد الواردات شديدة التنافسية من اليابان والدول الصناعية الجديدة.[1]

إن للوجه المتغير للاقتصاد العالمي انعكاسات هامة على السياسات التجارية للدول النامية، بما فيها الدول العربية، وعلى هذه الخلفية انعقدت ندوة التجارة الخارجية بدعوة من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[1] Androniceanu. A, Kinnunen. J & Georgescu. I, **E-Government clusters in the EU based on the Gaussian Mixture Models**, Administratie si Management Public, 2020, p. 6-20.

جدول رقم (2): تطور النمو الاقتصادي العالمي وحجم التجارة الدولي

السنة	النمو الاقتصادي العالمي	معدل التغير	تطور التجارة الدولية	معدل التغير
2011	-1.364680934	0	56.94829176	0
2012	4.527806993	-4.317850261	60.11207908	**0.055555438**
2013	3.316977303	-0.267420783	59.92800072	**-0.003062252**
2014	2.697704222	-0.186698016	59.22639129	**-0.011707539**
2015	2.799701732	0.037809004	58.64555813	**-0.009806999**
2016	3.067008298	0.095476801	56.30754586	**-0.039866826**
2017	3.069593056	0.000842762	54.5022473	**-0.032061397**
2018	2.786757079	-0.092141197	56.2577999	**0.032210646**
2019	3.396056616	0.218641065	57.70844817	**0.025785727**
2020	3.27628312	-0.035268404	56.49757917	**-0.020982526**
2021	2.590785457	-0.209230289	52.43393563	**-0.071925976**
2022	-3.057809767	-2.180263599	56.81160078	**0.083489158**
2023	6.228593964	-3.036946193	62.56354856	**0.101246008**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول السابق تطور النمو الاقتصادي العالمي متزامنا مع تطور حجم التجارة الدولية، ويتضح من معدل التغير ان معدل النمو الاقتصادي يتناسب طرديا مع نمو التجارة الدولية، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022 بسبب انتشار وباء الكورونا، الا ان حجم التجارة الدولية قد تزايد، ويرجع ذلك الى اعتماد الدول على بعضها في استيراد السلع نظرا لتضاؤل الانتاج على مستوى العالم.

أولا: سياسة إحلال الواردات: المعنى والتداعيات

في حين استفادت البلدان النامية بطرق مختلفة من الترابط المتزايد بين الاقتصاد العالمي، فقد عانت أيضاً من الاضطرابات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العقدين الماضيين، وقد وُصِف عقد الثمانينات على وجه الخصوص على نحو مناسب بأنه العقد الضائع، وشهدت البلدان النامية انتكاسة كبيرة في معدلات النمو، وفي

بعض الحالات انخفض دخل الفرد بالفعل، فقد تأثرت سلباً بعدم استقرار أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية، وفي المقام الأول من الأهمية، التدهور غير المسبوق في معدلات التبادل التجاري بين بلدانها، وفي الوقت نفسه يشكل العبء الساحق الذي تفرضه المديونية الخارجية تهديداً خطيراً لآفاق نموها وتنميتها.[1]

ويرى بعض الاقتصاديين أن معظم المشاكل التي تواجهها الدول النامية متأصلة في طبيعة علاقتها مع الدول الصناعية ما دامت صادراتها إلى الدول المتقدمة تتكون أساساً من السلع الأولية بينما تتكون وارداتها من منتجات مصنعة، ونحن نعلم إلى أي مدى أثار هذا النمط التجاري شكوكاً جدية في أذهان العديد من الاقتصاديين بشأن تأثيره على النمو والتنمية، إن آراء الاقتصاديين مثل بريبيش، وميردال، وسينجر، ونوركس معروفة جيدًا بحيث لا تستحق الشرح ويكفي أن نذكر أنه وفقا لهم فإن هذا النمط من التقسيم الدولي للعمل يفشل في تلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية، ويشيرون إلى أن التجارة الخارجية كانت في الواقع محركاً للنمو خلال القرن التاسع عشر، و لم يعد هذا هو الحال في عالم اليوم، وقد أثرت التغيرات الطويلة الأجل في هيكل الإنتاج في البلدان المتقدمة تأثيرا سلبيا على طلبها على المواد الخام والمنتجات الأولية.[2]

بالإشارة إلى تزايد نسبة الخدمات، وتراجع الصناعات كثيفة الاستخدام للمواد الخام، والتقدم التكنولوجي في شكل مواد تركيبية تتنافس مع المنتجات الطبيعية، وعلاوة على ذلك أشير إلى أن هذا النمط من التبادل الدولي بين البلدان النامية والمتقدمة كان مسؤولاً عن التدهور الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري بين البلدان النامية والمتقدمة.[3]

[1] Zhou. Haiwen, **The choice of technology and economic geography**. Idem, 2022, p1-18.

[2] Mohamed Bin Huwaidin, **China in the Middle East: perspectives from the Arab world**, Arab Insight, 2008, p. 73.

[3] Ibid, p.15

❖ التوجه نحو التصدير: النطاق والحدود

يقال في بعض الأحيان إن الاستراتيجية الموجهة نحو التصدير تكون مجدية إذا اتبعها عدد محدود من البلدان النامية، ولكنها لا بد أن تواجه صعوبات كبيرة إذا اتبعها في الوقت نفسه عدد كبير من هذه البلدان، ويشار إلى أن هناك بالفعل بعض الاستياء من واردات البلدان الأربعة المطلة على آسيا (هونج كونج، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية)، والتي كانت عاملا مهما في المد المتزايد للوباء. وسوف تصبح المشكلة أكثر صعوبة إذا اضطرت البلدان الصناعية إلى التعامل مع الواردات الرخيصة من عدد متزايد من المصدرين، وبعبارة أخرى فإن الدعوة إلى استراتيجية موجهة نحو التصدير تقوم على مغالطة في التركيب؛ وعلى وجه التحديد الافتراض بأن ما ينطبق على عدد صغير من البلدان يكون صحيحاً أيضاً إذا تم تطبيقه على نطاق أوسع بكثير.[1]

في ظاهر الأمر تبدو الحجة معقولة، ومع ذلك عند التدقيق فإن الأمر مشكوك فيه للغاية. في المقام الأول، هذه حجة ثابتة بمعنى أنها تفترض بقاء الأشياء الأخرى متساوية. ولكن الزيادة الكبيرة في صادرات المنتجات المصنعة من البلدان النامية لن تترك الأمور الأخرى دون تغيير، ويتجلى ذلك فيما يتعلق بالقدرة الاستيرادية لهذه البلدان، والتي سوف تتوسع بالتساوي مع زيادة الصادرات، وإذا نظرنا من وجهة نظر البلدان الصناعية فسوف يتبين لنا أن ارتفاع الواردات من البلدان النامية سوف يقابله زيادة موازية في الصادرات إليها، وبالتالي فإن قدرة الدول الصناعية على استيعاب حجم أكبر من الواردات ستكون أكبر بكثير عند مستوى أعلى من الصادرات، علاوة على ذلك ينبغي إدراك أن واردات المصنوعات من البلدان النامية عند مستويات التجارة الحالية لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من الاستهلاك الظاهري في البلدان الصناعية. [2]

[1] Ibid, p.22
[2] Ibid, p.45

وفي الفترة 1987-1988، بلغت النسبة 3.5% في الولايات المتحدة وكندا؛ 3 في المائة في المجموعة الأوروبية؛ ونحو 1.6 بالمئة في اليابان، وتشير هذه الأرقام إلى أنه لا يزال هناك مجال واسع في أسواق الدول الصناعية قبل تجاوز العتبة الحرجة، علاوة على ذلك لا يوجد سبب للافتراض بأن المنافسة مع البلدان النامية ستؤدي إلى اختفاء بعض فروع المصنوعات، وما من المرجح أن يحدث هو تقسيم أكثر تعقيدا للعمل، والذي بموجبه يتم إنتاج نفس المنتج أو أجزاء منه في بلدان مختلفة، وتمثل تجربة الجماعة الأوروبية مثالاً على ذلك، وبعد تفكيك الحواجز التجارية الداخلية، لم تؤدي المنافسة بين البلدان الأعضاء إلى تركز صناعة السيارات في بلد واحد مع استبعاد البلدان الأخرى. لا تزال صناعة السيارات مزدهرة في جميع الدول المنتجة، على الرغم من حدوث تغيير في نمط التخصص بحيث يتم إنتاج أنواع وأجزاء ونوعيات مختلفة في بلدان مختلفة، ومن المرجح أن يكون هذا النوع من التخصص داخل الصناعة وداخل الشركة من سمات التقسيم الدولي للعمل في المستقبل.[1]

والنتيجة من هذا التحليل هي أنه لا توجد مغالطة في التكوين في حالة استراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير، وهو صالح للدول الأربع المطلة على آسيا كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول النامية، وبالمقارنة مع استراتيجية استبدال الواردات فإنها توفر إطارا مناسبا للتخصيص الأمثل للموارد، وأكثر اتساقا مع التفسير الديناميكي للميزة النسبية، إن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنفيذ الناجح لاستراتيجية شاملة موجهة نحو التصدير من جانب البلدان النامية هي الحمائية في البلدان الصناعية.

[1] UNESCWA. 2022. Government Electronic and Mobile Services (GEMS-2022) Maturity Index Report

ثانيا.حركة الصادرات والواردات العالمية

تشهد حركة الصادرات والواردات العالمية تقلبات مستمرة وتحولات جوهرية، متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجية متعددة، مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وموازين القوى التجارية بين الدول.

الشكل رقم(1): قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات

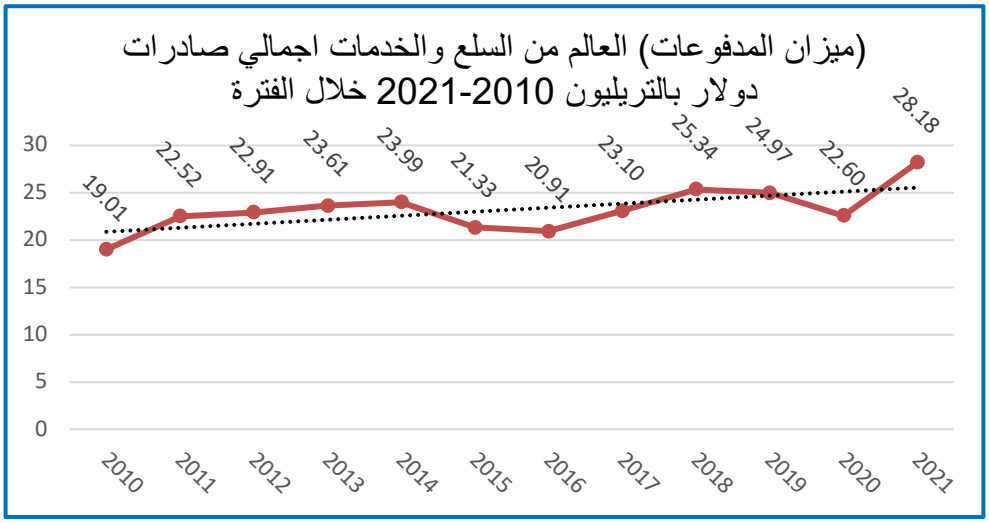

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية.

من الشكل (1) بلغت قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات 19.01 تريليون دولار عام 2010، وارتفعت الى 28.18 مليار دولار عام 2021 بزيادة قدرها 9.17 مليار دولار، وبنسبة بلغت 48% عما كانت عليه عام 2010، وذلك خلال الفترة 2010-2021، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية المتوسط لحجم الصادرات العالمية خلال الفترة 4.36%، ويلاحظ انخفاض حجم الصادرات العالمية في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، ثم عاودت في الزيادة بعدها في عام 2021 بنسبة بلغت حوالي 25% مقارنة بالعام السابق له مباشرًا.

الشكل رقم(2): قيمة الواردات العالمية من السلع والخدمات

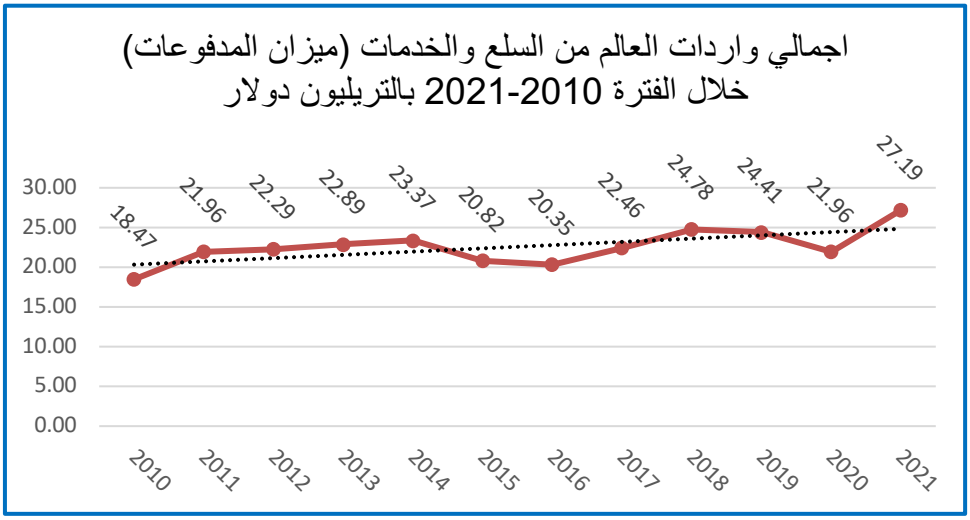

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية.

من الشكل (2) فقد بلغت قيمة الواردات العالمية من السلع والخدمات 18.47 تريليون دولار عام 2010، وارتفعت هذه القيمة خلال الفترة 2010-2021 لتصل الى 27.19 تريليون دولار عام 2021، وتعتبر الصادرات العالمية هي نفسها الواردات العالمية، وترجع الفروقات البسيطة في الأرقام السنوية الى امور تتعلق بطرق الابلاغ والتسجيل بالنسبة للدول، مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية.

وعلى النقيض من الأداء الضعيف للبلدان التي اعتمدت استراتيجية إحلال الواردات، تشير الأدلة المتاحة إلى أن البلدان التي اتبعت استراتيجيات موجهة نحو التصدير كانت قادرة على بلوغ مرحلة متقدمة من التصنيع، والحفاظ على مستوى عال من القدرة التنافسية في أسواق التصدير، وتحقيق معدلات نمو قوية، تم توثيق هذا الاستنتاج بإسهاب في ورقة ثالويتز وهافريليشين، فهي تشير إلى الاتفاق بين عدد كبير من الاقتصاديين على أن النمو الأعلى للصادرات يرتبط بشكل عام بارتفاع النمو الاقتصادي، وأن البلدان التي

اعتمدت على سياسات موجهة نحو الخارج كان أداؤها أفضل على المدى المتوسط والطويل من تلك التي اعتمدتها الدول التي اعتمدت استراتيجيات ذات نظرة داخلية.[1]

الشكل رقم (3): متوسط حجم الصادرات السنوي من السلع والخدمات

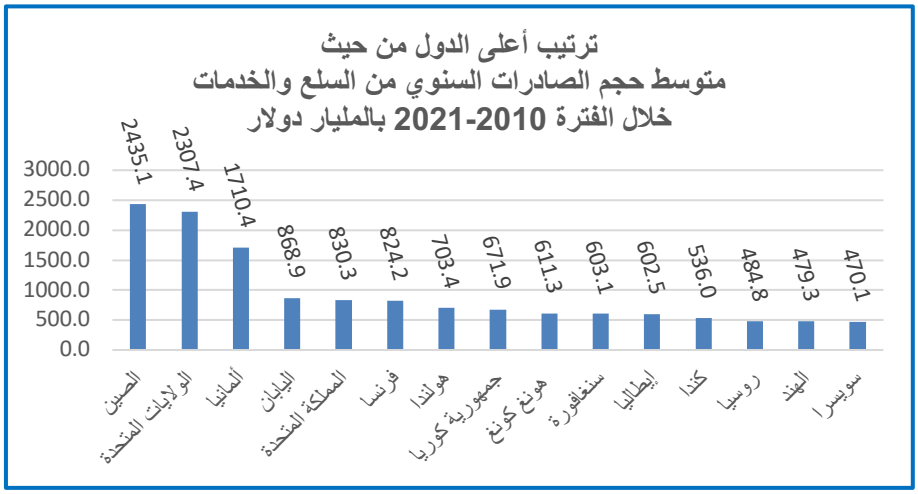

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية.

ويوضح الشكل (3) ترتيب الدول من حيث متوسط حجم الصادرات السنوية من السلع والخدمات (بمليارات الدولارات) خلال الفترة 2010-2021؛حيث نلاحظ أن كل من الولايات المتحدة ت (24,357.1 مليار دولار) والصين (23,074.4 مليار دولار) تتصدران قائمة الدول المصدرة، والذي يعكس القوة الصناعية والقدرة التصنيعية الكبيرة لهاتين الدولتين، بالإضافة إلى الطلب العالمي العالي على منتجاتهما واندماجهما العميق في شبكات التجارة العالمية. تليهما ألمانيا (17,104 مليار دولار) في المرتبة الثالثة بفارق واضح عن الصين والولايات المتحدة، مما يعكس قوة الصناعة الألمانية وخصوصًا في قطاع السيارات والآلات.

[1] Świadek. A & Gorączkowska. J, **The institutional support for an innovation cooperation in industry: the case of Poland. Equilibrium**, Quarterly Journal of Economics and Economic Policy, 2020, p.811-831.

تضم القائمة دولاً أخرى مثل اليابان (8,889.9 مليار دولار)، هولندا (8,432 مليار دولار)، وهونغ كونغ (8,204.2 مليار دولار)، مما يعكس أهميتها في التجارة العالمية، سواء من حيث الإنتاج أو دورها كمراكز تجارية.

الشكل رقم (4): متوسط حجم الواردات السنوي من السلع والخدمات

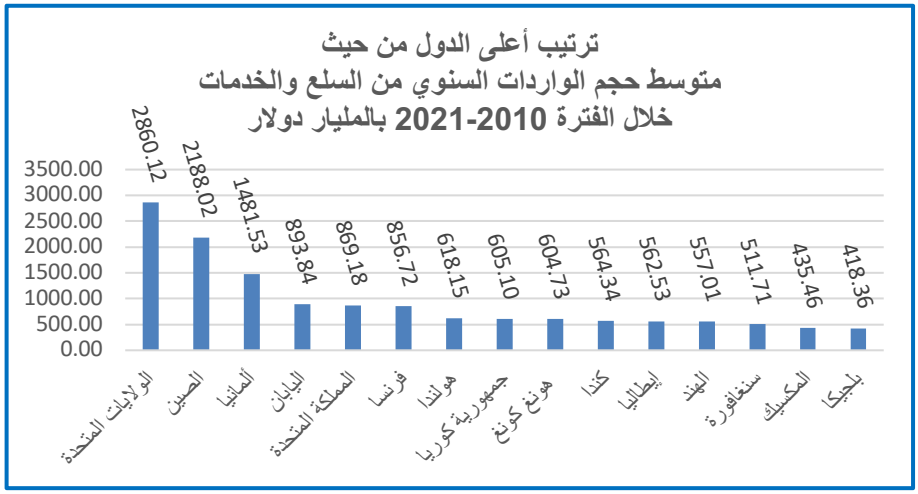

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية.

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن أكبر الدول المستوردة الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط واردات بلغ 28,060 مليار دولار، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الأمريكي الكبير على استيراد السلع والخدمات من الأسواق العالمية لتلبية احتياجاته الضخمة.تأتي الصين في المرتبة الثانية بمتوسط واردات قدره 21,880.4 مليار دولار، وهو ما يعكس حجم استهلاكها الضخم واحتياجاتها المتزايدة من المواد الخام والمنتجات التكنولوجية، ليليها الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) بمتوسط 18,432.4 مليار دولار، مما يدل على قوة الاقتصاد الألماني واعتماده على الواردات لتغذية قطاعاته الصناعية.

يمكن القول بأن الفارق الكبير بين الواردات الأمريكية والصينية مقارنة بالدول الأخرى يعكس التركيبة الاقتصادية لهذه الدول وحجم الطلب المحلي. الولايات المتحدة والصين تستوردان كميات هائلة من السلع بسبب حجم اقتصادهما وسوقهما الاستهلاكي، كما أن حجم الواردات الكبير لبعض الدول يعكس اعتمادها على التجارة العالمية لضمان تدفق الموارد والسلع الضرورية حيث أن الدول ذات الواردات الكبيرة هي عادةً دول ذات اقتصادات متقدمة أو في طور النمو السريع (مثل الصين)، مما يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والحاجة إلى الواردات لدعم الصناعة والبنية التحتية.

وكخلاصة لهذه النتائج يجري الآن التركيز بشكل أكبر على الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير، ومع ذلك فمن المهم أن نفهم معنى وانعكاسات التحول من إحلال الواردات إلى التوجه نحو التصدير، كثيراً ما ارتبطت سياسات استبدال الواردات بالتحيز القوي ضد الصناعات التصديرية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الصناعات البديلة للواردات أصبحت أكثر ربحية بشكل مصطنع من صناعات التصدير من خلال فرض حواجز جمركية وغير جمركية عالية على الواردات المنافسة، وفي الوقت نفسه اضطرت الصناعات التصديرية في كثير من الحالات إلى استخدام المدخلات المنتجة محلياً بأسعار أعلى بكثير من الأسعار العالمية، وهذا بمثابة ضريبة على قطاعات التصدير التي في كثير من الأحيان تعوض أو تزيد عن التعويض عن الدعم الممنوح لهذه القطاعات، وبعبارة أخرى فمن المسلم به أن الحماية العالية في القطاعات المنافسة للواردات تعني حماية فعالة سلبية عالية في قطاعات التصدير. [1]

ويمكن تفسير هذه الحجة على أنها تعني ضمناً التحول من سياسة الحماية العالية إلى سياسة التجارة الحرة، الأمر ليس كذلك بالضرورة إن قدرًا معينًا من الحماية أمر لا مفر منه بل ومرغوب فيه، وكما أشار

[1] Ibid, p.19

ثالويتز وهافريليشين فإن الموضوع المطروح ليس مبدأ الحماية بل درجتها وطريقتها، إن سياسة التوجه نحو التصدير تتسق تماماً مع درجة معتدلة من الحماية، ومن المهم فضلاً عن ذلك أن نحافظ على اندماج السوق المحلية بالكامل في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي وإخضاعها لضوابط المنافسة الأجنبية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تفكيك معظم القيود الكمية والحواجز غير الجمركية والاعتماد بشكل أكبر على أدوات الحماية السعرية مثل التعريفات الجمركية والإعانات، وعلى النقيض من القيود الكمية فإن التعريفات الجمركية لا تدمر الروابط مع الاقتصاد العالمي، وهي قابلة للقياس الكمي، وتتمتع بميزة الشفافية.[1]

المطلب الثاني: سياسات الحماية في البلدان الصناعية

كان إنشاء الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في أواخر الأربعينيات بمثابة بداية عملية منهجية تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ضمن إطار متعدد الأطراف، بين عامي 1947 و1960 تم الانتهاء من سبع جولات من المفاوضات التجارية تحت رعاية الجات، وكانت جولة كينيدي التي جرت في النصف الأول من الستينيات، وجولة طوكيو التي غطت النصف الثاني من السبعينيات، أهم الجولتين من حيث خفض الحواجز أمام التجارة، ونتيجة لهذه العملية أصبحت التجارة الدولية أقل عرضة للقيود بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل إنشاء اتفاقية الجات. وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالتعريفات، وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل التعريفات الجمركية في الدول الصناعية انخفض من حوالي 40% في عام 1947 إلى أقل من 10% بعد جولة طوكيو، ليس هناك شك في أن النمو الهائل للتجارة العالمية خلال هذه الفترة يمكن أن يعزى جزئيا إلى عملية التحرير.[2]

[1] Chen, Zhao, Sandra Poncet, and Ruixiang Xiong, **Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China**, Journal of Comparative Economics, 2022, p.56-75

[2] Lu, Ming, Kuan-Hu Xiang, **Flexible employment based on big data and manufacturing labor market prosperity index**, idem, 2022, p.15

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في إطار اتفاقية الجات، إلا أن بعض القيود الهامة استمرت في إعاقة تدفق التجارة العالمية، ويظهر هذا بوضوح في الورقة التي أعدتها مارغريت ر. كيلي وبرنهارد فريتز كروكو، ولا تزال البلدان النامية تواجه مجموعة واسعة من التدابير الحمائية التي تحد بشدة في بعض الحالات من وصولها إلى أسواق البلدان الصناعية، ويظهر الأثر التقييدي لهذه التدابير بشكل خاص في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية واضحة، وهذا هو الحال بالنسبة للمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية وعدد كبير من الصناعات كثيفة العمالة، وتندرج التدابير الحمائية في البلدان الصناعية تحت فئتين عريضتين، الأول يتكون من تدابير الحماية التقليدية في شكل حواجز جمركية وغير جمركية، صحيح أن التعريفات الجمركية لم تعد أداة رئيسية للحماية في البلدان الصناعية، وفي أعقاب جولات متتالية من المفاوضات التجارية، تم تخفيض معظم التعريفات الجمركية إلى مستويات تجعلها غير ذات أهمية كعائق أمام الوصول، ومع ذلك هناك بعض الذروة الجمركية التي لا تتماشى مع متوسط المستوى ضمن أي فئة من فئات المنتجات، علاوة على ذلك، فإن تصاعد التعريفات، كما هو الحال في هيكل التعريفات في البلدان الصناعية له تأثير سلبي على تنمية الصناعات التجهيزية في البلدان النامية.[1]

وفي معظم الحالات يتم إدخال المواد الخام إلى أسواق الدول الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية، ومع ذلك عندما تتم معالجة المواد الخام يتم التعامل معها بشكل مختلف، ترتفع معدلات التعريفة مع درجة المعالجة بحيث تكون في أدنى مستوياتها في المراحل الأولى من المعالجة وأعلى على المنتج النهائي، وهذا النوع من هيكل التعريفات لا يشجع التصنيع القائم على المواد الخام المنتجة محليا، وفي مواجهة تصاعد التعريفات الجمركية، غالبا ما تكون البلدان النامية أفضل حالا في تصدير المواد الخام غير المصنعة بدلا من المنتجات

[1] Agrawal, A., Gans, J., & Goldfarb, A. (Eds.), **the economics of artificial intelligence**, idem, 2019, p.22.

النهائية، علاوة على ذلك هناك أنواع معينة من التعريفات لها تأثير تقييدي للغاية، ومن الأمثلة على ذلك الرسوم المتغيرة التي فرضتها الجماعة الأوروبية لحماية أنواع معينة من المنتجات الزراعية. [1]

وتتميز الرسوم المتغيرة بخاصية الارتفاع عندما ينخفض سعر السوق العالمية وتنخفض عندما يرتفع، وهي تستخدم كأداة للدفاع عن الأسعار المحلية المثبتة عند مستويات مرتفعة بشكل مصطنع، وليس من الصعب أن نرى أنها أكثر تقييدا بكثير من التعريفات الثابتة العادية لأنها تعمل على منع تأثير انخفاض أسعار السوق العالمية.

بالإضافة إلى الذروة الجمركية، تصاعد التعريفة الجمركية، والرسوم المتغيرة، تلجأ الدول الصناعية إلى مجموعة واسعة من الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك القيود الكمية، ويتجلى ذلك في النظام الذي ينظم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس في إطار اتفاق الألياف المتعددة (MFA)، ليس من الضروري أن نشير إلى أن المنسوجات والملابس تشكل العمود الفقري للتصنيع في البلدان النامية، ومع ذلك في وقت مبكر من عام 1962 تم استبعادهم من قواعد الجات، وخلافًا لهذه القواعد أصبحت التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة لاتفاق دولي يضم جميع المصدرين والمستوردين تقريبًا ويخصص حصة سنوية لكل مشارك، وكان من المفترض أن تكون الاتفاقية بمثابة ترتيب مؤقت لحين دمج المنسوجات والملابس في نظام الجات على قدم المساواة مع المنتجات المصنعة الأخرى، ولكن تم تجديد الاتفاقية بتغطية ممتدة مرة كل خمس سنوات حتى الوقت الحاضر.[2]

[1] Ibid. p11.
[2] Fujiwara, Kenji, and Keita Kamei, **Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly**, Journal of International Trade and Economic Development, 2018, p. 91-101.

شهد عقد الثمانينات ظهور سلالة جديدة من التدابير المقيدة للتجارة والتي أصبحت تحمل وصف الحماية الجديدة، ومن بين هذه التدابير ما يسمى قيود التصدير الطوعية (VER)، وبموجب هذا الترتيب تقبل الدولة المصدرة "طوعًا" الحد من حجم أو قيمة صادرات منتج معين إلى مستوى محدد مسبقًا، وقد لجأت الولايات المتحدة إلى أجهزة VER على نطاق واسع لوقف موجة الصادرات اليابانية من السيارات وأجهزة التلفزيون وغيرها من المنتجات الإلكترونية، وقد استخدمتها الجماعة الأوروبية بالمثل لنفس الغرض. وطبقت نفس المعاملة على بعض الصادرات من جمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، وهونج كونج، وسنغافورة، ومن الواضح أن القيود الكمية تنتمي إلى فئة القيود الكمية، ولكنها تختلف من حيث أنها ليست جزءًا من اتفاق رسمي من النوع التقليدي، ولها بالضبط نفس تأثير QRS ولكن من المفترض أن يتم الدخول فيها طوعًا من قبل الدولة المصدرة، وبسبب هذا الطابع المزدوج، فقد تم وصفها على نحو ملائم بأنها تدابير "المنطقة الرمادية" باعتبارها تقييدًا كميًا للتجارة الدولية، فهي تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات. ومع ذلك بما أنها مقدمة كترتيب طوعي، يمكن للبلد المستورد أن يدعي أنه يتصرف ضمن حدود التزاماته في اتفاقية الجات.[1]

هناك مقياس آخر للمنطقة الرمادية وهو التوسع الطوعي في الواردات (VIE). هذا الترتيب هو عكس VER، بينما تم تصميم VER للحد من صادرات منتج معين، فإن VIE عبارة عن جهاز لتوسيع واردات منتج آخر لم يكن من الممكن استيراده إلى المستوى المحدد مسبقًا، تم استخدام VIEs مرة أخرى من قبل الولايات المتحدة كأداة لتوسيع الواردات اليابانية من الأرز ولحم البقر ومعدات الاتصالات. وكما هو الحال مع النسخ الاحتياطية، فإنها لا تشكل مخالفة رسمية لقواعد الجات، ولكنها في جوهرها عبارة عن تدابير لتحويل التجارة وتنتهك روح اتفاقية الجات، إن لم يكن نصها.[2]

[1] Ibid. p13.
[2] Chen, Zhao, Sandra Poncet, and Ruixiang Xiong, **Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China**, idem, 2020, P48.

المقياس الثالث للمنطقة الرمادية هو ما يسمى ترتيب التسويق المنظم (OMA). وفقا لاتفاقية الجات، يحق لأي طرف متعاقد أن يحد من واردات منتج معين إذا زادت إلى درجة تعتبر تسبب أو تهدد بإحداث ضرر جسيم للمنتجين المحليين، ويعرف هذا الحكم بشرط الحماية، الذي يخدم غرض حماية أعضاء الجات من اضطراب السوق الناجم عن الزيادة المفاجئة والكبيرة في الواردات. [1]

خلال عقد الثمانينات، كان هناك استخدام واسع النطاق للشرط الوقائي، وهو ما لم يكن مبررا بالتحذير من الإصابة الجسيمة، وفي الواقع كان يتم التذرع به في كثير من الأحيان لخنق المنافسة المشروعة للموردين الأجانب الأكثر كفاءة، هذه هي الأشكال الرئيسية للحمائية الجديدة: VERS، وVIEs، وOMAs، والتي كانت تستخدم على نطاق واسع للحد من القدرة على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية الكبرى، صحيح أن العبء الأكبر من هذه التدابير وقع على اليابان وبعض الدول الصناعية الجديدة، ومع ذلك لا يمكن قول ذلك عن أشكال الحماية التقليدية التي أثرت سلباً على جميع البلدان النامية، ومن المهم بنفس القدر أن الحمائية الجديدة كانت مسؤولة عن توليد شعور بعدم اليقين فيما يتعلق باحتمالات الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية.

[1] Bilan, Y., Mishchuk, H., Roshchyk, I., & Joshi, O, **Hiring and retaining skilled employees in SMEs: problems in human resource practices and links with organizational success**, Business: Theory and Practice, 2020, p. 695- 707.

المبحث الثاني: موقع التجارة الخارجية للصين من الاقتصاد العالمي

أدت عملية الاصلاح الاقتصادي في الصين والانفتاح على الخارج منذ عام 1978، والتحول من الاقتصاد المخطط المغلق الى اقتصاد مفتوح يعمل وفقًا لآليات السوق، الى حدوث طفرة هائلة في النمو الاقتصادي تحولت الصين على اثرها لتكون واحدة من أقوى الدول التصنيعية والمصدرة في العالم، لاسيما بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وقد قدمت الصين من خلال هذه التجربة نموذجًا فريدًا في التنمية، وفي تخليص مئات الملايين من الفقر، وصعودها كقوة اقتصادية اقليمية ودولية كبرى، كما قدمت للدول النامية نموذجًا تنمويًا جديدًا مغايرًا للنموذج الليبرالي الغربي.

المطلب الأول: مراحل التغيير الهيكلي لبرنامج الاصلاح الصيني

يمثل ظهور الصين كقوة اقتصادية رئيسية سمة أساسية للعولمة في القرن الحادي والعشرين، وقد وفرت عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين الأساس لتكامل الصين المتنامي مع الاقتصاد العالمي من خلال أربعة جوانب تتمثل في؛ نمو الصين كمركز للتصنيع العالمي، وتأثيرها على أسواق السلع الأساسية العالمية، والتوسع الخارجي للشركات الصينية كجزء من سياسة "Go Global"،[1] وزيادة دور الصين في تدفقات رأس المال العالمية

منذ وفاة ماو تسي تونغ 1976، خضعت الصين لتغيير هيكلي مستمر يمكن تقسيمه الى ثلاث فترات[2]، **الفترة الأولى** وتسمى بـــ "التحديث الاشتراكي"، وقد استمرت من 1978 إلى 1990 تقريبا، وكانت

[1] Jenkins. R, **How China is reshaping the global economy: Development impacts in Africa and Latin America**, Oxford University Press, 2022, p45.

[2] Albrieu. R & Rozenwurcel. G, **A note on China's development strategy and Latin American economies**, 2015, p8.

موجهة نحو الداخل بشكل أساسي، وقد واشتملت على إزالة العديد من القيود في القطاع الريفي، وتحول أسعار السوق لتكون أكثر ملائمة للسلع الزراعية، وارتفعت خلالها الإنتاجية الزراعية، وتم إعادة تخصيص كميات هائلة من العمالة من المناطق الريفية إلى المدن الصغيرة؛ **الفترة الثانية** بدأت بجولة دنغ شياو بينغ التفقدية في أوائل التسعينيات إلى المناطق الاقتصادية الخاصة بجنوبي الصين من أجل نشر دعوى الإصلاح، واتسمت هذه الفترة بوجود اتجاه متزايد نحو المدخرات المحلية، وقفزة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعادة توزيع العمالة من القرى الصغيرة والمناطق الريفية إلى المدن الشرقية الكبرى، ومن المشاريع الجماعية إلى الشركات ذات الاستثمار الأجنبي أو المملوكة للدولة، وقد أحدثت هذه الفترة تغييرات جذرية في الاقتصاد الدولي وتحولات هيكلية عميقة في أسواق رأس المال؛ **الفترة الثالثة** من خلال إرشادات الخطة الخمسية الثانية عشرة، بداية من عام 2011 تم إعادة توجيه للاقتصاد الصيني، حيث تم التركيز على نقل الصين من حالة الدخل المتوسط إلى الدخل المرتفع، والاتجاه نحو الاستهلاك، والتحول من التصنيع الخفيف إلى انتاج السلع والخدمات عالية التقنية، واستخدام وسائل إنتاج أكثر مراعاة للبيئة، ومن ثم تحول النمو اقتصادي وفقًا لهذه الخطة الى النمو الأخضر والأكثر استدامة وشمولية، والمزيد من الطفرات في أسواق رأس المال.[1]

أولا: معدل النمو الاقتصادي للصين Economic Growth Rate

يعد تتبع معدل النمو الاقتصادي للصين أمرًا بالغ الأهمية لفهم تطور ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتأثيره على الاقتصاد العالمي، مما سيساعدنا في فهم أفضل للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين وآفاقها المستقبلية.

[1] The World Bank, **World Development Indicators**, [ONLINE] Available 2020 at: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators [Accessed 24 November 2020].

الشكل رقم (5): معدل النمو العالمي للناتج المحلي الاجمالي

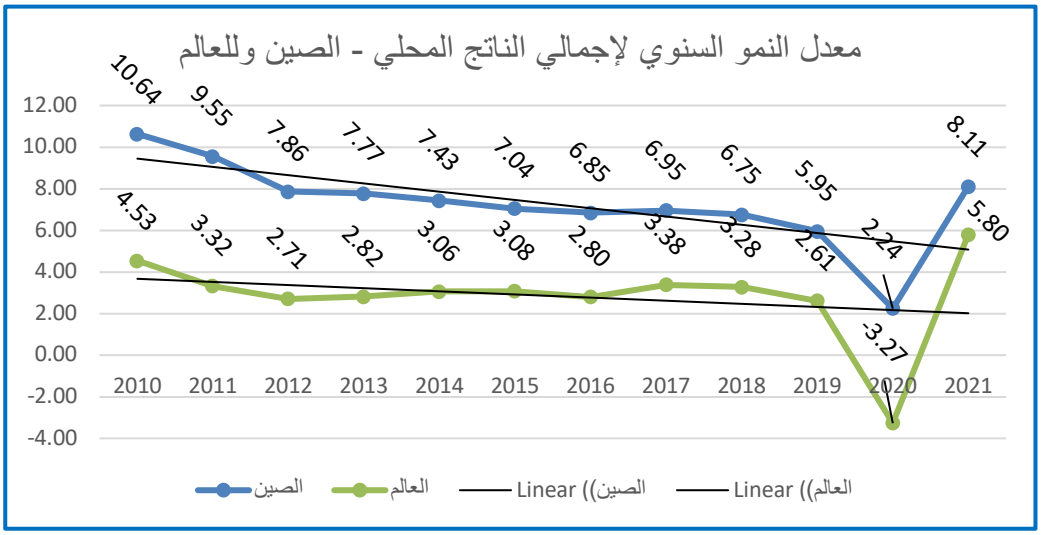

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

من الشكل (5) بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين 10.6% عام 2010، وهو معدل كبير للغاية يشير الى القوة التي ينمو بها الاقتصاد الصيني، لاسيما اذا ما قورن بالمعدل العالمي في ذات العام والذي بلغ 4.5%، وقد انخفض هذا المعدل بعد عام 2010، واستمر في الانخفاض سنويًا بشكل متدرج حتى وصل الى حوالي 6% عام 2019، وبسبب جائحة كورونا والظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم خلال تلك الفترة، فقد انخفض معدل النمو للصين عام 2019 لأقل من نصف ما كان عليه ليصل الى 2.2% عام 2020، عاد الاقتصاد الصيني لاستعادة عافيته مرة أخرى وبقوة بعد عام 2020 ليعاود معدل النمو في الصعود لأول مرة خلال الفترة 2010-2021 ويصل الى 8.1% عام 2021، وعلى الرغم من الانخفاض المستمر لمعدل النمو خلال الفترة باستثناء السنة الاخيرة، كما يتبين من الشكل البياني، فقد بلغ حوالي ضعف المعدل العالمي أو يزيد أغلب هذه الفترة، كما أن الاقتصاد الصيني قد احتفظ بمعدل نمو موجب (2.2%) خلال فترة الجائحة في الوقت الذي وصل فيه معدل النمو العالمي وفي أغلب الدول الى معدل سلبي دون الصفر.[1]

[1] Ibid, p58.

بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للصين 6.09 تريليون دولار عام 2010، وارتفعت هذه القيمه خلال السنوات التالية بشكل مطّرد لتصل الى 17.73 تريليون دولار أمريكي عام 2021، وبلغ معدل الزيادة السنوي 17.4% في المتوسط ، أي أنها ارتفعت الى حوالي ثلاثة أمثال ما كانت عليه في بداية الفترة 2010-2021.

جدول رقم(3): تطور الناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة الخارجية للصين

السنة	النمو الاقتصادي الصيني	معدل التغير	تطور التجارة الخارجية للصين	معدل التغير
2011	9.550832179	-1.68709573	50.71707766	0.023827
2012	7.863736448	-0.097586351	50.74090459	-2.47338
2013	7.766150097	-0.340386441	48.26752237	-1.52315
2014	7.425763656	-0.384434776	46.74437558	-1.83916
2015	7.041328879	-0.192566675	44.90521595	-5.44105
2016	6.848762204	0.098438589	39.46416934	-2.56975
2017	6.947200793	-0.197426961	36.89441502	0.737998
2018	6.749773833	-0.799273078	37.63241324	-0.06663
2019	5.950500754	-3.711862398	37.5657841	-1.67569
2020	2.238638357	6.20983106	35.89009603	-1.1358
2021	8.448469416	-5.45938533	34.7542957	2.547695
2022	2.989084086	1.077108195	37.30199087	0.841827
2023	4.066192281	-4.066192281	38.14381803	-38.1438

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الجدول السابق يتضح أنه في بداية الفترة، من 2011 إلى 2013، شهد الاقتصاد الصيني تباطؤًا تدريجيًا في النمو الاقتصادي، حيث انخفض من 9.55% في 2011 إلى 7.76% في 2013. في نفس الوقت، شهد حجم التجارة الخارجية تقلصًا طفيفًا بمعدلات -1.68% و-0.34%. هذا التباطؤ قد يكون ناتجًا عن محاولات الصين لإعادة توازن اقتصادها وتقليل اعتمادها على الصادرات لصالح تعزيز الطلب المحلي.

خلال الفترة من 2014 إلى 2016، استمر الاتجاه النزولي في النمو الاقتصادي الذي بلغ 6.84% بحلول 2016، فيما استمر الانخفاض في حجم التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، حيث وصل معدل التغير

إلى -5.44% في 2015. هذه الفترة كانت متأثرة بتباطؤ الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الإصلاحات الداخلية في الصين التي سعت إلى تخفيف الاعتماد على الصادرات كمحرك أساسي للنمو. عام 2020 كان عامًا استثنائيًا نتيجة لجائحة كورونا، التي أدت إلى انخفاض حاد في النمو الاقتصادي إلى 2.23%. ومع ذلك، ارتفع حجم التجارة الخارجية بشكل ملحوظ بمعدل 6.20%، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على المنتجات الطبية والإلكترونية التي كانت الصين من أبرز مورديها خلال الجائحة. في الفترة من 2021 إلى 2023، شهد الاقتصاد الصيني انتعاشًا ملحوظًا بعد الجائحة، حيث ارتفع النمو الاقتصادي إلى 8.44% في 2021. مع ذلك، تراجعت التجارة الخارجية بشكل كبير بمعدل -5.45% في نفس العام، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بعد التعافي الاقتصادي. في 2022 و2023، استقر النمو الاقتصادي نسبيًا حول 2.99% و4.06% على التوالي، مع تقلبات في حجم التجارة الخارجية نتيجة لتحديات التجارة العالمية والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الصيني.

شكل رقم (6): تطور صادرات وواردات الصين

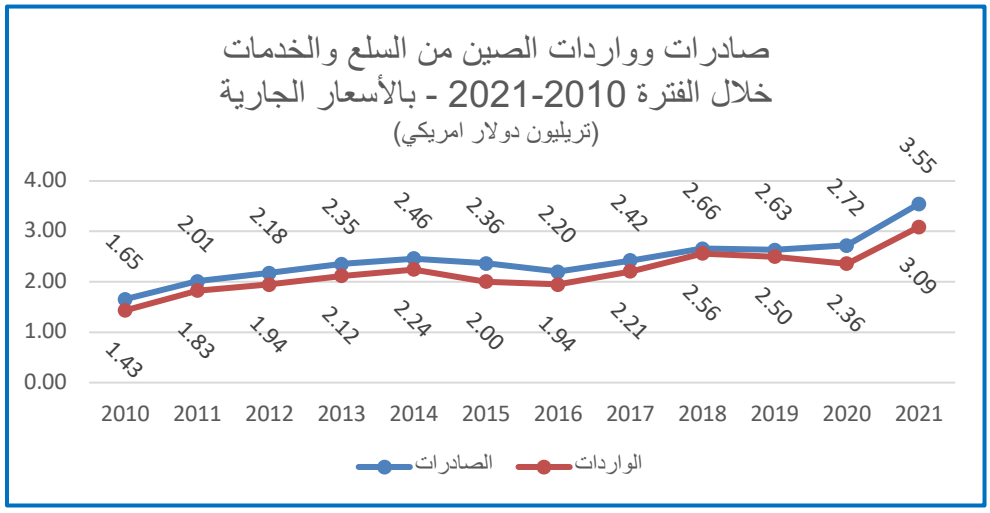

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يمثل حجم التجارة الخارجية مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات. ويبين الشكل (6) تفوق حجم الصادرات الصينية على الواردات خلال الفترة، كما يلاحظ تقارب حجم وارتباط الصادرات والواردات بدرجة كبيرة، وقد بلغت قيمة الصادرات الصينية من السلع والخدمات 1.65 تريليون دولار عام 2010، وارتفعت الى 3.55 تريليون دولار عام 2021 بزيادة كبيرة قدرها 115% خلال الفترة 2010-2021، وبلغ معدل الزيادة السنوية المتوسط للصادرات خلال الفترة 10.4%، وقد حافظت الصين على حجم صادراتها خلال فترة جائحة كورونا عام 2019، حيث بقيت عند نفس القيمة تقريبًا وهي 2.63 تريليون دولار مقارنًة بعام 2018، والذي بلغت فيه 2.66 تريليون دولار، كما ارتفع حجم الصادرات بنسبة كبيرة بلغت 29% عام 2021 مقارنة بالعام السابق له، في دلالة على تعافي الاقتصاد وانطلاقه بقوة من خلال مؤشر الصادرات.

بلغت قيمة الواردات الصينية من السلع والخدمات 1.43 تريليون دولار عام 2010، وارتفعت هذه القيمة لتصل الى 3.09 تريليون دولار عام 2021 بزيادة كبيرة قدرها 116% خلال الفترة 2010-2021، وهي تقريبا نفس نسبة الزيادة في الصادرات. وبلغ معدل الزيادة السنوية المتوسط للواردات خلال الفترة 10.5%، كما ارتفع حجم الواردات بنسبة كبيرة بلغت 31% تقريبًا عام 2021 مقارنة بالعام السابق له، وهي ايضًا نفس نسبة الزيادة في الصادرات لهذا العام مقارنًة بالعام السابق له، فيما يشير الى درجة الارتباط بين الواردات والصادرات الصينية، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الواردات خلال الفترة كرقم مطلق، فإنه وفقًا لبيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي[1] أن نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي بلغت

[1] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية، https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?end=2021&locations=CN&start=2010&view=chart (دخول الموقع 2022/10/22).

23.5% عام 2010، وقد انخفضت هذه النسبة الى 17.4% عام 2021، فيما يشير الى انخفاض الوزن النسبي لحجم الواردات مقارنًة باجمالي الناتج المحلي، حيث يمثل ذلك مؤشرًا ايجابيا.

تشير أحد الدراسات التي أجريت على بيانات الواردات والصادرات من البضائع الصينية خلال الفترة 1978-2020 لإختبار التكامل المشترك للنموذج الاقتصادي القياسي للتحليل التجريبي (VAR)، الى وجود علاقة تكامل مشترك ايجابية فريدة، وأن الواردات والصادرات لها اتجاه ارتباط إيجابي قوي. كما ذكرت أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي خلصت الى نفس النتيجة. [1]

يرى البعض أن ظاهرة العولمة التي جاءت بها الدول الصناعية بدأت بالاضمحلال، بسبب الظروف التي فرضها العالم الجديد، ومن اهمها زيادة المنافسة التجارية بين الدول الكبرى والاتجاه نحو الحمائية في التجارة الدولية، كما ان القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرنا صينيا، بسبب النمو المطرد الذي تشهده الصين في جميع الميادين[2].

ويمثل تصاعد الإحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لاستقرار الاقتصاد العالمي، ويرجع السبب الرئيسي فيها لتعارض المصالح بينهما والتنافس على المكانة الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإن أي منهما يمثل أكبر شريك تجاري للآخر. وبالنظر الى حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما على الصعيد العالمي نسبيًا، فإن تصاعد هذه الحرب سيكون له تداعياته السلبية بشكل كبير على الاقتصاد

[1] Li. Y, **The Interaction between China's Goods Trade Imports and Export Development--Empirical Analysis Based on VAR Model with Co-integration Test**, Academic Journal of Business & Management, 2022, p. 2.

[2] علي عبد الرحيم العبودي، محمد حميد محمد، **التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 2020، ص 52.

العالمي، وذلك من حيث التباطؤ والانخفاض في معدلات التجارة الدولية، وفي حركة الاستثمار الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال والتصنيع.[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني في المرحلة الحالية

يواجه الاقتصاد الصيني عددًا من التحديات الهامة نذكر منها ما يلي:[2]

1. لا يزال الاستهلاك المحلي ضعيف ويشكل مخاطر هبوط كبيرة .
2. أدت الاضطرابات المستمرة في قطاع العقارات، والتي نتجت عن الضائقة المالية لمجموعة Evergrande، أحد أكبر ثلاثة مطوري عقارات في الصين بحسب حجم المبيعات، الى جانب العديد من مطوري العقارات الآخرين، الى إحداث أثر سلبي كبير، وشكلت تهديدا للإقتصاد الصيني، حيث يمثل قطاع العقارات بشكل مباشر 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وتبلغ مساهمته الإجمالية متضمنة القطاعات الأخرى على طول سلسلة التوريد حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن أي انخفاض في نشاط سوق العقارات سيكون له أثره السلبي على النمو الاقتصادي، كما أن عدم ثقة المستهلك في مجال الإسكان كمخزن للقيمة سوف يساهم في انخفاض الطلب بشكل عام.

[1] خيام محمد الزعبي، **الحرب التجاريّة الأمريكيّة–الصينيّة وانعكاساتها على الاقتصاد العالم**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 38، العدد الأول، 2022، ص. 87 -112.

[2] OECD, Economic Outlook for Southeast Asia, **China and India 2022: Financing Sustainable Recovery from COVID-19**, OECD Publishing, Paris,ة2022 https://doi.org/10.1787/e712f278-en. (Accessed Nov. 02, 2022).

3. تعتبر التطورات التي طرأت على أسواق السلع والطاقة العالمية سببًا رئيسيًا لمخاطر التضخم، ولاسيما الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للمواد الغذائية[1] والوقود، حيث يمكن أن يساهم هذا الارتفاع في زيادة معدل التضخم.

4. القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية للاقتصادات المتقدمة مؤخرًا، في ظل الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليًا، وآثارها المحتملة على التدفقات الرأسمالية الدولية، تشكل مصدرًا آخر للقلق.

وصفت الصين سياستها الخارجية بأنها رؤية "مجتمع مصير مشترك للبشرية"، وقد أعلنها الرئيس شي جين بينغ عدة مرات منذ الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، كما أكد أن الصين ملتزمة بهدف سياستها الخارجية المتمثل في صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتؤكد هذه التصريحات على الموقف الذي اتخذته الصين منذ إعلانها عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في خمسينيات القرن الماضي[2].

وشكل نجاح الصين في محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 نقطة تحول وسببًا لانطلاقة اقتصادية كبرى أدت الى حدوث طفرات في معدلات التجارة والاستثمار، وسعت الصين من خلالها الى تعديل هيكلها الاقتصادي والصناعات القائمة، ونقل عوامل الانتاج والاستثمار الى الخارج. تحولت الصين الى دولة أكثر انفتاحا، وذات اولوية في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي من خلال اعادة صياغة سياستها الخارجية دون الاكتراث بالاعتبارات الايديولوجية، وأصبحت أكثر براغماتية قائمة على تحقيق المكاسب والمصالح الاقتصادية بالدرجة الاولى. كما كان النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في العقود الماضية

[1] يمثل الغذاء النسبة الأكبر في الترجيح في مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) ، وقد ارتفعت أسعار السلع الزراعية مثل القمح وزيت عباد الشمس والذرة، والتي تعتبر روسيا وأوكرانيا منتجين رئيسيين لها، وذلك بسبب مخاطر العرض.

[2] وهي الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

سببًا في التوسع الكبير في تمويل التنمية الخارجية للصين، وإقامة مشروعات عملاقة متعلقة بحركة التجارة والاستثمار، وذلك من اجل تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية، ودعم الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، وتعزيز مصالحها الجيوستراتيجية.[1]

أولا: دوافع التوسع في النشاط الاقتصادي الخارجي للصين

تشمل الأنشطة الاقتصادية العالمية للصين شراء وتمويل وتطوير وتشغيل الأصول والبنية التحتية عبر افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأستراليا، ويرى بعض المحللون أن الهدف الأساسي لقادة الصين على الصعيد الداخلي هو التنمية الاقتصادية المحلية القوية ورفع مستويات معيشة السكان، وذلك لأسباب منها تخفيف السخط الاجتماعي بشأن عدم المساواة الاقتصادية، والحفاظ على شرعية النظام[2]، كما أن النمو الاقتصادي السريع، والتباطؤ الاقتصادي الذي حدث في الصين في أعقاب الطفرة التي مولتها الحكومة في سنوات ما بعد الركود العالمي عام 2008، قد ساهم في خلق طاقة فائضة، ومن ثم كانت الحاجة إلى إيجاد أسواق خارجية للسلع الصينية، وفرص عمل لقطاعي البنية التحتية والبناء، الى جانب ضرورة الحاجة للحصول على المزيد من الموارد والتكنولوجيا، ويؤكد البعض على أن اتجاهات الاستثمار والبناء الصينية قد تعكس محاولة من جانب الصين لتعزيز مكانتها كقوة عالمية، والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية وطرق إمداد الطاقة، وتأمين سلاسل التوريد الرئيسية، والسيطرة الكلية على البنية التحتية للاتصالات والمعايير المتعلقة بها، وبناء نفوذ جيو-اقتصادي لضمان دعم أهداف سياستها الخارجية.[3]

[1] خيام محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] Schwarzenberg, A. B, **Tracking China's global economic activities: data challenges and issues for Congress**, Congressional Research Service, 2020. https://sgp.fas.org/crs/row/R46302.pdf

[3] Ibid. p.33

ثانيا: اطلاق الصين سياسة التوجه نحو الخارج "Going Global"

أعلنت الحكومة الصينية رسميًا عام 2001 إطلاق استراتيجية تشجيع الشركات التنافسية على التحول إلى العالمية "Go Global" Investment Strategy من خلال الاستثمار في الخارج، وقد أصبحت أحد الاستراتيجيات الأساسية ضمن الخطة الخمسية العاشرة.[1]

وفقا لسياسة Go Global، عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار ودعم الشركات الصينية المملوكة للدولة والشركات الخاصة في اتجاهين أساسيين، الأول هو الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستحواذ على الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا والدول المتقدمة الأخرى، وهو الاستثمار الأعلى في القيمة الإجمالية[2]، والثاني من خلال الاستثمار في البلدان النامية، كجزء من مبادرة الحزام والطريق وخارجها، وعلى الاخص في مشاريع البنية التحتية والموارد الطبيعية.

وفقًا للخطابات الرسمية، اعتبارًا من عام 2017، شكّل ما يقرب من 70٪ من الاستثمار الخارجي الصيني من قبل الشركات الخاصة، حيث تفوقت لأول مرة استثمارات المؤسسات غير الحكومية (بما في ذلك المستثمرين الأفراد من القطاع الخاص) على الاستثمارات الخارجية من قبل الشركات المملوكة للدولة بحصة 50.9٪ تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا خلال العقد الماضي، وقد أثار انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] الموقع الرسمي لمركز معلومات الإنترنت الصيني على شبكة المعلومات الدولية، http://www.china.org.cn/english/GS-e/19033.htm (دخول الموقع 2022/11/7).

[2] على سبيل المثال، اشترت China National Chemical Corp شركة Syngenta، التي تتخذ من سويسرا مقراً لها، مقابل 43 مليار دولار أمريكي في عام 2017، في واحدة من أكبر عمليات الاستحواذ التي تمت في السنوات الاخيرة.

الخارجي للصين (ODI) في السنوات الاخيرة المخاوف بشكل كبير لأنه تزامن مع انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي.[1]

ثالثا: التوسع في نشاط الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجي

بدأت الصين الاستثمار في الخارج عام 1982، وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج خلال الثمانينيات ضئيلًا، حيث بلغ متوسطه 450 مليون دولار أمريكي سنويًا، وكانت هذه الاستثمارات عادة تتجه إلى البلدان القريبة نسبيًا من الصين في القارة الآسيوية[2]، في عام 1999 كانت هناك تصريحات رسمية حول الحاجة إلى وجود شركات صينية تكون قادرة على الخروج أو "الانطلاق إلى العالمية"، وقد شكل نجاح الصين في محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 نقطة تحول في تغيير المنظور الصيني لنشر استثماراتها في الخارج، أثناء تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) والحادية عشرة (2006-2010)، تم التأكيد على سياسة "Go Global" أو "الانطلاق إلى العالمية" كواحدة من أهم الأولويات والسياسات الاستراتيجية للصين، حيث لم يبدأ الاستثمار الصيني في الخارج الانطلاق الحقيقي إلا في عام 2002 مع بداية العقد الاول من الالفية، حتى عام 2008 كانت الشركات المملوكة للدولة رائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للخارج، ومنذ عام 2010 تغير الوضع بحيث أصبح يقوم بهذا الدور صناديق الاستثمار الخاصة الصينية والشركات الخاصة.[3]

---

[1] Molnar.M, T. Yan and Y. Li**,"China's outward direct investment and its impact on the domestic economy"**, OECD, Economics Department Working Papers, No. 1685, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/1b1eaa9d-en. (accessed Nov. 08, 2022).

[2] **Investment Policy Reviews: China 2008: Encouraging Responsible Business Conduct**, OECD, 2008, p.69. https://www.oecd.org/investment/Investmentfordevelopment/41792683.pdf

[3] Zakic. Katarina & Radisic. Bojan, **THE RESULTS AND CHALLENGES OF CHINESE**, GO GLOBAL POLICY, 2017, p.543-3657.

كانت الصين هي الوجهة الأولى في العالم المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2015، وفي عام 2001 شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الخارج 15٪ فقط من الاستثمار الداخلي الصيني[1].

الشكل رقم (7): التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر للصين

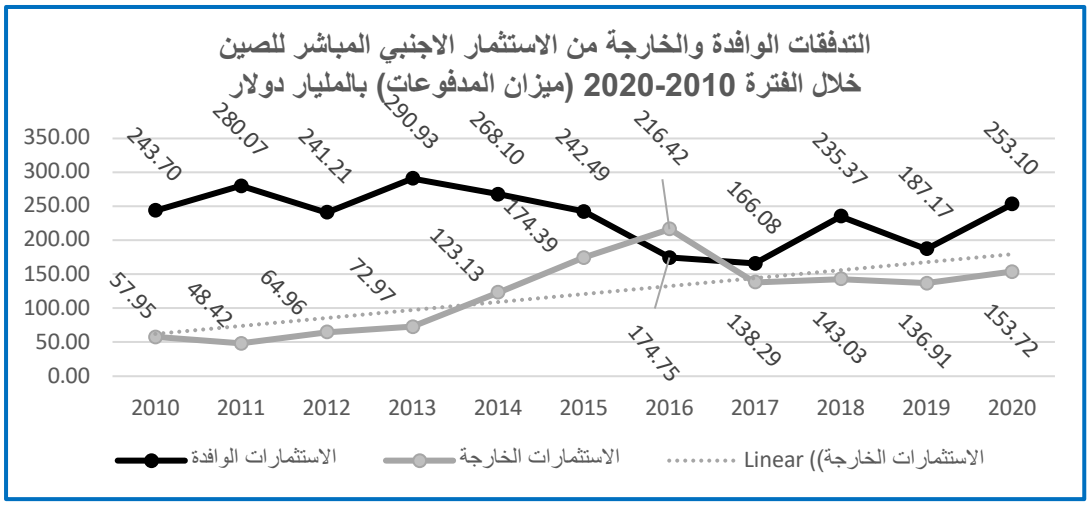

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

من الشكل (7) خلال العقد الماضي بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج 57.95 مليار دولار عام 2010، واستمر في الزيادة بشكل كبير الى أن وصل إلى 216.42 مليار دولار أمريكي عام 2016 متجاوزًا لأول مرة وبشكل كبير الاستثمار الداخل، وبحسب تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام، أصبحت الصين أحد المستثمرين الأجانب الرئيسيين في العالم، وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة بمعدل بلغ حوالي 17% على أساس سنوي متوسط خلال الفترة؛ لتصل إلى 153.72 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أي ارتفعت الى قرابة ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام 2010، وقد تم ذلك في الغالب من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود للشركات الصينية، بدأ معدل الاستثمار الاجنبي

[1] UNCTAD. G, **World investment report: Investor nationality: Policy challenges**, Geneva: UNCTAD, 2016, p1-232.

المباشر الصيني الخارج في الانخفاض خلال الفترة بعد عام 2016 بسبب التوترات التجارية المتزايدة، وتدقيق الاستثمار الأمريكي والأوروبي في عمليات الاستحواذ الصينية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وكذلك القيود الصينية الجديدة على رأس المال الخارج لمنع عمليات غسل الأموال السابق الاشارة اليها.

الشكل رقم (8): الاستثمار الأجنبي الصافي للصين

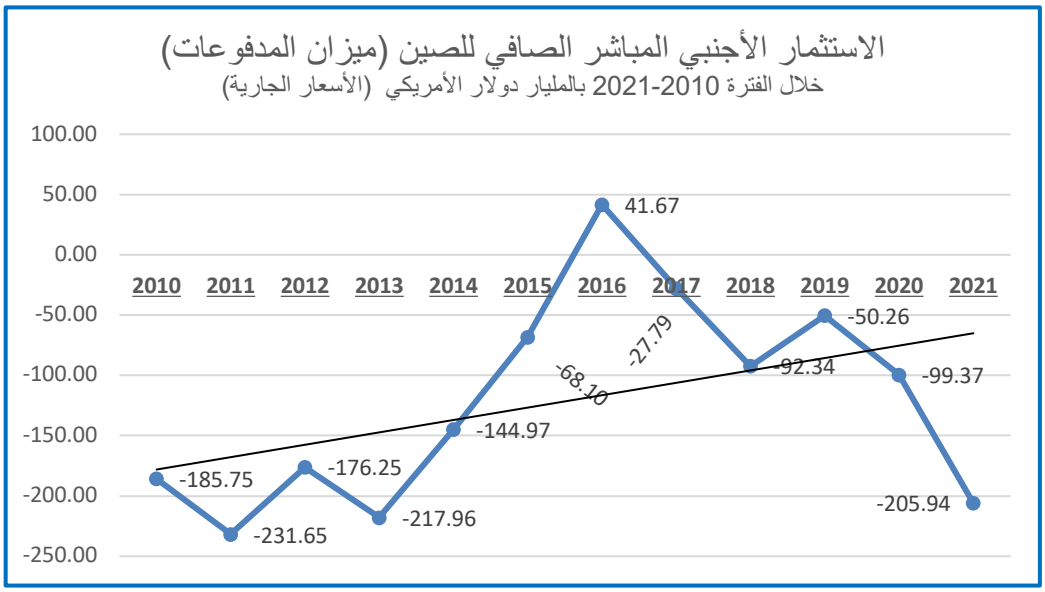

المصدر: صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات.

من الشكل (8) بعد أن كانت الصين مستثمرًا صافيًا إلى الخارج للمرة الأولى عام 2016؛ والتي تخطى فيها الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجي الاستثمارات الوافدة وبلغ فيها الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي 41.67 مليار دولار؛ فقد عادت بعدها لتكون مستثمرًا صافيًا إلى الداخل مرة أخرى، ويتبين من الاتجاه العام الصعودي خلال الفترة تقلص الفجوة وزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج بمعدل أعلى من الداخل.

في أحد الدراسات التجريبية[1] لاختبار أثر الاستثمارات الصينية والانفتاح التجاري على اقتصادات 25 دولة في آسيا وشمال افريقيا للفترة 2007-2016، وُجد أن تأثير الاستثمارات الصينية على النمو الاقتصادي

[1] Abdulsalam. A, Xu. H, Ameer. W, Abdo. A & Xia. J, **Exploration of the impact of China's outward foreign direct investment (FDI) on economic growth in Asia and North Africa along the belt and road (B&R) initiative**, Sustainability, 2021, p.162.

في الدول المضيفة إيجابي ولكن ضعيف نسبيًا في جميع قطاعات الدول المضيفة، بينما أثر الانفتاح التجاري على الدول إيجابي.

رابعا: أهم التحديات التي تواجه التوسع في النشاط الاقتصادي الخارجي للصين

لعدة عقود كانت الصين تتمتع بمزايا انخفاض تكلفة العمالة، والآن أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قريبًا من مستوى الدول ذات الدخل المرتفع[1]

الشكل رقم (09): الصادرات الصينية من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

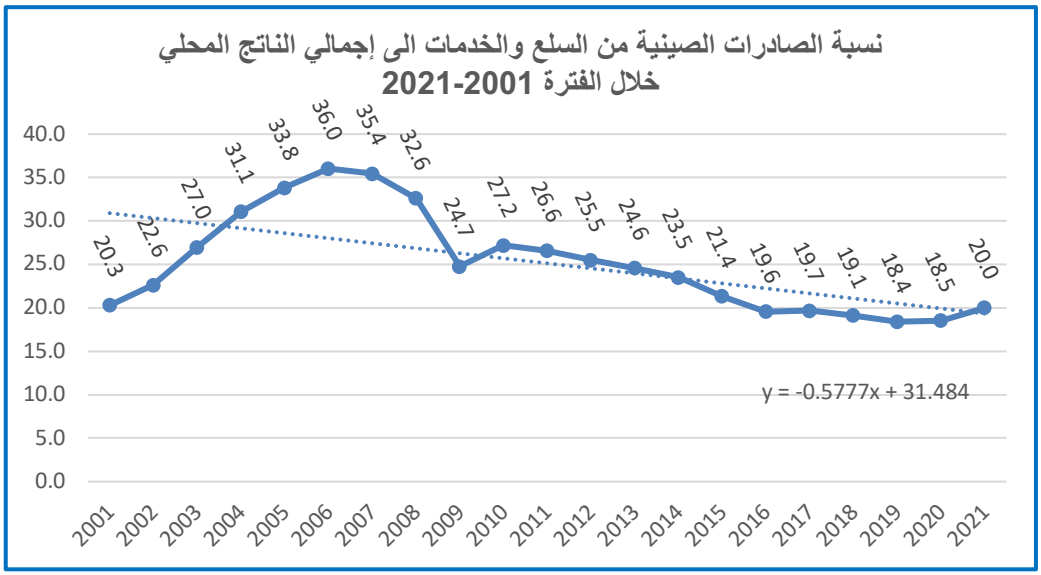

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) أن نسبة الصادرات وحصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض، ويجب أن يتحول نموذج النمو من المبني على المدخلات إلى المدفوع بالابتكار.

وفقًا للتوقعات الواردة في حجم "الصين 2049" المرتقب، يمكن أن ترتفع نسبة الإعالة (التي تقيس نسبة السكان في سن غير العمل إلى إجمالي السكان) إلى 66٪ في عام 2049، بينما يمكن أن يتقلص عدد السكان في سن العمل بنحو 170 مليون بالقيمة المطلقة بين عامي 2019 و2049.

أصبح يتعين على الصين الاعتماد على التطوير الصناعي لمواصلة النمو الاقتصادي بعد أن فقدت بالفعل ميزة التكلفة المنخفضة، وهو ما يسمى بـــ "تحدي الدخل المتوسط". بينما كانت الصين واحدة من أكبر المستفيدين من العولمة خلال العقود الماضية، يكاد يكون من المستحيل على الأسواق الخارجية أن تلعب نفس الدور في المستقبل المنظور كما كانت في الماضي، ومن المرجح أن تظل السوق العالمية أقل انفتاحًا من ذي قبل في ظل العولمة العكسية والاتجاه نحو القومية والحمائية.

خامسا: موقع الصين من التجارة العالمية

شهدت التجارة الخارجية للصين نموا هائلا خلال العقود الأخيرة، مدفوعة بمجموعة من السياسات الاقتصادية المنفتحة والتحول نحو اقتصاد السوق، ما جعل منها أن أصبحت أحد وأحد أهم اللاعبين في ميدان التجارة الدولية، فتحولت إلى أحد أكبر الدول المصدرة في العالم حيث تغطي صادراتها مجموعة واسعة من المنتجات بدءا من المنسوجات والإلكترونيات إلى الآلات والمعدات، وبفضل تكاليف العمالة المنخفضة والبنية التحتية الجيدة والحوافز الحكومية اكتسبت ميزة تنافسية قوية في أسواق التصدير العالمية وأصبحت وجهة رئيسية للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار والتصنيع، من ناحية أخرى عرفت وارداتها زيادة كبيرة لتلبية الطلب المتزايد على المواد الخام والطاقة والتكنولوجيا والسلع الاستهلاكية اللازمة لدعم نموها الاقتصادي السريع، وأصبحت من أهم الأسواق للمنتجات والخدمات من جميع أنحاء العالم.[1]

وبازدياد ثروتها الاقتصادية ونفوذها التجاري أصبح لها دورا أكثر نشاطا في المحافل التجارية الدولية، وتسعى لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال اتفاقيات تجارية مع العديد من دول العالم، حيث أطلقت مبادرات اقتصادية طموحة مثل مشروع الحزام والطريق الذي يهدف إلى تحسين البنى التحتية والروابط التجارية مع العديد من الدول في آسيا وأوروبا وافريقيا، مما يعزز دورها كمركز عالمي للتجارة والاستثمار.

[1] The World Bank, **World Development Indicators**, 2020. [Accessed 24 November 2020]

ومع ذلك فقد واجهت الصين بعض التحديات التجارية في السنوات الأخيرة أهمها الحرب التجارية مع الولايات المتحدة والاتهامات بعدم حماية حقوق الملكية الفكرية وممارسات إغراق الأسواق، ما أثار العديد من المخاوف بشأن المنافسة غير العادلة الصين وتحديها للنظام التجاري العالمي القائم، ودخولها في توترات تجارية مع بعض الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[1].

بشكل عام لا يمكن إنكار أن الصعود التجاري للصين قد غير بالفعل موازين القوى في النظام التجاري العالمي، حيث أصبحت أحد أهم الأقطاب العالمية في التجارة العالمية، وتأثيرها الاقتصادي والتجاري سيستمر في النمو في المستقبل المنظور، لكن عليها التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات الجيوسياسية، والحفاظ على علاقات تجارية متوازنة وقائمة على قواعد وضوابط مع شركائها التجاريين الرئيسيين أمرا بالغ الأهمية لضمان استمرار نموها الاقتصادي والاستقرار في النظام التجاري العالمي، والالتزام بقواعد التجارة العالمية والحفاظ على بيئة تنافسية عادلة.[2]

[1] Wehrey. Frederic and Alkoutami. Sandy, "**China's Balancing Act in Libya."**, Carnegie Endowment for International Peace, 2021.
[2] www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative. 2020, (Accessed Dec. 02, 2022).

الجدول رقم (4): حجم التجارة الخارجية للصين ضمن التجارة العالمية

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	1577.75	1898.38	2048.72	2209	2342.88	2273.57	2097.58	2263.73	2487.45	2499.6
الدول العربية	92.64	108.7	114.3	120.5	125	124.32	119.73	128	139.2	145.9
الاقتصادات المتقدمة	657.45	749.34	806.72	869.7	921.77	893.15	823.29	895.18	986.77	989.97
منطقة اليورو	309.44	368.24	396.59	421.13	443.15	429.1	392.57	426.98	471.5	474.55
الولايات المتحدة	364.94	399.37	425.64	440.43	466.75	483.2	462.81	505.6	539.71	422.25
الاقتصادات النامية والناشئة	720.4	878.64	941.7	1011.2	1069.7	1032.9	962.1	1028.9	1119.3	1128.5
الدول الأسيوية غير العربية	412.36	486.94	518.75	554.62	587.6	566.98	523.73	569.56	621.73	630.2
الدول الأفريقية غير العربية	44.27	51.89	55.56	60.17	63.71	63.25	58.5	62.67	68.39	69.3
باقي دول العالم	107	161.4	185.44	208.6	221.7	215.6	205.46	208.6	224.8	231.9
إجمالي الواردات	1394.83	1743.43	1818.24	1949.36	1959.9	1680.74	1586.63	1841.4	2135.58	2068.95
الدول العربية	110.1	137.95	143.99	151.92	156.57	151.1	145.73	167.3	194.5	187.4
الاقتصادات المتقدمة	540.5	669.21	698.32	748.36	763.96	654.75	617.94	712.55	825.32	799.28
منطقة اليورو	253.22	313.45	328.42	356.13	363.45	310.57	292.92	338.6	384.36	369.44
الولايات المتحدة	91.91	104.12	110.52	122.25	123.89	116.19	115.79	129.89	155.06	122.71
الاقتصادات النامية والناشئة	710.9	894	932.6	1001.7	1012.2	876.55	820.2	940.6	1095	1072.2
الدول الأسيوية غير العربية	432.75	542.26	566.1	609.92	617.7	535.22	499.68	573.66	664.29	651
الدول الأفريقية غير العربية	28.34	35.54	37.12	40.36	41.4	36.54	34.12	39.73	46.75	45.78
باقي دول العالم	43.43	75,27	85.1	99.38	103.4	107.49	103.51	109.22	113.51	115.77

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

من الجدول رقم (4) يتبين تطور حجم الصادرات الصينية والواردات مقسمة بين اقتصادات العالم المختلفة، وتحظى الاقتصادات المتقدمة بأعلى نسبة من الصادرات والواردات الصينية، تليها الاقتصادات النامية والناشئة. ارتفعت حصة الصين في صادرات السلع العالمية من حوالي 2% في عام 1990 إلى أكثر من 13% في عام 2019، لتصبح أكبر دولة مصدرة في العالم، كما أصبحت واحدة من أهم الأسواق المستوردة أيضا حيث تمثل وارداتها حوالي 11% من إجمالي الواردات العالمية.

والشكل رقم (10) يوضح حجم التجارة الخارجية للصين ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (10): حجم التجارة الخارجية للصين ضمن التجارة العالمية

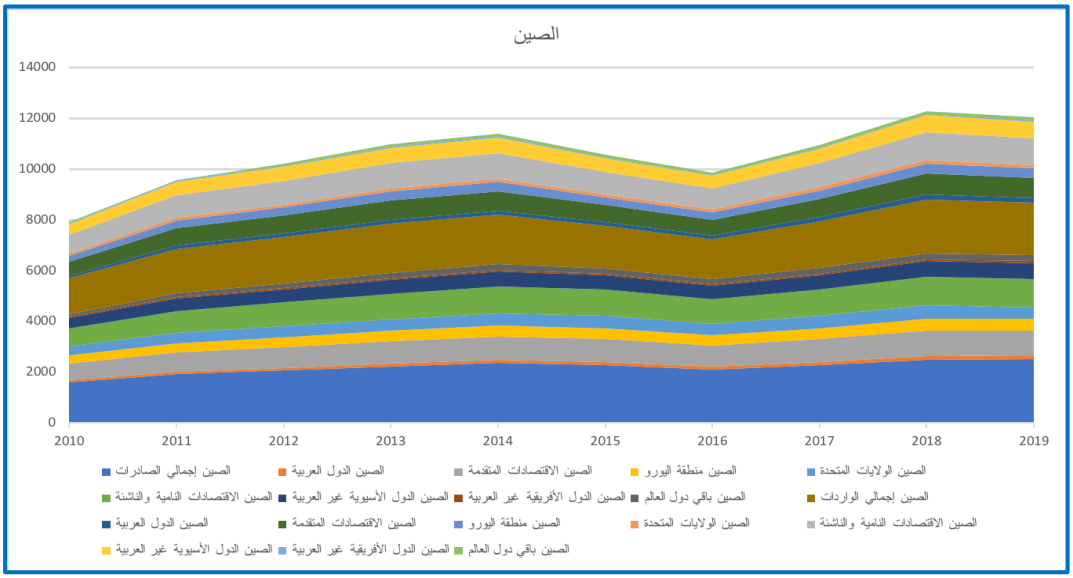

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

1. تحليل الصادرات:

من خلال الشكل أعلاه نجد أن إجمالي صادرات الصين شهدت نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 1577 مليار دولار في عام 2010 إلى 2499 مليار دولار في عام 2019، بزيادة قدرها

حوالي 58%، حيث يشير هذا النمو الكبير إلى القوة التصديرية المتزايدة للصين وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتستحوذ الاقتصادات المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على الحصة الأكبر من صادرات الصين، بالإضافة الى الاتجاه المتزايد للصادرات الصينية إلى الاقتصادات النامية والناشئة، حيث ارتفعت صادرات الصين إلى هذه الاقتصادات من 720 مليار دولار في 2010 إلى 1128 مليار دولار في 2019، بزيادة قدرها 56% ، كما تشهد صادرات الصين للدول العربية هي الأخرى نمو ملحوظا حيث ارتفعت من 92 مليار دولار في 2010 إلى 145 مليار دولار في 2019 بزيادة قدرها 57%، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للشراكات التجارية بين الصين والعالم العربي.[1]

2. تحليل الواردات

شهدت واردات الصين هي الأخرى اتجاها تصاعديا، حيث ارتفعت من 1394 مليار دولار في 2010 إلى 2068 مليار دولار في 2019 بزيادة قدرها حوالي 48%، وهو ما يعكس الطلب المتزايد على المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الاستهلاكية لدعم النمو الاقتصادي السريع للصين، وتعتبر الاقتصادات المتقدمة المصدر الرئيسي لواردات الصين حيث بلغت 799 مليار دولار في 2019، لتليها الواردات من اقتصادات الدول النامية والناشئة الآخذة في الازدياد أيضا حيث ارتفعت من 710 مليار دولار في 2010 إلى 1072 مليار دولار في 2019.[2]

من خلال صادرات وواردات الصين يتأكد الدور المحوري الذي تلعبه الصين في التجارة العالمية، حيث أصبحت قوة تجارية رائدة تسعى لتعزيز علاقاتها التجارية مع جميع أنحاء العالم، كما تظهر البيانات التحول التدريجي في التركيز التجاري للصين نحو الاقتصادات النامية والناشئة مع الحفاظ على علاقاتها القوية مع

[1] The World Bank. **World Integrated Trade Solution**, 2023.
[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **"The 8th Ministerial Meeting of the China-Arab States Cooperation Forum (CASCF) Held in Beijing."**

الشركاء التقليديين في الاقتصادات المتقدمة، هذه الاستراتيجية التجارية المتنوعة تساعد على تعزيز مرونة الاقتصاد الصيني وحمايته من الصدمات الخارجية، كما تفتح آفاقا جديدة للنمو والازدهار في المستقبل مع استمرار نمو اقتصادها وازدياد ثقلها الجيوسياسي.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية للدول العربية وموقعها من الاقتصاد العالمي

بعد أزمات الديون والأزمات المالية الأخيرة والركود العالمي أصبح من الأهمية القصوى للمنطقة العربية تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي في المنطقة، ومن المعروف أن الأزمات الاقتصادية والمالية تميل إلى الانتشار على غرار الروابط التجارية.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للدول العربية

إن الانفتاح الكبير الذي تشهده العلاقات التجارية للمنطقة العربية مع بقية دول العالم جعل من انتقال الصدمات إلى المنطقة أمراً يثير قلقاً كبيراً، وينبغي لواضعي السياسات العرب اغتنام الفرصة لزيادة النمو الاقتصادي وتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية العالمية من خلال المزيد من التكامل بين الاقتصادات العربية.[1]

منذ أوائل الثمانينيات كانت الدول العربية تهدف إلى زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، ويتمثل جزء كبير من التكامل الاقتصادي في توسيع التجارة البينية والبينية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي، والسماح بدرجة أعلى من التخصص بين الدول العربية وتحسين تخصيص وتوزيع الموارد.

على الرغم من أن البلدان العربية تواجه العديد من العقبات التي تعترض زيادة التجارة الإقليمية، إلا أن هناك الآن إجماع بين صناع السياسات على أن التكامل الاقتصادي العربي أمر بالغ الأهمية لحماية الاقتصادات العربية بشكل أكثر فعالية من الآثار السلبية لمزيد من الديون والأزمات المالية ومواجهة تحديات العولمة. من منظور إقليمي. وهذا من شأنه أن يشكل أيضًا استراتيجية جيدة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. [2]

[1] Leering. R, **a threat to global trade**, Amsterdam, idem, 2017, P15.
[2] Neaime. Simon, **'Sustainability of Budget Deficits and Public Debts in Selected European Union Countries'**, Journal of Economic Asymmetries, 2015, p 12.

علاوة على ذلك، تتطلب الاتجاهات العالمية نحو العولمة والتكتلات التجارية الإقليمية أن تتخذ البلدان العربية الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات الناجمة عن الاقتصاد العالمي المتكامل بشكل متزايد، فضلا عن اغتنام الفرص التي توفرها العولمة والتكامل الإقليمي. ولكن لا تزال هناك تحديات عديدة تواجه البلدان العربية في سعيها إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية الناجمة عن العولمة وتعميق التكامل الإقليمي، نظراً للتدهور الحالي في الاقتصاد الكلي العالمي وآفاق النمو.

شكل رقم (11): حجم التجارة الخارجية للدول العربية

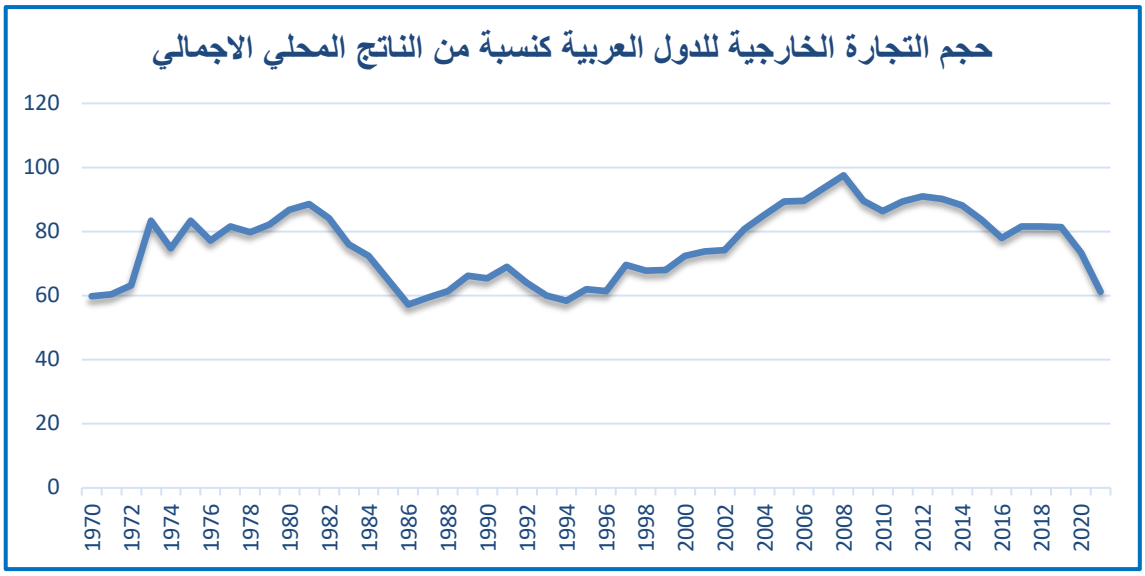

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل رقم (11) تطور حجم التجارة الخارجية للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين 1970 و2020، حيث شهدت النسبة ارتفاعات في السبعينيات والثمانينيات بسبب الطفرة النفطية وزيادة أسعار النفط، ثم تراجعًا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات نتيجة انخفاض الأسعار. عاد الانتعاش في التسعينيات وبداية الألفية الثالثة بفضل ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى وانفتاح الأسواق. ومع ذلك، شهدت الفترة بعد 2008 تقلبات بسبب الأزمات المالية والسياسية، خاصة الانخفاض الحاد في 2020 بسبب جائحة كورونا وتأثيرها السلبي على التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالتكامل التجاري، تخلفت المنطقة العربية عن بقية دول العالم، وهذا على الرغم من وجود أدلة عملية قوية على أن تحرير التجارة يعزز النمو الاقتصادي ويزيد فرص العمل على المدى الطويل، لا سيما عندما يقترن بسياسات تحرير الاستثمار، ومن الأهمية مواصلة تحرير التجارة العربية من خلال استراتيجيات ترويج الصادرات، وتخفيض التعريفات الجمركية، واعتماد اتفاقيات التجارة التفضيلية الإقليمية والدولية، كما أنه يشكل أداة هامة لتحفيز النمو.[1]

يفترض أنصار تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي أن الانفتاح يحفز النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية، حيث يؤدي استغلال التكنولوجيا ورأس المال المتاح في الأسواق العالمية إلى دفع اقتصاد معين إلى حدود إنتاجية جديدة، ولكن على الرغم من الفوائد المحتملة الناجمة عن تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي، ظلت بعض البلدان محاصرة في بيئة منخفضة النمو الاقتصادي على الرغم من خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار منذ أوائل الثمانينات.

وتعد أمريكا اللاتينية وافريقيا أمثلة على الأماكن التي ركدت فيها معدلات النمو عما كانت عليه في السبعينيات على الرغم من احتضان العولمة على مختلف المستويات. ومع ذلك فقد حصدت بلدان مثل الصين والهند وغيرها من بلدان شرق وجنوب آسيا فوائد العولمة من خلال عملية متتابعة وتدريجية لتحرير التجارة.[2]

ولا تزال الأدلة التجريبية على العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي مختلطة بالنظر إلى أن العوامل البديلة المستخدمة للانفتاح هي إما مقاييس ضعيفة للحواجز التجارية أو ترتبط ارتباطا وثيقا بمصادر أخرى

[1] Woodward. M, **The need for speed: regulatory approaches to high frequency trading in the United States and the European Union**, Vanderbilt Journal of International Law, 2017, p.50.

[2] Weber. J & Gneuss. M, **Digital Geschäftsmodelinnovationen. Controlling in der digitalen Transformation**, Internationaler Controller Verein, Retrieved from https://www.icv-controling.com on November 20, 2019.

للأداء الاقتصادي الضعيف، ولكن هناك إجماع بين خبراء الاقتصاد على أن نجاح تحرير التجارة يتطلب مزيجاً حكيماً من الممارسات المستوردة والإبداعات المؤسسية المحلية التي لا تتخلى عن استراتيجية النمو المحلية.

منذ أوائل الثمانينيات شرعت معظم الدول العربية في اتباع نظام تجاري يدعم التجارة الحرة، وهو أكثر توجهاً نحو الخارج، لكن هذا أدى إلى زيادة تعرض المنطقة للصدمات الاقتصادية والمالية الدولية، ومن بين الدول العربية الثلاثة عشر التي شملتها الدراسة هنا، أصبحت ثمانية منها الآن أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وثلاثة تتمتع بوضع المراقب (بما في ذلك العراق)، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع الدول الثلاثة عشر أعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، في حين أن ستة فقط هم أعضاء في مجلس التعاون الخليجي.[1]

كما أن بعض الدول العربية جزء من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والنظام العالمي للأفضليات التجارية، ونظام الأفضليات المعمم، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، كما أنشأ بعضها مناطق حرة مختلفة ومناطق صناعية مؤهلة، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية.

ولا تزال الدول العربية بحاجة إلى تكريس الجهود لتحقيق المستويات المرجوة من النمو والتنمية، والحد من تعرض المنطقة اقتصاديا للصدمات الخارجية (بما في ذلك أسعار النفط، والأسواق المالية الدولية، والطلب العالمي) من خلال تعزيز المزيد من التجارة الإقليمية والتكامل المالي.

إن عدم كفاية الخدمات العامة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال، بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية (خاصة الاتصالات وتوليد الطاقة والمياه والنقل)، في العديد من البلدان العربية لا يزال يشكل عائقاً أمام مواصلة تطوير قطاعي الخدمات والصناعة، ولا تزال تشكل عوائق مهمة أمام تعزيز وتكثيف التجارة البينية في المنطقة.

[1] Ibid, p321

وبالإضافة إلى ذلك يبدو أن السياسات التجارية الحالية للبلدان العربية لا تزال تعوق القدرة التنافسية للشركات المحلية، مما يقلل من التنفيذ السليم للترتيبات التجارية الإقليمية القائمة، ويعوق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال خلق التجارة، ولا تزال جميع اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تم التصديق عليها حديثًا وبرامج الإصلاح الهيكلي وخطط الخصخصة التي تم تقديمها منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين غير قادرة على إزالة العوائق التي تعترض جهود تحرير التجارة الوطنية والإقليمية.[1]

جدول (5) نمو الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول العربية

السنة	النمو الاقتصادي العربي	معدل التغير	تطور التجارة الخارجية % الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير
2011	3.432115413	1.297829566	86.41093389	**2.928127**
2012	4.729944978	-2.111135432	89.33906085	**1.643246**
2013	2.618809546	-0.185565124	90.98230648	**-0.83017**
2014	2.433244423	1.010568812	90.15213888	**-2.01219**
2015	3.443813235	0.242277793	88.13995152	**-4.47987**
2016	3.686091028	-2.44664358	83.66008138	**-5.72902**
2017	1.239447448	1.19877796	77.93105719	**3.723911**
2018	2.438225409	-1.078448946	81.6549686	**0.021066**
2019	1.359776463	-6.408061542	81.67603411	**-0.30058**
2020	-5.048285079	8.780930646	81.37545014	**-8.03682**
2021	3.732645566	2.301187851	73.33862938	**-12.1761**
2022	6.033833417	-4.545010216	61.16253507	**8.340558**
2023	1.488823202	-1.488823202	69.50309347	**-69.5031**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول رقم (5) تطور النمو الاقتصادي للدول العربية وحجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين 2011 و2023، حيث شهدت الفترة من 2011 إلى 2014 نموًا اقتصاديًا مستقرًا نسبيًا مع ارتفاع بسيط في نسبة التجارة الخارجية. لكن بعد 2015، بدأت التحديات تبرز بوضوح

[1] Hillman. J. E, **The Emperor's new road: China and the project of the century**, Idem, 2020, p22.

نتيجة انخفاض أسعار النفط، الذي أثر بشكل مباشر على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، حيث تسبب الانخفاض في أسعار النفط الى تراجع حجم التجارة الخارجية، وانخفضت النسبة بشكل ملحوظ خلال 2016 و2017 .في عام 2020، تأثرت الدول العربية بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث شهدت انكماشًا اقتصاديًا واضحًا مع انخفاض حاد في التجارة الخارجية. ورغم الانتعاش النسبي في عام 2021 و2022 بفضل التعافي التدريجي من الجائحة وارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، إلا أن حجم التجارة الخارجية لم يتعافَ بالكامل في 2023، مع استمرار بعض التحديات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

كنسبة من إجمالي التجارة، ظل إجمالي التجارة البينية العربية وإجمالي الصادرات منخفضا، مما يشير إلى أن جميع الاتفاقيات التجارية المصادق عليها حديثا لا تزال غير قادرة على تكثيف التجارة العربية، وتحفيز المزيد من التكامل التجاري في المنطقة، وهذا يسلط الضوء على ضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها البلدان العربية للتغلب على العقبات التي تعوق تحرير التجارة العربية البينية، وتعزيز المزيد من التكامل التجاري الإقليمي لحماية البلدان العربية بشكل أكثر فعالية من الآثار السلبية غير المباشرة لأزمات الديون والمالية الأخيرة.

وعلى الرغم من الاتفاقيات التجارية المختلفة التي صادقت عليها المنطقة بالفعل لا تزال الدول العربية غير قادرة على جذب مستوى الاستثمار الذي يفضي إلى النمو والتنمية، ومن شأن المزيد من تحرير التجارة العربية أن يمهد الطريق لمزيد من التخصص داخل المنطقة، وأن يعزز النمو والتنمية.[1]

وينبغي أن تكون البلدان العربية قادرة على التخصص بشكل أكبر في إنتاج السلع حيث تتمتع بميزة نسبية، أي حيث تكون تكاليف الفرصة البديلة أقل. وإذا تم تطبيقها بشكل صحيح، فيجب أن تعزز هذه الاتفاقيات التجارية أيضًا خلق التجارة داخل المنطقة من خلال تقليل الحواجز التجارية بشكل أكبر.

[1] Metzger. Stephanie, **the Belt and Road Initiative: The Role for Coal**, 2021, idem, p28.

المطلب الثاني: التطورات الحديثة في التجارة الخارجية للدول العربية

لم تلعب التجارة حتى الآن دورها المحتمل في تعزيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم. لا يزال أمام غالبية الدول العربية طريق طويل لتقطعه لتعزيز الخدمات اللوجستية التجارية وجني فوائد التجارة في الخدمات والتجارة الرقمية.

أولا: تطور حجم التجارة الخارجية للدول العربية

تتراوح أحدث القيم المتاحة لمؤشرات الانفتاح التجاري (التي تقاس بنسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) في المنطقة من أكثر من 223.12% في جزر القمر و166.57% في الإمارات (2020) إلى حوالي 2.7% في السودان في K2022 وتعقد الاقتصادات المعنية والمؤشرات المتعلقة بتجارة السلع والخدمات مقارنة المنطقة برقم الانفتاح التجاري العالمي البالغ نحو 56.52 بالمئة في عام 2021. [1]

تتأثر التجارة في المنطقة العربية بشكل كبير بسوق النفط، إذ شكلت صادرات الوقود ما متوسطه 67.97 في المئة من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2021 مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 11.62 في المئة، تعتبر جميع الدول العربية مستوردة صافية للغذاء على الرغم من أن الواردات الغذائية لا تشكل سوى 12.03 في المائة من إجمالي الواردات في عام 2021، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 8.43 في المائة، لم تستغل البلدان العربية إمكانات التجارة في الخدمات (على سبيل المثال في السياحة والنقل)، ولا تشارك بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية مع اندماج محدود للاقتصادات العربية في سلسلة القيمة العالمية (يقاس بشكل أساسي بالتجارة في السلع والخدمات و السلع الوسيطة)، وينبغي أن يشير الغياب النسبي لسلسلة القيمة الإقليمية العربية إلى الحاجة إلى هيكل جديد في ضوء الاضطراب الذي حدث لسلاسل القيمة العالمية نتيجة لتأثير كوفيد-19.

[1] Zawislak P.A., Fracasso E.M., Tello-Gamarra J, **Technological intensity and innovation capability in industrial firms**. Innov. Manage. Rev, 2018, p. 189-207.

الدول العربية أعضاء في العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) سواء فيما بينها (مثل منطقة التجارة الحرة العربية، وأغادير، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي) أو مع البلدان والتجمعات المتقدمة والنامية (مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والكوميسا، ميكوسور)، هناك تباين كبير بين الدول العربية، حيث الأردن، على سبيل المثال، عضو في عدد كبير من اتفاقيات التجارة التفضيلية، مقارنة بجزر القمر واليمن اللتين تشاركان في عدد قليل جدًا من اتفاقيات التجارة التفضيلية، وظلت غالبية اتفاقيات التجارة التفضيلية هذه مقتصرة على إزالة التعريفات الجمركية، ولم تتناول القضايا وراء الحدود، مما يوضح التأثير المحدود لاتفاقيات التجارة التفضيلية في تعزيز التجارة بين الدول العربية.[1]

من المحتمل أن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة قد حدت من دور التجارة في المنطقة العربية، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الطلب على النفط، تدابير الإغلاق، تباطؤ التجارة نتيجة للأزمة العالمية والركود الاقتصادي، كما يؤثر اضطراب الأسواق العالمية أيضاً على التجارة، من خلال التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء، على سبيل المثال فرضت مصر حظرًا على واردات السكر الأبيض والخام لمدة ثلاثة أشهر اعتبارًا من 6 يونيو 2020، حيث أشار وزير التجارة والصناعة إلى انخفاض الأسعار العالمية خلال الوباء وإمكانية الإضرار بالصناعة المحلية، (مصر مستورد صاف للسكر) حيث أعلن وزير التجارة والصناعة في مارس 2023 عن حظر تصدير جميع أنواع السكر لمدة ثلاثة أشهر باستثناء الكميات التي تتجاوز احتياجات السوق المحلية. ومن المرجح أن تحذو بلدان أخرى حذوها من خلال اتخاذ تدابير حمائية تجارية مخصصة مستوحاة من التدفق في الأسواق العالمية.[2]

[1] Birkan. A, **A brief overview of the theory of unequal exchange and its critiques**, idem, 2015, p29.
[2] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تتعرض تجارة الخدمات بما في ذلك السياحة لضربة شديدة، تعتبر السياحة مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية وفرص العمل لعدد كبير من الدول العربية، بما في ذلك. المملكة العربية السعودية (الحج والعمرة)؛ والمغرب وتونس ومصر والإمارات العربية المتحدة ولبنان (أنواع مختلفة من السياحة)؛ وفقًا لأحدث بيانات أهداف التنمية المستدامة المتاحة لمكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة (2019-2021) يمثل الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة ما بين 1 و7.06 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي تتوفر لديها بيانات مع وجود بعض التناقض في البلدان العربية.[1]

ومن المهم التأكيد على أن الدول العربية بحاجة إلى الاستثمار في الخدمات اللوجستية التجارية، المؤشرات المتاحة (مثل التجارة عبر الحدود في تدابير ممارسة أنشطة الأعمال) تؤكد أن الدول العربية أمامها طريق طويل لإصلاح أنظمتها التجارية المعمول بها. ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (2020) للدول العربية يضعها في المتوسط في المرتبة 118 من بين إجمالي 190 دولة، حيث كانت ثلاث دول عربية من بين أسوأ خمس دول أداءً على مستوى العالم، وعند التركيز على المؤشر المرتبط بالتجارة بشكل خاص، أي التجارة عبر الحدود، يتراجع الترتيب إلى 127 في المتوسط بين 190 دولة في جميع أنحاء العالم، ومن بينها دولتان عربيتان. أسوأ خمسة أداء.[2]

يتعين على البلدان العربية أن تولي اهتماماً إضافياً للتجارة الرقمية نظراً للدور المتوقع الذي من المرجح أن تلعبه في حقبة ما بعد كوفيد-19، لا سيما مع الدور المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والبنية التحتية الرقمية التي تنمو عليها. ومن ثم لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لرفع مستوى الخدمات ذات الصلة (البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية الرقمية)

[1] Gong. Binglin and Haiwen Zhou, **Financial development, the choice of technology, and comparative advantage**, idem, 2014, p22.
[2] Ibid., p 29

لضمان جاهزية التجارة الإلكترونية، وفقًا لمؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والمتنقلة الحكومية (GEMS–2022) الصادر عن الإسكوا، لا تزال بعض القطاعات مثل التجارة والصناعة والسياحة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لرقمنة خدماتها.

إن تحرير التجارة الزراعية قد يكون اقتراحاً مكلفاً بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للأغذية، مثل مصر والبلدان المصدرة للنفط، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية. ومن الواضح أن أهمية هذا الاعتبار تختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل بلد ومدى تعويض الزيادة في تكلفة الواردات الغذائية بارتفاع أسعار الصادرات الزراعية، فضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من التكاليف قد لا يكون على نفس القدر من الأهمية إذا أخذنا في الاعتبار التأثيرات المفيدة المترتبة على معدلات النمو الأعلى الناجمة عن التخصيص الأفضل للموارد في البلدان الصناعية.

وفي المجمل فإن الدول العربية مثلها في ذلك كمثل الدول النامية الأخرى لديها مصلحة كبيرة في نجاح جولة أوروغواي، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن 4 دول عربية فقط – مصر والكويت والمغرب وتونس – هي أعضاء في الجات، وهذا يترك 17 دولة عربية – بما في ذلك جميع الدول المصدرة للنفط باستثناء الكويت – خارج اتفاقية الجات والمفاوضات الجارية، ليس من الصعب العثور على تفسير لهذا الوضع، في مرحلة ما كانت البلدان النامية ككل متشككة بشأن مزايا العضوية في اتفاقية الجات، وكان يُنظر إلى مبادئ التجارة الحرة، وعدم التمييز، والمعاملة بالمثل، التي خصصت لها اتفاقية الجات على أنها غير متوافقة مع متطلبات التنمية، ورغم أن هذا الرأي كان قابلاً للمناقشة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، إلا أنه لم يعد كذلك نظراً لحقيقة مفادها أن أغلب البلدان العربية ملتزمة بالفعل بسياسة التحرير في إطار برنامج التكيف الذي يدعمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن الحجة لصالح الانضمام إلى اتفاقية الجات أقوى، وكانت أنظمتها التجارية فضلاً عن استراتيجياتها الإنمائية موجهة إلى

الخارج إلى حد كبير، ولا يقل أهمية عن ذلك أنها أصبحت مؤخراً مصدراً هاماً للمنتجات البتروكيماوية التي تخضع لقيود تجارية مختلفة في أسواق الدول الصناعية، كما أن فرص تحسين وصول هذه المنتجات إلى الأسواق، فضلاً عن المنتجات الأخرى التي تهمها، سوف تتحسن بشكل كبير عندما تصبح مشاركين نشطين في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف.[1]

ثانيا: موقع التجارة الخارجية للدول العربية من التجارة العالمية

تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا وأساسيا في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور فعال في خلق الثروة وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال هذا العنصر سنتطرق الى تحليل الصادرات والواردات لمجموعة من الدول العربية لفهم الوضع التجاري لهذه الدول وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها.

1-دولة الأردن

يوضح الشكل رقم (12) حجم التجارة الخارجية لدولة الأردن ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

من خلال الشكل أدناه نجد أن صادرات دولة الأردن شهدت تقلبات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، حيث نلاحظ ارتفاعا طفيفا من 5.94 مليار دولار في عام 2010 إلى 7.05 مليار دولار في عام 2019، الا أن هذا الارتفاع لم يكن مستمرا، كما استحوذت الدول العربية على النصيب الأكبر من هذه الصادرات والتي بلغت قيمتها بين 2.86 مليار دولار و3.75 مليار دولار خلال نفس

[1] Hillman. J. E, **The Emperor's new road: China and the project of the century**, idem, 2020, p37.

الفترة، لتليها الدول الآسيوية غير العربية بقيمة تراوحت ما بين 962.4 مليون دولار و1.6 مليار دولار.

الشكل رقم (12): حجم التجارة الخارجية لدولة الأردن ضمن التجارة العالمية

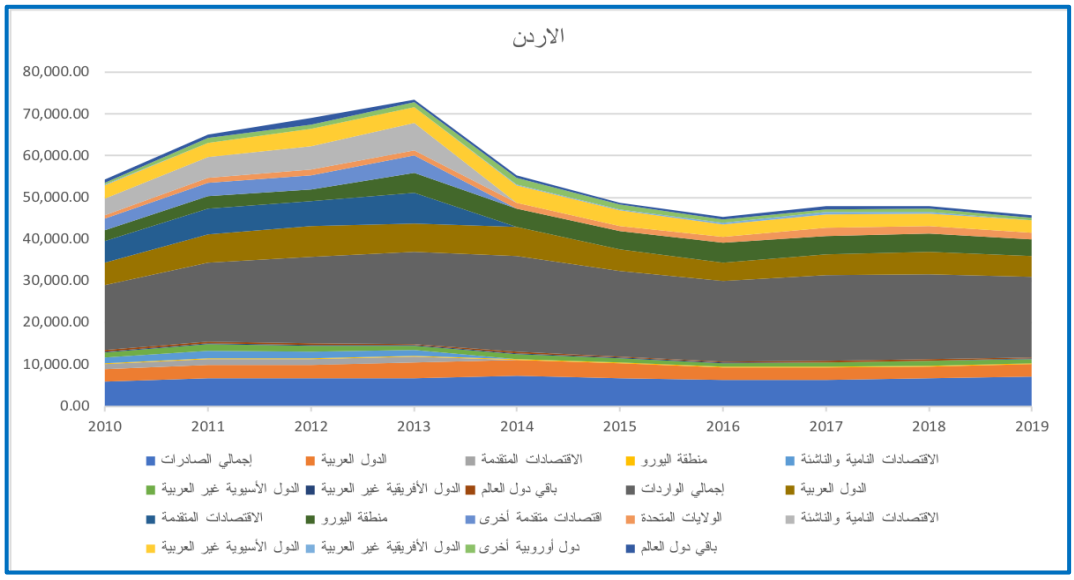

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

- **تحليل الواردات:**

شهدت واردات دولة الأردن ارتفاعا ملحوظا هي الأخرى من 15.56 مليار دولار في عام 2010 إلى 20.34 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 19.2 مليار دولار في عام 2019، حيث تشكل الدول العربية والاقتصادات المتقدمة (خاصة منطقة اليورو والولايات المتحدة) الشركاء الرئيسيين للأردن في الواردات بقيمة تراوحت بين 4.43 مليار دولار و7.36 مليار دولار بالنسبة للدول العربية، وبين 2.75 مليار دولار و4.79 مليار دولار بالنسبة لمنطقة اليورو وهذا خلال نفس الفترة.

من خلال صادرات وواردات دولة الأردن يتضح أن هذه الأخيرة تواجه عجزا تجاريا كبيرا، حيث تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات بشكل ملحوظ، وهذا العجز يشكل تحديا اقتصاديا للأردن ويؤثر على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات الأجنبية، ومن الضروري العمل على تنويع قاعدة الصادرات وزيادة

تنافسيتها بالإضافة إلى البحث عن فرص جديدة للأسواق التصديرية، كما يجب التركيز على ترشيد الواردات غير الضرورية والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

2-دولة الإمارات

يوضح الشكل رقم (13) أدناه حجم التجارة الخارجية لدولة الامارات ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (13): حجم التجارة الخارجية لدولة الامارات ضمن التجارة العالمية

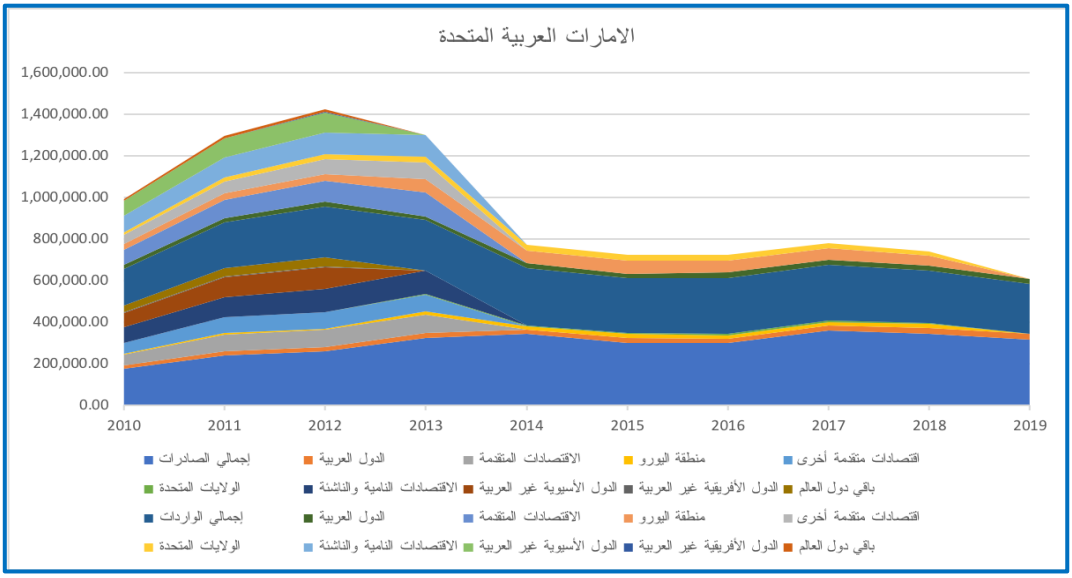

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

- **تحليل الصادرات:**

شهدت صادرات دولة الامارات ارتفاعا ملحوظا من 175.69 مليار دولار في عام 2010 إلى 359.54 مليار دولار في عام 2017، قبل أن تنخفض إلى 315.91 مليار دولار في عام 2019، وهو ما يعكس يعكس قوة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على التصدير إلى أسواق عالمية مختلفة.

حيث تستحوذ الاقتصادات النامية والناشئة (خاصةً الدول الآسيوية غير العربية) على النصيب الأكبر من اجمالي الصادرات والتي بلغت 110.12 مليار دولار في عام 2013، تليها بعد ذلك صادرات الاقتصادات

المتقدمة والتي شهدت ارتفاعا من 54.11 مليار دولار في عام 2010 إلى 88.21 مليار دولار في عام 2013.

- **تحليل الواردات:**

فيما يتعلق بالواردات شهدت ارتفاعا مطردا من 178.12 مليار دولار في عام 2010 إلى 276.02 مليار دولار في عام 2014، قبل أن تنخفض إلى 241.13 مليار دولار في عام 2019، وتعتمد دولة الامارات على الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والناشئة في حصولها على الواردات، حيث بلغت وارداتها من الاقتصادات المتقدمة 114.79 مليار دولار في عام 2013، و104.94 مليار دولار من الاقتصادات النامية والناشئة لنفس السنة.

مما سبق يتضح أن الإمارات تتمتع بميزان تجاري إيجابي، حيث تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات بشكل ملحوظ، وهذا الفائض التجاري يعزز من قوة الاقتصاد الإماراتي ويساهم في زيادة احتياطاته من العملات الأجنبية، ومع ذلك فإن الاعتماد الكبير على الواردات خاصة من الاقتصادات المتقدمة والنامية والناشئة يشكل تحديا في حالة حدوث صدمات اقتصادية عالمية، ومن الضروري العمل على تنويع مصادر الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

3-دولة البحرين

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في اقتصاد مملكة البحرين، والشكل رقم (14) يوضح حجم التجارة الخارجية لمملكة البحرين ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

شهدت صادرات مملكة البحرين تقلبات كبيرة خلال الفترة المذكورة أدناه، حيث ارتفعت من 13.65 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.77 مليار دولار في عام 2012، قبل أن تنخفض بشكل حاد إلى

7.87 مليار دولار في عام 2013، ثم تعاود الارتفاع إلى 18.8 مليار دولار في عام 2019، وتستحوذ الدول العربية على النصيب الأكبر من اجمالي الصادرات، بقيمة تتراوح بين 1.18 مليار دولار و6.31 مليار دولار خلال نفس الفترة، لتليها الصادرات لباقي دول العالم، والتي شهدت ارتفاعا هي الأخرى بقيمة 6.8 مليار دولار في عام 2010 إلى 10.75 مليار دولار في عام 2012.

الشكل رقم (14): حجم التجارة الخارجية لمملكة البحرين ضمن التجارة العالمية

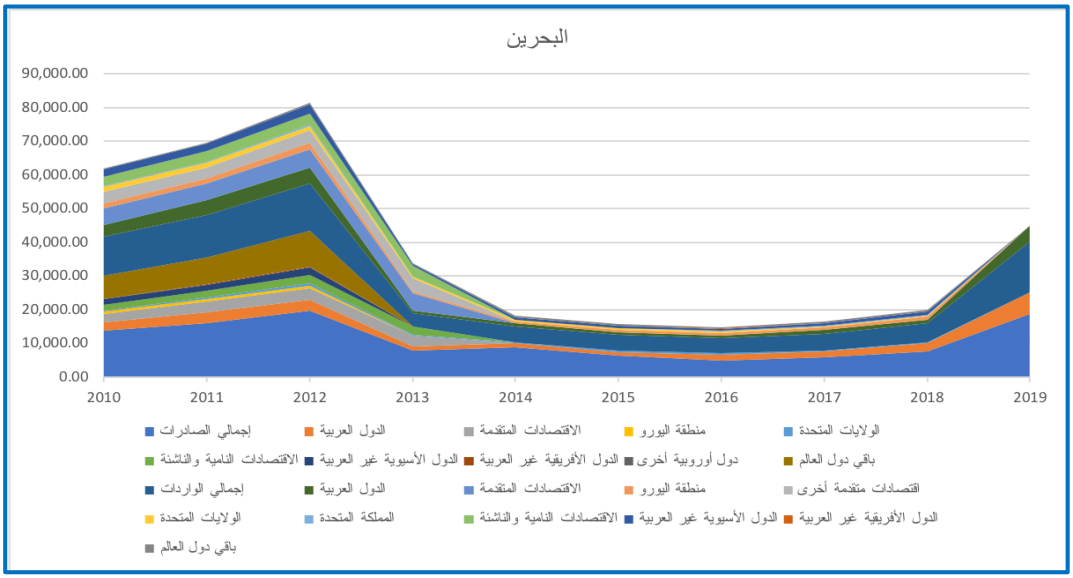

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

- **تحليل الواردات:**

فيما يتعلق بالواردات شهدت تقلبات مماثلة هي الأخرى، حيث ارتفعت من 11.6 مليار دولار في عام 2010 إلى 13.94 مليار دولار في عام 2012، قبل أن تنخفض إلى 3.77 مليار دولار في عام 2013، ثم تعاود الارتفاع إلى 15.07 مليار دولار في عام 2019، حيث تراوحت واردات البحرين من الدول العربية بين 770.62 مليون دولار و4.76 مليار دولار، بينما تراوحت وارداتها من الاقتصادات المتقدمة بين 3.77 مليار دولار و5.6 مليار دولار خلال الفترة المذكورة أعلاه.

من خلال صادرات وواردات مملكة البحرين نجد أنها تواجه تقلبات كبيرة في ميزانها التجاري تتأرجح بين فائض وعجز، هذه التقلبات تشكل تحديات اقتصادية للبحرين وتؤثر على استقرار ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية، ومن الضروري العمل على تنويع قاعدة الصادرات وزيادة تنافسيتها، بالإضافة إلى ترشيد الواردات غير الضرورية والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

4-دولة الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتلعب التجارة الخارجية دورا محوريا في اقتصادها، والشكل رقم (15) يوضح حجم التجارة الخارجية للجزائر ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (15): حجم التجارة الخارجية للجزائر ضمن التجارة العالمية

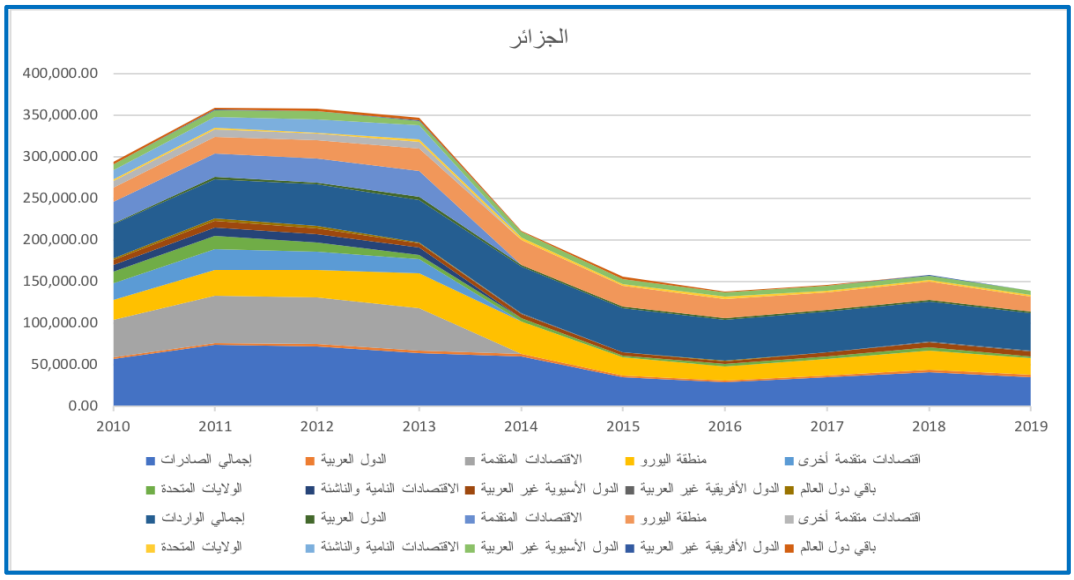

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات:**

عرفت صادرات الجزائر تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، حيث شهدت ارتفاعا كبيرا من 57.06 مليار دولار في عام 2010 إلى 73.41 مليار دولار في عام 2011، قبل أن تشهد

انخفاضات متتالية لتصل إلى 29.31 مليار دولار في عام 2016، وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، لترتفع مجددا في السنوات اللاحقة لتصل إلى 41.11 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 35.31 مليار دولار في عام 2019، وتستحوذ منطقة اليورو والولايات المتحدة على النصيب الإجمالي من حجم الصادرات والتي بلغت 50.79 مليار دولار في عام 2013، لتليها بعد ذلك الدول الآسيوية الغير عربية والتي شهدت ارتفاعا من 5.54 مليار دولار في عام 2010 إلى 7.39 مليار دولار في عام 2011.

- **تحليل الواردات**

فيما يتعلق بالواردات شهدت هي الأخرى ارتفاعا مطردا من 40.49 مليار دولار في عام 2010 إلى 55.69 مليار دولار في عام 2014، قبل أن تنخفض إلى 44.32 مليار دولار في عام 2019، حيث بلغت واردات الجزائر من منطقة اليورو 30.03 مليار دولار في عام 2014، بينما بلغت وارداتها من الدول الآسيوية غير العربية 9.83 مليار دولار في عام 2012.

من خلال الصادرات والواردات يتضح أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، ومن المهم العمل على تنويع قاعدة الصادرات وزيادة تنافسيتها، بالإضافة إلى ترشيد الواردات غير الضرورية والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات، بالإضافة الى التركيز على تعزيز العلاقات التجارية مع شركاء جدد خاصة في الاقتصادات النامية والناشئة لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

5-دولة السعودية

تعتبر السعودية كباقي الدول المصدرة للنفط والغاز التي تحتل التجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصادها، والشكل رقم (16) يوضح حجم التجارة الخارجية للسعودية ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (16): حجم التجارة الخارجية للسعودية ضمن التجارة العالمية

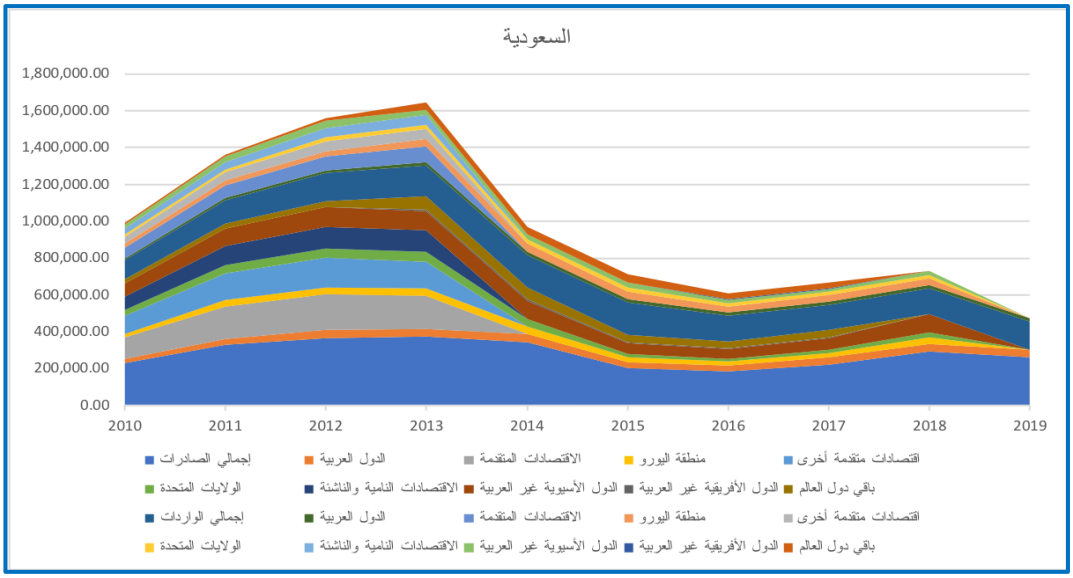

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات**

شهدت صادرات السعودية ارتفاعا كبيرا من 231.51 مليار دولار في عام 2010 إلى 375.87 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تشهد انخفاضات حادة لتصل إلى 183.58 مليار دولار في عام 2016، وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لترتفع مجددا في السنوات اللاحقة لتصل إلى 294.37 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 261.6 مليار دولار في عام 2019، وتستحوذ الاقتصادات المتقدمة (خاصةً منطقة اليورو والولايات المتحدة) على النصيب الأكبر من اجمالي الصادرات التي

بلغت 196.03 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت صادراتها إلى الدول الآسيوية غير العربية 108.01 مليار دولار في نفس العام.

- **تحليل الواردات**

فيما يتعلق بالواردات عرفت هي الأخرى ارتفاعا مطردا من 105.37 مليار دولار في عام 2010 إلى 173.83 مليار دولار في عام 2014، قبل أن تنخفض إلى 134.52 مليار دولار في عام 2017، ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى 153.16 مليار دولار في عام 2019، كما تشكل الاقتصادات المتقدمة (خاصة منطقة اليورو والولايات المتحدة) والاقتصادات النامية والناشئة (خاصةً الدول الآسيوية غير العربية) الشركاء الرئيسيين للسعودية في الواردات، حيث بلغت واردات السعودية من منطقة اليورو 45.72 مليار دولار في عام 2014، بينما بلغت وارداتها من الدول الآسيوية غير العربية 42.92 مليار دولار في عام 2012.

مما سبق يتضح أن السعودية تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط واقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمن المهم العمل على تنويع قاعدة صادراتها، والعمل على ترشيد الواردات غير الضرورية وتشجيع الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات، بالإضافة الى البحث على أسواق جديدة وتعزيز العلاقات التجارية مع شركاء جدد.

6- دولة العراق

يحتل النفط المكانة الأساسية في صادرات العراق والذي يقوم على التجارة الخارجية التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد العراقي، والشكل رقم (17) يوضح حجم التجارة الخارجية للعراق ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات**

عرفت صادرات العراق ارتفاعا كبيرا من 46.74 مليار دولار في عام 2010 إلى 89.77 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 41.3 مليار دولار في عام 2016، وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتعود للارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل إلى 86.36 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض قليلا إلى 81.59 مليار دولار في عام 2019، وتعتبر منطقة اليورو والولايات المتحدة والدول الآسيوية غير العربية أهم الأسواق الخارجية للعراق، حيث بلغت صادرات العراق إلى الاقتصادات المتقدمة 48.99 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت صادراته إلى الدول الآسيوية غير العربية 35.21 مليار دولار في عام 2013.

الشكل رقم (17): حجم التجارة الخارجية للعراق ضمن التجارة العالمية

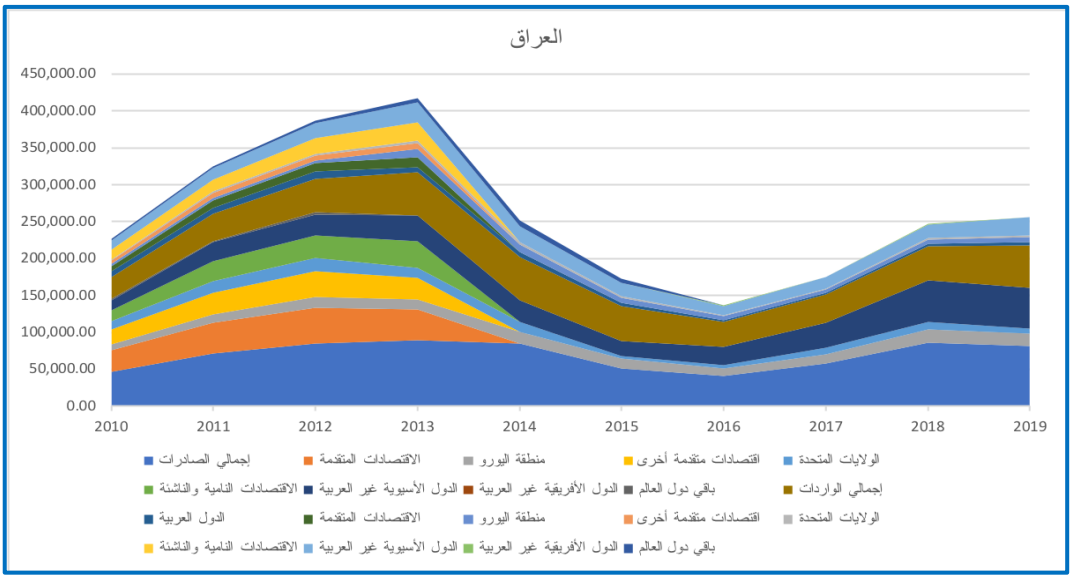

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الواردات:**

فيما يتعلق بالواردات عرفت ارتفاعا معتبرا من 29.62 مليار دولار في عام 2010 إلى 59.35 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 34.21 مليار دولار في عام 2016، ثم تعاود الارتفاع

لتصل إلى 58.14 مليار دولار في عام 2019، وتشكل الدول الآسيوية غير العربية والاقتصادات المتقدمة (خاصةً منطقة اليورو والولايات المتحدة) الشركاء الرئيسيين للعراق في الواردات، حيث بلغت واردات العراق من الدول الآسيوية غير العربية 26.89 مليار دولار في عام 2013، بينما بلغت وارداته من منطقة اليورو 11.85 مليار دولار في نفس العام.

يمكن القول ان العراق يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية مما يجعله من أكثر الدول عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما عليه إيجاد آليات كفيلة لتنويع صادراته وترشيد وارداته، والنهوض بالإنتاج المحلي لتقليص الواردات، كما يجب التركيز على تعزيز العلاقات التجارية مع شركاء جدد خاصة في الاقتصادات النامية والناشئة لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

7- دولة الكويت

تعتبر دولة الكويت من الدول الرئيسية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا في اقتصادها، والشكل رقم (18) يوضح حجم التجارة الخارجية للكويت ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

من خلال صادرات دولة الكويت خلال فترة الدراسة نجدها عرفت ارتفاعا كبيرا من 61.69 مليار دولار في عام 2010 إلى 114.13 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تنخفض بشكل حاد إلى 46.16 مليار دولار في عام 2016 وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لترتفع مجددا في السنوات اللاحقة لتصل إلى 71.77 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض قليلا إلى 64.36 مليار دولار في عام 2019، حيث تستحوذ الاقتصادات المتقدمة والدول الآسيوية غير العربية على النصيب الأكبر من اجمالي

الصادرات والتي بلغت 53.21 مليار دولار في عام 2012 بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، و 34.39 مليار دولار بالنسبة للدول الآسيوية غير العربية لنفس السنة.

الشكل رقم (18): حجم التجارة الخارجية للكويت ضمن التجارة العالمية

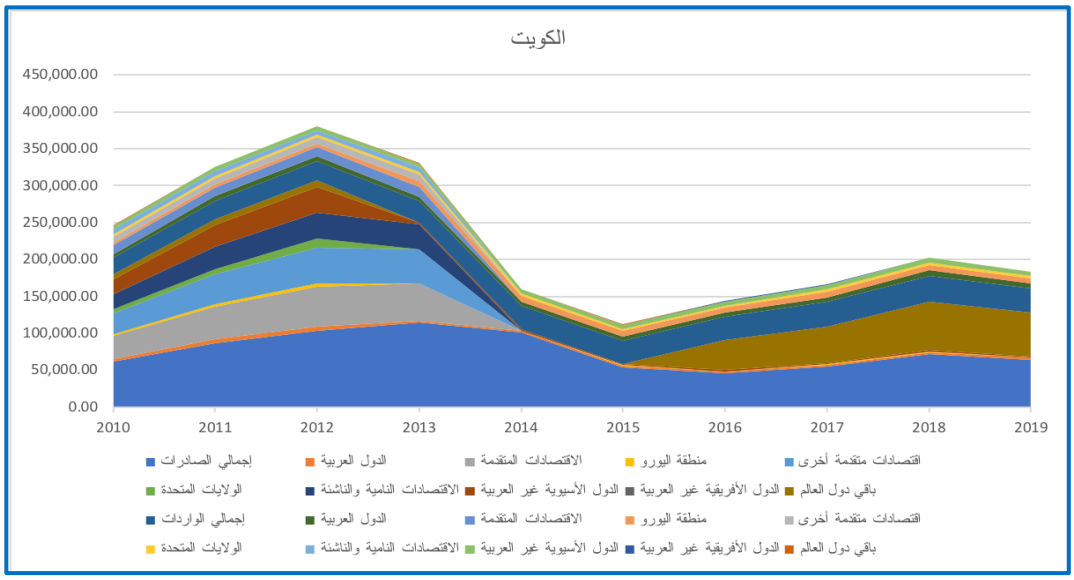

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الواردات:**

فيما يتعلق بالواردات عرفت هي الأخرى ارتفاعا مطردا من 23.24 مليار دولار في عام 2010 إلى 35.59 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض قليلا إلى 33.48 مليار دولار في عام 2019، وتعتبر الدول العربية ومنطقة اليورو والولايات المتحدة أهم الشركاء الرئيسيين للكويت في الواردات، حيث بلغت قيمة هذه الواردات من الدول العربية بـــ 7.11 مليار دولار في عام 2018، وبقيمة 7.39 مليار دولار من منطقة اليورو لنفس السنة.

مما سبق يتضح أن الكويت من أكثر الدول العربية عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات النفطية، وعليها تنويع صادراتها للتقليل من التبعية والارتباط بالنفط،

بالإضافة إلى العمل على ترشيد الواردات غير الضرورية وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات، والبحث على أسواق خارجية جديدة.

8- دولة المغرب

يوضح الشكل رقم (19) حجم التجارة الخارجية للمغرب ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (19): حجم التجارة الخارجية للمغرب ضمن التجارة العالمية

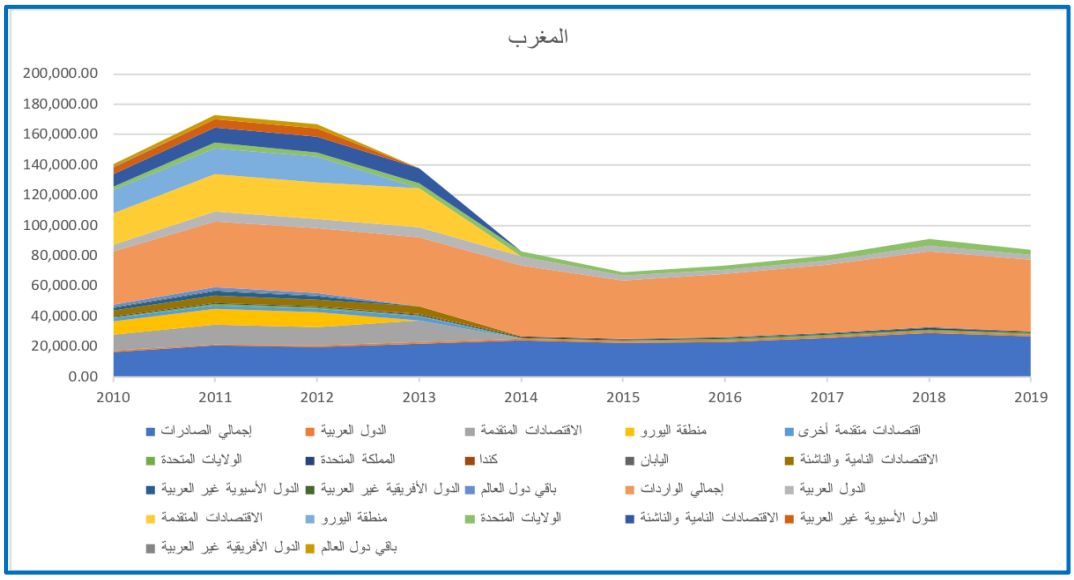

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات:**

يعكس الارتفاع المطرد في صادرات المغرب تنامي قدرة المغرب التصديرية وتنوع قاعدة صادراته، والتي ارتفعت من 16.6 مليار دولار في عام 2010 إلى 28.8 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض قليلا إلى 26.87 مليار دولار في عام 2019، وتعتبر منطقة اليورو والولايات المتحدة السوق الخارجي الرئيسي حيث بلغت صادرات المغرب 14.17 مليار دولار في عام 2013 للاقتصادات المتقدمة.

- **تحليل الواردات:**

فيما يتعلق بالواردات عرفت هي الأخرى ارتفاعا معتبرا من 35.14 مليار دولار في عام 2010 إلى 50.33 مليار دولار في عام 2018، قبل أن تنخفض قليلا إلى 46.83 مليار دولار في عام 2019، وتشكل الاقتصادات المتقدمة (خاصةً منطقة اليورو والولايات المتحدة) والاقتصادات النامية والناشئة (خاصة الدول الآسيوية غير العربية) الشركاء الرئيسيين للمغرب في الواردات، حيث بلغت واردات المغرب من منطقة اليورو 16.97 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت وارداته من الدول الآسيوية غير العربية 5.23 مليار دولار في نفس العام.

من خلال تحليل الصادرات والواردات يتضح أن المغرب يواجه عجزا تجاريا كبيرا، والذي يشكل تحديا اقتصادياً للمغرب لما له من آثار على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات الأجنبية، والذي يتطلب العمل على تنويع قاعدة الصادرات وزيادة تنافسيتها، بالإضافة إلى ترشيد الواردات غير الضرورية والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

9- دولة تونس

تمثل الصادرات والواردات شرايين الحياة للنشاط الاقتصادي في تونس، والشكل رقم (20) يوضح حجم التجارة الخارجية لتونس ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

ظلت قيمة الصادرات التونسية مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 14 و17 مليار دينار، وتعتبر منطقة اليورو الوجهة الرئيسية للصادرات التونسية متبوعة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى والدول العربية، وعلى الرغم من بعض التقلبات حافظت الصادرات إلى منطقة اليورو على مستوياتها العالية مما يعكس العلاقات التجارية الوثيقة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (20): حجم التجارة الخارجية لتونس ضمن التجارة العالمية

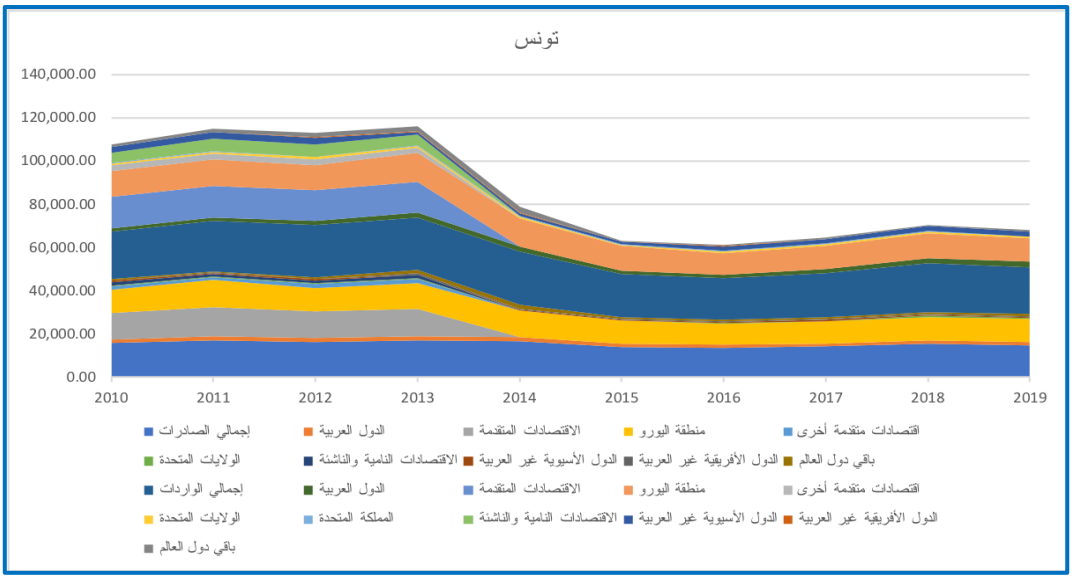

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الواردات:**

من ناحية أخرى، شهدت قيمة الواردات التونسية انخفاضا طفيفا خلال نفس الفترة، إذ انخفضت من 21.9 مليار دينار في 2010 إلى 21.6 مليار دينار في 2019، وكانت منطقة اليورو أيضا المصدر الرئيسي للواردات تليها الاقتصادات النامية والناشئة والدول العربية، مع زيادة في الواردات من الدول الآسيوية غير العربية خلال السنوات الأخيرة.

من خلال بيانات التجارة الخارجية لتونس يتضح أن لديها علاقات تجارية قوية مع منطقة اليورو والاقتصادات المتقدمة الأخرى، وهي تعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى هذه المناطق، ومع ذلك فاستمرار العجز التجاري يشير إلى الحاجة إلى تنويع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية في الأسواق العالمية.

10- دولة سلطنة عمان

تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا في اقتصاد سلطنة عمان حيث تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، والشكل رقم (21) يوضح حجم التجارة الخارجية لسلطنة عمان ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (21): حجم التجارة الخارجية لسلطنة عمان ضمن التجارة العالمية

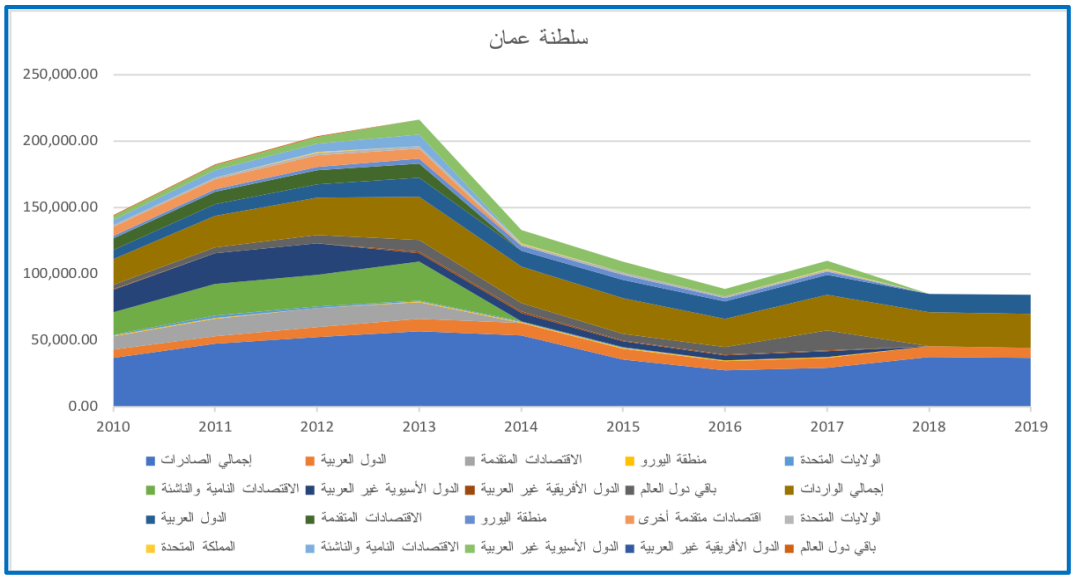

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات:**

شهدت قيمة الصادرات العمانية تقلبات كبيرة خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت من 36.6 مليار ريال عماني في 2010 لتصل إلى ذروتها البالغة 56.6 مليار ريال عماني في 2013، قبل أن تنخفض إلى 27.5 مليار ريال عماني في 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط، وتعتبر الدول الآسيوية غير العربية هي الوجهة الرئيسية للصادرات العمانية تليها الدول العربية والاقتصادات المتقدمة، ويعكس هذا التركيز على الأسواق الآسيوية النامية أهمية هذه المنطقة كمستهلك رئيسي للنفط والغاز العماني.

- **تحليل الواردات:**

من ناحية أخرى شهدت قيمة الواردات العمانية ارتفاعا مطردا خلال معظم الفترة، حيث ارتفعت من 19.8 مليار ريال عماني في 2010 إلى 27.2 مليار ريال عماني في 2017، قبل أن تنخفض قليلا إلى 25.7 مليار ريال عماني في 2019، وتعتبر الدول العربية هي المصدر الرئيسي للواردات العمانية تليها الاقتصادات المتقدمة والدول الآسيوية غير العربية، ويعكس هذا التركيز على الدول العربية أهمية العلاقات التجارية الإقليمية لعمان.

يتضح من بيانات التجارة الخارجية لعمان أنها تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز خاصة إلى الأسواق الآسيوية النامية، وهو ما يؤثر بشكل كبير الصادرات العمانية ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير، من ناحية أخرى تظهر الواردات المتزايدة من الدول العربية والاقتصادات المتقدمة أهمية هذه الشراكات التجارية لعمان، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل تحتاج عمان إلى تنويع قاعدة صادراتها وتعزيز قطاعاتها الأخرى الغير نفطية.

11-دولة قطر

تعتبر قطر إحدى أهم الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز في العالم، مما يجعل تجارتها الخارجية محركا أساسيا لاقتصادها، والشكل رقم (22) يوضح حجم التجارة الخارجية لدولة قطر ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

شهدت قيمة الصادرات القطرية تقلبات كبيرة خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت من 75 مليار ريال في 2010 لتصل إلى ذروتها البالغة 136.9 مليار ريال في 2013، قبل أن تنخفض إلى 57.3 مليار ريال في 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، وتمثل الاقتصادات المتقدمة لا سيما منطقة اليورو والولايات

المتحدة الوجهة الرئيسية للصادرات القطرية، تليها الدول الآسيوية غير العربية والدول العربية، والذي يعكس أهمية هذه المناطق كمستهلكين رئيسيين للنفط والغاز القطري.

الشكل رقم (22): حجم التجارة الخارجية لدولة قطر ضمن التجارة العالمية

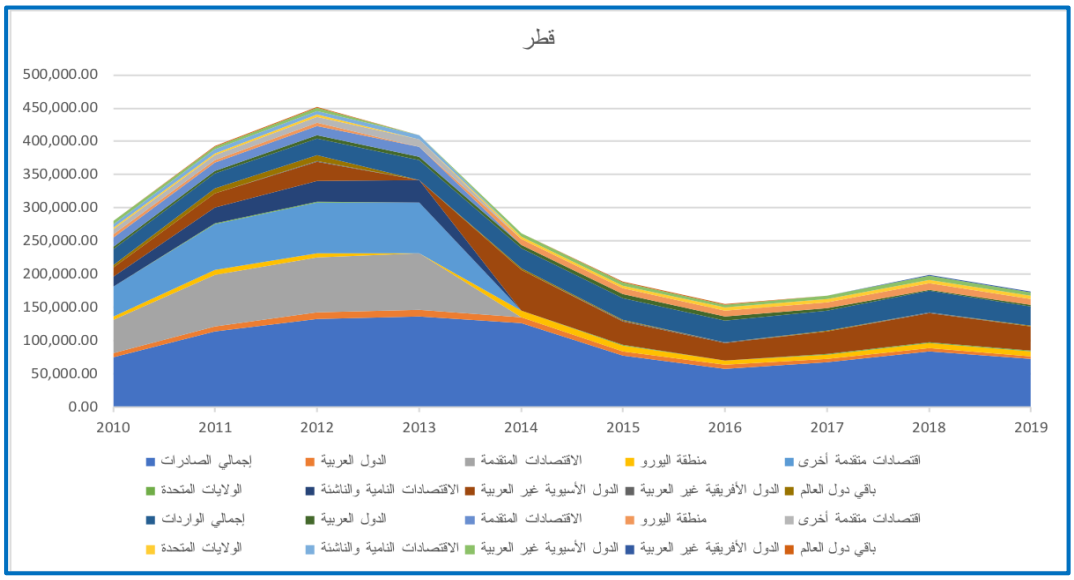

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الواردات:**

من ناحية أخرى شهدت قيمة الواردات القطرية ارتفاعا متواصلا خلال معظم فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 23.2 مليار ريال في 2010 إلى 32.5 مليار ريال في 2015، قبل أن تنخفض إلى 29.1 مليار ريال في 2019، وتستحوذ الاقتصادات المتقدمة لا سيما منطقة اليورو والولايات المتحدة على النصيب الأكبر من هذه الواردات تليها الدول العربية والدول الآسيوية غير العربية، وتتمثل الواردات القطرية بدرجة كبيرة في السلع والخدمات الرأسمالية وذات التقنية العالية لدعم التنمية الاقتصادية في قطر.

من تحليل صادرات وواردات دولة قطر نجد أنها تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، من ناحية أخرى تظهر الواردات المتزايدة من الاقتصادات

المتقدمة الحاجة إلى استيراد السلع والخدمات الرأسمالية لدعم التنمية الاقتصادية، مما يتحتم على دولة قطر تنويع قاعدة صادراتها وتعزيز باقي القطاعات غير النفطية.

12- دولة لبنان

لبنان هي احدى الدول الصغيرة التي يقوم اقتصادها بشكل كبير على التجارة الخارجية، وتكشف بيانات الصادرات والواردات للبنان خلال الفترة 2010-2019 عن التحديات والفرص التي تواجهها في علاقاتها التجارية مع شركائها الرئيسيين.

الشكل رقم (23): حجم التجارة الخارجية لدولة لبنان ضمن التجارة العالمية

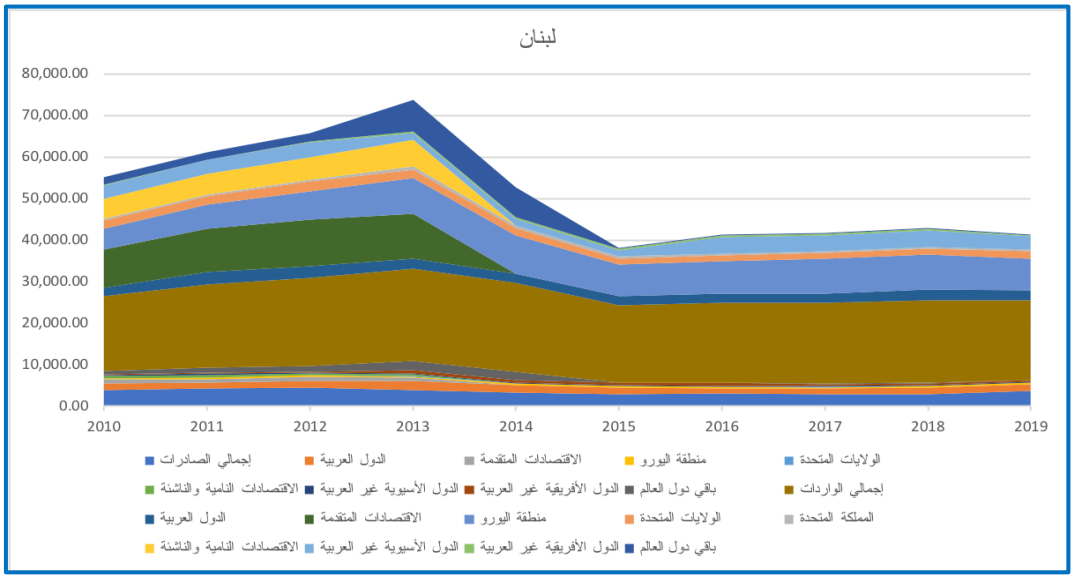

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات:**

شهدت قيمة الصادرات اللبنانية تقلبات طفيفة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 2.8 مليار دولار و4.5 مليار دولار، وكانت الدول العربية هي الوجهة الرئيسية للصادرات اللبنانية، تلتها الاقتصادات المتقدمة والدول الأفريقية غير العربية، وهو ما يعكس أهمية العلاقات التجارية الإقليمية للبنان مع الدول

العربية، كما شهدت الصادرات اللبنانية إلى الدول الأفريقية غير العربية ارتفاعا ملحوظا في بعض السنوات، مما يساعد على النمو في هذه الأسواق.

- **تحليل الواردات:**

من ناحية أخرى شهدت قيمة الواردات اللبنانية ارتفاعا طفيفا هي الأخرى خلال معظم فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 18 مليار دولار في 2010 إلى 19.2 مليار دولار في 2019، حيث اعتبرت الاقتصادات المتقدمة لا سيما منطقة اليورو والولايات المتحدة المصدر الرئيسي للواردات اللبنانية، تلتها الدول العربية والدول الآسيوية غير العربية، وهو ما يعكس الحاجة إلى استيراد السلع والخدمات الرأسمالية وذات التقنية العالية لدعم التنمية الاقتصادية في لبنان.

يتضح من بيانات التجارة الخارجية للبنان أنها تعتمد بشكل كبير على الصادرات الموجهة بدرجة أولى إلى المنطقة العربية، في حين تستورد معظم احتياجاتها من الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل قد يحتاج لبنان إلى تنويع شركائه التجاريين وتعزيز قطاعاته الإنتاجية المحلية.

13-دولة ليبيا

تشكل صادرات الطاقة لليبيا العمود الفقري لاقتصادها لاعتمادها بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع النفط والغاز، وقد شهدت البلاد تقلبات سياسية واقتصادية كبيرة خلال الفترة 2010-2019، مما أثر بشكل مباشر على أنشطتها التجارية، والشكل رقم (24) يوضح حجم التجارة الخارجية لدولة ليبيا ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

- **تحليل الصادرات:**

شهدت قيمة الصادرات الليبية تقلبات حادة خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت بين 9.8 مليار دولار و51.2 مليار دولار، وكانت منطقة اليورو الوجهة الرئيسية للصادرات الليبية، تليها الدول الآسيوية غير العربية والدول العربية، ويرجع التركيز على منطقة اليورو إلى الطلب القوي على النفط والغاز الليبي، ومع ذلك فقد تأثرت الصادرات بشكل كبير بالاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد.

الشكل رقم (24): حجم التجارة الخارجية لدولة ليبيا ضمن التجارة العالمية

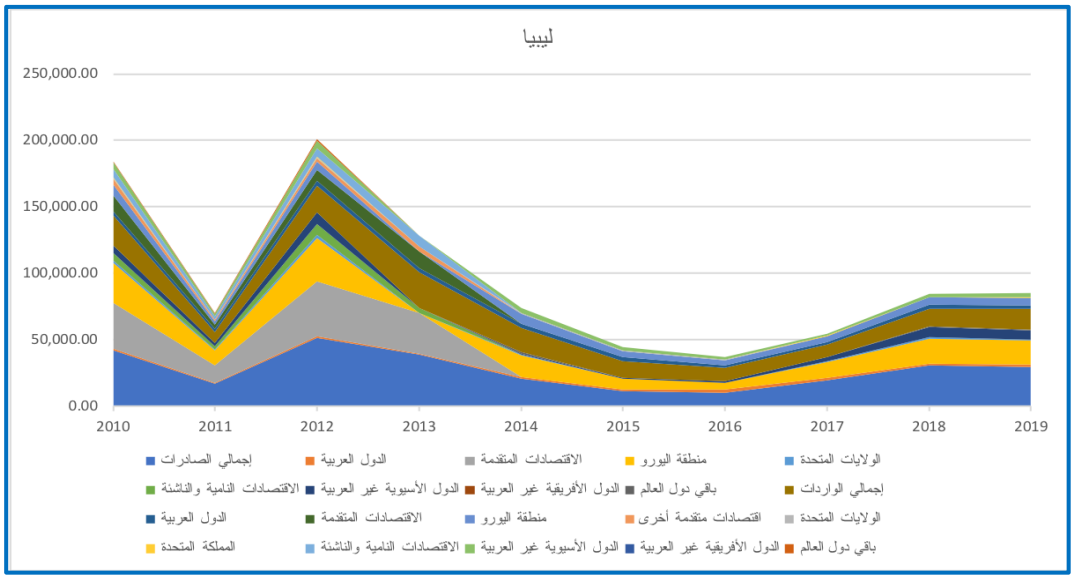

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الواردات:**

بالنسبة للواردات الليبية شهدت أيضا تقلبات كبيرة خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت قيمتها بين 8.3 مليار دولار و26.8 مليار دولار، وكانت منطقة اليورو والدول العربية والدول الآسيوية غير العربية هي المصادر الرئيسية للواردات الليبية، وهو ما يعكس الحاجة إلى استيراد السلع والخدمات الأساسية لتلبية الطلب المحلي.

مما سبق نجد أن ليبيا تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الموجهة بدرجة أولى إلى منطقة اليورو، ومع ذلك فالاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد أثرت بشكل كبير على أنشطتها التجارية، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل قد تحتاج ليبيا إلى تنويع قاعدة صادراتها وتعزيز القطاعات غير النفطية، فضلا عن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد.

14- دولة مصر

مصر هي إحدى الاقتصادات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا في نموها الاقتصادي، تكشف بيانات الصادرات والواردات لمصر خلال الفترة 2010-2019 عن التطورات والاتجاهات في علاقاتها التجارية مع شركائها الرئيسيين، والشكل رقم (25) يوضح حجم التجارة الخارجية لدولة ليبيا ضمن التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (25): حجم التجارة الخارجية لدولة لمصر ضمن التجارة العالمية

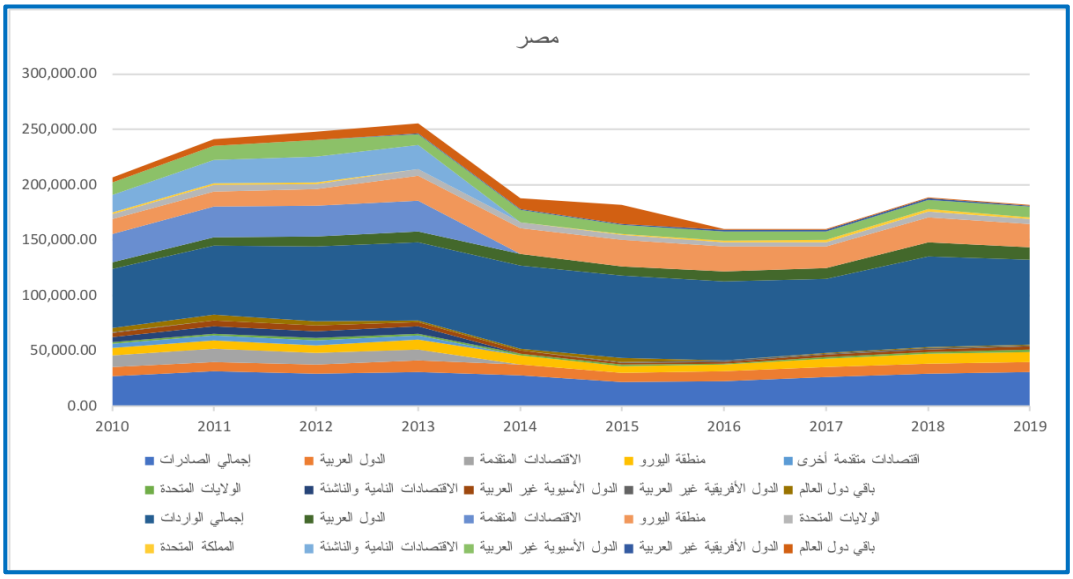

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي

- **تحليل الصادرات :**

شهدت قيمة الصادرات المصرية بعض التقلبات خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت بين 21.9 مليار دولار و31.5 مليار دولار، وكانت الدول العربية والاقتصادات المتقدمة لا سيما منطقة اليورو والولايات المتحدة هي الوجهات الرئيسية للصادرات المصرية، تليها الدول الآسيوية غير العربية، وهو ما يعكس أهمية هذه الأسواق لمنتجات مصر التقليدية مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية.

- **تحليل الواردات:**

من ناحية أخرى شهدت قيمة الواردات المصرية ارتفاعا مطردا خلال معظم فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 52.8 مليار دولار في 2010 إلى 81.9 مليار دولار في 2018، قبل أن تنخفض إلى 76.4 مليار دولار في 2019، وتعتبر الاقتصادات المتقدمة لا سيما منطقة اليورو والولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للواردات المصرية، تليها الدول العربية والدول الآسيوية غير العربية، ما يعكس الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام لدعم التنمية الاقتصادية في مصر.

يتضح من تحليل بيانات التجارة الخارجية لمصر أنها تعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى المنطقة العربية والاقتصادات المتقدمة، في حين تستورد معظم احتياجاتها من هذه الاقتصادات المتقدمة، الا أنها تعاني من عجز تجاري متزايد يؤكد الحاجة إلى تنويع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية، كما يجب عليها العمل على تعزيز التجارة مع الأسواق النامية والناشئة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليلاً شاملاً للنمو الاقتصادي العالمي وديناميكيات التبادل التجاري، مع تركيز خاص على تجربتي الصين والدول العربية، حيث استعرضنا بعمق التطور الملحوظ في حركة التجارة العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات المختلفة.

في سياق دراسة الحالة الصينية، سلطنا الضوء على المسار الاستثنائي للتقدم التجاري للصين، متتبعين حركة صادراتها وواردتها، وكذا موقعها من التجارة العالمية. بالتوازي، قدم الفصل تحليلاً مفصلاً لوضع الدول العربية، متناولاً أداءها الاقتصادي وحركة السلع والخدمات بينها وبين العالم الخارجي.

توصل الفصل إلى نتائج جوهرية تمثلت في ابراز النمو الاستثنائي للاقتصاد الصيني وتأثيره الكبير على حركة التجارة العالمية، وكذا التحديات التي تواجه الدول العربية في تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

في ضوء هذه النتائج، يبرز تساؤل محوري حول طبيعة وديناميكيات العلاقات التجارية بين الدول العربية والصين، حيث في الفصل القادم سنتعمق في تحليل هذه العلاقات، بحيث سيوفر التحليل رؤية أكثر شمولية لمستقبل التعاون الاقتصادي بين المنطقتين وآفاق تطوره في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.

الفصـــل الثالـــث

مستوى التبادل التجاري بين الصين والدول العربية والعوامل المؤثرة فيه

تمهيد

بفضل موقعه الاستراتيجي المهم وموارده الوفيرة من النفط والغاز كان العالم العربي دائمًا ساحة رئيسية للقوة والمنافسة، ويتمتع العالم العربي بأهمية فريدة للصين، حيث بدأت العلاقات الصينية العربية صفحة جديدة عندما أخذت مصر وسوريا واليمن زمام المبادرة في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين في عام 1956، وبشكل عام مرت العلاقات الصينية العربية على مدى السنوات الخمسين الماضية بأربع فترات، في خمسينيات القرن العشرين حققت جمهورية الصين الشعبية المؤسسة حديثاً تقدماً مهماً في دبلوماسيتها مع العالم العربي والمتمثل في نجاح مؤتمر باندونج عام 1955 وتعزيز المبادئ الخمسة للتعايش السلمي عزز التفاهم المتبادل بين الصين والدول العربية وشهد بداية العلاقات الثنائية.

في هذا الفصل سوف نستعرض العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي مقسما في ثلاثة مباحث

المبحث الاول: نشأة وتطور حجم التبادل التجاري الصيني العربي

المبحث الثاني: العوامل(المحددات)الاقتصادية العامة في التأثير على معدل التبادلات التجارية الدولية

المبحث الثالث: المحددات الخاصة في التأثير على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية

المبحث الأول: نشأة وتطور حجم التبادل التجاري الصيني العربي

شهد نصف القرن الماضي استمرار تطور العلاقات العربية الصينية وتعزيزها وترقيتها من تفاهم أولي إلى ثقة متبادلة، ترتبط ارتباطا وثيقا بتطور الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية وتعكس أيضا التعديلات والتغييرات في السياسات الخارجية لكلا الجانبين، في عام 2013 كان العالم العربي ككل في المرتبة السابعة بين أكبر شريك تجاري في الصين، في حين كانت الصين ثاني أكبر شريك تجاري في البلدان العربية، وأكبر دولة إلى تسع دول عربية منفردة.

المطلب الأول: الإطار التاريخي لنشأة وتطور التبادل التجاري الصيني العربي

تعود جذور العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي إلى قرون عديدة في الماضي، حيث كانت طريق الحرير القديمة تربط هذه المناطق وتسهل تبادل السلع والثقافات، ومع ذلك فقد شهدت هذه العلاقات تقلبات كبيرة على مر العصور تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة[1].

أولا: نظرة عامة على تطور العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية قبل عام 2000

في القرن العشرين، وتحديدًا بعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية محدودة للغاية، فقد انشغلت الصين في تلك الفترة بالتنمية الداخلية وبناء اقتصادها، بينما واجهت العديد من الدول العربية تحديات سياسية واقتصادية ناجمة عن الاستعمار والصراعات الإقليمية.

[1] تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الحديث،2022، عبر الموقع:http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/zajw/202212/t20221201_10984067.htm، (تم الاطلاع يوم 12 ديسمبر 2022)

لكن بدأت هذه العلاقات في التحسن تدريجيًا منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأت الصين في فتح اقتصادها وتبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة في زيادة الدخل القومي للدول العربية المصدرة للنفط، مما زاد قدرتها الشرائية وطلبها على السلع الصينية.

في التسعينيات من القرن الماضي تعززت هذه العلاقات التجارية أكثر مع إطلاق الصين لسياسة "الخروج إلى الخارج" التي شجعت الشركات الصينية على التوسع في الأسواق الخارجية بما في ذلك الأسواق العربية، كما أدت جهود التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية التي تصنعها الصين.

بحلول نهاية القرن العشرين، أصبحت الصين شريكًا تجاريًا مهمًا للعديد من الدول العربية حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري بينهما بشكل ملحوظ، ومع ذلك لم تكن هذه العلاقات قد بلغت ذروتها بعد، حيث كانت الفترة من 2000 إلى 2022 ستشهد نموًا كبيرًا وتطورات مثيرة للاهتمام في حجم التبادل التجاري بينهما.

ثانيا: عرض بيانات وإحصائيات حول حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية منذ عام 2000

في عام 2000 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حوالي 25.5 مليار دولار أمريكي، كانت هذه القيمة متواضعة نسبيًا إذا ما قورنت بحجم التجارة الصينية مع مناطق أخرى في العالم في ذلك الوقت.

وفقًا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية، في عام 2000 كانت قيمة الصادرات الصينية إلى الدول العربية حوالي 9.7 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات الصينية من هذه الدول نحو 15.8 مليار دولار، مما يشير إلى وجود عجز تجاري لصالح الدول العربية البالغ 6.1 مليار دولار.

تتركز الصادرات الصينية إلى الدول العربية في ذلك الوقت على المنتجات المصنعة مثل الآلات والمعدات الكهربائية، والملابس، والأحذية، والمنسوجات، أما الواردات الصينية من الدول العربية فكانت تتمثل بشكل رئيسي في النفط الخام والغاز الطبيعي.

من حيث الشركاء التجاريين الرئيسيين، كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تتصدران قائمة أكبر الدول العربية المتاجرة مع الصين في عام 2000، تليهما مصر والجزائر والعراق.

على الرغم من أن هذه الأرقام قد تبدو متواضعة مقارنة بمعايير اليوم، إلا أنها كانت نقطة انطلاق مهمة للنمو المطرد في التبادل التجاري بين الصين والعالم العربي خلال العقدين التاليين.

ثالثا: تحليل اتجاهات وتغيرات حجم التبادل التجاري الصيني العربي خلال الفترة 2000–2022.

يمكن تقسيم هذه الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022 إلى ثلاث مراحل رئيسية[1]:

المرحلة الأولى (2000–2010): نمو سريع وتصاعدي

خلال هذه المرحلة شهد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية نموًا سريعًا وتصاعديًا بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بحوالي 22%، ويعزى هذا النمو الكبير إلى عدة عوامل رئيسية:

1. تنامي الطلب العربي على المنتجات الصينية: مع تحسن الأوضاع الاقتصادية للعديد من الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، ازداد الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية المنخفضة التكلفة التي تصنعها الصين.

[1] Li, W., & Zhang, H. **China-Arab economic ties: A comprehensive analysis of trade patterns from 2000 to 2020**. Journal of International Economics, 87(3), 2021, 412-429.

2. توسع الشركات الصينية في الأسواق العربية: بفضل سياسة "الخروج إلى الخارج" التي اتبعتها الصين، توسعت الشركات الصينية في الأسواق العربية وعززت من صادراتها إلى هذه المنطقة.

3. زيادة الاستثمارات المتبادلة: خلال هذه الفترة زادت الاستثمارات المباشرة الصينية في الدول العربية، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، مما ساهم في تعزيز التبادل التجاري.

المرحلة الثانية (2010–2016): نمو مستقر ومعتدل

في هذه المرحلة استمر حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في النمو، ولكن بوتيرة أبطأ نسبيًا، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بحوالي 9%، ويمكن إرجاع هذا التباطؤ النسبي إلى عدة عوامل:

1. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: تأثرت الاقتصادات العالمية، بما في ذلك الصين والدول العربية، بتداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008–2009، مما أدى إلى تباطؤ النمو التجاري.

2. تقلبات أسعار النفط: تراجع أسعار النفط خلال بعض السنوات في هذه المرحلة، مما أثر سلبًا على إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، وبالتالي على قدرتها الشرائية.

3. تنويع الاقتصادات العربية: بدأت بعض الدول العربية في تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على النفط، مما قد يكون أثر على حجم التبادل التجاري مع الصين.

المرحلة الثالثة (2016–2022): تعافي واستقرار

في هذه المرحلة الأخيرة عادت معدلات نمو حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية إلى الارتفاع، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بحوالي 12%، ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية:

1. تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية: مع تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية، زادت حركة التجارة الدولية، بما في ذلك بين الصين والدول العربية.

2. استقرار أسعار النفط: استقرت أسعار النفط في مستويات معتدلة خلال هذه الفترة، مما ساعد على استقرار إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط وقدرتها الشرائية.

3. تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري: عملت الصين والدول العربية على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري من خلال اتفاقيات وشراكات جديدة، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما دعم تدفقات التجارة.

4. تأثير جائحة كوفيد-19: على الرغم من التأثير السلبي المؤقت للجائحة على التجارة العالمية في عام 2020، إلا أن التعافي السريع للاقتصادات الصينية والعربية ساهم في استعادة النمو التجاري بعد ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يستند إلى البيانات الكمية للتبادل التجاري، ولكن هناك أيضًا جوانب نوعية يجب أخذها في الاعتبار، مثل تطور هيكل السلع المتبادلة وتنوع الشركاء التجاريين خلال هذه الفترة.

لفهم أهمية حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، من المفيد مقارنته بحجم التجارة الصينية مع مناطق أخرى في العالم خلال نفس الفترة 2000-2022، يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (6): حصة مختلف المناطق في إجمالي تجارة الصين خلال الفترة 2000-2022

السنة	اسيا	اوروبا	أمريكا الشمالية	الدول العربية	أمريكا اللاتينية	افريقيا	اخرى
2000	53.8٪	٪14.7	٪18.9	٪1.9	٪2.1	٪2.1	٪6.5
2002	٪53.4	٪15.2	٪19.1	٪2.1	٪2.0	٪2.4	٪5.8
2004	٪52.9	٪16.1	٪15.9	٪2.5	٪2.7	٪2.8	٪7.1
2006	٪51.7	٪17.4	٪14.5	٪3.0	٪4.0	٪3.2	٪6.2
2008	٪49.6	٪19.5	٪12.1	٪4.2	٪5.4	٪4.3	٪4.9
2010	٪50.4	٪18.9	٪13.2	٪4.7	٪6.1	٪4.7	٪2.0
2012	٪51.7	٪18.2	٪12.6	٪5.5	٪6.0	٪4.7	٪1.3
2014	٪53.1	٪18.0	٪12.9	٪5.7	٪5.4	٪3.7	٪1.2
2016	٪53.8	٪18.3	٪13.2	٪5.6	٪4.7	٪3.4	٪1.0
2018	٪52.9	٪18.6	٪13.6	٪5.7	٪4.7	٪3.4	٪1.1
2020	٪51.4	٪18.1	٪14.1	٪5.6	٪5.4	٪4.1	٪1.3
2022	٪50.5	٪18.6	٪13.8	٪6.0	٪5.2	٪4.6	٪1.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال تحليل هذه البيانات يمكن ملاحظة النقاط التالية:

1.تظل آسيا هي المنطقة الرئيسية للتجارة الصينية، حيث تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي تجارة الصين مع العالم، ويعكس هذا الروابط الاقتصادية والجغرافية القوية بين الصين ودول الجوار الآسيوية.

2. أوروبا وأمريكا الشمالية هما المنطقتان التاليتان في الأهمية للتجارة الصينية، حيث تمثلان معًا حوالي 32% من إجمالي التجارة الصينية.

3. على الرغم من نموها المتزايد، إلا أن حصة الدول العربية في تجارة الصين لا تزال متواضعة نسبيًا عند 5.6%، ومع ذلك فقد شهدت هذه الحصة ارتفاعًا من حوالي 2% في عام 2000.

4. تظل حصص مناطق أمريكا اللاتينية وافريقيا محدودة في تجارة الصين، على الرغم من الجهود الصينية لتعزيز روابطها التجارية مع هذه المناطق.

كما يوضح الرسم البياني التالي تطور حصة الدول العربية في تجارة الصين مقارنة بالمناطق الرئيسية الأخرى.

الشكل رقم (26): تطور حصص المناطق في تجارة الصين (2000-2022)

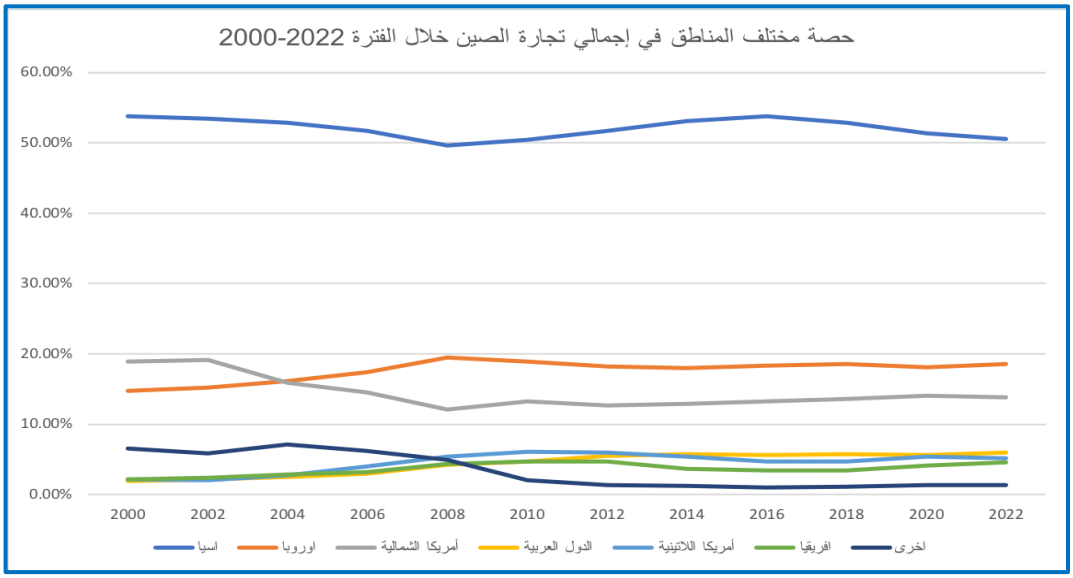

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يشير هذا التحليل إلى أن العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية على أهميتها لا تزال أقل من علاقات الصين التجارية مع المناطق الرئيسية الأخرى، مثل آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ومع ذلك فإن النمو المطرد في حجم التجارة الصينية العربية يشير إلى إمكانات كبيرة لمزيد من التعزيز في المستقبل.

رابعا: تحليل العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي (2000-2022)

تشهد العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي نمواً ملحوظاً على مدى العقدين الماضيين، يعد فهم هذه العلاقات من خلال تحليل البيانات المتعلقة بنسب الصادرات والواردات بين الجانبين خطوة مهمة لتحديد الأنماط والتوجهات الرئيسية، والتحديات، والفرص المتاحة لتعزيز هذه العلاقات في المستقبل.

الشكل رقم (27): نسبة الصادرات والواردات السلعية للعالم العربي من الصين (2000-2022)

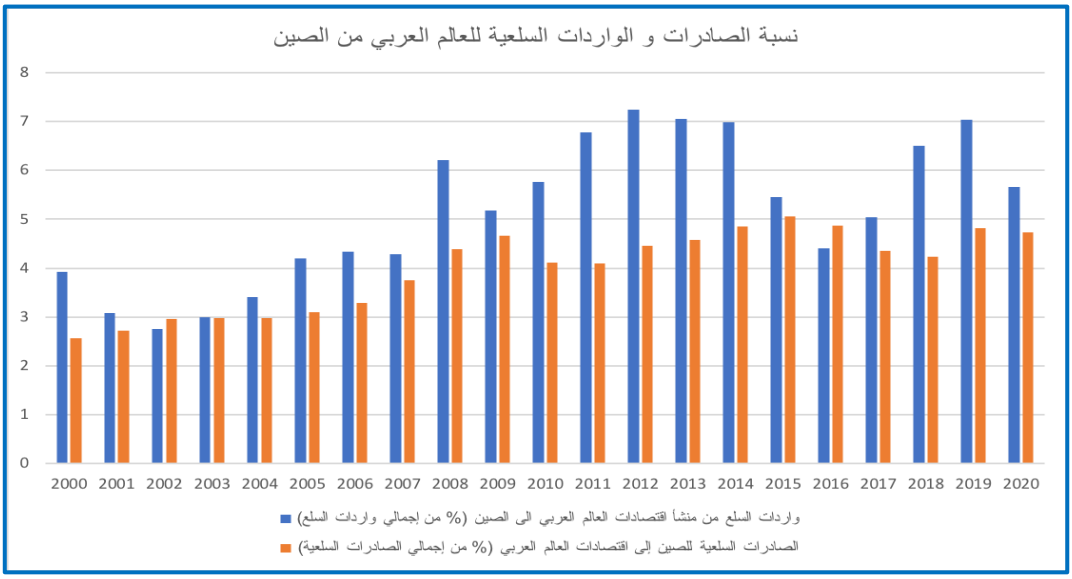

المصدر: من من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

سنتناول في هذا التحليل التغيرات السنوية في نسب الواردات والصادرات السلعية بين الصين والعالم العربي، مع التركيز على الفترات البارزة والتقلبات الرئيسية.

1-الواردات السلعية من الصين إلى العالم العربي

تشير البيانات إلى زيادة ملحوظة في نسبة الواردات السلعية من الصين إلى العالم العربي خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020، في عام 2000 كانت نسبة الواردات 3.92%، مما يشير إلى بداية العلاقات التجارية المتنامية بين الطرفين، شهدت هذه النسبة نمواً تدريجياً على مدى السنوات، حيث وصلت إلى 4.34% في عام 2006 و4.28% في عام 2007، مما يعكس تزايد الطلب على المنتجات الصينية في الأسواق العربية.

ذروة هذا النمو كانت في عام 2012 حيث بلغت نسبة الواردات 7.24%، هذا الارتفاع يعكس قوة العلاقات التجارية وتزايد الاعتماد على المنتجات الصينية في العالم العربي، بعد عام 2012 شهدت النسبة بعض التقلبات لكنها بقيت عند مستويات مرتفعة نسبياً، مما يشير إلى استمرار الاعتماد على الواردات الصينية، على سبيل المثال بلغت النسبة 6.52% في عام 2018 و7.04% في عام 2019، ومع ذلك شهد عام 2020 انخفاضاً طفيفاً إلى 5.67%، مما قد يكون نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية.

2-الصادرات السلعية من العالم العربي إلى الصين

على النقيض من ذلك، كانت نسبة الصادرات السلعية من العالم العربي إلى الصين أقل استقراراً وتعرضت لتذبذبات واضحة على مدى السنوات، في عام 2000 كانت نسبة الصادرات 2.56%، مما يشير إلى بداية محدودة للعلاقات التجارية، شهدت هذه النسبة زيادة تدريجية حتى عام 2008، حيث بلغت 4.06%، مما يعكس تحسن العلاقات التجارية وزيادة الطلب الصيني على المنتجات العربية.

بعد عام 2008 كانت هناك تذبذبات ملحوظة في نسبة الصادرات، على سبيل المثال بلغت النسبة 4.86% في عام 2014، ثم تراجعت إلى 4.24% في عام 2018. في السنوات الأخيرة من الفترة، استمرت التذبذبات مع ارتفاع النسبة إلى 4.83% في عام 2019 وانخفاض طفيف إلى 4.74% في عام 2020، تعكس هذه التقلبات تغيرات في الطلب الصيني والعالمي على المنتجات العربية، والتي تتأثر بعوامل مثل تغيرات أسعار النفط والسياسات التجارية والجيوسياسية.

تشير البيانات إلى عدة توجهات رئيسية في العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي، أولاً هناك زيادة ملحوظة في الواردات من الصين إلى العالم العربي مما يعكس تنامي العلاقات الاقتصادية وتزايد الاعتماد

على المنتجات الصينية، هذا النمو في الواردات قد يكون نتيجة للعولمة وزيادة الإنتاجية الصينية والتنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية.

كما تشير التذبذبات في نسبة الصادرات إلى تغيرات في الطلب العالمي على المنتجات العربية، والتي قد تكون مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، الذي يشكل جزءاً كبيراً من الصادرات العربية، بالإضافة إلى تأثير السياسات الاقتصادية والجيوسياسية، هذه التذبذبات تسلط الضوء على أهمية تنويع الاقتصادات العربية لتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط.

يُظهر التحليل أن العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي قد شهدت نمواً وتطوراً ملحوظاً على مدى العقدين الماضيين، مع زيادة ملحوظة في الواردات السلعية من الصين؛ حيث أن تذبذب نسبة الصادرات يعكس الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية لتقليل الاعتماد على صادرات النفط والمواد الخام.

وأخيرا يمكن استخلاص مايلي:

1. تعزيز التكامل الاقتصادي: يمكن للعالم العربي والصين العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال اتفاقيات تجارية تفضيلية واستثمارات مشتركة في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا والصناعة.
2. تنويع الصادرات: على الدول العربية التركيز على تنويع صادراتها لتشمل منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، مما يمكن أن يقلل من التذبذبات في الصادرات.
3. الاستفادة من الخبرات الصينية: يمكن للدول العربية الاستفادة من الخبرات الصينية في مجالات التكنولوجيا والتصنيع لتحسين قدراتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

يعد التحليل التفصيلي لنسب الصادرات والواردات بين الصين والعالم العربي خلال العقدين الماضيين خطوة مهمة لفهم التوجهات الاقتصادية والتجارية من خلال هذا الفهم، يمكن للجانبين العمل على تعزيز العلاقات التجارية بما يحقق الفائدة المشتركة ويسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام، تنويع الاقتصادات وتعزيز التكامل الاقتصادي يمكن أن يكونا مفتاحين لتحقيق مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً وازدهاراً للطرفين.

المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حسب المجموعة

سيتم التطرق الى تحليل التبادلات التجارية حسب المجموعة بحيث ستمثل المجموعة الأولى مجموع الدول العربية للشرق الأوسط، في حين تضم المجموعة الثانية عديد الدول العربية المتموقعة بشمال افريقيا حسب توفر البيانات لكل دولة.

أولا: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بالشرق الأوسط

يعتمد النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط اعتماداً كبيراً على النفط بوصفه المصدر الرئيسي للصادرات والإيرادات الضريبية بالنسبة لبلدان المنطقة، على مدى العقود العديدة الماضية، استخدمت حكومات الشرق الأوسط ثرواتها النفطية لتطوير اقتصاداتها، زيادة عمالة القطاع العام، زيادة الإنفاق على البنية الأساسية، الصحة والتعليم من أجل رفع مستويات المعيشة لسكانها، وقد تؤثر التقلبات وعدم اليقين في سوق النفط العالمية تأثيراً سلبياً على الاقتصادات في الشرق الأوسط، كما تشهد على ذلك صدمات أسعار النفط أثناء وباء COVID-19 وغزو روسيا لأوكرانيا، وعلى هذا الأساس من الضروري أن تقوم اقتصادات الشرق الأوسط بتنويع مصادر إيراداتها والحد من اعتمادها على النفط، ومن ثم فإن الاقتصادات في المنطقة تسير على طريق التنويع الاقتصادي مع التركيز على أربعة مجالات: (1) إصلاحات السوق المالية؛ (2) تطوير التكنولوجيا

والتكنولوجيا الرقمية؛ (3) التنويع في القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والهياكل الأساسية؛ (4) التكامل الإقليمي الأكبر[1].

لم تكن للصين علاقات دبلوماسية إلا مع عدد قليل من الدول العربية بسبب حقيقة أنها كانت تحت تأثير الإمبريالية الغربية واحتلت مع صراعات التحرير، وكانت الصين نفسها دولة انعزالية في ذلك الوقت وهي غارقة في العديد من القضايا المحلية، ومع تطور العلاقات بين الصين والدول العربية بسرعة كبيرة كان أول انتصار دبلوماسي للصين في العالم العربي هو إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر في عام 1956وفي الستينات أقامت الصين علاقات قوية مع معظم الدول العربية المحررة[2] .

بعد عام 1978 ركزت الصين على النمو الاقتصادي والثقافة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وقد أدت سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين في عامي 1978 و1985 إلى تطوير المجتمع الصيني في جميع الميادين، الى ان أصبحت واحدة من القوى التجارية العظمى في العالم، وكانت السياسة الصينية الجديدة موجهة نحو تمهيد الطريق أمام التبادل السياسي والاقتصادي والثقافي مع كامل منطقة البلدان العربية.

ومع انتهاء الحرب الباردة في عام 1989، وصلت العلاقات بين الصين والشرق الأوسط إلى مرحلة جديدة، خاصة بسبب موقف الصين المتصاعد على الساحة الدولية. وفي عام 2005 تباطأ معدل نمو واردات الصين من النفط بنسبة 30 في المائة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط، وانخفض اعتماد الصين على واردات النفط انخفاضاً طفيفاً، حيث يوفر الشرق الأوسط حالياً أكثر من 60 في المائة من إجمالي واردات الصين من النفط. [3]

[1] نيرمين السعدني، **الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية: التحديات والآثار**، السياسة الدولية، العدد 149 يوليو ،2022، ص. 218.

[2] عصام اسماعيل، صفاء هاشم عبود، **محددات التجارة الخارجية السورية مع دول بريكس وفق نموذج الجاذبية**، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 5، 2018، ص. 215.

[3] تشو يي هوانغ، ترجمة تشنغ بوه رونغ (وآخرون)، **الدبلوماسية الصينية**، سلسلة أساسيات الصين (بكين)، دار النشر الصينية عبر القارات، 2016، ص. 145.

شكل رقم (28) مصادر الصين من النفط الخام

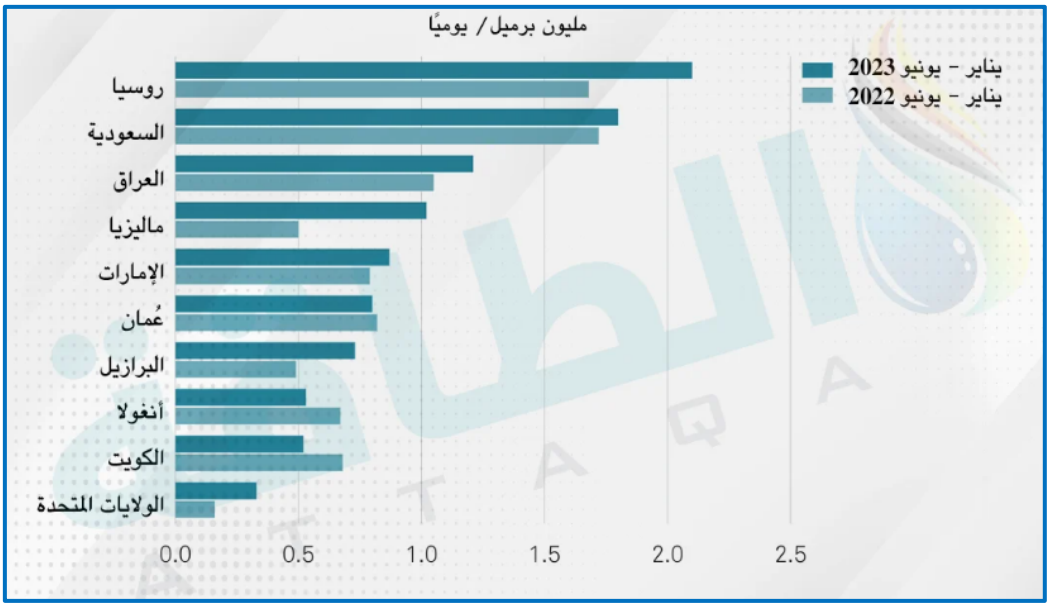

المصدر: الادارة العامة للجمارك الصينية عبر الموقع https://shorturl.at/bkywn،(تم الاطلاع يوم 2023/12/23)

منذ أن بدأت الصين سياسة الإصلاحات الاقتصادية في عام 1978، تمتعت بمعدل نمو سنوي يقارب 9%، ومنذ عام 1993 أصبحت مستوردة كبيرة للنفط حيث بلغ الطلب اليومي عليها 5.5 مليون برميل في اليوم، ومع ازدهارها الاقتصادي اكتسبت سياسة النفط مع الشرق الأوسط في الصين أهمية كبيرة، وبدأت الصين في تأمين إمداداتها من الطاقة من أجل ضمان التقدم الاقتصادي.

ومع الوقت زادت واردات الصين من النفط من المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة جداً، وقد أتاحت السياسة الاقتصادية الجديدة للصين الفرصة لتنمية مصلحة ثنائية سريعة وكبيرة جدا مع المملكة العربية السعودية، كما أقامت الصين علاقتها مع دول الخليج العربي وكذلك مع العراق وإيران، ومنذ عام 1998 أصبح أمن الطاقة اعتبارا صينيا رئيسيا لسياستها تجاه الشرق الأوسط.

لقد تفوقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك دولي للنفط بعد الولايات المتحدة، حيث استأثرت بنسبة 12 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم، حيث يأتي ثلث إمداداتها من الخارج، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستأثر الصناعة الصينية خلال السنوات الخمس العشرين القادمة بأكثر من 20 في المائة من النمو المتوقع في الطلب العالمي على الطاقة، وتستورد الصين حاليا 32 في المائة من نفطها من الشرق الأوسط، وهو رقم من المرجح أن يتضاعف على مدى السنوات القادمة، ومن المتوقع أن تزداد وارداتها من الغاز إلى 40 مليون متر مكعب بحلول عام 2025، وتستأثر إيران والمملكة العربية السعودية معاً الآن بنحو ثلثي واردات الصين من النفط في الشرق الأوسط، وتعتبر دول الخليج العربي الصين واليابان سوقاً ومقصداً مفضلين للطاقة[1].

❖ التعاون الاقتصادي في قطاعات أخرى

من المتوقع أن تلعب الصين دورًا مهمًا في النمو المستمر للصناعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك تعاون كبير بين حكومات الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التنمية المتوقعة مثل السياحة والاتصالات والطاقة المتجددة والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي والأعمال الموجهة نحو التكنولوجيا، سيتعرض الشباب نسبيًا في منطقة الخليج العربي بشكل مطرد إلى الوجود التكنولوجي الصيني المتزايد، من تطبيقات الشبكات الاجتماعية إلى منصات الدفع الرقمية[2].

في دول مجلس التعاون الخليجي، تعمل صناديق الثروة السيادية على تعزيز العلاقات الوثيقة: في عام 2015، تم إنشاء صندوق استثمار مشترك بين الإمارات والصين بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي من قبل

[1] China-Africa Trade.Johns Hopkins School of Advanced International Studies China Africa Research Initiative, 2020, www.sais-cari.org/data-china-africa-trade. [Accessed 9 August 2022]
[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **"The 8th Ministerial Meeting of the China-Arab States Cooperation Forum (CASCF) Held in Beijing."**

مبادلة في أبو ظبي، بنك التنمية الصيني كابيتال، وإدارة الدولة الصينية للنقد الأجنبي، في السنوات الأخيرة دفع مسؤولون من صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيز المزيد من محافظهم الاستثمارية على الاقتصادات الآسيوية، وخاصة الصين.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تحاول بشكل متزايد التعامل مع المنطقة من خلال آليتين متعددتي الأطراف:

1. اعتماد إطار مؤسسي هو منتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASCF)، الذي تم إطلاقه في عام 2004 في القاهرة، وفي يونيو 2014 في المؤتمر الوزاري السادس لـــ CASCF اقترح الرئيس Xi Jinping إنشاء نمط "1 + 2 + 3" للتعاون: التعاون في مجال الطاقة باعتباره جوهريا؛ ثم البنية التحتية بالإضافة إلى تيسير التجارة والاستثمار؛ وثالثا التركيز على مجالات جديدة للتعاون التكنولوجي العالي – الطاقة النووية، والأقمار الصناعية الفضائية، ومبادرات الطاقة الجديدة الأخرى.
2. الإطار الثاني هو الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي بدأ في عام 2010 بهدف بناء شراكة استراتيجية، حيث اتفق الجانبان على تسريع وتيرة إنشاء منطقة تجارة حرة، أكدت الصين رغبتها في لعب دور أكثر نشاطًا في الشؤون الإقليمية، مثل الحفاظ على استقرار الخليج العربي ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. [2]

لتعزيز العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي بشكل عام، تم اتخاذ عدد من الإجراءات:

1. إنشاء عدد من المؤسسات لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الصين والخليج العربي، عادة ما تكون هذه المؤسسات بين الصين والدول العربية منفردة أو الدول كمنطقة، مثل مؤسسة الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس في عام 2010 للارتقاء بالعلاقات الصينية الخليجية من

[1] براساد. إسوار، **الطريق إلى التأثير– الصين تتبع منهجا متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والسياسي العالمي**، صندوق النقد الدولي، 2017، ص 25.

[2] خالد الشقطي ، **مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، 2019، ص 84.

خلال الارتقاء بالعلاقة إلى المستوى الاستراتيجي، وهناك أيضًا منتدى التعاون الصيني –الخليجي، واللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، والمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، ومنتدى التعاون التجاري الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، كانت هذه المؤسسات بمثابة منصة مهمة للعلاقة الاستراتيجية بين الصين والخليج العربي.

2. التعاون في مجال السلام والأمن. تتمثل أهداف وغايات الصين العسكرية والأمنية في المنطقة في المشاركة تدريجياً في القطاعات العسكرية والأمنية والاستراتيجية التي تبلغ تكلفتها عدة مليارات من الدولارات لسوق الأسلحة، وليس من خلال تحدي الغرب أو الدخول في صراع مباشر مع الغرب، ولا سيما مع أمريكا.

3. تركز بكين أيضًا على الانخراط في قطاعات جديدة واستراتيجية، مثل الطاقة النووية والفضاء والاتصالات والبنية التحتية في دول الخليج العربي، تتمتع الصين بتكنولوجيا طيران متطورة ونظام بحث علمي كامل بالإضافة إلى مجموعة كاملة من المنشآت الصناعية، وفقًا لذلك يمكن لبكين أن تساعد بشكل فعال مجتمعات الخليج العربي لتطوير تكنولوجيا الفضاء الخارجي، في الوقت الحاضر توصلت الصين والدول العربية إلى توافق في المشاريع، مثل مركز نقل التكنولوجيا الصيني العربي، ومركز التدريب على الاستخدام السلمي للطاقة النووية في المنطقة العربية، ومركز التدريب على الطاقة النظيفة في المنطقة العربية ، و BeiDou للملاحة الفضائية .[1]

4. العلاقات الثقافية، وسعت الصين علاقاتها الثقافية مع دول المنطقة، دخلت الصين في شراكة مع جامعات ومؤسسات تعليمية أخرى في دول الخليج العربي، حيث أنشأت بكين ثلاثة معاهد في المنطقة، واحد في جامعة دبي والثاني في أبو ظبي والثالث في البحرين.

[1] المرجع السابق، ص 65.

5. أصبحت استراتيجية الحزام والطريق أهم تصميم نبيل للصين للتعامل مع منطقة الخليج العربي، وفقًا لذلك يعد طريق الحرير الجديد دليلًا مهمًا لدبلوماسية الصين في الخليج العربي، مما يشير إلى أن الحكومة الصينية ستلعب دورًا أكثر نشاطًا في هذه المنطقة، لقد أصبح الخليج العربي بالفعل محورًا هامًا في مبادرة "طريق الحرير" البحرية الصينية، وهو أمر يعزز موقع المنطقة وموقعها الفريد على خريطة العالم ويحقق مكاسب اقتصادية وتنموية أكبر لدول المنطقة.

6. في عصر COVID-19، ركزت العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي على الاحتياجات الطبية والمكملات الغذائية ذات الصلة، وحاول كلا الجانبين مساعدة بعضهما البعض، بعبارة أخرى كان التأثير المدهش لوباء COVID-19 هو تعزيز الصداقة بين الصين ودول الخليج في مكافحة الوفاة المشتركة ، في الواقع فإن COVID-19 له تأثير قوي يتجاوز العلاقات بين دول الخليج العربي، حيث خلق الوباء ظروفًا لمشاركة متعددة الأطراف أكثر تركيزًا للصين مع الخليج العربي، بشكل عام خلق كوفيد -19 فرصًا دبلوماسية جديدة لمزيد من التفاعلات بين الصين وحكومات الخليج العربي بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبعبارة أخرى فإن COVID-19 يربط بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال "طريق الحرير الصحي"، الذي يشمل التعاون في مكافحة الفيروس كعدو مشترك.[1]

❖ التعاون في مجال الاستثمار والتجارة

بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية ومشاريع البناء 43.47 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية، و36.16 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة، و30.05 مليار دولار أمريكي في العراق، و11.75 مليار دولار أمريكي في الكويت، و7.8 مليار دولار أمريكي في قطر، و6.62 مليار دولار أمريكي

[1] ليانجشيانج، جين، جاناردان، ترجمة أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، **مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج**، نظرة تحليلية، البرنامج الأكاديمي البحوث والتحليل، 2018، ص 24.

في عمان، و1.42 مليار دولار أمريكي في البحرين، بين عامي 2005 و2021، تتوزع الاستثمارات الصينية في جميع أنحاء المنطقة بطريقة ترتبط عكسيًا تقريبًا بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة[1].

تفوقت الصين بسرعة على المملكة العربية السعودية باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي للبلاد، حيث ارتفع إجمالي التجارة الثنائية من 42.4 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 76 مليار دولار أمريكي في عام 2019، واعتبارًا من الربع الثالث من عام 2021، واصلت الصين كونها أكبر شريك استيراد وتصدير للمملكة العربية السعودية؛ ومع ذلك، فإن قيمة الواردات والصادرات لم تزداد باستمرار خلال السنوات العشر الماضية. تتكون حوالي 80 في المائة من صادرات المملكة العربية السعودية إلى الصين في عام 2019 من معادن، بما في ذلك النفط الخام والغاز البترولي، مما يدل على أن أسعار الطاقة هي عامل مهم في تغيير قيم التدفق التجاري.[2]

شهدت التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نموًا باهظًا هذا القرن، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي نسبة كبيرة من التجارة الصينية في العالم العربي.

نما الاقتصاد الصيني بأكثر من 550 في المائة من عام 2006 إلى عام 2022، وخلال نفس الفترة، ارتفعت وارداتها من النفط الخام من 145 مليون طن في عام 2006 إلى أكثر من 508 مليون طن في عام 2022، ومن غير المستغرب أن النمو الاقتصادي السريع في الصين والطلب على الطاقة أدى بها إلى الاستيراد أكثر من النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي مع انخفاض الطلب على واردات الولايات المتحدة من النفط الخام بسبب زيادة الإنتاج المحلي، أعادت دول الخليج توجيه صادراتها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما

[1] نعمة كاظم، **نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص. 32.

[2] ابراهيم سمر، **مستقبل العلاقات العربية–الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق**، مجلة دراسات شرق اوسطية، المجل د1، العدد 24، 2020، ص. 80 -112.

في ذلك الصين، صدرت دول مجلس التعاون الخليجي ما يزيد قليلاً عن 210 مليون طن إلى الصين في عام 2022، أي أكثر من ضعف شحناتها لعام 2014. [1]

الشكل رقم (29): اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للصين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

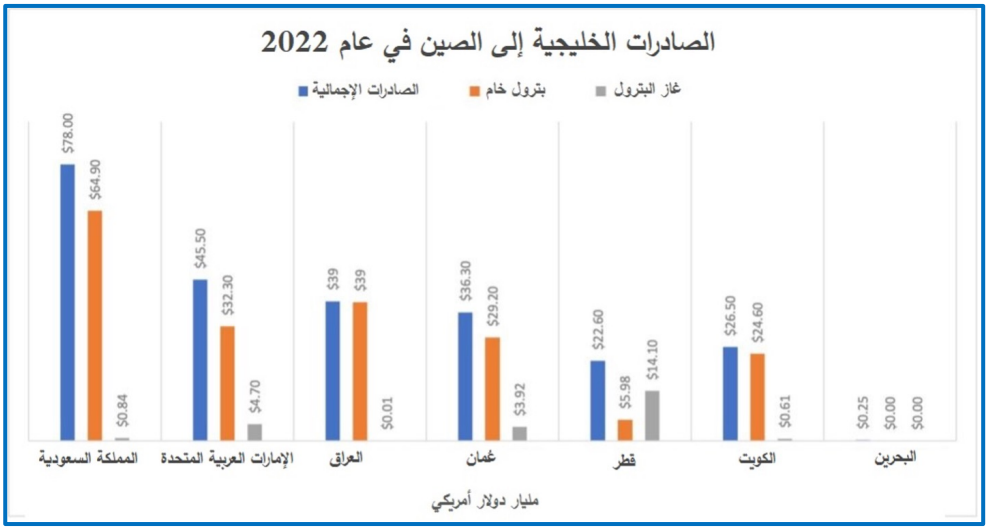

المصدر: مرصد الاستثمار الصيني العالمي التابع لمعهد أمريكان انتربرايز.عبر الموقع

https://agsiw.org/ar/strong-china-gulf-energy-ties-spill-into-key-regional-issues-arabic, [Accessed 19 August 2022].

من خلال الشكل رقم (29)، تعد المملكة العربية السعودية إلى حد بعيد أكبر مصدر في المنطقة إلى الصين، حيث شحنت ما يقرب من 88 مليون طن إلى جمهورية الصين الشعبية في عام 2022، ومع ذلك فإن صادرات عمان إلى الصين كانت أكثر لفتًا للانتباه، على الرغم من دور مسقط الصغير نسبيًا في أسواق الطاقة العالمية، إلا أن عُمان كانت تاريخيًا ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، قبل أن تتفوق عليها الإمارات العربية المتحدة في عام 2022، ويرجع ذلك على الأرجح إلى إعادة تصدير أبوظبي للخام الروسي.

[1] European Commission data on trade with North Africa, https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/

كما ارتفعت قيمة التجارة من أقل قليلاً من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى ما يقرب من 115 مليار دولار في عام 2016، وأصبحت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكثر أهمية للصين في الشرق الأوسط، واحتلت الإمارات المرتبة الثانية. [1]

على المدى البعيد سيكون لطلب الصين على النفط تداعيات كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، لكن معظم المخاطر تنحسر على الجانب السلبي، في حين أنه من المتوقع أن تصبح الصين أكبر سوق تكرير في العالم – وقد تكون كذلك بالفعل – فقد زادت الحرب في أوكرانيا من مخاوف جمهورية الصين الشعبية بشأن أمن الطاقة، حوالي ربع السيارات الجديدة المباعة في الصين في عام 2022 كانت سيارات كهربائية أو هجينة تعمل بالكهرباء، مما حد من استخدام المستهلكين الصينيين لمنتجات النفط الخام، مثل البنزين والديزل، مع بدء بكين ببناء ستة أضعاف عدد محطات الفحم مقارنة ببقية العالم مجتمعة، من الواضح أن صانعي السياسة الصينيين يأملون في تقليل استهلاك واردات النفط والغاز الأجنبية بأسرع ما يمكن، ومع ذلك هناك شكوك جدية بشأن المسار الاقتصادي الصيني على المدى الطويل[2].

في حين أن هذه الاتجاهات المحتملة على المدى الطويل يمكن أن تلقي بثقلها على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الصين كانت وستظل حقيقة اقتصادية في المنطقة لكل اقتصاد من دول مجلس التعاون الخليجي، (باستثناء البحرين)، كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، شكلت الصادرات إلى الصين ما يقرب من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في عام 2022، في حين أن ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لعمان مرتبط مباشرة بالصادرات إلى الصين.

[1] China-Africa Trade.Johns Hopkins School of Advanced International Studies China Africa Research Initiative, 2020, www.sais-cari.org/data-china-africa-trade. [Accessed 19 August 2022]

[2] ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت، **ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي**، قضايا سياسية، المجلد 1، العدد 69، 2022، ص. ص. 453 -4.

تعتبر الصين دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بأسره سوقا ناشئة واعدة للشركات الصينية، والأهم من ذلك أن المنطقة كانت تقع على طول طريق الحرير التاريخي، وهي تشارك الآن في نسختها الحديثة، وهي مبادرة الحزام والطرق .(BRI) .وتضغط الصين بقوة من أجل تنفيذ المبادرة بتوسيع تجارتها وزيادة الاستثمار في المنطقة. وفي عام 2021، بلغ إجمالي حجم تجارة الصين مع بلدان الشرق الأوسط 259 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومن هنا وسعت الصين نطاق نفوذها الاقتصادي في آسيا وأجزاء أخرى من العالم. وقد عزز صعود الصين ونزاهتها المتنامية في العالم ثقة قادتها وطموحها إلى مواصلة تعزيز وتنفيذ مبادرة بريتون وودز على الصعيد الدولي.[1]

وتشكل مبادرة البرازيل للتعاون الدولي منبراً جديداً للتعاون من أجل النهوض بعلاقات الصين مع العالم العربي، وتساعد المبادرة على توسيع نطاق تعاون البلدان الأعضاء في مختلف المجالات التي تشمل تمويل الهياكل الأساسية والبناء، والطاقة، والتمويل، والمجمعات الصناعية، والتصنيع، وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعة العالية التكنولوجيا، والسياحة، والتعليم، والتبادل الثقافي، وتهدف بكين إلى توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاستثمارية والاقتصادية مع المنطقة، فضلاً عن توسيع نطاق نفوذها في ظل دفع مبادرة الحزام والطريق ببطء ولكن بثبات، وكانت كل من المملكة العربية السعودية وإيران بمثابة مركزين إقليميين هامين للنقل والتجارة على طول طريق الحرير القديم، حيث تم الاتجار بالحرير كسلعة أساسية بين التجار العرب والفارسيين والصينيين. ومن خلال المملكة العربية السعودية وبلاد فارس، أنشأت الصين طريقا للتجارة والنقل إلى أوروبا، ومن ثم فإن الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تقيمها الصين مع البلدين يمكن أن تيسر تعميق تنفيذ المبادرة في المنطقة. [2]

[1] المرجع نفسه، ص 49.
[2] خيام محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

في إطار مبادرة الحزام والطريق ، أدى النفوذ المتزايد للصين إلى حد كبير إلى عدم تسوية المشهد العالمي الحالي والجيوسياسيات القائمة، وقد اجتذبت هذه المبادرة اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي، ووفقاً للبيانات الرسمية الواردة من الصين، وقعت 150 دولة (بما في ذلك جميع الدول العربية ودول مجلس التعاون) اتفاقات تعاون مختلفة مع الصين في إطار المبادرة مع نهاية عام 2022، ومنذ إطلاق المبادرة في عام 2013 أنفقت الصين بلايين الدولارات على الاستثمارات الخارجية وعقود البناء لمشاريع المبادرة في أكثر من 100 دولة.

وترحب بلدان الشرق الأوسط بالاستثمار الصيني في صناعات بناء الهياكل الأساسية، ولا سيما البلدان المتضررة من الصراعات، كمصدر لتعزيز النمو الاقتصادي والانطلاق الصناعي. وقد رسخت الصين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى على مدى العقد الماضي، وكانت قطر مثالاً على ذلك. استضافت دولة قطر مؤخراً كأس العالم لكرة القدم 2022، وهي المرة الأولى التي تقام فيها كأس العالم في دولة عربية. وعلى الرغم من أن الصين لم تتأهل لنهائيات كأس العالم، فقد كان من المقرر أن يُرى تأثير الصين في كل مكان في بطولة كأس العالم في قطر عام 2022، بدءاً من بناء الملاعب، بما في ذلك ملعب لوسيل، الملعب الرئيسي لكأس العالم عام 2022 وتصل قيمته إلى 764 مليون دولار، وتطوير محطة الخرشاش للطاقة الشمسية، التي كانت واحدة من مصادر الطاقة الرئيسية للبطولة، إلى توفير المركبات الكهربائية التي تعمل داخل الملاعب الرياضية والتذكارات التي تصنعها المصانع الصينية.[1]

ظلت العلاقة الاقتصادية بين الشرق الأوسط والصين تنمو في السنوات الأخيرة، ومع دفع المنطقة نحو التنويع الاقتصادي والاستراتيجي، نعتقد أن روابطها مع الصين ستتعزز بلا شك بمرور الوقت، وهناك بضع لبنات لبناء تحالف استراتيجي بين الصين والشرق الأوسط، نعتقد أنه من المرجح أن يدفع التعاون بين الطرفين

[1] Dosi. G, Virgillito. M. E & Yu, X, **Gains from trade or from catching-up? Value creation and distribution in the era of China's WTO accession**,idem, 2022 ,P54.

في المستقبل إلى الأمام، وتشمل هذه الشراكات التجارية والتعاون في مجالات مثل الطاقة والتمويل والهياكل الأساسية والطريق الرقمي والطاقة النظيفة .

❖ **التعاون في مجال الطاقة**

تمثل الصين أكبر زبون للنفط الخام السعودي وأكبر مشتري للنفط في الشرق الأوسط على الصعيد العالمي، ويستأثر منتجو الشرق الأوسط بنصف إجمالي واردات الصين من النفط، وعلى الرغم من الاتجاه نحو التنويع، لا تزال الطاقة مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة لاقتصادات المنطقة.

ونتوقع أن يظل التعاون في قطاع الطاقة نشطا بالنسبة للطرفين، ومن الأمثلة الحديثة على هذا التعاون الوثيق الاتفاق الذي دام 27 عاماً وقَّع عليه أحد عمالقة الطاقة المملوكة للدولة الصينية لشراء الغاز الطبيعي الملوَّث من قطر، وهو الاتفاق الذي يمثل أطول أجل لعقد مثل هذه الصفقة الغازية التي تم التوسط فيها على الإطلاق.

❖ **الشراكة التجارية**

تضاعفت تجارة الصين مع بلدان الشرق الأوسط بين عامي 2020 و2021، وكانت الصين تمثل 16.7% من إجمالي تجارة الشرق الأوسط في عام 2021، كما حلت محل الاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر شريك تجاري للخليج في عام 2020.

ولا شك في أن الصين شريك تجاري رئيسي لاقتصادات الشرق الأوسط، ولا تزال المفاوضات الجارية منذ عام 2004 بشأن منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التجارة العالمية جارية منذ عام 2004، ومع إشارة الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني شي إلى المملكة العربية السعودية في عام 2022 إلى تحول

كبير في العلاقة الاستراتيجية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، فمن المرجح أن يتحقق المزيد من التقدم في مناقشة منطقة التجارة الحرة الاتفاق، يمكن زيادة تعزيز العلاقات التجارية بين الصين والمنطقة[1].

❖ **التعاون المالي**

كثفت اقتصادات الشرق الأوسط والصين تكامل نظمها المصرفية ونظم مدفوعاتها لدعم التجارة وتدفقات الاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية أفادت بأنها تنظر في قبول يوان بدلاً من المدفوعات بالدولار لمبيعات النفط في عام 2022، ودعا الرئيس الصيني شي أيضاً إلى اعتماد مشروع بتريوان في قمة الخليج في الرياض في عام 2022، كما عمل الطرفان على توسيع نطاق اتفاقات المبادلة المصرفية المركزية، بما في ذلك اتفاق مقايضة العملات المبرم بين الصين والإمارات العربية المتحدة 38 بمبلغ 35 مليار يوان، واتفاق مقايضة العملات مع قطر بمبلغ 35 مليار يوان. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الصين بنشاط على تعزيز نظام الدفع عبر الحدود التابع لها على الصعيد الدولي (نظام الدفع بين المصارف عبر الحدود) الذي يمكن توسيع نطاقه ليشمل اقتصادات الشرق الأوسط في المستقبل.

❖ **الطاقة النظيفة والتعاون السياحي**

تشكل الطاقة النظيفة، شأنها شأن التنمية الرقمية، مجالا آخر يركز فيه صناع السياسات الصينيون تركيزا كبيرا، وتهيمن الصين على الصناعة التحويلية العالمية للطاقة المتجددة حيث أنها تستأثر بـــ 72 في المائة من التصنيع العالمي للطاقة الشمسية و50 في المائة من تصنيع الرياح العالمية. وفي ظل دفع الصين على طريق الحرير الأخضر، يتعاون البلد بنشاط مع الحكومات المحلية لبناء البنية التحتية الخضراء، ويمكن أن يصبح هذا قطاعاً رئيسياً حيث نرى الشراكة بين الشرق الأوسط والصين تمضي قدماً، وتتعاون أوروبا والهند بالفعل

[1] Enkins. R, **How China is reshaping the global economy: Development impacts in Africa and Latin America**, Idem, 2022, p84.

مع اقتصادات الشرق الأوسط بشأن المبادرات الخضراء، وبالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة النظيفة، تعد السياحة مجالا رئيسيا آخر حيث يمكن لكلا السوقين أن يتعاونا حيث يمثل السياح الصينيون سوقا ضخمة للشرق الأوسط، وقد تجاوز عدد السياح الصينيين إلى الإمارات العربية المتحدة بالفعل مليون في عام 2017، واستأثرت الصين بأكبر حصة من السياح في الخارج في أبو ظبي منذ عام 2017، متجاوزة الهند،49 ولما كانت الصين قد أعادت فتح أبوابها منذ مؤتمر كوفيد 19 في عام 2023، فإن قطاع السياحة يمكن أن يشهد دفعة أخرى، ونعتقد أن التحالف الاستراتيجي بين الصين والشرق الأوسط يمكن أن يعيد تشكيل تدفقات رأس المال الإقليمية والتوقعات الاقتصادية لكلا السوقين. ونتوقع زيادة تدفقات الاستثمار بين المنطقتين، وفي السنوات الأخيرة، ركز مسؤولون من صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط نسبة أكبر من حافظاتهم على الاقتصادات الآسيوية وخاصة الصين.[1]

ومن الأمثلة الملحوظة في عام 2023 جولة التمويل التي بلغت 300 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والتي اشترك في قيادتها صندوق موبادالا السيادي التابع لأبو ظبي لإحدى أكبر شركات تكنولوجيا سلسلة الإمدادات الصناعية في الصين من خلال برنامجها الاستثماري في الصين، وتشير جميع الأدلة أيضا إلى زيادة تدفقات رأس المال والتجارة من الصين إلى الشرق الأوسط كجزء من هذه الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأجل، ونتوقع أن تدعم هذه التدفقات الاستثمارية الإيجابية أسعار الأصول في المنطقتين[2].

[1] The World Bank, **World Integrated Trade Solution**, [ONLINE] Available at: https://wits.worldbank.org/gptad.html [Accessed 13 August 2023].

[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "**The 8th Ministerial Meeting of the China-Arab States Cooperation Forum (CASCF) Held in Beijing**

ثانيا: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في شمال افريقيا

أقامت جمهورية الصين الشعبية وشمال افريقيا علاقات وثيقة منذ تشكيل حركات التحرير الوطني في الخمسينات، وكان مؤتمر باندونغ لعام 1955 المعروف أيضا بالمؤتمر الأفريقي الآسيوي نقطة تحول هامة في الروابط بين الصين وشمال افريقيا. وحضر مؤتمر القمة كل من الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، والرئيس الصيني زو إنلاي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، وحزب الدولة الجديدة في تونس، وحزب الإسلام المغربي، وكانت مصر أول دولة أفريقية تقيم رسميا علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 1956.

يمكن فهم العلاقات بين الصين وشمال افريقيا خلال العقود الأولى التي أعقبت إنشاء جمهورية الصين الشعبية من منظور نظرية العوالم الثلاثة في الصين، وفي هذا السياق كانت الصين حاسمة في دعم كفاح الجزائر من أجل التحرر من السلطة الاستعمارية الفرنسية في ديسمبر 1958، أصبحت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالجيش (Provisional Government of the Algerian Republic) بين عامي 1958 و1962، ساعدت الصين جيش التحرير الوطني، وهو الفرع المسلح لجبهة التحرير الوطني بتقديم الدعم المالي والأسلحة والتدريب للمقاتلين الجزائريين، بالإضافة إلى الخطب الثورية المناهضة للإمبريالية، أثبتت الصين أنها مانح سخي للمنطقة خلال هذه الفترة ، وبدافع من الضرورات السياسية وفي مقدمتها الرغبة في قيادة البلدان النامية، وقعت الصين اتفاقات معونة مع جميع بلدان شمال افريقيا بعد استقلالها بفترة وجيزة، باستثناء ليبيا، حيث استمرت طرابلس في الاعتراف بجمهورية الصين (تايوان) باعتبارها الحكومة الصينية الشرعية حتى عام 1978[1] .

[1]Zahonogo, P. **Trade and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Sub-Saharan Africa**. Journal of African Trade, 3, 2016, P 41-56.

وقد غير إطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الصين في الثمانينات العلاقة مع شمال افريقيا من علاقة قائمة على القرابة الإيديولوجية إلى علاقة قائمة على التجارة والاستثمار. ومع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، وإنشاء منتدى التعاون بين الصين وافريقيا في عام 2000، ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية في عام 2004، استمرت العلاقات بين الصين وبلدان شمال افريقيا في النمو، وقد أبدت هذه المبادرة، المعروفة أيضاً باسم طريق الحرير الجديد، اهتماماً صينياً متجدداً بشمال افريقيا.

وهذه المبادرة هي واحدة من أكثر مبادرات الهياكل الأساسية طموحاً على الإطلاق. وهي تنطوي على مئات المشاريع في جميع أنحاء العالم، تتراوح بين الموانئ والمطارات والممرات السريعة وكابلات الألياف الضوئية والمدن الذكية، وتسعى المبادرة إلى زيادة الترابط والتعاون والتجارة العالمية، ووقعت الصين مذكرات تفاهم مع 138 دولة، بما في ذلك جميع دول شمال افريقيا، وتعهدت باستثمار ما يقدر بتريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولهذه المبادرة عدة أهداف جغرافية استراتيجية واقتصادية، ومن المقرر رمزياً أن تنتهي في عام 2049 لتتزامن مع الذكرى السنوية المائة لجمهورية الصين الشعبية[1] .

وقد نظر المسؤولون في شمال افريقيا إلى المبادرة إلى حد كبير على أنها مبادرة يمكن أن تساعد على تضييق الفجوات في الهياكل الأساسية والتعجيل بالارتقاء بالمستوى التكنولوجي، غير أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية أعربت عن شكوكها بشأن مبادرة بريتون وودز، التي تتحدى مصالح القوى التقليدية، ولا سيما فرنسا، في المغرب العربي، وفي عام 2013 تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، وفي الآونة الأخيرة دخلت الشركات المتعددة الجنسيات الصينية في السابق

[1] Chen. Zhao, Sandra. Poncet and Ruixiang. Xiong, **Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China**, idem, 2020, p.p 56-75.

صناعات كانت تهيمن عليها فرنسا مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والهندسة المدنية والهياكل الأساسية للنقل، أثناء رحلة إلى الصين في عام 2018.[1]

❖ العلاقات الاقتصادية

هناك دليل على أن الصين مدت تجارتها إلى الفرعون وكليوباترا اللذين زينا ملابسهما بملابس حريرية صينية، ومع ذلك لم تزد التجارة بين المنطقتين زيادة كبيرة إلا في مطلع القرن الحادي والعشرين، مما جعل من الصين أكبر ثلاثة بلدان من أصل الواردات بالنسبة لجميع بلدان شمال افريقيا، وسوق تصدير أعلى عشرة بلدان بالنسبة لمصر وليبيا، وبين عامي 2004 و2014، نمت أحجام التجارة بين الصين والمنطقة بنسبة 20 في المائة سنويا في المتوسط، وارتفعت من 4.9 بلايين دولار إلى 28.1 بليون دولار.[2]

الشكل رقم (30): التجارة الصينية – الأفريقي (مليار دولار)

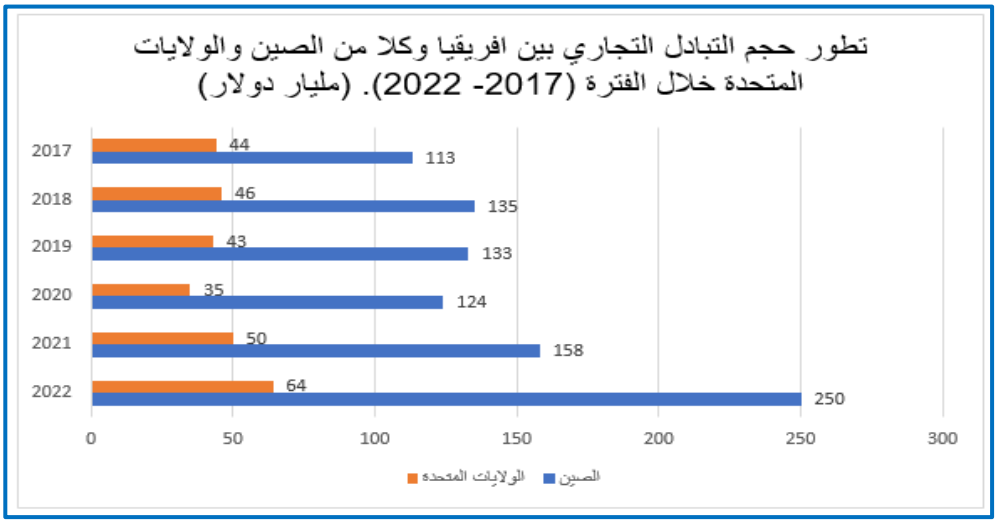

المصدر: بيانات مستمدة من مبادرة الصين للبحوث الأفريقية، جامعة جونز هوبكنز(n.d.) ، على الموقع (الاطلاع يوم 2023/8/12) www.sais-cari.org/data-china-africa-trade.

وأثر الربيع العربي سلبا على العلاقات الاقتصادية بين الصين وشمال افريقيا؛ قبل الانتفاضة الليبية في عام 2010 تلقت الصين 10% من صادرات ليبيا من النفط، وهو ما يمثل 3% من إجمالي واردات الصين من

[1] Zakic. Katarina & Radisic. Bojan,**THE RESULTS AND CHALLENGES OF CHINESE "GO GLOBAL" POLICY**, 2017. p 543-3657.

[2] رضا محمد هلال، العلاقات **الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد**، مجلة السياسة الدولية، 2009، ص. 45.

النفط، أي ما يعادل ما يقرب من 150 ألف برميل يوميا، وتأثرت الصادرات الليبية بالاضطرابات التي أعقبت سقوط معمر القذافي في عام 2011، غير أن صادرات النفط الليبية إلى الصين استؤنفت في السنوات الأخيرة لتصل قيمتها إلى 3.8 بلايين دولار في عام 2018، وبالمثل شهدت التجارة المصرية الصينية تراجعاً في أعقاب الأحداث التي وقعت في ميدان التحرير في كانون الثاني/يناير 2011، قبل أن تتصاعد بشكل حاد بعد الانقلاب العسكري لعام 2014 مباشرة، الذي أوصل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، وارتفعت الواردات المصرية من الصين من 10.46 بلايين دولار في عام 2014 إلى 47.83 بليون دولار، كما أثر الانخفاض في أسعار السلع الأساسية منذ عام 2014 تأثيراً كبيراً على قيمة صادرات شمال افريقيا إلى الصين، حتى في حين ظلت صادرات الصين إلى المنطقة ثابتة[1].

وتظهر البيانات عن التجارة الصينية –الأفريقية الشمالية عجزاً تجارياً كبيراً في بلدان شمال افريقيا، خلافاً لتجارة الصين مع الخليج، الذي يتسم بفائض تجاري لصالح دول الخليج .

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن البيانات عن التجارة الصينية – الشمالية في افريقيا تبين عجزاً تجارياً كبيراً لبلدان شمال افريقيا، على النقيض من تجارة الصين مع الخليج، الذي يتسم بفائض تجاري لصالح دول الخليج، فعلى سبيل المثال استوردت الجزائر في عام 2020 حوالي 5.6 بلايين دولار من السلع من الصين، بينما لم تتجاوز صادراتها بليون دولار، وفي العام نفسه استوردت مصر ما يزيد على 13.6 بليون دولار في شكل سلع من الصين ولكنها لم تباع مقابل ذلك سوى 905.9 مليون دولار، وهذا يضع عجز مصر التجاري مع الصين على ما يزيد على 12 مليار دولار في عام 2020 وحده، كما تشير الأرقام التجارية مع بلدان أخرى في شمال افريقيا إلى عجز تجاري مع الصين.[2]

[1] جهاد حمدى، حجازى عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 65.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر**

بدأت الشركات الصينية، العامة والخاصة على حد سواء، في الاستثمار في الخارج في أوائل العقد الأول من القرن العشرين في أعقاب استراتيجية "الخروج" في بكين. ومنذ ذلك الحين، قامت الشركات الصينية بتوسيع موطئ أقدامها باطراد في شمال افريقيا، بمساعدة الشروط المالية الزائفة والدبلوماسية الذكية، ومع ذلك فإن شمال افريقيا يتلقى جزءاً صغيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر للصين، وفقاً للبيان الإحصائي السنوي لوزارة المالية في الصين بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وبلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في شمال افريقيا 3.5 بلايين دولار فقط في عام 2019، وهو لا يمثل سوى نسبة هامشية قدرها 0.15 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني وأقل من 8 في المائة من مجموع المبلغ المنفق في افريقيا[1].

ومنذ إطلاق المبادرة في عام 2013 أبدت الصين اهتماماً أكبر بالاستثمار في شمال افريقيا، ووسعت الشركات الصينية نطاق الاستثمار ليشمل القطاع غير الطاقوي و الإلكترونيات وصناعة السيارات والمنسوجات، على النحو المتوخى في ورقة السياسات الصينية العربية لعام 2016، وتستحوذ مصر على الجزء الأعظم من الاستثمارات الصينية في شمال افريقيا، حيث تشارك الشركات الصينية في استثمارات كبرى في البنية الأساسية في مصر، بما في ذلك بناء رأس مال إداري جديد، ومحطات توليد الطاقة، ومناطق صناعية، وتلقى الرئيس سيسي دعماً سياسياً ومالياً من الرئيس شي جينبينغ خلال زيارته لمصر في عام 2016، ووقع البلدان 21 اتفاقا خلال تلك الزيارة، منها اتفاق لاستثمارات صينية كبيرة بلغ مجموعها 15 بليون دولار في مشاريع عديدة[2].

[1] هبة قطان، مرجع سابق، ص 17.

[2] أميرة كمال الدين، مرجع سابق، ص 18.

وفي الجزائر لا تستثمر الشركات الصينية الكثير ولكنها نجحت في كسب عدة عطاءات للبنية التحتية العامة، إن مسجد الجزائر الأعظم، والممر السريع بين الشرق والغرب في الجزائر والمطار الجديد للمدينة، وجميعها تصور على أنها استثمارات صينية، هي عقود مربحة تمولها الخزانة الجزائرية وتنفذها شركات البناء الصينية، ووفقاً لتقديرات من المبادرة الصينية الأفريقية في جامعة جونز هوبكنز، تلقت الشركات الصينية عقوداً من الجزائر تزيد قيمتها على 70 مليار دولار، بين عامي 2009 و2019، مما جعل البلد أكبر سوق في افريقيا وأحد أهم أسواق شركات البناء الصينية على الصعيد العالمي .

وفي السنوات الأخيرة أظهرت بكين مزيدا من الاستعداد للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز تقاسم التكنولوجيا عن طريق إنشاء شبكة تعاونية لنقل التكنولوجيا المتكاملة، وتشجيع التبادل بين المواهب العلمية الناشئة، وإنشاء مرافق بحثية وعلمية مشتركة، وتشجيع شركات التكنولوجيا الصينية على توسيع أنشطتها التجارية وإنشاء مراكز محلية للبحث والتطوير في المنطقة. وقد برز القطاع الرقمي كمجال بارز للتعاون بين الصين وبلدان شمال افريقيا[1].

❖ الصين الرقمية في شمال افريقيا

مع وجود أكبر عدد من سكان الإنترنت في العالم، يقدر بنحو مليار مستخدم وصناعة رقمية مزدهرة، توسعت الصين في بصمتها الرقمية العالمية، وقد بنت الشركات الصينية المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية الأساسية التي يستخدمها الملايين من مستخدمي الإنترنت عبر افريقيا، وستصبح الصين طرفاً أكثر أهمية في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل المنظور من خلال طريق الحرير الرقمي، وهو المكون الرقمي لطريق الحرير الرقمي، ويسعى هذا البرنامج الذي يقوده عمالقة التكنولوجيا في الصين إلى تعزيز الترابط عن طريق جلب بنية تحتية رقمية متقدمة إلى بلدان براي، مثل

[1] المرجع نفسه، ص 58.

كابلات الألياف الضوئية، ومراكز البيانات، وشبكات 5G، ومنصات التجارة الإلكترونية، والمدن الذكية .

[1]

وأصبحت دول شمال افريقيا موطنا لمشاريع بارزة في طريق الحرير الرقمي، فعلى سبيل المثال أطلق المكتب الصيني للملاحة الساتلية والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2018 أول مرفق لنظام بيدو لسواتل الملاحة في تونس في الخارج. وينظم المركز أنشطة مشتركة للبحث والاختبار وحلقات عمل تركز على مواطن قوة بيدو والمنتجات الصينية التي تستفيد من النظام، وهو يهدف إلى توفير التدريب على الملاحة الساتلية للعلماء التونسيين وحفز النمو في الاقتصاد الرقمي عبر المنطقة الأوسع.

وثمة مسعى رئيسي آخر على طريق الحرير الرقمي هو مدينة طنجة التقنية، وهي مدينة ذكية شيدتها الصين في شمال المغرب، وفي البداية كان من المتوقع أن يؤدي هذا المشروع الضخم الذي تم التوقيع عليه في آذار/مارس 2017 إلى خلق 100 000 فرصة عمل، وتوفير السكن لـــ 300 000 شخص، وتوطيد العلاقة التجارية بين المغرب والصين، وفي نهاية المطاف كان من المقرر أن تشكل المدينة أبرز محور صناعي وتكنولوجي في الصين في افريقيا، حيث كان هناك نحو 200 شركة صينية متخصصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الملاحة الجوية والسيارات وابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

وتتركز اقتصادات شمال افريقيا في الوقت الراهن في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وتعاني من تباطؤ النمو، ومن السمات المميزة للشرق الأوسط وشمال افريقيا البطالة المرتفعة بصورة مزمنة بين الشباب، والتي تقدر بنسبة 30 في المائة في عام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن 40 في المائة من خريجي الجامعات في المنطقة كانوا عاطلين عن العمل، وفقا لتقرير صدر في عام 2017 عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وبعد

[1] ميراندا رزق، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] علي عبد الرحيم العبودي، محمد حميد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

مرور أكثر من عقد على الثورة الجماعية ضد الحكم الاستبدادي والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، لم يحدث أي تغيير ذي مغزى في المنطقة، ولتوليد نمو طويل الأجل وإيجاد فرص عمل عالية الجودة لهؤلاء الملايين من العمال العاطلين عن العمل، تحتاج اقتصادات شمال افريقيا إلى إجراء تحول هيكلي ينطوي على الانتقال من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية الكثيفة العمالة إلى الأنشطة العالية الإنتاجية كثيفة التكنولوجيا، مثل الأنشطة في الاقتصاد الرقمي[1].

❖ التحديات الرئيسية في العلاقات بين الصين وشمال افريقيا

وعلى الرغم من الطبيعة "المربحة" التي تتسم بها علاقات الصين مع بلدان شمال افريقيا، فإن تكوين التجارة بين البلدين يعكس السمات الرئيسية للتبادل غير المتكافئ، فضلاً عن العجز التجاري المسجل بين الصين وجميع بلدان شمال افريقيا، فإن السلع المصنعة مثل الإلكترونيات والسيارات والهواتف النقالة والملابس تمثل حصة الأسد من الصادرات الصينية إلى شمال افريقيا، في حين يشكل النفط والمعادن والمنتجات الزراعية الجزء الأعظم من صادرات شمال افريقيا إلى الصين. وتهيمن موارد الطاقة على الواردات من ليبيا والجزائر ومصر، وتحتل المعادن والسلع الزراعية مكانا هاما في الصادرات المغربية والتونسية إلى الصين .

ومع تزايد الطلب على الأغذية الأجنبية في الصين، ازدادت أهمية الصادرات الزراعية من شمال افريقيا في السنوات الأخيرة، وفي حين استفاد المستهلكون في شمال افريقيا من القدرة التنافسية لأسعار المنتجات الصينية، فإن المنتجات الرخيصة من الصين تمثل تحدياً رئيسياً للمصنعين في شمال افريقيا في كل من أسواقهم المحلية وأسواق البلدان الثالثة، مما يغذي البطالة المزمنة في المنطقة[2].

[1] Fujiwara. Kenji and Keita Kamei, **Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly**, Journal of International Trade and Economic Development, 2018, p 27.
[2] Ibid, p54.

المبحث الثاني:

المحددات العامة في التأثير على معدل التبادلات التجارية الدولية

شهدت التجارة العالمية زيادة هامة في العقود الأخيرة؛ حيث يوجد عدة عوامل تفسر هذا النمو، وفي نفس السياق يرى الكثير من الباحثين بأن من بين أهم العوامل التي تفسر نمو التجارة، وتتبين نتائجها جليا تتمثل في كل من نمو الدخل، تخفيضات معدلات التعريفة الجمركية، وانخفاض تكاليف النقل مما يساهم في نمو التجارة العالمية.

تشكل العوامل الاقتصادية العامة أساساً حيوياً في فهم ديناميكيات التبادل التجاري الدولي، حيث يتداخل الأداء الاقتصادي للدول مع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. من خلال تأثيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستويات التضخم، وسعر الصرف، تُصاغ مسارات التجارة الدولية وتتحدد الفرص الاقتصادية المتاحة، وعليه فإن فهم هذه العوامل يوفر إطاراً لتحليل كيفية تطور العلاقات التجارية بين الدول وتأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: محددات التبادل التجاري وفقا للنظريات التقليدية

يعتبر المركنتيليين بأفكارهم أول من ساهم في تفسير التبادلات التجارية القائمة بين البلدان، ويعد (Thomas Munn 1641) من أهم الكتاب المركنتييليين؛ فقد اعتبروا أن ثروة البلد تقاس بالمخزون من المعادن النفيسة "الذهب، الفضة" التي تحوزها، كما نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا عن طريق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات خاصة الكمالية منها[1]، تتالت أبحاث الاقتصاديين بشأن محددات التبادلات التجارية الدولية، وفي إطار البحث عن سبب قيام التجارة بين البلدان وطريقة توزيع المكاسب

[1] Yan. H, **China's foreign trade achievements: internal and external factors**, 2022, p 13.

المتعلقة بالتجارة الخارجية بين الطراف المتبادلة وكرد فعل لمجموعة أفكار المذهب التجاري وضع العديد من الاقتصاديين عدة نظريات اندرجت في إطار النظريات التقليدية؛ كما تواصلت أبحاث الاقتصاديين بشأن محددات التبادلات التجارية الدولية ليكون موضوع النظريات الجديدة.[1]

❖ المحددات التقليدية للتجارة الدولية

تعَتبر هذه النظريات أن ثروة البلد تكمن في قدُرته على إنتاج السلع والخدمات وليس في جمع المعادن النفيسة، ومن أهم هذه النظريات تلك التي جاء بها آدم سميث والمتمثلة في نظرية الميزة المطلقة؛ مضمونها أن البلدان يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها وأن تستورد السلع التي تتميز بلدان أخرى بميزة مطلقة في إنتاجها،

وُجهت عدة انتقادات للنظرية التي تعتبر أن البلد الذي لا يتفوق في إنتاج أي سلعة، لا يستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي؛ في حين أثبت واقع المعاملات أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي، وهو ما جاءت به نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو التي ترى أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تستطيع توفيرها بتكلفة منخفضة عن غيرها من الدول (أي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية) وتستورد السلع من الخارج الذي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية.[2]

تعرضت هذه النظرية للانتقاد لاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة، كما أن الأسعار هي نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق وأنها الأساس للتبادل التجاري في الظروف العملية، جاءت فيما بعد نظرية نسب عوامل الإنتاج ل هيكشر وأولين التي ارتأت أن سبب التجارة يعود إلى اختلاف المزايا النسبية، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج؛ فمن خلال هذه النظرية

[1] Zahonogo. P, **Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa**, *Journal of African Trade*, idem, 2016, p.p 41–56.
[2] Ibid, p.25

تصدر كل دولة السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملا وافرا ورخيصا نسبيا وتستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملا نادرا ومكلفا نسبيا، الا ان هذه النظرية تعرضت كذالك إلى العديد من الانتقادات وأهمها إلغاء دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة، مما جعل النظرية ذات طابع سكوني وعاجزة عن التكيف مع الواقع العلمي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية والتغيرات التكنولوجية المستمرة، كما لعبت التجديدات في مجال الابتكارات دورا مهما في التخصص، من خلال تخصص البلدان الصناعية الأكثر تقدما وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السلع الجديدة بإنشاء مؤسسات في البلدان المتطورة؛ وبعد سنوات من إقامتها "إنشائها" تقوم بإنشاء وحدات فرعية في الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها التغلب على تكاليف الإنتاج بسبب العقبات الجمركية المفروضة من طرف الدول النامية بسبب الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الأولية المتوفرة.[1]

المطلب الثاني: محددات التبادل التجاري وفقا للنظريات الحديثة

برز نوع جديد من الإنتاج يقوم على أساس ما تنتجه المؤسسات من منتجات متنوعة ومتميزة من حيث: الشكل، النوعية، التصاميم، المواد المستعملة في الإنتاج ....)، وكنتيجة لذلك فإن جزءا كبير من التجارة الدولية هي تجارة بين منتجات تنتمي لنفس الفرع أو الصناعة، فالمنافسة الدولية تدفع العديد من المؤسسات إلى إنتاج عدد محدود من الأصناف والأنواع المختلفة من نفس امنتج وهذا من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة الحدية، ويقوم البلد باستيراد الأصناف والأنواع المختلفة الأخرى من المنتجات من البلدان الأخرى، فمن الملاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين تنوع الانتاج واقتصاديات الحجم. وفي هذا الإطار ظهرت نظرية التنوع كأساس للتجارة الدولية، تبرز نوعين من التنوع:[2]

[1] وليد عابي، مرجع سابق، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص33.

1. تنوع عمودي يركز على نوعية المنتج والذي تم تفسيره باستخدام نموذج Chamberlin والذي القى الضوء على أهمية تناقص التكلفة وتنوع المنتجات وهو ما يؤدي في النهاية الى رفاهية المستهلك.
2. التنويع الأفقي، حيث قامLancaster منذ سنة 1966 بتطوير ما أصبح يطلق عليه (النظرية الجديدة للمستهلك)، فحسب نموذج المستهلك لا يطلب سلعا ولكن يهتم بخصائص السلع، اضافة الى السياسات التجارية المطبقة من قبل البلدان بشأن حماية وتشجيع الإنتاج المحلي أو الحد من السلع الأجنبية بشأن دخولها لأسواقها.

في بداية الثمانينات طرح Krugman نموذج المنافسة الاحتكارية، حيث يرى أن من النادر مصادفة وضعيات احتكار تامة وذلك لأن أي مؤسسة تحقق أرباح مرتفعة تجلب إليها انتباه المنافسين الذين يسعون لمنافستها على هذه الوضعية التفضيلية؛ وهذا النوع الخاص من احتكار القلة يسمى بالمنافسة الاحتكارية، وتوصل إلى أنه مهما كان حجم السوق فإن أي زيادة لعدد المؤسسات الموجودة في السوق سيخفض إنتاج كل المؤسسات ويزيد من تكلفتها المتوسطة؛ فإذا تجاوز السعر التكلفة المتوسطة، فإن مؤسسات القطاع ستحقق ربح ويمكن لمؤسسات جديدة أن تدخل السوق، مما يزيد من عدد المؤسسات ويخفض الأسعار؛ في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية يكون من المفيد توسيع التجارة خارجيا، باعتبار أن حجم السوق سيؤدي إلى زيادة الاختيار الاستهلاكي وانخفاض السعر. اضافة الى ان الانفتاح التجاري يؤدي إلى اتساع حجم السوق مما يجعل المؤسسات تستفيد أكثر من اقتصاديات الحجم ويعطي للمستهلكين تنوعا أكثر للسلع.[1]

أولا: نموذج الجاذبية (THE GRAVITY MODEL)

يعد نموذج الجاذبية من بين أهم النماذج القياسية المستعملة مؤخرا في في وصف تدفقات التجارة الدولية والبحث عن أهم العوامل المؤثرة فيها، حيث تم توظيف نموذج الجاذبية في العديد من الدراسات الاقتصادية

[1] براساد. إسوار، مرجع سابق، ص25

المتعلقة بصادرات السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الوطنية، وفي مختلف الظروف، ويرجع أصل هذا النموذج إلى قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن Newton في سنة 1687، استخدم نموذج الجاذبية في مختلف العلوم ومن بينها الاجتماعية فيما يتعلق بهجرة الأشخاص للخارج وهذا من قبل كاري 1858 Carey، كما تم دراسة كثافة تدفقات الهجرة بين البلدان من قبل رافنستين 1885Ravenstein ويونغ 1924 Yoong من خلال أخذ كل من عاملي حجم السكان ومربع المسافة بينهما، ليتم بعد ذلك البحث في سلوك الشراء لدى المستهلكين عند الاختيار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من قبل رالي 1931 Reilly. [1]فيما بعد من طرف تينبرغن 1962 Tinbergen وهذا في سياق التجارة الدولية، حيث تم التعبير عن تدفقات الصادرات والواردات لبلد ما بالحجم والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تطوير النموذج في شكله النهائي إلى الاقتصادي أندرسن سنة 1979، من خلال تقديم نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية البينية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول، إذ يفترض النموذج في شكله الأساسي أن لكل من المسافة (تكاليف النقل) والحجم الاقتصادي للبلدين (المقاس بالناتج المحلي الإجمالي)، أهمية كبيرة في التبادلات التجارية لبلدين، وقد تواصلت الدراسات القياسية من أجل توسيع محددات التدفقات التجارية ولازالت تتواصل إلى يومنا هذا. وتعد كل من متوسط دخل الفرد للشريك التجاري، الحدود، اللغة والتاريخ المشترك، نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد والاتفاقيات الإقليمية للتجارة من اهم العوامل المدروسة والتي لها تأثير على التدفقات التجارية.

إن اختيار نموذج الجاذبية كأداة قياسية لتحليل العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية يستند إلى أسس نظرية وتجريبية متينة في مجال الاقتصاد الدولي:

[1] العيادي اسلام، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018.

- يعد نموذج الجاذبية، الذي طوره تينبرجن عام 1962، حجر الزاوية في تحليل التدفقات التجارية الدولية، وقد اكتسب مكانة مرموقة في الأدبيات الاقتصادية لقوته التفسيرية الاستثنائية.
- الأساس النظري لنموذج الجاذبية، الذي طوره أندرسون وفان وينكوب في عام 2003، يوفر إطارًا متماسكًا يربط بين نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة. هذا الإطار النظري المتين يجعل النموذج متوافقًا مع مجموعة واسعة من النماذج النظرية للتجارة، بما في ذلك نماذج ريكاردو وهيكشر-أولين ونماذج العوائد المتزايدة للحجم.
- من الناحية التجريبية، أظهرت دراسات عديدة، مثل دراسة هيد وماير في عام 2014، أن نموذج الجاذبية قادر على تفسير ما يصل إلى 70-80% من التباين في التدفقات التجارية الثنائية، هذه القدرة التفسيرية الاستثنائية تجعل النموذج أداة لا غنى عنها في تحليل العوامل المؤثرة على التجارة بين الصين والدول العربية.[1]
- علاوة على ذلك، يتميز نموذج الجاذبية بقدرته على دمج متغيرات متنوعة تتجاوز العوامل الاقتصادية التقليدية. فكما أوضح أندرسون وفان وينكوب، يمكن للنموذج أن يستوعب عوامل مثل المسافة الثقافية، والروابط التاريخية، والاتفاقيات التجارية[2].
- في السياق المعاصر للعولمة والتكامل الاقتصادي، يوفر نموذج الجاذبية إطارًا قويًا لتقييم آثار السياسات التجارية والاتفاقيات الإقليمية، كما أشار باير وبيرغستراند في دراستهم عام 2007، فإن النموذج يسمح بتقدير دقيق لآثار اتفاقيات التجارة الحرة على التدفقات التجارية[3].

[1] Head. K & Mayer. T, **Gravity equations: Workhorse, toolkit, and cookbook**. Handbook of International Economics (Vol. 4). Elsevier. 2014, pp. 131-195

[2] Anderson, J. E., & van Wincoop, E, **Gravity with gravitas: A solution to the border puzzle**, American Economic Review, 2003, p. 170-192.

[3] Baier. S. L & Bergstrand. J. H, **Do free trade agreements actually increase members' international trade?**, Journal of International Economics, 2007, p. 71.

أخيرًا مع التطورات الحديثة في الاقتصاد القياسي، تم تعزيز قوة وموثوقية نموذج الجاذبية بشكل كبير، فقد قدم سانتوس سيلفا وتينريرو في عام 2006 تقنيات تقدير متطورة تعالج مشاكل الأصفار في البيانات التجارية وعدم التجانس، مما يجعل النموذج أكثر قوة في مواجهة التحديات الإحصائية.[1]

ثانيا: نموذج عدم تجانس المؤسسات (The Heterogeneous Firms Model)

تشكل التكاليف أحد أهم العوائق التي تواجه المؤسسات، ومن المساعي الجاهدة من أجل التحكم فيها هو إقامة تكامل اقتصادي وذلك بإقامة سوق موحد مما يؤدي إلى زيادة في حجم السوق، وبالرغم من كل هذا إلا أنه لم يتم القضاء عليها بل فقط تم تخفيضها، قام الاقتصادي (2003) Melitz بتوسيع نموذج المنافسة الاحتكارية لـــ (1980) rugman من خلال تعرضه لتكاليف التجارة وقرارات التصدير، وقد اعتمد على عدة فرضيات منها:

- العمل هو عامل الإنتاج الوحيد.
- قطاع واحد ينتج منتجات متنوعة " تنويع أفقي.
- المنافسة غير تامة مع تواجد مؤسسات كثيرة.
- الإنتاجية الإجمالية للعوامل تتغير على حسب كل مؤسسة.
- تكاليف البحث والتطوير غير قابلة للاسترجاع.
- تكاليف ثابتة من أجل الدخول إلى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير.

قدم Melitz نموذجا مبسطا إلى حد كبير معتمدا على مؤسسات تنشط في سوق ثنائي، حيث يفترض أن هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات في إطار المنافسة الاحتكارية، تقوم بإنتاج منتجات متنوعة كما أنها

[1] Santos Silva. J. M. C & Tenreyro. S, **The log of gravity**, The Review of Economics and Statistics, 2006, p.641-658.

تواجه تكنولوجيات مختلفة، وعلى وجه التحديد فإن المؤسسات تختلف في إنتاجيتها، وحسب ما جاء في نموذج Melitz يعد الإنفتاح التجاري (التخفيض في التكاليف التجارية) وتكاليف الدخول إلى سوق تصديري جديد (المرتفعة جًدا) من أهم المحددات التي تضطر المؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الخروج من السوق، اما انخفاض التكاليف التجارية يؤدي إلى انخفاض في الانتاجية الأدنى مما يفتح المجال أمام بعض المؤسسات "غير المصدرة" للدخول الى اسواق التصدير. [1]

ثالثا: سلوك المؤسسات والتخصص العمودي

شهد تحليل التجارة الدولية تطورات كبيرة ومهمة، ومن بين الجوانب المتطرق لها من خلال هذه التحليلات جانب سلوك المؤسسات، وأصل التطور يرجع إلى النقاش حول آثار العولمة، حيث تُرجع كثافة التبادلات التجارية إلى تجزئة الإنتاج على المستوى الدولي مدفوعا باللجوء المتزايد إلى الإمدادات الدولية والتي تأخذ شكل التخصص العمودي، وهي خاصية تنظم تشتت سلسلة إنتاج سلعة ما بين العديد من البلدان. فقد بيَّن كل من Hummels, Ishii & Yi ثلاثة شروط خاصة بالتدفقات التجارية من أجل القول أن هناك تخصص عمودي: [2]

- يجب أن تكون هناك سلعة منتجة على مرحلتين على الأقل بطريقة متتابعة.
- تقاسم القيمة يجب أن يكون بين بلدين على الأقل.

[1] ليانجشيانج، جين؛ جاناردان، ترجمة أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، **مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية**، البرنامج الأكاديمي البحوث والتحليل، 2018.

[2] حسين، نيفين، **طريق الحرير الجديدة وأثره على دولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة الاقتصاد، دولة الامارات، 2020، ص 15.

المبحث الثالث: المحددات الخاصة في التأثير على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية

على مر التاريخ ازدهرت العلاقة التجارية بين الصين والبلدان العربية، واتسمت بالروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد جلب هذا الترابط الدائم فوائد متبادلة واضطلع بدور حاسم في تنمية المنطقتين.

كانت الصين بتراثها الثري وتقدمها التكنولوجي مقصداً جذاباً للتجار العرب الذين يبحثون عن سلع أساسية مثل الحرير والخزف والشاي، وعلى نحو مماثل كانت البلدان العربية شركاء تجاريين لا غنى عنهم للصين، حيث وفرت سلعاً أساسية مثل التوابل والعطور والمنسوجات، وأدى تبادل السلع على طول الطرق التجارية القديمة، مثل طريق الحرير، إلى إنشاء شبكة دينامية تعزز النمو الاقتصادي والتبادل الثقافي.

وفي العصر الحديث لم تزد أهمية التجارة بين الصين والبلدان العربية إلا قليلا، واليوم تعد الصين أكبر شريك تجاري للعديد من الدول العربية، والعكس بالعكس، وقد توسعت التجارة الثنائية لتشمل طائفة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الطاقة، والتمويل، والهياكل الأساسية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذه الشراكة لم تسهم في الازدهار الاقتصادي لكلتا المنطقتين فحسب بل عززت أيضا العلاقات الدبلوماسية وعززت التفاهم بين الثقافات المختلفة.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية الداخلية

تلعب المحددات الاقتصادية الداخلية دورًا محوريًا في تشكيل وتوجيه العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية. هذه المحددات، التي تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، البعد الجغرافي، وسعر الصرف، تؤثر بشكل جوهري على حجم وطبيعة التبادل التجاري والاستثمارات بين الطرفين، مما يسهم في رسم ملامح التعاون الاقتصادي الصيني العربي وتحديد اتجاهاته المستقبلية.

أولا: النمو في الناتج المحلي الإجمالي

عندما يتعلق الأمر بتحليل نمو واتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في الآونة الأخيرة في الصين والبلدان العربية، هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أخذها في الاعتبار، كفهم التنمية الاقتصادية لهذه المناطق، والذي يمكن أن يوفر أفكارا قيمة للأفراد والأعمال التجارية على حد سواء، وفي الصين، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ملحوظاً على مدى العقود القليلة الماضية، وقد شهد البلد تصنيعا وتحضرا سريعين، مما دفع بتوسعه الاقتصادي، وقد أدى تركيز الصين على التصنيع والنمو الذي تقوده الصادرات دوراً هاماً في تعزيز ناتجها المحلي الإجمالي. [1]

وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاستباقية للحكومة، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا، قد زادت من رفع نموها الاقتصادي.

وبالمثل شهدت البلدان العربية أيضاً نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً في المقام الأول بصناعة النفط والغاز، وتعتمد العديد من الاقتصادات العربية اعتماداً شديداً على صادرات النفط، وتؤثر التقلبات في أسعار النفط العالمية تأثيراً كبيراً على أدائها الاقتصادي، غير أن عدة بلدان عربية تنفذ استراتيجيات للتنويع الاقتصادي للحد من اعتمادها على النفط وتعزيز التنمية المستدامة، إن فهم العوامل الرئيسية الدافعة للتنمية الاقتصادية أمر أساسي لأي شخص مهتم بإمكانات النمو في الصين والبلدان العربية.[2]

وفي الصين كانت عوامل مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، والتقدم التكنولوجي، والابتكار، عاملاً حاسماً في تغذية التنمية الاقتصادية، كما أن تركيز البلد القوي على التعليم وتنمية رأس المال البشري كان له

[1] الحجات، سامر، **طريق الحرير والدبلوماسية الاقتصادية الصينية**، مجلة مركز أريام للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 5، 2022، ص. ص. 50 – 85.

[2] Jian. W, **One Belt One Road: a vision for the future of China Middle East relations**, Al Jazeera centre for studies, Doha, Qatar, 2017, p 44.

دور هام، وعلاوة على ذلك أسهمت سياسات السوق المفتوحة للصين وتركيزها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في نجاحها الاقتصادي، وفي البلدان العربية وبصرف النظر عن قطاع النفط والغاز، برزت عوامل مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتنويع الصناعات، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، بوصفها محركات رئيسية للتنمية الاقتصادية، وتنفذ الحكومات في العديد من البلدان العربية سياسات ترمي إلى تعزيز ثقافة الابتكار وتنظيم المشاريع، وتشجيع نمو الصناعات القائمة على المعرفة، ومن خلال تحليل نمو واتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الأخيرة في الصين والبلدان العربية، وتحديد العوامل الرئيسية التي تدفع التنمية الاقتصادية، يمكن للأفراد والأعمال التجارية اكتساب أفكار قيمة واتخاذ قرارات مستنيرة، سواء كان استكشاف فرص الاستثمار، فهم ديناميكيات السوق، أو التخطيط للمستقبل، إبقاء العين على هذه الاتجاهات يمكن أن يوفر ميزة تنافسية[1].

ثانيا: الموقع الاستراتيجي والبعد الجغرافي

تحتل الصين موقعاً استراتيجياً في قارة آسيا، حيث تبلغ مساحتها 51 بالمئة من مساحة القارة، بالإضافة إلى انها لها حدود مشتركة مع 24 دولة، وهو رقم قياسي مما يجعل الصين دولة قارية، وتقع الدول العربية أيضًا في شمال القارة افريقيا، وفي أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتقع كافة أراضيها في اسيا وافريقيا.[2]

تتراوح المسافة بين الصين والدول العربية بين 5000 إلى 9000 كيلومتر، مما يشكل تحديًا لوجستيًا كبيرًا. فعلى سبيل المثال، تبلغ المسافة البحرية بين ميناء شنغهاي وميناء جدة حوالي 7,700 ميل بحري، وهو

[1] Mohamed Bin Huwaidin, **'China in the Middle East: perspectives from the Arab world'**, idem, 2008, p. 73.

[2] ابراهيم، سمر، **مستقبل العلاقات العربية–الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق**، مجلة دراسات شرق اوسطية، المجلد 1، العدد 24، 2020، ص. 80 -112.

ما يعادل رحلة تستغرق ما بين 20 إلى 25 يومًا بالسفن التجارية العادية. هذه المسافة تزداد إلى 9,200 ميل بحري بين شنغهاي والإسكندرية، مما يعني رحلة تصل إلى 30 يومًا[1].

تؤثر هذه المسافات الشاسعة بشكل كبير على تكاليف النقل والشحن. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2021، فإن تكاليف النقل البحري بين الصين والشرق الأوسط ارتفعت بنسبة 350% خلال جائحة كوفيد-19، مما زاد من تأثير المسافة على التجارة. في الواقع، تشكل تكاليف النقل ما يقارب 10-15% من القيمة الإجمالية للبضائع المتداولة بين الصين والدول العربية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 6.%

وفقا لاحدى الدراسات في عام 2018 وجدت أن زيادة المسافة بنسبة 10% تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الثنائية بنسبة تتراوح بين 9% إلى 15%. في سياق العلاقات التجارية الصينية-العربية، يعني هذا أن البعد الجغرافي قد يكلف الاقتصادات المعنية ما يصل إلى 49.5 مليار دولار سنويًا من التجارة المحتملة[2].

يمتد تأثير المسافة ليشمل الوقت اللازم لنقل البضائع، مما يؤثر بشكل خاص على السلع سريعة التلف. فعلى سبيل المثال، تستغرق الشحنة البحرية من ميناء قوانغتشو في الصين إلى ميناء جبل علي في دبي ما بين 18 إلى 22 يومًا في المتوسط. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 2018، فإن حوالي 30% من الفواكه والخضروات المصدرة تتعرض للتلف أثناء النقل بسبب طول المدة، مما يمثل خسارة تقدر بنحو 2.6 مليار دولار سنويًا في تجارة المنتجات الزراعية بين الصين والدول العربية[3].

---

[1] محمد علي الجبوري، **أثر المسافة الجغرافية على التجارة الدولية: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد والتجارة، 15(2)، 78-95. 2019 ، ص 83.

[2] Brei, M., & von Peter, G. **The distance effect in banking and trade**. Journal of International Money and Finance, 81, 2018, 116-137.

[3] فهد حسين الشمري. **دور البعد الجغرافي في تشكيل العلاقات التجارية الدولية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 30(1)، 2018، ص57.

لمواجهة هذا التحدي، لجأت بعض الشركات إلى الشحن الجوي، خاصة للمنتجات عالية القيمة أو سريعة التلف. اعتماداعلى بيانات اتحاد النقل الجوي الدولي(IATA) ، ارتفع حجم الشحن الجوي بين الصين والشرق الأوسط بنسبة 15.4% في عام 2021 مقارنة بعام 2019. ومع ذلك، فإن تكلفة الشحن الجوي تزيد بمعدل 12-16 مرة عن الشحن البحري، مما يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المستهدفة.

يضاف إلى ذلك تحدي فروق التوقيت بين الصين والدول العربية، والذي يصل إلى 5 ساعات. استطلاع أجرته غرفة التجارة الصينية-العربية في عام 2022 كشف أن 65% من الشركات العاملة في التجارة بين المنطقتين تعتبر فارق التوقيت عائقًا أمام التواصل الفعال وإتمام الصفقات بسرعة. هذا التحدي يؤدي إلى تأخير في اتخاذ القرارات التجارية بمتوسط 1.5 يوم عمل لكل صفقة.

في مجال التكنولوجيا، ساهمت التجارة الإلكترونية في تقليص تأثير المسافة. فقد ارتفعت مبيعات منصة "علي إكسبريس" الصينية في الشرق الأوسط بنسبة 100% سنويًا بين عامي 2018 و2021. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة سلاسل التوريد قد حسن من دقة التنبؤ بالطلب بنسبة 20-30%، مما قلل من تكاليف التخزين والنقل[1].

ثالثا: حجم السكان

من منظور اقتصادي، يشير النمو السكاني السريع في العالم العربي إلى توسع كبير في حجم السوق المحتمل، هذا التوسع يعني زيادة في عدد المستهلكين وتنوعًا في احتياجاتهم، مما قد يخلق فرصًا تجارية جديدة

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية. **التجارة الإلكترونية ودورها في تجاوز حواجز المسافة في التجارة الدولية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2021، ص87.

ويزيد من جاذبية الأسواق العربية للمنتجات والخدمات الصينية، في الوقت نفسه فإن النمو السكاني الأبطأ في الصين مقترنًا بالتطور الاقتصادي السريع، قد أدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد، مما يعزز القدرة الإنتاجية والتصديرية للصين.

الشكل رقم (31): تطور عدد سكان الصين والعالم العربي 1990-2022

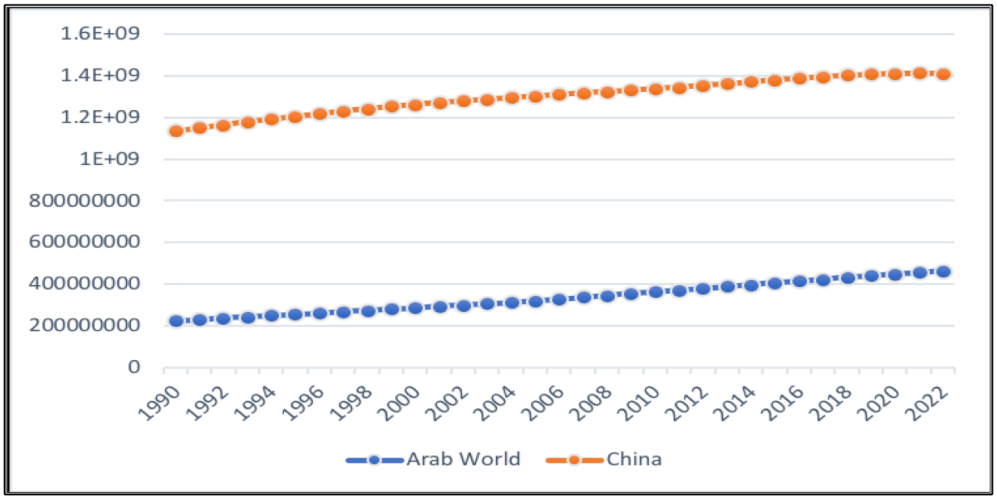

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تظهر البيانات من خلال الشكل رقم (31) تباينًا ملحوظًا في الديناميكيات السكانية بين الصين والعالم العربي خلال الفترة 1990-2022، فقد شهد العالم العربي نموًا سكانيًا سريعًا، حيث ارتفع عدد السكان من 226 مليون نسمة في عام 1990 إلى 465 مليون في عام 2022، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 2.3٪، في المقابل كان النمو السكاني في الصين أبطأ نسبيًا، إذ ارتفع عدد السكان من 1.14 مليار إلى 1.41 مليار خلال نفس الفترة، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 0.7٪.

من الناحية الديموغرافية، يمكن أن نفترض أن الهيكل العمري للسكان في العالم العربي يميل إلى أن يكون أكثر شبابًا مقارنة بالصين، هذا التباين في الهيكل العمري قد يؤدي إلى اختلافات في أنماط الاستهلاك والإنتاج

بين المنطقتين، فالسكان الشباب في العالم العربي قد يكونون أكثر ميلاً لاستهلاك السلع الاستهلاكية والتكنولوجيا، بينما قد تركز الصين أكثر على إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

إن الزيادة السكانية في العالم العربي تشير أيضًا إلى نمو محتمل في القوى العاملة. هذا قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصادات العربية، مما قد يفتح مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين. في المقابل، قد تواجه الصين تحديات متعلقة بشيخوخة السكان في المستقبل، مما قد يدفعها إلى البحث عن أسواق عمل خارجية أو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا لتعويض النقص المحتمل في القوى العاملة.

شكل رقم (32) توزيع سكان الوطن العربي لسنة 2022

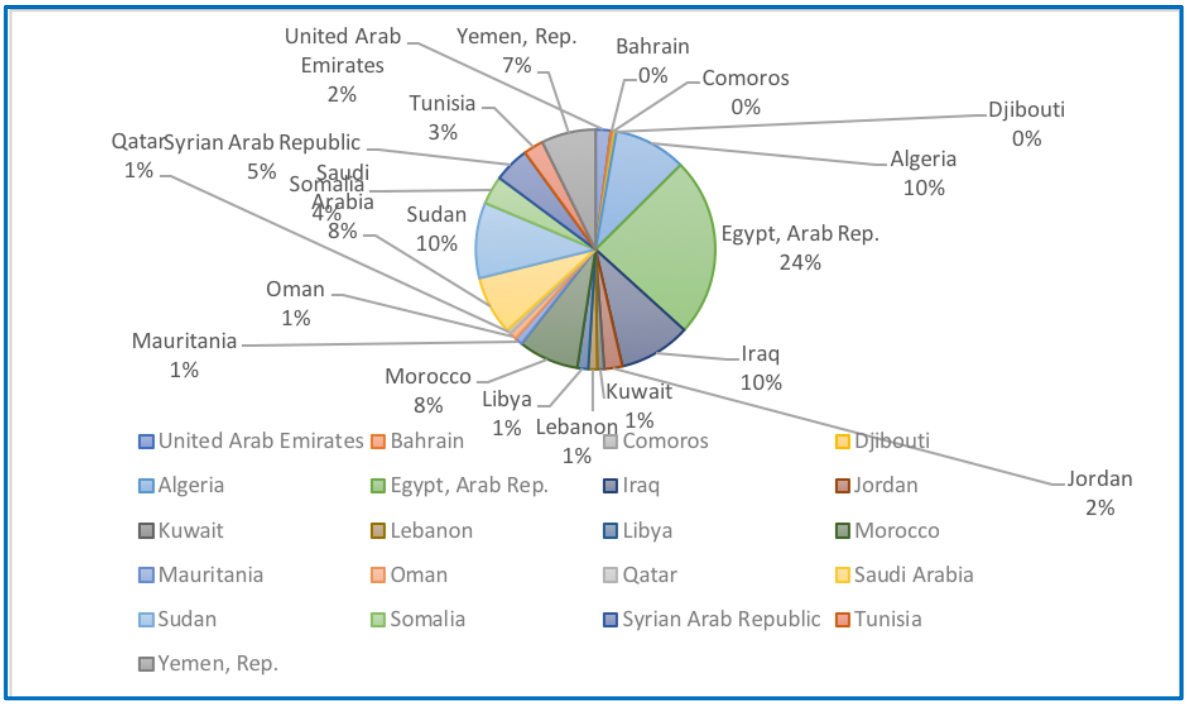

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (32) فان البيانات السكانية للدول العربية لعام 2022 تعكس تفاوتًا كبيرًا في حجم السكان بين الدول، مما يؤثر بشكل مباشر على التبادل التجاري مع الصين. الدول ذات الكثافة

السكانية العالية مثل مصر (حوالي 110 ملايين نسمة)، الجزائر (حوالي 45 مليون نسمة)، السودان (حوالي 46 مليون نسمة)، والعراق (حوالي 43 مليون نسمة) تمثل أسواقًا كبيرة ولها القدرة على استيعاب كميات كبيرة من السلع والخدمات، مما يجعلها شركاء تجاريين مهمين للصين، هذا الحجم السكاني الكبير يمكن أن يعزز الطلب على المنتجات الصينية ويخلق فرصًا استثمارية أكبر.

من ناحية أخرى، الدول ذات الكثافة السكانية المتوسطة مثل السعودية (حوالي 36 مليون نسمة)، اليمن (حوالي 31 مليون نسمة)، سوريا (حوالي 23 مليون نسمة)، والمغرب (حوالي 37 مليون نسمة) تتمتع بأسواق متوسطة الحجم لكنها تظل ذات أهمية تجارية كبيرة، يمكن أن تكون هذه الدول أيضًا مراكز لوجستية إقليمية تسهم في توزيع المنتجات الصينية في المنطقة.

أما الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل البحرين، جيبوتي، وجزر القمر، فإنها تمثل أسواقًا أصغر ولكنها قد توفر فرصًا محددة للتجارة والاستثمار في قطاعات معينة مثل الطاقة والخدمات المالية.

من منظور التجارة الدولية، يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات في الديناميكيات السكانية إلى تكامل اقتصادي أكبر بين المنطقتين، فقد تجد الصين في الأسواق العربية المتنامية فرصًا لتصريف منتجاتها، بينما قد تستفيد الدول العربية من الخبرات التكنولوجية والصناعية الصينية لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة.

و أخيرا، تشير هذه الاتجاهات السكانية إلى إمكانية تعزيز العلاقات التجارية بين الصين والعالم العربي، ومع ذلك فإن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرص سيتطلب سياسات اقتصادية وتجارية مدروسة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتغيرة والتحديات الناشئة في كلا المنطقتين.

رابعا: سعر الصرف

يعد سعر الصرف عاملاً حاسماً في تشكيل العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية، حيث يؤثر بشكل مباشر على القدرة التنافسية للصادرات وتكلفة الواردات لكلا الطرفين:[1]

1. تأثير سياسة سعر الصرف الصينية:

تتبع الصين سياسة سعر صرف مُدارة للرنمينبي (اليوان الصيني). وفقاً لبيانات البنك الدولي، انخفضت قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي بنحو 10% بين عامي 2015 و2020. هذا الانخفاض أدى إلى:

-زيادة تنافسية الصادرات الصينية: ارتفعت الصادرات الصينية إلى الدول العربية بنسبة 21% خلال هذه الفترة، وفقاً لإحصاءات وزارة التجارة الصينية.

-زيادة تكلفة الواردات العربية من الصين: أدى هذا إلى ارتفاع في أسعار المستهلك في بعض الدول العربية، حيث تشكل الواردات الصينية نسبة كبيرة من سلة الاستهلاك.

2.تأثير ربط العملات العربية بالدولار:

معظم دول الخليج العربي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. هذا الربط له تأثيرات مهمة:

-استقرار نسبي في أسعار الصرف: يوفر هذا الربط استقراراً في العلاقات التجارية مع الصين، حيث يقلل من تقلبات سعر الصرف.

[1] Zhang, L., & Wang, X. **Exchange rate dynamics and trade balance in China: A time-series analysis**. Journal of International Economics, 105(3), 2021, p 230.

-تأثر غير مباشر بسياسة الدولار: عندما يرتفع الدولار مقابل اليوان، تصبح الصادرات العربية أقل تنافسية في السوق الصينية. على سبيل المثال، في عام 2019، أدى ارتفاع الدولار بنسبة 4% مقابل اليوان إلى انخفاض صادرات دول الخليج إلى الصين بنحو 2.5.%

3. تأثير تقلبات أسعار النفط:

نظراً لأن النفط يشكل جزءاً كبيراً من صادرات العديد من الدول العربية إلى الصين، فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على قيمة العملات العربية وبالتالي على التجارة، ففي عام 2014، أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض قيمة بعض العملات العربية غير المرتبطة بالدولار. على سبيل المثال، انخفض الدينار الجزائري بنحو 15% مقابل اليوان، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات من الصين بنسبة مماثلة.

4. تأثير سياسات التيسير الكمي:

السياسات النقدية في كل من الصين والدول العربية تؤثر على أسعار الصرف:

-خلال جائحة كوفيد-19، اتبعت الصين سياسة نقدية توسعية، مما أدى إلى انخفاض قيمة اليوان بنحو 6% مقابل سلة العملات الرئيسية في النصف الأول من عام 2020[1].

-في المقابل، حافظت معظم البنوك المركزية العربية على سياسات نقدية أكثر تحفظاً، مما أدى إلى تعزيز القوة النسبية لعملاتها مقابل اليوان.

[1] Huang, Y., & Wang, X. **The renminbi exchange rate and China's trade balance: A reexamination** , China & World Economy, 29(4), 2021, p. 7.

يلعب سعر الصرف دوراً محورياً في تشكيل العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية. ففي حين يوفر ربط بعض العملات العربية بالدولار استقراراً نسبياً، فإن سياسة الصين في إدارة سعر صرف اليوان تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري؛ حيث أن الاتجاه نحو استخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية قد يقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف في المستقبل، مما يعزز العلاقات التجارية بين الطرفين. ومع ذلك، تظل مراقبة تطورات أسعار الصرف أمراً حيوياً للشركات والحكومات المشاركة في هذه العلاقات التجارية المهمة.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية الخارجية

تلعب المحددات الاقتصادية الخارجية دورًا حاسمًا في تشكيل وتوجيه العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية. من بين هذه المحددات، تبرز الاتفاقيات التجارية ومبادرة الحزام والطريق كعوامل رئيسية في تعزيز وتنظيم التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

أولا: الاتفاقيات التجارية

تعتبر الاتفاقيات التجارية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتعزيز التبادل التجاري وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الحدود، تهدف هذه الاتفاقيات إلى تقليل أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، مما يساهم في تعزيز التنافسية وزيادة حجم التجارة بين الأطراف المتعاقدة. في إطار دراسة العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة 1990-2022، يمثل متغير الاتفاقيات التجارية أحد المتغيرات المستقلة التي نتناولها بالتحليل الاقتصادي والتفسير النظري.

تستند النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى أن تخفيض الحواجز التجارية يعزز من تدفقات التجارة بين الدول، وتقدم الاتفاقيات التجارية بين الصين والدول العربية أمثلة على ذلك، حيث تُسهم هذه الاتفاقيات في تحقيق الفوائد التالية[1]:

- تؤدي الاتفاقيات التجارية إلى تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، هذا التخفيض يعزز من القدرة التنافسية للسلع في الأسواق المستهدفة، مما يزيد من حجم التجارة البينية.
- تشمل العوائق غير الجمركية الإجراءات البيروقراطية، والتراخيص، والقيود الكمية، والمعايير الفنية؛ حيث تعمل الاتفاقيات التجارية على تقليل هذه العوائق من خلال تبني معايير موحدة وتسهيل الإجراءات الجمركية.
- تساعد الاتفاقيات التجارية على تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الموقعة، مما يساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد.

وفيما يلي سنقوم بعرض بعض التجارب لكل من الاتفاقيات التجارية (فعلية وقيد التفاوض) ومنتدى التعاون الصيني العربي.[2]

[1] Ministry of Commerce of the People's Republic of China. (2021). China-GCC Free Trade Agreement. http://fta.mofcom.gov.cn/topic/engcc.shtml

[2] Lons, C., Fulton, J., Sun, D., & Al-Tamimi, N. (2019). **China's great game in the Middle East. European Council on Foreign Relations**. https://ecfr.eu/publication/china_great_game_middle_east/

1. اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

تعد اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي من أهم الاتفاقيات التجارية المرتقبة في المنطقة، نظرًا لحجم الاقتصادات المعنية وتأثيرها المحتمل على التجارة العالمية، بدأت المفاوضات رسميًا في عام 2004، وشهدت عدة جولات مع فترات من التوقف والاستئناف، في عام 2022 أعلن الطرفان عن استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي.

تغطي الاتفاقية المقترحة مجالات واسعة تشمل تجارة السلع والخدمات، الاستثمار، حماية الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، في مجال تجارة السلع تهدف الاتفاقية إلى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على معظم السلع المتبادلة وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، أما في قطاع الخدمات فتسعى لفتح الأسواق في مجالات مثل المالية والاتصالات والنقل، كما تهدف الاتفاقية إلى توفير حماية متبادلة للاستثمارات وتسهيل إجراءات الاستثمار المباشر.

تواجه المفاوضات عدة تحديات رئيسية. في قطاع البتروكيماويات، هناك تخوف من دول الخليج من منافسة المنتجات الصينية، بينما تطالب الصين بتخفيض الرسوم على وارداتها من البتروكيماويات الخليجية، كما يوجد خلاف حول قواعد المنشأ ونسبة المكون المحلي اللازمة لاعتبار المنتج "محليًا"، بالإضافة إلى ذلك هناك رغبة من دول الخليج في حماية بعض الصناعات الناشئة من المنافسة الصينية، وخلافات حول مدى انفتاح أسواق الخدمات المالية والاتصالات في دول الخليج.

رغم هذه التحديات تحمل الاتفاقية فرصًا ومنافع محتملة للطرفين. بالنسبة للصين، ستضمن إمدادات الطاقة من دول الخليج وتزيد صادراتها من السلع الاستهلاكية والصناعية، كما ستفتح أسواقًا جديدة لشركاتها في

قطاع الخدمات، أما دول الخليج فستستفيد من تنويع شركائها التجاريين وجذب الاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز صادراتها غير النفطية إلى السوق الصينية.

استنادًا إلى دراسات اقتصادية، يتوقع أن تؤدي الاتفاقية إلى زيادة في حجم التبادل التجاري بنسبة تتراوح بين 20% و30% خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيقها، كما يتوقع ارتفاع الصادرات الخليجية غير النفطية إلى الصين بنسبة قد تصل إلى 40%، وزيادة الاستثمارات المتبادلة بنسبة تتراوح بين 25% و35.%

الآثار الاقتصادية المحتملة للاتفاقية ستكون واسعة النطاق. بالنسبة للاقتصادات الخليجية، ستساهم في تحفيز التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية، وزيادة المنافسة في الأسواق المحلية، هذا قد يؤدي إلى تحسين الكفاءة وخفض الأسعار للمستهلكين، لكنه قد يشكل تحديات لبعض الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة. أما بالنسبة للاقتصاد الصيني، فستعزز الاتفاقية أمن الطاقة وتفتح أسواقًا جديدة للشركات الصينية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والبناء.

في الختام تمثل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي فرصة كبيرة لتعميق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، رغم التحديات القائمة، فإن المنافع المحتملة تدفع الطرفين للاستمرار في المفاوضات، نجاح هذه الاتفاقية قد يشكل نموذجًا للتعاون الاقتصادي بين القوى الاقتصادية الصاعدة والدول الغنية بالموارد، مع ما يحمله ذلك من تأثيرات على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.

2. اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الصين ومصر

شكلت اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الصين ومصر، الموقعة في عام 1994 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1996، نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، منذ توقيعها شهدت

الاستثمارات الصينية في مصر نمواً هائلاً، حيث ارتفعت من 20 مليون دولار في 1996 إلى ما يقارب 7.2 مليار دولار بحلول عام 2020، بمعدل نمو سنوي مركب يتجاوز 25%.

توزعت هذه الاستثمارات على قطاعات استراتيجية، مع استحواذ قطاع الطاقة والبنية التحتية على 40%، والصناعات التحويلية على 25%، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 15%، في المقابل ظلت الاستثمارات المصرية في الصين متواضعة، حيث ارتفعت من أقل من 10 ملايين دولار في عام 2000 إلى حوالي 120 مليون دولار بحلول 2020، هذه الأرقام تعكس فعالية الاتفاقية في جذب الاستثمارات الصينية، لكنها تكشف أيضاً عن عدم توازن كبير في تدفقات الاستثمار بين البلدين. يشير التركيز القطاعي للاستثمارات الصينية إلى توافق بين أهداف المستثمرين الصينيين وأولويات التنمية المصرية، مما يعزز التأثير الإيجابي على الاقتصاد المصري من حيث خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا.

رغم النجاح الواضح للاتفاقية في تحفيز الاستثمارات الصينية، فإن التحدي الرئيسي يكمن في تحقيق توازن أكبر في تدفقات الاستثمار وتعزيز الاستثمارات المصرية في الصين، هذا قد يتطلب مراجعة وتحديث الاتفاقية لتلبية احتياجات كلا الطرفين بشكل أفضل في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، وربما إدراج أحكام تتعلق بالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

في سياق التطورات الاقتصادية العالمية، تكتسب اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الصين ومصر أهمية متزايدة، فمع تنامي دور الصين كقوة اقتصادية عالمية وسعي مصر لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للاستثمار، تبرز الحاجة إلى تطوير وتحديث هذه الاتفاقية، يمكن أن يشمل هذا التحديث توسيع نطاق الحماية ليشمل الاستثمارات في القطاعات الناشئة مثل الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، والتي لم تكن موجودة

بشكلها الحالي عند توقيع الاتفاقية الأصلية، كما يمكن إدراج بنود تتعلق بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، لضمان توافق الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة لكلا البلدين.

من جانب آخر، يمكن للاتفاقية المحدثة أن تركز على تعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، مما قد يساعد في سد الفجوة التكنولوجية وتعزيز القدرات الإنتاجية للصناعات المصرية، كما يمكن إدراج آليات لتسهيل مشاركة الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، مما قد يساهم في زيادة الصادرات المصرية إلى الصين وأسواق شرق آسيا.

تحليل أثر الاتفاقية على المدى الطويل يكشف عن تأثيرها الإيجابي على تدفقات الاستثمار، لكنه يسلط الضوء أيضًا على الحاجة إلى معالجة بعض التحديات، فعلى سبيل المثال يمكن للاتفاقية المحدثة أن تتضمن آليات لتشجيع نقل المعرفة والخبرات بشكل أكثر فعالية، وتعزيز فرص التدريب وبناء القدرات للعمالة المصرية في المشاريع الصينية، هذا من شأنه أن يعزز القيمة المضافة للاستثمارات الصينية للاقتصاد المصري على المدى الطويل.

من المهم أيضًا النظر في كيفية تأثير هذه الاتفاقية على العلاقات الاقتصادية الأوسع بين الصين والعالم العربي، فمصر بموقعها الاستراتيجي وحجم اقتصادها يمكن أن تلعب دورًا محوريًا كبوابة للاستثمارات الصينية في المنطقة العربية وافريقيا، وبالتالي فإن نجاح هذه الاتفاقية وتطويرها قد يكون نموذجًا يحتذى به في اتفاقيات مماثلة مع دول عربية أخرى.

في حين أن اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الصين ومصر قد حققت نجاحات ملموسة، فإن التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات الجديدة تستدعي إعادة النظر فيها وتحديثها؛ حيث يهدف هذا

التحديث إلى تحقيق توازن أفضل في تدفقات الاستثمار، وتعزيز التعاون في المجالات التكنولوجية والابتكارية، وضمان أن تساهم الاستثمارات بشكل أكبر في التنمية المستدامة لكلا البلدين. من خلال هذه الجهود، يمكن للاتفاقية أن تستمر في لعب دور حيوي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين ومصر، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المشتركة.

3. اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الصين والجزائر

وقعت الاتفاقية في 6 نوفمبر 2006 في بكين، وهدفت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين، جاءت هذه الاتفاقية في وقت كانت فيه الصين تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي في افريقيا، بينما كانت الجزائر تبحث عن شركاء استراتيجيين لدعم نموها الاقتصادي.

ركزت الاتفاقية على عدة مجالات رئيسية للتعاون، أبرزها قطاع الطاقة والموارد المعدنية، وفي هذا السياق شهدت الاستثمارات الصينية في قطاع النفط والغاز الجزائري نموًا ملحوظًا، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة العقود الموقعة بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركات الصينية في الفترة من 2002 إلى 2009 حوالي 4 مليارات دولار أمريكي، مما يعكس الأثر الإيجابي للاتفاقية.

وفي مجال البنية التحتية والإنشاءات، لعبت الشركات الصينية دورًا بارزًا في تنفيذ مشاريع ضخمة في الجزائر، من أبرز هذه المشاريع الطريق السيار شرق-غرب بطول 1216 كم، والذي نفذته شركات صينية بتكلفة تجاوزت 11 مليار دولار، كما ساهمت الشركات الصينية في بناء أكثر من 150,000 وحدة سكنية في الجزائر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

شهد التبادل التجاري بين البلدين نموًا مطردًا بعد توقيع الاتفاقية، ففي عام 2005 بلغ حجم التجارة الثنائية حوالي 2.4 مليار دولار، وارتفع إلى 4.4 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً زيادة بنسبة 83% خلال ثلاث سنوات فقط، وبحلول عام 2019 وصل حجم التبادل التجاري إلى 9.1 مليار دولار، مما يعكس النمو المستمر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

في مجال نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، ساهمت الاتفاقية في تعزيز التعاون في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى سبيل المثال قامت شركة هواوي الصينية بتنفيذ مشاريع لتطوير شبكات الاتصالات في الجزائر بقيمة تجاوزت 2.5 مليار دولار منذ عام 2006.

لتسهيل تنفيذ الاتفاقية، تم إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، عقدت هذه اللجنة اجتماعات دورية، حيث تم عقد 7 اجتماعات بين عامي 2006 و2019، مما ساهم في تعزيز التنسيق وحل التحديات التي واجهت التعاون الثنائي.

4. منتدى التعاون الصيني العربي

تأسس منتدى التعاون الصيني العربي في عام 2004 حيث يعد منصة هامة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية، منذ إنشائه شهد التبادل التجاري بين الطرفين نمواً ملحوظاً، مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا المنتدى على التجارة الدولية[1].

[1] Garlick. J, **The regional impacts of China's Belt and Road Initiative**, Journal of Current Chinese Affairs, 2020, p. 3-13.

ثانيا: مبادرة الحزام والطريق

أعلن الرئيس شي جين بينغ أواخر عام 2013 عن مبادرة الحزام والطريق الصينية The Belt and Road Initiative (BRI)، أو ما يُعرف بطريق الحرير الجديد، وكان عنوانها سابقًا "حزام واحد، طريق واحد". ويُعرِّف "الحزام" بأنه الطريق البري (أو الطرق) من الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، بينما يشير "الطريق" إلى الطريق البحري الذي يمر من بحر الصين الجنوبي في المحيط الهندي ومن ثم إلى شرق افريقيا والبحر الأبيض المتوسط، كل طريق أو ممر اقتصادي في مبادرة الحزام والطريق يتبنى حزمة مختلفة من الترتيبات والاتفاقيات الثنائية، وتتم وفقًا للمفاوضات المحلية والظروف الجغرافية الاقتصادية المختلفة، لكن الأساليب متشابهة[1].

نشرت وسائل الإعلام الحكومية الصينية خريطة للمبادرة خلال السنوات الأولى من الإعلان عنها، إلا أنه لا يوجد خريطة رسمية تؤكد الطرق البرية والبحرية، ويرى بعض المراقبون أن عدم الدقة الجغرافية لمبادرة الحزام والطريق يمكن أن يجعلها "غلافًا سياسيًا فضفاضًا" وقادرًا على التوسع بمرونة مع تطور الطلب على الاحتياجات[2].

ويُعد مشروع طريق الحرير الجديد مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصرًا رئيسًا في تنفيذ استراتيجية الصين الخاصة بالانفتاح على العالم؛ وترتكز المبادرة على أن الاقتصاد الصيني يحتاج على نحو مستمر ومتزايد

[1] Leandro, F. J. **The OBOR global geopolitical drive: the Chinese access security strategy**. In The Belt and Road Initiative, 2018, p. 83-106.

[2] Garlick. J, **The regional impacts of China's Belt and Road Initiative**, idem, 2020. P. 3-13.

إلى الموارد والأسواق الخارجية، إضافةً إلى دعم المؤسسات المالية المختلفة لتعزيز التنمية المستدامة مع ضمان تحقيق الأمن القومي الصيني[1].

1. الهدف من مبادرة الحزام والطريق

تهدف المبادرة إلى ربط الصين بباقي دول العالم وقاراته، على نحو يجعلها تقع في مركز الثقل الاقتصادي والسياسي في العالم، وتنظر الصين إلى المبادرة على أنها حاسمة للتغلب على ما تسميه "فجوة كبيرة في البنية التحتية تقيد التجارة والانفتاح والازدهار المستقبلي"[2]، لا تستهدف المبادرة البنية الأساسية وتنفيذ مشروعات مختلفة فحسب، ولكنها تستهدف أيضًا أن تكون المنصة الرئيسة لتحقيق التعاون الاقتصادي العالمي متضمنةً تنسيق السياسات والتجارة والتمويل والتعاون الاجتماعي والثقافي[3].

في عام 2015 أصدرت الحكومة الصينية خطة سياسية لمبادرة الحزام والطريق تضمنت أهدافها ما يلي:[4]

أ. التواصل بين الحكومات للتوافق حول السياسات الحكومية رفيعة المستوى (مثل استراتيجيات التنمية الاقتصادية وخطط التعاون الإقليمي).

---

[1] محمد مطاوع، **طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات**، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 46، 2020، ص. ص 28-43.

[2] OECD, **"The Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape"**, in OECD Business and Finance Outlook 2018, OECD Publishing, Paris, 2018.

https://doi.org/10.1787/bus_fin_out-2018-6-en (accessed Nov. 11, 2022).

[3] National Development and Reform Commission, **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road**, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, 2015.

[4] China Power. **"How Will the Belt and Road Initiative Advance China's Interests?"**, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C.

https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/ (accessed Nov. 12, 2022).

ب. زيادة التنسيق من أجل تحسين ربط شبكات البنية التحتية الصلبة (مثل أنظمة النقل وشبكات الطاقة).

ج. تشجيع توقيع الصفقات التجارية، وموائمة المعايير التنظيمية، وتحسين التكامل المالي.

د. تعزيز العلاقات بين الأفراد من خلال تنمية التبادل الطلابي والخبراء والثقافي والسياحة.

وأوضحت الحكومة الصينية من خلال رؤيتها المعلنة 2015 أن المبادرة مفتوحة وشاملة للجميع، وأن بكين ترحب بجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للانضمام الى المبادرة[1].

أعلن شي جين بينغ في مؤتمر العمل المركزي للشؤون الخارجية في يونيو 2018، الذي حدد السياسة الأساسية للدبلوماسية الصينية، من خلال كلمته "سنشارك بنشاط في إصلاح الحوكمة العالمية ونقودها ونفتح مرحلة جديدة من دبلوماسية القوى العظمى ذات الخصائص الصينية"، وفي هذا السياق يمكن أن يُنظر إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها ممارسة لما تؤكد عليه الصين دائما وهو "بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"[2].

قامت أكثر من 70 دولة بالتوقيع على اتفاقيات مشاركة رسمية مع الصين، وتدعم هذه الدول المبادرة بشكل كلي أو جزئي، وتمثل في مجموعها حوالي ثلثي سكان العالم و30٪ من إجمالي الناتج المحلي، واعتبارًا من يوليو 2022، بلغ عدد الدول التي وقعت على وثائق تعاون الحزام والطريق مع الصين 149 دولة، مما يجعل مبادرة الحزام والطريق أكبر منصة تحظى بترحيب كبير للتعاون الدولي في العالم.[3]

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، جمهورية الصين الشعبية، على شبكة المعلومات الدولية: https://www.fmprc.gov.cn/eng/topics_665678/2015zt/xjpcxbayzlt2015nnh/201503/t20150328_705553.html

[2] كلمة الرئيس شي جين بينغ في المؤتمر المركزي للعمل المتعلق بالشؤون الخارجية، بكين 2018. http://xinhuanet.com/english/2018-06/24/c_137276269.htm (دخول الموقع 2022/11/14).

[3] Hilton. I, **How China's Big Overseas Initiative Threatens Global Climate Progress**, Yale Environment 360. https://e360.yale.edu/features/how-chinas-big-overseas-initiative-threatens-climate-progress (accessed Nov. 12, 2022).

وفقًا لقاعدة بيانات Refinitiv BRI[1]، تم بناء أكثر من 80 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري خارجي، وتصنيف 3164 مشروعًا صينيًا دوليًا كمشروع BRI حتى الربع الأول من عام 2020 بقيمة إجمالية تبلغ 4 تريليون دولار. هذه المشاريع تم تصنيفها الى 1590 مشروعًا بقيمة 1.9 تريليون دولار من مشاريع BRI، بينما الباقي 1574 مشروعًا بقيمة إجمالية قدرها 2.1 تريليون دولار كمشاريع بمشاركة صينية، وبحسب القيمة، فإن ما قيمته 3.3 دولار تريليون (نسبة 83٪) من المشاريع نشطة، بالاضافة الى 593 مليار دولار أخرى مشاريع مكتملة. أما المشاريع المتبقية فهي إما معلقة (64.3 مليار دولار)، أو متأخرة (14.8 مليار دولار)، أو ملغاة (12.8 مليار دولار)[2].

الشكل رقم (33): أعلى 10 دول من حيث عدد المشروعات

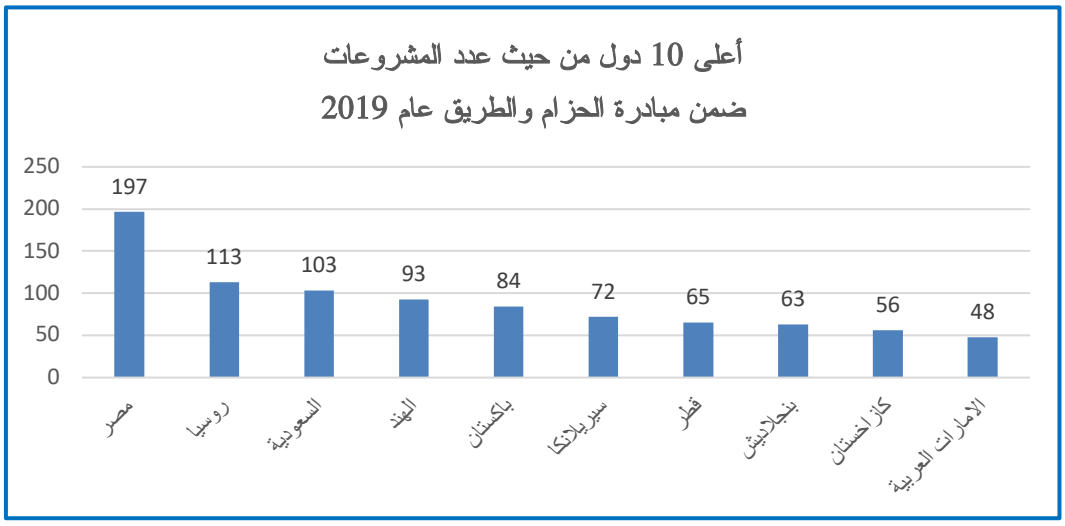

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات Refinitiv BRI (ماي 2019)

[1] قاعدة بيانات Refinitiv، هي تابعة لإحدى شركات مجموعة بورصة لندن LSEG، وهي واحدة من أكبر مزودي بيانات الأسواق المالية والبنية التحتية في العالم. https://www.refinitiv.com/en/financial-data (دخول الموقع 2022/11/14).

[2] Metzger, Stephanie. The Belt and Road Initiative: The Role for Coal. International Centre for Sustainable Carbon (ICSC), London, (2021). Pp 51.

الشكل رقم (34): أعلى 10 دول من حيث قيمة المشروعات

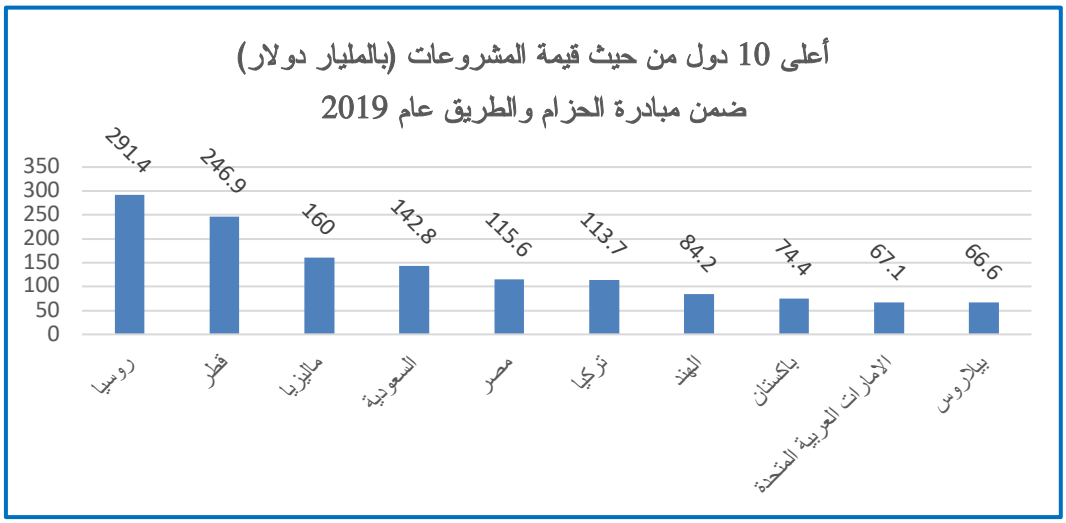

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات Refinitiv BRI (ماي 2019)

من خلال الشكلين (33) و(34)، وفقًا لقاعدة بيانات Refinitiv BRIعام 2019، استحوذت مصر على أكبر عدد من المشروعات للمبادرة (197 مشروع)، بينما تأتي في المرتبة الخامسة من حيث القيمة الاجمالية (115.6 مليار دولار)، في حين تأتي روسيا في المرتبة الاولى من حيث القيمة الاجمالية للمشروعات (291.4 مليار دولار).

يُقدر تمويل الحجم الإجمالي لمشروع BRI بالكامل بنحو من 4 إلى 8 تريليونات دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تلعب منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا دورًا مركزيًا في أجندة الاتصال الخاصة بمبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI)، حيث يشكل ربط المراكز التجارية الصينية مثل هونغ كونغ وشنتشن بقناة السويس المصرية والمنطقة الحرة لجبل علي في الإمارات والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في سلطنة عمان جزءًا مهمًا من الطموح الشامل للمشروع العملاق الآسيوي لتعزيز التدفقات التجارية[1].

[1] Refinitiv, **BRI Connect: An Initiative in Numbers**. 2019. https://www.refinitiv.com/content/dam/marketing/en_us/documents/reports/refinitiv-zawya-belt-and-road-initiative-report-2019.pdf

وتعتبر منطقة شرق افريقيا محورًا رئيسيًا في مشروع الحزام والطريق، وهو ما أدى الى وجود استثمارات هامة في البنية التحتية بالمنطقة؛ مثل إنشاء خط سكة حديد يربط مومباسا بنيروبي، وخط سكة حديد كهربائي من أديس أبابا إلى جيبوتي. كما أنشأت الصين قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي عام 2017 لتأمين المشروع وارداتها النفطية واستثماراتها في المنطقة[1].

2. تمويل مشروعات المبادرة: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

تسعى الصين الى تصدير نموذج تنموي من خلال المبادرات، مثل مبادرة الحزام والطريق، وذلك في محاولة لتقديم بديلاً للمؤسسات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، كما تعمل على تقويض الهيمنة الغربية داخل تلك المؤسسات[2]، مثل منظمة التجارة العالمية التي تقدم حزمة واحدة من الاتفاقيات تتضمن الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات والاتفاقيات المشمولة، وذلك دون التفاوض عليها حتى يتم الانضمام الى عضوية المنظمة[3].

وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين منعت الولايات المتحدة أي زيادة في حقوق الملكية والتصويت للصين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي من شأنها أن تعكس الأهمية المتزايدة للصين في الاقتصاد العالمي، وفي مواجهة هيمنة الغرب على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ ومن أجل المساعدة

[1] محمود زكريا، **القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب**، مركز فاروس للاستشارات وللدراسات الإستراتيجية،2020. https://pharostudies.com/?p=5636#_edn29 (دخول الموقع 2022/11/16).

[2] في عام 2019، واجهت هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ أول أزمة "إغلاق" منذ نشأتها، والتي تعد بمثابة الجهاز القضائي الفعلي للمنظمة، وذلك بسبب المعارضة المتكررة للولايات المتحدة منذ عام 2017 لبدء أي عملية اختيار للقضاة الجدد، مما يعني حينذاك عدم امكانية حل النزاعات التجارية بين الدول من خلال هذه الهيئة التي كانت تقوم بالفصل وتتخذ قرار مُلزم قانونياً للأطراف المعنية.

[3] Shaffer. G & Gao. H, **A new Chinese economic order?**, Journal of International Economic Law, (2020). p. 607-635.

في تمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية؛ لاسيما البلدان التي تغطيها مبادرة الحزام والطريق، فقد اعلنت الصين رسميًا تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) عام 2015، وبدأت عمليات البنك في عام 2016. [1]

3. المكاسب والتحديات أمام مشروع طريق الحرير الجديد

توصلت دراسة لمجموعة البنك الدولي، من خلال تحليل تجريبي مستقل، الى أن مبادرة طريق الحرير يمكن أن تحقق تحسينات واسعة في التجارة والاستثمار الأجنبي وظروف المعيشة للمواطنين في البلدان المشاركة فيها؛ شريطة أن تتبنَّى الصين والاقتصادات التي تقع على امتداد هذه الممرات إصلاحات عميقة للسياسات تزيد من الشفافية، وتُحسِّن القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وتحُد من المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الفساد. ووجدت الدراسة أنه في حالة تنفيذها بالكامل يمكن أن تنتشل المبادرة 32 مليون شخص من براثن الفقر المعتدل (الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار في اليوم). كما يمكن أن تُعزز التجارة العالمية بنسبة تصل إلى 6.2 في المائة، وبنسبة تصل إلى 9.7 في المائة للاقتصادات الواقعة على الممرات. ويمكن أن يزيد الدخل العالمي بنسبة تصل إلى 2.9٪. كما يمكن أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المنخفضة الدخل الواقعة على الممرات بنسبة تصل إلى 7.6 في المائة، وفي الوقت نفسه قد تفوق تكلفة البنية التحتية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق المكاسب المحتملة لبعض البلدان. [2]

[1] Weiss. M. A, **Asian infrastructure investment bank (AIIB)**, Congressional Research Service, 2017, p. 7.

[2] الصين هي المساهم الرئيسي في هذه المؤسسة المتعددة الأطراف، وتمتلك حق التصويت فيها بنسبة حوالي 27%.

ويواجه المشروع تحديين رئيسين[1]: يتمثل الأول في موقف القوى الدولية تجاه المشروع، حيث توجد معارضة واضحة من الولايات المتحدة الأميركية، وتحفظات من اليابان والهند، وتخوفات ممزوجة برغبة في الاستفادة من المشروع من الجانبين الأوروبي والروسي على حد سواء، وترحيبًا من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

4. الدول العربية ضمن المبادرة

منذ تقديم مبادرة الحزام والطريق لأول مرة من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في خريف 2013 أصبحت استراتيجية الحزام والطريق الصينية أهم تصميم للصين للتعامل مع الشرق الأوسط، ولا سيما الخليج العربي، قدمت الصين في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، دبلوماسية الشراكة الخليجية منبرًا لتعميق وتوسيع التعاون بين الصين ودول المنطقة في إطار مبادرة الحزام والطريق، تشير الاستراتيجية إلى مرحلة جديدة من مبادرة "Going Global" الصينية، والتي تشجع الشركات الصينية على السفر إلى الخارج بحثًا عن أسواق جديدة أو فرص استثمارية، بعبارة أخرى يمثل إطلاق برنامج "طريق الحرير الجديد" هذا أهم عمل دبلوماسي واقتصادي لبكين في العالم ومنطقة الخليج العربي أيضًا.[2]

في الواقع تشرع الحكومة الصينية في اتباع نهج استراتيجي للخليج العربي في سياق مبادرة الحزام والطريق، التي تطورت إلى استراتيجية وطنية عليا في الصين، تكثف بكين جهودها لبناء إطارين جديدين لطريق الحرير عبر القارات يربط آسيا وافريقيا وأوروبا في التجارة والاستثمار والبنية التحتية والتبادل بين الأفراد، والتي كانت تسمى في الأصل "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و "القرن الحادي والعشرين"، في عام 2015 أصدرت أكبر وكالة للتخطيط الاقتصادي في الصين، وهي اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح

[1] محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 35

[2] تشاولينغ فنغ، **قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط**، موجز السياسة، منشورات مركز بروكنجز الدوحة، 2015.

(NDRC)، خطة عمل جديدة تحدد التفاصيل الرئيسية للاستراتيجية، والتي أبرزها بناء "ممرات اقتصادية" برية وبحرية، تلقى طريق الحرير الجديد ردود فعل نشطة من قيادات الخليج العربي، تجسدت في مشاركتهم الحماسية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة والأردن وعمان وقطر والكويت وقعت جميعها كأعضاء مؤسسين. تضمن العضوية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لهذه الدول مسارًا سريعًا لصناديق تشين الاستثمارية وستوحدها في إطار مصلحة اقتصادية مشتركة جنبًا إلى جنب مع الالتزامات الصينية المتزايدة. وفقًا لذلك، أصبح الخليج العربي حيويًا لاستراتيجية الصين الكبرى على خلفية مبادرة الحزام والطريق الطموحة. [1]

تركز موقف دول الخليج في مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) عادةً على الشركاء الإقليميين، ومشاريع البناء، والطاقة، بالإضافة إلى كونها مواقع مترابطة أساسية للتجارة في البلدان الناشئة، من وجهة نظر منطقة الخليج، تمثل مبادرة الحزام والطريق صلة دعم مهمة لحلفاء مثل باكستان ومصر. من خلال مبادرة الحزام والطريق، لعبت الصين دورًا أساسيًا في تطوير مشروع تطوير منطقة قناة السويس في مصر بالإضافة إلى مشروع ميناء جوادر وخطوط الأنابيب في باكستان[2].

بالنظر إلى الخطط الرقمية الوطنية الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي، يعتبر طريق الحرير الرقمي لمبادرة الحزام والطريق وثيق الصلة بالمنطقة بشكل لا يصدق. تستمر مبادرات البنية التحتية الرقمية للشركات الصينية في كونها مجدية حتى في أوقات نقص الموارد والصعوبات المتعلقة بالتسليم بسبب تأخيرات سلسلة التوريد المرتبطة بالوباء وإغلاقها، قبل فترة طويلة من اندلاع جائحة COVID-19 بدأت دول الخليج في

[1] China-Africa Trade, **Johns Hopkins School of Advanced International Studies China Africa Research Initiative**, 2020, www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

[2] ذيابات، خير، **اثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي 2018 – 2019** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2019، ص 45.

رؤية تكثيف التعاون القائم على التكنولوجيا لتنويع صناعاتها وبناء اقتصادات المعرفة، في السنوات القادمة من المتوقع أن يظل التعاون القائم على التكنولوجيا أولوية. [1]

في المقابل شهد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول شمال افريقيا العربية نمواً ملحوظاً، ففي مصر على سبيل المثال ارتفع حجم التبادل التجاري من 10.2 مليار دولار في 2013 إلى 14.5 مليار دولار في 2022، مسجلاً زيادة قدرها 42%، وفي المغرب كان النمو أكثر دراماتيكية حيث تضاعف حجم التجارة تقريباً ليصل إلى 6.6 مليار دولار في 2022، وقد شهدت الجزائر وتونس أيضاً زيادات كبيرة في حجم تجارتهما مع الصين خلال هذه الفترة، هذه الأرقام تعكس بوضوح النجاح الكمي للمبادرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول شمال افريقيا[2].

لكن تأثير مبادرة الحزام والطريق لم يقتصر على مجرد زيادة في حجم التجارة، بل امتد ليشمل تحولاً نوعياً في هيكل التبادل التجاري، فعلى جانب الصادرات الصينية حدث تحول ملحوظ من التركيز على المنتجات الاستهلاكية منخفضة القيمة إلى التكنولوجيا المتقدمة والمعدات الصناعية، فعلى سبيل المثال شهدت الجزائر زيادة بنسبة 75% في وارداتها من معدات الاتصالات والطاقة المتجددة الصينية بين عامي 2015 و2022. وخلال جائحة كوفيد-19، ارتفعت صادرات المعدات الطبية الصينية إلى مصر بنسبة 60%، مما يعكس مرونة وتنوع الصادرات الصينية[3].

[1] Ruta. M, Dappe. M, H. Lall, S. V., Zhang, C., Constantinescu, C., Lebrand, M & Churchill, E. **Belt and Road economics: opportunities and risks of transport corridors**, World Bank Group, 2019, p 31.

[2] Chen, H. **The Belt and Road Initiative and China-North Africa trade relations (2013-2022)**, idem, 2023, p. 215-230.

[3] Al-Sayed. M & Wang. L, **Impact of the Belt and Road Initiative on Egypt's export capabilities**. African Development Review, 2022, p 178-195.

شهدت صادرات دول شمال افريقيا إلى الصين تحولاً نوعياً مماثلاً، فبالإضافة إلى المواد الخام التقليدية أصبحت هذه الدول تصدر منتجات زراعية عالية الجودة والمنتجات البحرية، على سبيل المثال ارتفعت صادرات زيت الزيتون التونسي إلى الصين بنسبة مذهلة بلغت 200% بين عامي 2016 و2022، كما شهدت صادرات الفوسفات المغربي إلى الصين زيادة بنسبة 50% بين 2018 و2022، هذا التنوع في الصادرات يعكس تحسناً في القدرة التنافسية لدول شمال افريقيا في السوق الصينية[1].

لعبت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية كجزء من مبادرة الحزام والطريق دوراً حاسماً في تعزيز القدرات التصديرية لدول شمال افريقيا، ففي الجزائر ساهم استثمار 6 مليارات دولار في توسيع ميناء الجزائر العاصمة في تعزيز قدرات التصدير والاستيراد للبلاد، هذه المشاريع الضخمة لم تحسن فقط البنية التحتية اللوجستية بل خلقت أيضاً فرص عمل محلية وعززت نقل التكنولوجيا.

إن تأثير مبادرة الحزام والطريق على التبادل التجاري بين الصين ودول شمال افريقيا العربية يتجاوز مجرد الأرقام والإحصاءات، فقد أدت هذه المبادرة إلى تعميق التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار والتعليم، على سبيل المثال شهدت الفترة بين 2013 و2022 زيادة بنسبة 150% في عدد الطلاب من دول شمال افريقيا الذين يدرسون في الجامعات الصينية، كما تم إنشاء العديد من مراكز البحث والتطوير المشتركة، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.[2]

[1] Benali. K, **Morocco-China trade dynamics under the Belt and Road Initiative**, Mediterranean Politics, 2021, p 502-518.
[2] Liu. X & Zaki. R, **Chinese investments in North African infrastructure: A comprehensive analysis**, China-Africa Research Initiative, Working Paper No. 52. 2023.

خلاصة الفصل

ازداد حضور الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تدريجياً على مدى السنوات العشرين الماضية بالاقتران مع النمو الاقتصادي الصيني القوي، وكانت الحاجة إلى وفرة إمدادات الطاقة لتغذية اقتصادها السريع النمو محركاً هاماً لاختراق بكين في المنطقة، التي أصبحت أكبر مورد للنفط في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2022 قدمت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا أكثر من 53 في المائة من واردات الصين من النفط، وغطت المملكة العربية السعودية 17.77 في المائة والعراق 10.7 في المائة والإمارات العربية المتحدة 8.82 في المائة، كما أن اسقاطات بكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يحركها أيضا بحثه عن أسواق جديدة للمنتجات والاستثمارات الصينية، فضلا عن الحاجة إلى إقامة روابط بين الهياكل الأساسية والمحاور التجارية في إطار مبادرته الطموحة المتعلقة بالحزام والطريق(BRI) .

في ظل هذا النمو المتزايد والروابط الاقتصادية المتينة، يبدو أن فهم ديناميكيات التبادل التجاري بين الصين والدول العربية يتطلب دراسة أعمق للعوامل المؤثرة على هذه العلاقات. من هنا، تبرز أهمية التحليل المستند إلى نماذج اقتصادية متقدمة، تسمح برصد المتغيرات التي قد لا تكون واضحة بشكل مباشر ولكن لها تأثير عميق على مسار هذه الشراكات التجارية. وعليه سنقوم من خلال الفصل التطبيقي الموالي بتحليل أعمق لهذه العلاقة التجارية باستخدام نموذج الجاذبية، وهو أداة فعّالة لتحليل العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية.

الفصـــــل الرابع

الدراسة التطبيقية باستعمال نموذج الجاذبية للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية خلال الفترة 1990 -2022

تمهيد

يشكل هذا الفصل حجر الزاوية في دراستنا للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية خلال الفترة 1990-2022، بعد استعراضنا للإطار النظري والتحليلي في الفصول السابقة، نتجه الآن نحو الجانب التطبيقي، مستخدمين نموذج الجاذبية كأداة رئيسية لتحليلنا الكمي.

يعد نموذج الجاذبية من أكثر النماذج القياسية شيوعًا وفعالية في دراسة التدفقات التجارية الدولية، يستمد هذا النموذج اسمه وفكرته الأساسية من قانون الجاذبية في الفيزياء، حيث يفترض أن حجم التجارة بين دولتين يتناسب طرديًا مع حجم اقتصاداتهما وعكسيًا مع المسافة بينهما، ومع تطور الدراسات الاقتصادية تم توسيع النموذج ليشمل متغيرات إضافية تؤثر على التجارة الدولية.

في سياق دراستنا يوفر نموذج الجاذبية إطارًا منهجيًا متينًا لتحليل العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، من خلال هذا النموذج نسعى إلى تقدير تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والجغرافية والسياسية على حجم التجارة البينية، مما يتيح لنا فهمًا أعمق لديناميكيات هذه العلاقات التجارية.

ينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم؛

المبحث الثاني: اختبارات وتقدير النموذج القياسي؛

المبحث الثالث: تحليل النتائج وتفسيرها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بيانات بانل، وهي أداة تحليلية قوية تتيح الجمع بين البيانات المقطعية والزمنية، مما يعزز من القدرة التفسيرية للنماذج الاقتصادية ويقلل من احتمالات التحيز الإحصائي، يتميز نموذج بيانات بانل بالقدرة على التعامل مع التغاير غير الملاحظ بين الدول عبر الزمن، والذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على النتائج، هذه المنهجية تمكن الباحث من مراقبة التغيرات الديناميكية والهيكلية التي تطرأ على المتغيرات محل الدراسة عبر فترات زمنية ممتدة، مما يتيح فهماً أعمق وأشمل للعلاقات التجارية بين الدول.

يمكن استخدام نموذج بيانات بانل بثلاث طرق رئيسية: نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج البيانات المجمعة، في هذه الدراسة سيتم التركيز على نموذج التأثيرات الثابتة، حيث يسمح هذا النموذج بالتحكم في الخصائص الفردية الثابتة لكل دولة مما يعزز من دقة التحليل وموثوقية النتائج.

ويشكل نموذج الجاذبية أداة رئيسية للباحثين المهتمين بآثار السياسات المتصلة بالتجارة فهو يوفر مجالاً مناسباً للاختبار لتقييم الآثار التجارية لمختلف السياسات. وتشمل نماذج الجاذبية الآن بصورة روتينية متغيرات تتجاوز بكثير تلك التي تُفرض على الحدود، مثل التعريفات الجمركية، لتغطية الحواجز خلف الحدود أيضا، وقد تبين أن السياسات التنظيمية.

المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع والنموذج المقترح للدراسة

تساهم منهجية بيانات بانل في توفير نتائج أكثر دقة وموثوقية، حيث تمكن من تحليل التأثيرات الزمنية والمتقاطعة بشكل متكامل، من خلال هذه المنهجية يمكن الكشف عن العلاقات السببية بشكل أفضل وتحديد التأثيرات المختلفة للمتغيرات المستقلة على حجم التجارة بين الصين والدول العربية.

أولا: تعريف منهجية بيانات البانل (Panel Data)

تشير بيانات بانل إلى مجموعات البيانات التي تتألف من ملاحظات متعددة على كل وحدة من وحدات العينة؛ ويمكن إنشاء ذلك عن طريق عمليات رصد تجميعية للسلاسل الزمنية عبر مجموعة متنوعة من الوحدات القطاعية الشاملة، بما في ذلك البلدان، والولايات، والمناطق، والشركات، أو الأفراد أو الأسر المعيشية المسحوبة عشوائياً، وبعبارة أخرى يشير مصطلح بيانات الأفرقة إلى بيانات متعددة الأبعاد.

وتتضمن بيانات بانل ملاحظة عن ظواهر متعددة لوحظت على مدى فترات زمنية متعددة بالنسبة لنفس الشركة أو الأفراد، وتعد السلاسل الزمنية والبيانات الشاملة للقطاعات أمثلة لبيانات فريق واحد بُعد فقط.

وفي كثير من الحالات يمكن للباحثين أن يستخدموا بيانات بانل بالنسبة للأصناف التي لا يمكن فحصها في إطار سلاسل زمنية فقط أو في إطار أجزاء فرعية فقط، فعلى سبيل المثال هناك مشكلة تتعلق بدراسات وظائف الإنتاج تتمثل في أن فك الارتباط بالتغيرات التكنولوجية يشكل وفورات حجم، وفي هذه الحالة لا توفر البيانات المقطعية إلا معلومات عن وفورات الحجم، ومع ذلك تؤثر بيانات السلاسل الزمنية على التغيرات التكنولوجية ووفورات الحجم دون أي اعتبار لآثارها.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه بيانات بانل، توجد بعض المزايا وبعض العيوب، ويمكننا أن ندرج عدة فوائد وحدود لاستخدام تحليل بيانات الفريق:

1 .تتمثل مزايا بيانات بانل في أنها تمثل مجموعة بيانات أكبر بكثير مع قدر أكبر من التباين، وتساويا بين المتغيرات أقل مما هو معتاد بالنسبة لبيانات الأجزاء المتقاطعة أو السلسلة الزمنية، وبالإضافة إلى المزايا العديدة التي ينطوي عليها الحصول على تقديرات أكثر صحة ودقة، وتتمثل ميزة أخرى من مزايا مجموعات بيانات

الأفرقة في قدرتها على التحكم في عدم التجانس، حيث أن عدم السيطرة على هذه الآثار الفردية المحددة غير الملاحظة يحرف التقديرات الناتجة عن ذلك.

2.كما أن مجموعات بيانات بانل قادرة على تحديد الأثر الذي لا يمكن اكتشافه ببساطة في مقاطع شاملة بحتة أو في بيانات السلاسل الزمنية البحتة.

وفيما يلي مساوئ بيانات بانل:

1.مشاكل التصميم وجمع البيانات وإدارة البيانات، وتشمل هذه المشاكل مشاكل التغطية، وعدم الرد، والمقابلة المتكررة.

2.التشوهات الناجمة عن أخطاء القياس، وقد تنشأ أخطاء في القياس بسبب رد غير صحيح بسبب أسئلة غير واضحة وأخطاء في الذاكرة، وفي حين أن هذه المشاكل يمكن أن تحدث في الدراسات الشاملة لعدة قطاعات، فإنها تتفاقم في دراسات البيانات الجماعية.[1]

ثانيا: نماذج التقدير لبيانات بانل:

تعد نماذج بيانات البانل من الأدوات الإحصائية القوية التي تسمح للباحثين بدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن ومختلف الوحدات المقطعية، في هذا القسم سنقوم بتقديم ثلاثة نماذج رئيسية لتقدير

[1] مسعودي ز، عزي خ، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و – ECMدراسة قياسية للفترة (1980–2017)**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات, 2019، ص .20.

بيانات البانل ضمن طريقة المربعات الصغرى(OLS): النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، إضافة الى نموذج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

1.االتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

أ–النموذج التجميعي(Pooled Model)

يعد النموذج التجميعي نقطة انطلاق أساسية في تحليل بيانات البانل، يفترض هذا النموذج أن جميع الوحدات المقطعية متجانسة، وأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ثابتة عبر الزمن ولجميع الوحدات، يمكن تمثيل النموذج التجميعي رياضياً كما يلي[1]:

$$y[it] = \alpha + \beta_1 x_1[it] + \beta_2 x_2[it] + \dots + \beta_k x_k[it] + \varepsilon[it]$$

حيث:

$y[it]$:هو المتغير التابع للوحدة i في الزمنt

$x[it]$:هي المتغيرات المستقلة

α :هو الحد الثابت المشترك لجميع الوحدات

β :هي معاملات الانحدار

$\varepsilon[it]$:هو حد الخطأ العشوائي

[1] Pesaran, M. H., & Zhou, Q, **Estimation of time-invariant effects in static panel data models**, Econometric Reviews, 2018, p. 1137-1171.

يتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، على الرغم من بساطته، فإن النموذج التجميعي قد يكون مناسبًا في حالات معينة، خاصة عندما تكون الاختلافات بين الوحدات المقطعية ضئيلة أو غير ذات أهمية إحصائية.

من مزايا هذا النموذج سهولة التفسير وزيادة درجات الحرية نتيجة تجميع البيانات، ومع ذلك فإن افتراض التجانس قد يكون مقيدًا للغاية في العديد من التطبيقات العملية، مما قد يؤدي إلى تحيز في التقديرات إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين الوحدات المقطعية.

ب–نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)

يعالج نموذج التأثيرات الثابتة أحد أهم قيود النموذج التجميعي من خلال السماح بوجود اختلافات فردية بين الوحدات المقطعية، يفترض هذا النموذج أن لكل وحدة مقطعية خصائص فريدة قد تؤثر على المتغيرات المستقلة أو التابعة، يمكن تمثيل نموذج التأثيرات الثابتة رياضياً كما يلي[1]:

$$y[it] = \alpha[i] + \beta_1 x_1[it] + \beta_2 x_2[it] + \ldots + \beta_k x_k[it] + \varepsilon[it]$$

حيث $\alpha[i]$ يمثل الحد الثابت الخاص بكل وحدة مقطعية.

يتم تقدير هذا النموذج عادة باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع متغيرات وهمية (LSDV) أو طريقة الانحراف عن المتوسط، يتميز نموذج التأثيرات الثابتة بقدرته على التحكم في التأثيرات غير الملحوظة الثابتة عبر الزمن، مما يجعله مناسبًا للدراسات التي تركز على التغيرات داخل الوحدات المقطعية.

[1] Imai, K., & Kim, I. S. **When should we use unit fixed effects regression models for causal inference with longitudinal data?** , American Journal of Political Science, 2019, p. 467-490.

من مزايا هذا النموذج قدرته على معالجة مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات الفردية غير الملحوظة، ومع ذلك فإن هذا النموذج قد يؤدي إلى فقدان درجات الحرية بسبب تقدير عدد كبير من المعلمات، خاصة عندما يكون عدد الوحدات المقطعية كبيرًا.

ج–نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

يفترض نموذج التأثيرات العشوائية أن الاختلافات الفردية بين الوحدات المقطعية هي عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، يمكن تمثيل هذا النموذج رياضياً كما يلي[1]:

$$y[it] = \alpha + \beta_1 x_1[it] + \beta_2 x_2[it] + \dots + \beta_k x_k[it] + (u[i] + \varepsilon[it])$$

حيث:

α –هو الحد الثابت المشترك

$u[i]$ –هو المكون العشوائي الخاص بكل وحدة مقطعية

$(u[i] + \varepsilon[it])$ –يمثل حد الخطأ المركب

يتم تقدير هذا النموذج عادة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) ، حيث يتميز نموذج التأثيرات العشوائية بكفاءته في تقدير المعاملات، خاصة عندما تكون الاختلافات بين الوحدات المقطعية غير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة.

[1] Bell, A., Fairbrother, M., & Jones, K. **Fixed and random effects models: making an informed choice**. Quality & Quantity, 2019, p. 1051-1074.

من مزايا هذا النموذج قدرته على تقدير تأثير المتغيرات الثابتة عبر الزمن، والتي يتم استبعادها في نموذج التأثيرات الثابتة، كما أنه يحتفظ بدرجات حرية أكبر مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة، ومع ذلك فإن الافتراض الأساسي لهذا النموذج – عدم وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة – قد لا يكون صالحًا في جميع الحالات.

2.التقدير بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS)

لتقدير المعاملات في العلاقة التكاملية المشتركة بين المتغيرات، تستخدم طريقة(FMOLS) ؛ حيث تعتمد هذه الطريقة على تعديل طريقة المربعات الصغرى العادية التقليدية، وذلك للقضاء على تأثير الارتباط الذاتي في البيانات، وهو أمر ضروري للحصول على تقديرات متسقة وكفاءة للمعاملات، وبالتالي فإن طريقة (FMOLS)تمكننا من تحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بشكل أكثر دقة[1].

في الختام يعد اختيار النموذج المناسب من بين هذه النماذج أمرًا حاسمًا في تحليل بيانات البانل، يجب على الباحث أن يأخذ في الاعتبار طبيعة البيانات، والإطار النظري للدراسة، والافتراضات الأساسية لكل نموذج عند اتخاذ قرار بشأن النموذج الأنسب لدراسته.

ثالثا: اختبارات التحديد

1.اختبار التجانس Hsiao

تعد اختبارات تشخيص التجانس أو عدم تجانس معلمات النموذج من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، لذا اقترح (Hsiao1986)عدة إجراءات للاختبار تسمح بتحديد

[1] مسعودي ز،عزي خ، مرجع سابق، ص 57.

الحالة التي يكون عليها من بين عدة حالات مختلفة، ويعتمد هذا الاختبار على مجموعة متفرعة من الاختبارات والفرضيات الفرعية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (35): اختبارات التجانس لــHsiao (1986)

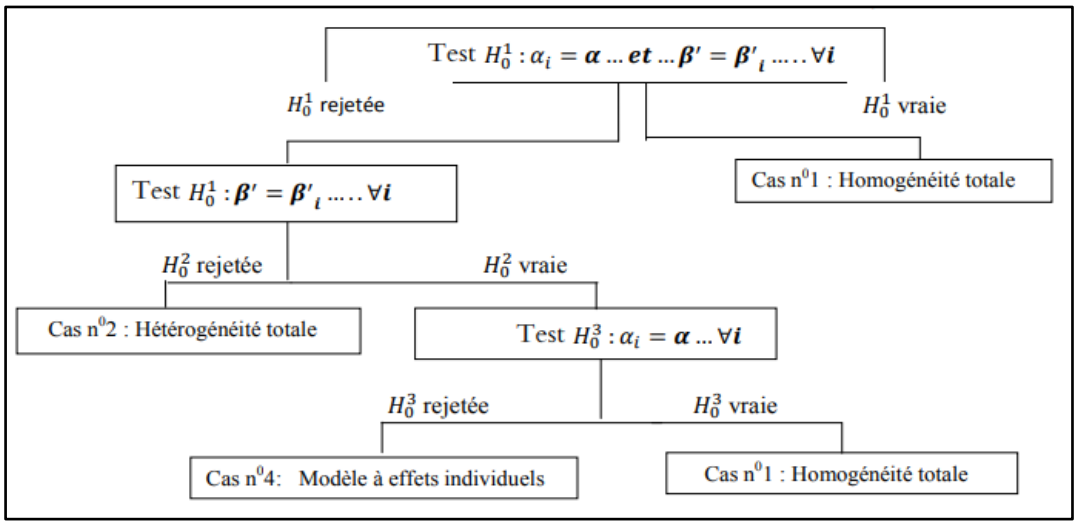

Source: Bourbonnais. R, **Econométrie: Cours et exercices corrigés**, Paris: Dunod, p349.

حيث انطلاقا من النموذج الاساسي الخاص بمعطيات بانل $(y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} k_{it} +) u_i$ يمكن تحديد أربع حالات التي يمكن أن تكون عليها البيانات المقطعية، والتي يمكن الكشف عن هذه الحالات بواسطة اختبار Hsiao اخلاص بالتجانس.

- ✓ **الحالة الأولى:** وهي حالة التجانس التام أو التطابق الكلي(Totale Homogénéité) ، بحيث يكون تساوي أو تطابق تام بين المعلمات الثابتة ومعلمات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية أن تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الاخرى تكون نفسها .

- ✓ **الحالة الثانية:** وهي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق (Totale Hétérogénéité) ،بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت واختلاف بين معاملات المتغيرات من عينة لأخرى (مفردات العينة المدروسة)، و بالتالي نقول أنه يوجد نموذج مختلف، وفي هذه الحالة يتم رفض صيغة البينات المقطعية (معطيات بانل).
- ✓ **الحالة الثالثة:** وتتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت الخاصة بالمفردات المدروسة، واختلاف بين المعاملات أي معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الاخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو المفردات، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، وبالتالي نرفض صيغة البيانات المقطعية.
- ✓ **الحالة الرابعة:** وتتميز هذه الحالة بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة أي اختلاف الثوابت للمتغيرات المفسرة في العينات المدروسة، وبالتالي لهذا النموذج تأثريات فردية، وتعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الاخرى والمتمثلة بالحد الثابت.

2.اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation)

يتم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي (serial correlation test) على بيانات طولية تمتد لـــ 31 سنة، الهدف من هذا الاختبار هو التحقق من وجود علاقة بين قيم المتغير في فترة زمنية معينة وقيمه في الفترات الزمنية السابق:[1]

[1] علي محمد العبادلة، **محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (1995–2013)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 100.

- اختبار بيساران :(Pesaran CD test) استخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود ارتباط تسلسلي في بيانات اللوحة .(panel data) يفترض هذا الاختبار في فرضيته الصفرية عدم وجود ارتباط تسلسلي، بينما تفترض الفرضية البديلة وجوده.
- اختبار دوربين البديل :(Durbin's alternative test) استخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود ارتباط تسلسلي في سلاسل زمنية .(time series) يفترض هذا الاختبار في فرضيته الصفرية وجود ارتباط تسلسلي، بينما تفترض الفرضية البديلة عدم وجوده.

3.اختبار التداخل الخطي المتعدد (Test of multicollinearity)

هو إجراء إحصائي يهدف إلى الكشف عن وجود علاقة خطية قوية بين متغيرين مستقلين أو أكثر في نموذج الانحدار، عندما تكون هذه العلاقة قوية يصعب تحديد تأثير كل متغير بشكل مستقل على المتغير التابع، مما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وغير موثوقة، يتم الكشف عن التداخل الخطي باستخدام معاملات الارتباط، عامل تضخم التباين، وتحليل المكونات الرئيسية وغيرها من الأساليب، وعادةً ما يتم التعامل مع هذه المشكلة عن طريق حذف المتغيرات المتداخلة أو دمجها أو تحويلها، ويكون الكشف عن التداخل الخطي المتعدد من خلال اجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)، فإذا كان (VIF) أكبر من 5 فنعتبر وجود تداخل خطي متعدد[1].

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، الجزائر، الطبعة الأولى ،2011، ص 90.

4.اختبار (Hausman Test)

اختبار هوسمان هو أداة إحصائية تستخدم في تحليل البيانات اللوحية (Panel Data) لتحديد ما إذا كان النموذج المناسب لبياناتك هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أم نموذج التأثيرات العشوائية.(Random Effects Model) . نستخدم اختبار هوسمان عندما نكون غير متأكدين من أي من النموذجين (الثابتة أو العشوائية) هو الأنسب لبياناتنا؛ حيث يقارن اختبار هوسمان بين كفاءة معاملات النموذجين، إذا كان الفرق بين المعاملات كبيرًا بشكل إحصائي فهذا يشير إلى أن النموذجين مختلفين بشكل كبير، وبالتالي نختار النموذج الذي يوفر تقديرات أكثر كفاءة[1].

- **الفرضية الصفرية** :(**H0**) نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الصحيح.
- **الفرضية البديلة** :(**H1**) نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الصحيح.

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي هو جزء حيوي من تحليل جودة النموذج الإحصائي، وخاصة نماذج الانحدار، يُستخدم هذا الاختبار لتقييم مدى توافق البواقي، وهي الفروقات بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة للنموذج، مع التوزيع الطبيعي، يعد التوزيع الطبيعي للبواقي أحد الافتراضات الأساسية التي تضمن صحة العديد من الاستنتاجات الإحصائية المستندة إلى النموذج.

[1] Amini, Shahram & Delgado, Michael & Henderson, Daniel & Parmeter, Christopher. **Fixed vs Random: The Hausman Test Four Decades Later**, Advances in Econometrics, 2012, p.p. 4-5.

خطوات إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:[1]

أ–الرسم البياني:

– هيستوغرام البواقي: يُستخدم لرؤية الشكل العام لتوزيع البواقي، إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً، ينبغي أن يكون الهيستوغرام متماثلاً وذا شكل جرسي.

– مخطط الاحتمالية الطبيعية(Q-Q Plot) : يتيح هذا المخطط مقارنة القيم الكمية للبواقي بالقيم الكمية للتوزيع الطبيعي، إذا كانت النقاط على المخطط تتبع خطاً مستقيماً، فهذا يشير إلى أن البواقي قد تكون موزعة طبيعياً.

ب–الاختبارات الإحصائية:

– اختبار شابيرو–ويلك (Shapiro-Wilk Test) : يقيس مدى انحراف البواقي عن التوزيع الطبيعي، قيمة p الكبيرة (عادة أكبر من 0.05) تشير إلى أن الفرضية الصفرية (أن البواقي موزعة طبيعياً) لا يمكن رفضها.

– اختبار كولموغوروف–سميرنوف(Kolmogorov-Smirnov Test) : يقارن التوزيع التجريبي للبواقي مع التوزيع الطبيعي النظري، قيمة p الكبيرة تشير أيضاً إلى عدم رفض الفرضية الصفرية.

[1] Kishor, N. Residuals, Analysis of. In: Maggino, F. (eds) **Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research**, Springer, Cham, 2023, p19.

- اختبار جاركو-بيرا(Jarque-Bera Test) : يعتمد على حساب التفرطح والانحراف للبواقي، إذا كانت قيمة الاختبار منخفضة وقيمة p كبيرة، فهذا يشير إلى توافق البواقي مع التوزيع الطبيعي.

ج-تحليل اللحظات:

- المتوسط والتشتت: يجب أن يكون متوسط البواقي قريباً من الصفر، و أن يكون تشتت البواقي ثابتاً.

- الانحراف(Skewness) : يجب أن يكون قريباً من الصفر إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً.

- التفرطح(Kurtosis) : يجب أن يكون قريباً من 3، وهو قيمة التفرطح للتوزيع الطبيعي.

تعد النتائج التي توضح أن البواقي موزعة طبيعياً ضرورية لعدة أسباب:

-تأكيد صحة النموذج: يعتمد العديد من الاختبارات الإحصائية والفرضيات على افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي، مثل اختبارات t واختباراتF .

-التحليل الاستنتاجي: يمكن الاعتماد على النتائج الاستنتاجية المستخلصة من النموذج بشكل أكبر إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً.

-التنبؤ الدقيق: يؤدي التوزيع الطبيعي للبواقي إلى تحسين دقة التنبؤات المقدمة من النموذج.

إذا أظهرت النتائج أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، فقد يكون من الضروري إجراء تعديلات على النموذج، مثل استخدام تحويلات للمتغيرات، أو اختيار نموذج إحصائي مختلف يتوافق بشكل أفضل مع طبيعة البيانات.

6.اختبارات جذر الوحدة (Panel Unit Roots Test)

إن استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة، حيث أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف، وهناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية، ومن الطرق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جذور الوحدة Unit Roots ، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر؛ وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة (d) أذا استقرت بعد اخذ الفرق (d) .1

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية يتم استخدام عدة اختبارات من أهمها :

- **اختبار ديكي – فوللر الموسع[2] (Augmented Dickey-Fuller Test -ADF)**

أساس اختبار ديكي – فوللر (1979) DF test قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية من الانحدار الذاتي (Autoregressive(AR) process) ، والذي يقدر بالصورة التالية :

[1] Kirchgässner G. and Wolters J. **"Introduction to Modern Time Series Analysis"**, SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg, 2007, p.p. 13-14.
[2] Dickey D. and Fuller W **'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root"**, Econometrica, n49, 1981, p .1057-1072.

$$\Delta Yt = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

μ رتبة النموذج ، εt الخطأ العشوائي، ΔY_t تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Yt ، حيث:

ويعد اختبار" ديكي – فوللر (DF) من أشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم استقراره وهي صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة (n)، ومستوى المعنوية (α) .[1]

- **اختبار فيليبس بيرون Phillips- Perron Test (PP)**

وهو أحد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف اختبار فيليبس – بيرون (PP) عن اختبار (ADF) بكـــــــــــــونه لا يحتـــــوي على قـــــيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس – بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) نفسها إلا أنه يختلف عن اختبار(DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى، وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلميه non-parametric لإحصاءة (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين والارتباط الذاتي، في حين أن اختبارDF يعالج مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلميه من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير التابع على يمين المعادلة، ويتطلب اختبار فيليبس – بيرون (PP) تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) : [2]

[1] Christine Lim and Michael McAleer**«Cointegration Analysis of Quarterly Tourism Demand by Hong Kong and Singapore for Australia,»** Applied Economics, vol. 33, no. 12, 2001, p. 1599-1619.
[2] Engle, R.F. **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**. Econometrica, 1982, p 987-1007.

$$\Delta Yt = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

7.اختبار التكامل المشترك(PEDRONI)

اختبار التكامل المشترك بيديروني (Pedroni Cointegration Test) هو أداة إحصائية تُستخدم لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات زمنية متعددة في سياق نماذج البيانات اللوحية .(panel data) تم تطوير هذا الاختبار من قبل بيتر بيديروني في أواخر التسعينيات، وهو يتكون من مجموعة من الاختبارات التي يمكن استخدامها لتحديد وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية[1].

- الفرضية الأساسية هي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا تم رفض الفرضية الأساسية، فهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

يتضمن اختبار بيديروني سبعة إحصاءات اختبار مختلفة، تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:

- إحصاءات البُعد الداخلي :(Within-dimension statistics) تشمل أربع اختبارات وهي : Panel v-Statistic، Panel rho-Statistic، Panel PP-Statistic، و-Panel ADF Statistic.
- إحصاءات البُعد البيني :(Between-dimension statistics) تشمل ثلاث اختبارات وهي : Group rho-Statistic، Group PP-Statistic، و.Group ADF-Statistic
- يتم حساب هذه الإحصاءات باستخدام الطرق المختلفة لتقدير العلاقة بين السلاسل الزمنية والاختلافات المحتملة في البيانات اللوحية.

[1] Pedroni, P. **Critical Values for Cointegration Tests in Heterogeneous Panels with Multiple Regressors**. _Oxford Bulletin of Economics and Statistics_, 1999, p.p. 653-670.

رابعا: الجانب النظري لنموذج الجاذبية

يعد نموذج الجاذبية من أهم الأدوات التحليلية في مجال الاقتصاد الدولي، حيث يسعى لتفسير وتحليل أنماط التدفقات التجارية بين الدول، منذ ظهوره في ستينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الهولندي يان تينبرغن، شهد هذا النموذج تطورات كبيرة جعلته أداة قوية في فهم ديناميكيات التجارة العالمية وتحليل آثار السياسات التجارية المختلفة.

1.النموذج الأساسي للجاذبية:

يمكن التعبير عن النموذج الأساسي بالصيغة الرياضية التالية:[1]

$$Trade_{ij} = \alpha . \frac{GDP_i . GDP_j}{Distance_{ij}}$$

حيث:

$Trade_ij$: التدفق التجاري من الدولة i إلى الدولةj

GDP_i : الناتج المحلي الإجمالي للدولة) i المصدرة(

GDP_j: الناتج المحلي الإجمالي للدولة) j المستوردة(

$Distance_ij$: المسافة بين الدولتين i وj

α: ثابت

[1] Shahriar, Saleh & Qian, Lu & Kea, Sokvibol & Muhammad Abdullahi, Nazir, **The Gravity Model of Trade: A Theoretical Perspective**, Review of innovation and competitiveness, 2019, p.p 27-28.

بأخذ اللوغاريتمات لمعادلة نموذج الجاذبية، نحصل على الشكل الخطي للنموذج والمعادلة القابلة للتقدير كما يلي:

$$\log(Trade_{ij}) = \alpha + \beta_1 \log(GDP_i . GDP_j) + \beta_2 \log(Distance) + u_{ij}$$

حيث:

β_1, β_2: معاملات يتم تقديرها إحصائياً

u_{ij}: حد الخطأ العشوائي

هذا النموذج الأساسي يفترض أن حجم التجارة بين دولتين يتناسب طردياً مع حجم اقتصاديهما وعكسياً مع المسافة بينهما. رغم بساطته، فقد أظهر هذا النموذج قدرة تفسيرية عالية للأنماط التجارية العالمية.

2.نموذج الجاذبية الموسع

مع تعمق الفهم لديناميكيات التجارة العالمية، ظهرت الحاجة إلى توسيع النموذج الأساسي ليشمل عوامل إضافية تؤثر على التدفقات التجارية. النموذج الموسع يمكن التعبير عنه بالمعادلة اللوغاريتمية التالية:[1]

$$\ln(X_ij) = \beta_0 + \beta_1 \ln(Y_i) + \beta_2 \ln(Y_j) + \beta_3 \ln(D_ij) + \beta_4 Border_ij + \beta_5 Lang_ij + \beta_6 Colony_ij + \beta_7 RTA_ij + \beta_8 \ln(P_i) + \beta_9 \ln(P_j) + \varepsilon_ij$$

حيث:

[1] Santos Silva, J. M. C., & Tenreyro, S. **The log of gravity**, The Review of Economics and Statistics, 2006, p. 641-658.

ln(X_ij): لوغاريتم التدفق التجاري من الدولة i إلى الدولةj

ln(Y_i), ln(Y_j): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولتين i وj

ln(D_ij): لوغاريتم المسافة بين الدولتين

Border_ij: متغير وهمي للحدود المشتركة

Lang_ij: :متغير وهمي للغة المشتركة

Colony_ij: متغير وهمي للعلاقات الاستعمارية السابقة

RTA_ij: متغير وهمي للعضوية في اتفاقيات التجارة الإقليمية

ln(P_i), ln(P_j): لوغاريتم مؤشرات المقاومة المتعددة الأطراف للدولتين

ε_ij: –حد الخطأ العشوائي

هذا النموذج الموسع يأخذ في الاعتبار عوامل إضافية مثل الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، العلاقات الاستعمارية السابقة، والعضوية في اتفاقيات التجارة الإقليمية.

المطلب الثاني: البيانات ومتغيرات الدراسة

يتناول هذا المطلب مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة وطبيعتها، مع تحديد الفترة الزمنية محل التحليل، ويتم شرح المتغيرات المعتمدة في التحليل، سواء كانت مستقلة أو تابعة، مع توضيح كيفية اختيارها وأهميتها في تحقيق أهداف الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج.

أولا: البيانات

هذه الدراسة نستخدم منهجية بانل (panel data) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتمتد السلسلة الزمنية من عام 1990 إلى 2022، وهي بيانات سنويه تستمد مصدرها من العديد من قواعد البيانات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، CEPII.

جدول رقم (7) تعريف المتغيرات ومصدرها

المتغير	التوصيف	مصدره
Y	حجم التبادل التجاري TRADE VOLUME	صندوق النقد الدولي
X_1	الناتج المحلي الاجمالي في الصين GDP_O	CEPII
X_2	الناتج المحلي الاجمالي في الدولة العربية GDP _D	CEPII
X_3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين GDP_O	CEPII
X_4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدولة العربية GDP_D	CEPII
X_5	عدد السكان بالدول العربية POP_D	CEPII
X_6	عدد السكان في الصين POP_O	CEPII
X_7	البعد الجغرافي DIST_CAP	CEPII
X_8	سعر الصرف ER_it	البنك الدولي
X_9	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من الصين FDI	وزارة الخارجية الصينية
X_{10}	المتغير الوهمي 1 (مبادرة الحزام والطريق) OBOR	اعداد الباحث
X_{11}	المتغير الوهمي 2 الاتفاقيات التجارية FTA	اعداد الباحث

المصدر: من اعداد الباحث

المتغيرات المستخدمة في هذا التقدير بناءاً على ما جاء في النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة المشابهة؛ والمطبقة لنموذج الجاذبية حيث يتمثل المتغير التابع في حجم التبادل التجاري، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الناتج المحلي الاجمالي لكل الصين و الدول العربية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين،

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، عدد السكان في الوطن العربي، عدد السكان في الصين، البعد الجغرافي والذي يمثل تكلفة النقل، متغير وهمي 1(الانضمام الى مبادرة الحزام و الطريق)، متغير وهمي 2 (الاتفاقيات التجارية).

تم تقسيم العمل القياسي الى نموذجين كالآتي:

1. نموذج قياسي للدول العربية بالشرق الأوسط (دول مجلس التعاون الخليجي)
2. نموذج قياسي لدول العربية في شمال افريقيا

ويأتي هذا التقسيم لمراعات اختلاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال افريقيا، واختلاف الوضع الاقتصادي لمجموعتي الدول، وخاصة مع استخدام منهجية بانل.

ثانيا: الوصف الاقتصادي والاحصائي لمتغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا العنصر التعرض الى وصف متغيرات الدراسة، والتي سيتم الاعتماد عليها ضمن نموذج الجاذبية اقتصاديا من خلال عرضها وطريقة اختيارها ، وكذا اجراء اختبارات إحصائية من شأنها وصف هاته الأخيرة احصائيا.

1.الوصف الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

سنتعرض من خلال الجدول الموالي لحجج اختيار كل متغير مستقل والفرضيات الأولية حول تأثير هذا الأخير على حجم التبادل التجاري مستندين الى أسس اقتصادية ونظريات التجارة الدولية في طرح هاته الفرضيات:

جدول رقم (8): الفرضيات الأولية للعوامل المؤثرة على حجم التبادل التجاري

المتغير المستقل	حجة الاختيار	الفرضيات الأولية حول تأثير المتغيرات المستقلة على حجم التبادل التجاري	الأساس الاقتصادي لكل فرضية	لماذا اختيرت هذه المتغيرات بالذات
الناتج المحلي الإجمالي	– الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر رئيسي لقوة الاقتصاد الوطني. الدول ذات الاقتصادات الأكبر لديها قدرات إنتاجية واستهلاكية أكبر، مما يؤدي إلى زيادة في حجم التجارة.	هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الصين والدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، زاد حجم التبادل التجاري.	وفقًا لنظرية الجاذبية التجارية، الدول ذات الاقتصادات الأكبر لديها موارد أكبر وإنتاجية أعلى، مما يمكنها من إنتاج وتصدير المزيد من السلع والخدمات. هذه الدول أيضًا تمتلك قدرة شرائية أكبر لاستيراد السلع والخدمات من الدول الأخرى. الأدبيات السابقة تشير دائمًا إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الثنائية.	1–استناداً إلى الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية فان المتغيرات المختارة تستند إلى نموذج الجاذبية التجاري والنظريات الاقتصادية الراسخة، التي أثبتت مراراً وتكراراً أهميتها في تحليل التبادل التجاري بين الدول. العديد من الدراسات السابقة استخدمت هذه المتغيرات وأثبتت فعاليتها في تفسير حجم التبادل التجاري.
نصيب الفرد من الناتج	–نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس	هناك علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية والقدرة الشرائية	2–محدودية الموارد والبيانات: في أي دراسة بحثية، من الضروري التركيز على المتغيرات

المحلي الإجمالي	مستوى الدخل والقدرة الشرائية للسكان. كلما زاد نصيب الفرد، زادت القدرة على الاستهلاك والاستيراد، مما يعزز التبادل التجاري. –تشير الأبحاث إلى أن الدول ذات نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى الاستيراد والتصدير بكميات أكبر.	المحلي الإجمالي لكل من الصين والدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، زاد حجم التبادل التجاري.	للمواطنين. كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، زادت القدرة على استهلاك السلع والخدمات، مما يعزز الواردات. من جهة أخرى، الدول ذات نصيب الفرد المرتفع تمتلك عادةً صناعات متقدمة قادرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير. الأدبيات الاقتصادية تدعم هذا الرأي بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً بالتبادل التجاري.	الأكثر تأثيراً والتي تتوفر عنها بيانات موثوقة. المتغيرات المختارة هي الأكثر توفراً من حيث البيانات والأكثر شهرة في الأدبيات الاقتصادية لتحليل التجارة الدولية. 3–التأثيرات الأساسية والمتفق عليها: هذه المتغيرات تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على حجم التبادل التجاري. الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، المسافة، وعدد السكان هي عوامل متفق عليها على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية كعوامل حاسمة في تحديد التبادل التجاري. 4–مبادرة الحزام والطريق والاتفاقيات التجارية: هذان المتغيران يعكسان تأثير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الحديثة. مبادرة الحزام والطريق تمثل استراتيجية
المسافة	–المسافة الجغرافية بين الدولتين تؤثر على تكاليف النقل والشحن. المسافات الأقصر تميل إلى تقليل تكاليف النقل، مما يزيد من حجم التجارة. –نموذج الجاذبية التجاري التقليدي يشير دائماً إلى أن المسافة تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم التجارة بين الدول.	هناك علاقة سلبية بين المسافة بين الصين والدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. كلما زادت المسافة، قل حجم التبادل التجاري.	المسافة تؤثر بشكل مباشر على تكاليف النقل والتجارة. كلما زادت المسافة بين الدولتين، زادت تكاليف الشحن والنقل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة وتقليل حجمها. نموذج الجاذبية التقليدي للتجارة الدولية يعتمد بشكل كبير على المسافة كعامل سلبي يؤثر على حجم التجارة.	

عدد السكان	– عدد السكان يؤثر على حجم السوق والطلب. الدول ذات الكثافة السكانية العالية لديها سوق استهلاكية أكبر، مما يزيد من احتمالية التبادل التجاري. –يتفق الباحثون على أن حجم السكان يعتبر محدداً هاماً لحجم التجارة الدولية.	هناك علاقة إيجابية بين عدد السكان في الصين والدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. كلما زاد عدد السكان، زاد حجم التبادل التجاري.	عدد السكان يعكس حجم السوق المحتمل في كلا البلدين. الدول ذات السكان الأكبر لديها أسواق استهلاكية أكبر، مما يزيد من حجم الطلب على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، كثافة السكان العالية يمكن أن تعزز الإنتاجية والإنتاج الصناعي الذي يمكن تصديره. الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن الدول ذات السكان الأكبر تميل إلى التبادل التجاري الأكبر.	رئيسية للصين للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية، بينما الاتفاقيات التجارية تمثل السياسات التي تسهل التجارة وتقلل الحواجز التجارية. 5–التوازن بين المتغيرات الاقتصادية والجغرافية والسياسية:
سعر الصرف	–سعر الصرف يؤثر على القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الدولية. سعر الصرف الملائم يمكن أن يعزز الصادرات ويزيد من جاذبية المنتجات المستوردة. –الأدبيات الاقتصادية تشير إلى تأثير مباشر لسعر الصرف على حجم التجارة بين الدول.	هناك علاقة إيجابية بين استقرار سعر الصرف وحجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية. استقرار سعر الصرف يعزز التبادل التجاري.	استقرار سعر الصرف يعزز التنبؤ بالأسعار ويساهم في تخفيض مخاطر تقلبات العملة، مما يشجع التجارة الدولية. عندما يكون سعر الصرف مستقراً، يكون من الأسهل للشركات في كلا البلدين التخطيط للنفقات والإيرادات المتعلقة بالتجارة الدولية. الأدبيات الاقتصادية تدعم فكرة أن استقرار سعر الصرف يعزز التبادل التجاري.	المتغيرات المختارة تغطي مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية (مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف)، الجغرافية (المسافة)، الديموغرافية (عدد السكان)، والسياسية (الاستثمار الأجنبي المباشر، مبادرة الحزام والطريق، الاتفاقيات التجارية). هذا التوازن يساعد في تقديم تحليل شامل ودقيق للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري. 6–الإسهام في فهم العوامل الأساسية والمؤثرة: الهدف من الدراسة هو تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على التبادل التجاري بين الصين والدول
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	–الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز العلاقات الاقتصادية بين	هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي	الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول من خلال نقل	

(المخزون) للصين بالدول العربية	الدول ويؤدي إلى زيادة في التبادل التجاري من خلال تأسيس مشاريع تجارية مشتركة وتطوير البنية التحتية. – الدراسات الاقتصادية تؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التجارة الدولية.	المباشر للصين في الدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، زاد حجم التبادل التجاري.	التكنولوجيا، تحسين البنية التحتية، وتطوير الأسواق المحلية. الشركات الصينية التي تستثمر في الدول العربية تميل إلى إنشاء روابط تجارية قوية مع الصين، مما يزيد من حجم التبادل التجاري. الأدبيات الاقتصادية تظهر بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التبادل التجاري بين الدول.	العربية. التركيز على المتغيرات الأساسية المعترف بها يساعد في تقديم نتائج قوية وموثوقة يمكن البناء عليها في الدراسات المستقبلية. 7–قابلية التوسع والتحسين في المستقبل: هذه الدراسة يمكن أن تكون قاعدة لمزيد من الأبحاث. يمكن إضافة متغيرات أخرى في المستقبل بناءً على النتائج والتوصيات التي ستقدمها هذه الدراسة. البداية بالمتغيرات الأساسية تضمن وجود قاعدة صلبة للبحث.
الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق	– مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين الصين والدول الأخرى. الانضمام إلى هذه المبادرة يمكن أن يعزز التبادل التجاري من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل العمليات التجارية. –العديد من الدراسات تشير إلى أن المبادرات الدولية الكبرى مثل الحزام والطريق	الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق له تأثير إيجابي على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية. الدول التي تنضم إلى المبادرة تشهد زيادة في حجم التبادل التجاري مع الصين.	مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الصين والدول المشاركة. هذه المبادرة تسهل حركة السلع والخدمات بين الدول من خلال تحسين الطرق والموانئ، مما يقلل من تكاليف النقل ويزيد من حجم التجارة. الأدبيات المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق تشير إلى أن الدول المشاركة شهدت زيادات ملموسة في حجم التبادل التجاري مع الصين.	

	تساهم في زيادة التبادل التجاري بين الدول المشاركة.			
الاتفاقيات التجارية	–الاتفاقيات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف تساهم في تقليل الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية والقيود التنظيمية، مما يزيد من حجم التبادل التجاري. –الأدبيات الاقتصادية تبين أن الاتفاقيات التجارية عادة ما تكون لها تأثير إيجابي كبير على حجم التجارة بين الدول المشاركة.	هناك علاقة إيجابية بين وجود اتفاقيات تجارية بين الصين والدول العربية وحجم التبادل التجاري بينهما. الاتفاقيات التجارية تساهم في زيادة حجم التبادل التجاري.	الاتفاقيات التجارية تزيل الحواجز الجمركية والتنظيمية، مما يسهل تدفق السلع والخدمات بين الدول. هذه الاتفاقيات تعمل على تخفيض التكاليف التجارية وتزيد من التعاون الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري. الأدبيات الاقتصادية تثبت أن الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف تعزز التجارة بين الدول المشاركة.	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

يفيد الوصف الاحصائي للمتغيرات في التحقق من جودة وسلوك المتغيرات، وهذا الاختبار يفيد في وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وكذلك صلاحية البيانات باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري، كما سنقوم بدراسة مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ بحيث سنتمكن من خلاله من اختيار المتغيرات المستقلة المستهدفة، إضافة الى استبعاد بعض المتغيرات التي تشكل عائقا في بناء النموذج من خلال الارتباطات القوية.

جدول رقم (9) الوصف الاحصائي للمتغيرات نموذج دول الشرق الأوسط

	Mean	Median	Max	Min	SD	Skew	Kurt	J.B	Prob	Obs
TRADE_VOLUME	7836162	2455664	77211352	168	15322764	2.78	10.13	965.22	<0.01	283
POP_O	1301436	1311020	1413019	1135185	81725.47	-0.41	2.11	17.38	<0.01	283
POP_D	8097.398	3545	41179.35	476.517	10258.47	1.73	4.71	174.86	<0.01	283
OBOR	0.180212	0	1	0	0.385045	1.66	3.77	137.57	<0.01	283
GDPCAP_O	4.184986	2.069	12.716	0.314	3.935056	0.73	2.14	33.82	<0.01	283
GDPCAP_D	19.68256	14.895	93.714	0.655	18.46615	1.65	5.89	226.33	<0.01	283
GDP_O	5.73E+09	2.71E+09	1.80E+10	3.57E+08	5.56E+09	0.77	2.23	35.31	<0.01	283
GDP_D	1.36E+09	45243662	2.36E+11	2838486	1.56E+10	13.54	193.81	437953.80	<0.01	283
FTA	0.989399	1	1	0	0.102594	-9.56	92.34	98433.71	<0.01	283
FDI_IT	411.9776	4.07	9844.94	0	1221.495	5.00	31.79	10948.03	<0.01	283
ER_IT	36.38462	0.43977	310.5925	0.03444	78.33249	1.80	4.52	179.91	<0.01	283
DISTCAP	6358.756	6229	7067	5662	442.9111	0.29	2.06	14.45	<0.01	283

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تشير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الجاذبية للتبادلات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط (السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، العراق، الأردن، عمان، لبنان) إلى بعض النقاط الهامة، أولاً يظهر متوسط حجم التجارة (TRADE_VOLUME) بقيمة 7,836,162 والوسيط بقيمة 2,455,664 إلى وجود تباين كبير في أحجام التجارة بين الصين وهذه الدول، مع حد

أقصى يبلغ 77,211,352 وحد أدنى قدره 168، مما يعكس التفاوت الكبير في العلاقات التجارية. الانحراف المعياري الكبير (15,322,764) يعزز هذه النتيجة. متوسط حجم التجارة مع المؤسسات المالية الدولية TRADEFLOW_IMF_O) و (TRADEFLOW_IMF_Dيشير إلى دور هذه المؤسسات في دعم وتعزيز التبادل التجاري بين الصين وهذه الدول. عدد سكان الصين (POP_O) بمتوسط 1,301,436 يعكس تأثير الاقتصاد الصيني الضخم كسوق استهلاكي كبير، بينما عدد سكان الدول العربية (POP_D) بمتوسط 8,097,398 يعكس دور هذه الدول كسوق مستهلك كبير يؤثر على حجم التجارة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين (GDPCAP_O) بمتوسط 4.18 يعكس مستوى التنمية الاقتصادية في الصين وقدرتها على الإنتاج والاستهلاك، بينما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (GDPCAP_D) بمتوسط 19.68 يظهر التفاوت الكبير في مستويات الدخل والمعيشة بين الدول العربية والصين. سعر الصرف (ER_IT) بمتوسط 0.03444 يعكس تأثير تقلبات العملات على التجارة، حيث أن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يزيد من تنافسية صادرات الدولة ويجعل وارداتها أقل تكلفة. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_IT) بمتوسط 411,976 يظهر دور الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين هذه الدول، البعد الجغرافي بين العواصم (DISTCAP) بمتوسط 6,358.75 كيلومتر يعكس تأثير المسافة على تكلفة وشروط التجارة، متوسط الاتفاقيات التجارية (FTA) القريب من الواحد يشير إلى أن معظم الدول المشمولة بالدراسة لديها اتفاقيات تجارية مع الصين، مما يسهل من تدفق السلع والخدمات ويخفض الحواجز الجمركية، أخيرًا الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق (OBOR) بمتوسط 0.18 يعكس نسبة الدول التي انضمت إلى هذه المبادرة والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الشريكة، مما يمكن أن

يزيد من حجم التجارة. بشكل عام، تعكس هذه الإحصاءات الوصفية العوامل الاقتصادية والديموغرافية الهامة التي تؤثر على حجم التجارة بين الصين ودول الشرق الأوسط، مما يساعد في فهم الديناميكيات التجارية بين هذه الدول.

جدول رقم (10) الوصف الاحصائي للمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا

	Mean	Median	Max	Min	SD	Skew	Kurt	J.B	Prob	Obs
TRADE_VOLUME	3736073	1134721	27057667	9968.7	5533187	1.99479	6.675054	239.06	0	192
POP_O	1299010	1311020	1413019	1135185	81817.14	-0.335736	2.058318	10.86832	0.004365	192
POP_D	27292.23	25128.06	106381.9	2024.163	26369.68	1.208786	3.706895	51.54789	0	192
GDPCAP_O	4.072144	2.069	12.716	0.314	3.969445	0.810783	2.255664	25.86601	0.00002	192
GDPCAP_D	12.03619	2.462	1725	0.399	123.33	13.84647	192.8187	298984	0	192
GDP_O	5.58E+09	2.71E+09	1.80E+10	3.57E+08	5.61E+09	0.852799	2.340757	27.16727	0.000001	192
GDP_D	3.12E+08	45715370	4.63E+10	1019601	3.31E+09	13.84387	192.7707	298833.6	0	192
FDI_IT	220.452	5.7	2552.48	-12.29	500.4901	2.904326	11.17323	816.9044	0	192
ER_IT	2.854952	1.15674	21.07639	0.04042	4.276005	2.314012	8.185045	392.4643	0	192
DISTCAP	9336.923	9132	11915	7559	1369.48	0.746777	2.656499	19.08317	0.000072	192

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تشير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الجاذبية للتبادلات التجارية بين الصين ودول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) إلى تباينات واضحة في حجم التجارة والعديد من العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة عليها .

يبلغ متوسط حجم التجارة (TRADE_VOLUME) حوالي 3,736,073، مع حد أقصى قدره 27,057,667 وحد أدنى قدره 9,968، مما يشير إلى تفاوت كبير في حجم التجارة بين الصين وهذه الدول. الانحراف المعياري البالغ 5,531,387 يعزز هذه النتيجة، مما يدل على وجود تباين كبير في البيانات .

متوسط عدد سكان الصين (POP_O) يبلغ حوالي 1,299,010، بينما متوسط عدد سكان الدول العربية (POP_D) يبلغ حوالي 27,292.23. هذه الأرقام تعكس التفاوت الكبير في عدد السكان بين الصين ودول شمال افريقيا، مما يؤثر على حجم الطلب والعرض في التجارة الثنائية .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين (GDPCAP_O) يبلغ حوالي 4.07، بينما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (GDPCAP_D) يبلغ حوالي 12.04، هذا التفاوت يعكس الفروق في مستوى الدخل والمعيشة بين الصين وهذه الدول .

يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للصين (GDP_O) حوالي 5.58 تريليون دولار، بينما يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (GDP_D) حوالي 312 مليار دولار، هذه الأرقام تشير إلى الفجوة الكبيرة في الحجم الاقتصادي بين الصين ودول شمال افريقيا، مما يؤثر على القوة التفاوضية والقدرة التنافسية في التجارة .

متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في الدول العربية (FDI_IT) يبلغ حوالي 220.45 مليون دولار، مما يشير إلى دور الاستثمارات الصينية في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وهذه الدول .

سعر الصرف (ER_IT) يبلغ متوسطه حوالي 2.85، مما يعكس تأثير تقلبات العملات على التبادل التجاري، الانحراف المعياري البالغ 4.27 يعزز هذه النتيجة، مما يدل على وجود تباين كبير في سعر الصرف عبر الفترة الزمنية المدروسة .

البعد الجغرافي بين العواصم (DISTCAP) يبلغ متوسطه حوالي 9,336.923 كيلومتر، مما يؤثر على تكلفة النقل والشحن وبالتالي على حجم التبادل التجاري بين الصين ودول شمال افريقيا .

بشكل عام، تعكس هذه الإحصاءات الوصفية العوامل الاقتصادية والديموغرافية الهامة التي تؤثر على حجم التجارة بين الصين ودول شمال افريقيا، مما يساعد في فهم الديناميكيات التجارية بين هذه الدول وتحليلها بعمق.

3.الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول الشرق الأوسط

جدول رقم (11) مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول الشرق الأوسط

الارتباط	TRADE_VOLUME	POP_O	POP_D	OBOR	GDPCAP_O	GDPCAP_D	GDP_O	GDP_D	FTA	FDI_IT	ER_IT	DISTCAP
TRADE_VOLUME												
POP_O	0.425082	1										
POP_D	0.464799	0.280456	1									
OBOR	0.313527	0.5962	0.286283	1								
GDPCAP_O	0.453263	0.884763	0.283748	0.771538	1							
GDPCAP_D	0.253785	0.320285	-0.221332	0.041122	0.260745	1						
GDP_O	0.451203	0.879645	0.282153	0.781057	0.999792	0.255905	1					
GDP_D	-0.014582	0.113278	-0.026389	0.172861	0.177389	0.178458	0.17999	1				
FTA	0.052872	0.1991746	-0.100347	0.048531	0.101434	0.088495	0.099653	0.008567	1			
FDI_IT	0.860447	0.366097	0.305155	0.375538	0.439671	0.234216	0.441661	0.025433	0.034973	1		
ER_IT	-0.074209	0.108064	0.255145	0.066409	0.098579	-0.356625	0.097225	-0.038082	0.045278	-0.079528	1	
DISTCAP	-0.087755	0.002332	0.192459	0.056837	0.004803	-0.420205	0.004938	-0.06459	0.012351	-0.113741	0.432194	1

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تحليل مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات المختلفة في نموذج الجاذبية الموسع للتجارة:

1. حجم التجارة البينية:(TRADE_VOLUME)

يعتبر المتغير التابع في هذا النموذج، ويستخدم كمقياس لكمية السلع والخدمات المتبادلة بين الصين والدول العربية.

2.عدد سكان الصين:(POP_O)

الارتباط مع حجم التجارة البينية: 0.425

يشير هذا الارتباط إلى علاقة إيجابية متوسطة بين عدد سكان الصين وحجم التجارة البينية. وهذا يعني أن زيادة عدد السكان في الصين يمكن أن تعزز من حجم التجارة البينية، ربما بزيادة الطلب على السلع والخدمات.

ارتباط قوي جداً مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الصيني (0.885) والناتج المحلي الإجمالي للصين (0.880)، مما يشير إلى أن عدد السكان يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي.

-عدد سكان الدول العربية:(POP_D)

الارتباط مع حجم التجارة البينية: 0.465

يعكس هذا الارتباط علاقة إيجابية متوسطة بين عدد سكان الدول العربية وحجم التجارة البينية. زيادة عدد السكان في الدول العربية قد تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصينية.

ارتباط متوسط مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول العربية (0.320) والاتفاقيات التجارية (0.100)

-الانضمام لمبادرة الحزام والطريق:(OBOR)

الارتباط مع حجم التجارة البينية: 0.313

يشير هذا إلى علاقة إيجابية ضعيفة إلى متوسطة بين الانضمام للمبادرة وحجم التجارة. قد يعني ذلك أن الانضمام للمبادرة يساهم في تعزيز التجارة، ولكن بشكل محدود.

-الناتج المحلي الإجمالي للفرد :(GDPCAP_O) و(GDPCAP_D)

ارتباطات إيجابية قوية مع حجم التجارة البينية (0.851 و0.515 على التوالي)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في كلا الطرفين يعزز التبادل التجاري.

-الناتج المحلي الإجمالي الكلي :(GDP_O) و(GDP_D)

ارتباطات قوية جداً مع حجم التجارة (0.951 و0.614 على التوالي)، مؤكدة على أهمية حجم الاقتصاد في تحديد مستويات التجارة.

-اتفاقيات التجارة الحرة:(FTA)

ارتباط إيجابي ضعيف (0.157) مع حجم التجارة، مما قد يشير إلى تأثير محدود لهذه الاتفاقيات على التبادل التجاري.

-الاستثمار الأجنبي المباشر:(FDI_IT)

ارتباط إيجابي متوسط (0.604) مع حجم التجارة، مما يدل على دور مهم للاستثمارات في تعزيز العلاقات التجارية.

-سعر الصرف:(ER_IT)

ارتباط سلبي ضعيف (-0.074) مع حجم التجارة، مشيراً إلى تأثير محدود لتقلبات أسعار الصرف على التجارة البينية.

-المسافة بين العواصم:(DISTCAP)

ارتباط سلبي ضعيف (-0.088) مع حجم التجارة، مما يعني أن المسافة قد لا تشكل عائقاً كبيراً للتجارة في هذا السياق.

4.الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا

سنقوم من خلال الجدول الموالي قياس وتحليل الارتباط الخطي للمتغيرات احصائيا:

جدول رقم (12) مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا

الارتباط	TRADE_VOLUME	POP_O	POP_D	GDPCAP_O	GDPCAP_D	GDP_O	GDP_D	FDI_IT	ER_IT	DISTCAP	OBOR	FTA
TRADE_VOLUME	1											
POP_O	0.593657	1										
POP_D	0.691822	0.17855	1									
GDPCAP_O	0.641453	0.884732	0.181795	1								
GDPCAP_D	-0.025605	0.107191	-0.065187	0.163231	1							
GDP_O	0.638535	0.879652	0.181065	0.999802	0.165367	1						
GDP_D	0.018141	0.111659	-0.021533	0.168521	-0.006114	0.17065	1					
FDI_IT	0.792663	0.4447308	0.424879	0.508496	-0.029398	0.507116	-0.010368	1				
ER_IT	0.367478	0.281942	0.129908	0.290209	0.042745	0.28969	-0.033293	0.733823	1			
DISTCAP	-0.339527	0.005902	-0.591414	0.0065332	-0.128409	0.006348	-0.047761	-0.177498	0.164896	1		
OBOR	0.376770	0.587881	0.292261	0.638823	0.572219	0.604181	0.292475	0.341008	0.273278	0.055143	1	
FTA	0.544771	0.222453	-0.256325	0.358177	-0.051187	0.260830	0.029032	0.057371	0.042943	0.072653	0.08973	1

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تحليل مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات نموذج دول شمال افريقيا:

-حجم التجارة البينية:(TRADE_VOLUME)

يعتبر المتغير التابع في هذا النموذج، ويقيس كمية التبادل التجاري بين دول شمال افريقيا.

-عدد سكان الدول المصدرة:(POP_O)

الارتباط مع حجم التجارة البينية: 0.593657

يشير هذا إلى علاقة إيجابية متوسطة إلى قوية. زيادة عدد السكان في الدول المصدرة قد تؤدي إلى زيادة حجم التجارة، ربما بسبب زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية.

-عدد سكان الدول المستوردة:(POP_D)

الارتباط مع حجم التجارة البينية: 0.691822

يعكس هذا علاقة إيجابية قوية. زيادة عدد السكان في الدول المستوردة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة.

-الناتج المحلي الإجمالي للفرد: (GDPCAP_O) و(GDPCAP_D)

GDPCAP_O : ارتباط إيجابي قوي مع حجم التجارة (0.641453)

GDPCAP_D : ارتباط سلبي ضعيف مع حجم التجارة (-0.025605)

يشير هذا إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في الدول المصدرة له تأثير إيجابي على التجارة، بينما تأثير دخل الدول المستوردة أقل وضوحاً.

-الناتج المحلي الإجمالي الكلي GDP_O) و:(GDP_D

GDP_O : ارتباط إيجابي قوي مع حجم التجارة (0.638535)

GDP_D : ارتباط إيجابي ضعيف مع حجم التجارة (0.018141)

يؤكد هذا على أهمية حجم اقتصاد الدول المصدرة في تحديد مستويات التجارة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر:(FDI_IT)

ارتباط إيجابي قوي جداً مع حجم التجارة (0.792663)، مما يشير إلى دور مهم للاستثمارات في تعزيز العلاقات التجارية.

-سعر الصرف:(ER_IT)

ارتباط إيجابي متوسط مع حجم التجارة (0.367478)، مما قد يشير إلى تأثير معتدل لتقلبات أسعار الصرف على التجارة البينية.

-المسافة بين العواصم:(DISTCAP)

ارتباط سلبي ضعيف مع حجم التجارة (-0.139527)، مما يعني أن المسافة قد تشكل عائقاً محدوداً للتجارة في هذا السياق.

هذه النتائج تقدم نظرة شاملة عن العوامل المؤثرة في التجارة بين دول شمال افريقيا، مع التركيز على أهمية العوامل الاقتصادية والديموغرافية للدول المصدرة، وكذلك دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز التبادل التجاري.

وكخلاصة بعد دراسة الارتباط الخطي، سيتم استبعاد متغيري نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل من الصين والدول العربية للنموذجين، وذلك بعد اتضاح وجود ارتباط قوي بينها وبين متغيري الناتج المحلي وكذا عدد السكان والذي يعد منطقيا لكون يتم حساب متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاعتماد على كل من الناتج المحلي وعدد السكان. كما سيتم استبعاد متغير المسافة لوجود ارتباط ذاتي.

المبحث الثاني: اختبارات وتقدير النماذج القياسية

تعد اختبارات وتقدير النماذج القياسية من الركائز الأساسية في البحوث الاقتصادية، حيث تتيح للباحثين فهم العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة بشكل دقيق، في هذا السياق تتبع الدراسة منهجين رئيسيين في تقدير النماذج القياسية وهما نماذج بيانات بانل العادية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMOLS) ، وذلك في ضوء التحديات المرتبطة بعدم استقرارية البيانات في المستوى واستقرارها في الفرق الأول.

تبدأ عملية تقدير النماذج القياسية باستخدام نماذج بيانات بانل العادية، والتي تستفيد من دمج البيانات المقطعية والزمنية لتوفير تحليل شامل ودقيق، تعتبر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) الأساس الأولي في تقدير هذه النماذج، حيث تعتمد على افتراض استقرار المتغيرات عبر الزمن وعدم وجود تغاير تلقائي بين الأخطاء، تتميز طريقة OLS ببساطتها وسهولة تطبيقها، حيث توفر تقديرات غير متحيزة وثابتة لمعاملات النموذج، شريطة توافر شروط معينة مثل استقلالية الأخطاء وتوزيعها الطبيعي، إلا أن هذه الطريقة تواجه تحديات جوهرية عند تطبيقها على بيانات غير مستقرة في المستوى، وهو ما قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة ومعاملات مشوهة.

أحد التحديات الرئيسية في تحليل بيانات بانل هو عدم الاستقرارية في المستوى، حيث تكون المتغيرات الاقتصادية الزمنية غير مستقرة، هذا يعني أن متوسط وقيم المتغيرات تتغير بمرور الوقت، مما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة عند استخدام طريقة OLS للتحقق من استقرارية المتغيرات، يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس–بيرون .(PP) عند اكتشاف عدم الاستقرارية في

المستوى، يتوجب الانتقال إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) لتقدير النماذج.

تعتبر FMOLS تقنية متقدمة تم تطويرها لمعالجة مشكلات الانحدار الزائف التي تنجم عن وجود سلاسل زمنية غير مستقرة. تتميز FMOLS بقدرتها على توفير تقديرات غير متحيزة وثابتة حتى في وجود ارتباط تغاير تلقائي وتغاير غير متجانس في الأخطاء، تعتمد FMOLS على تعديل طريقة OLS لتتوافق مع خصائص البيانات غير المستقرة، مما يعزز من دقة النتائج ويتيح تفسيرات أكثر موثوقية للعلاقات الاقتصادية، بفضل هذه الخصائص، توفر FMOLS إطاراً متكاملاً لتحليل البيانات الاقتصادية المعقدة، مما يسهم في فهم أعمق للعوامل المؤثرة على التجارة الدولية بين الصين والدول العربية.

المطلب الأول: نموذج الصين والدول العربية للشرق الاوسط

سنعمل في هذه الخطوة على تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي.

أولا: الإطار الزمني والمكاني للدراسة

في هذه الدراسة تم اختيار عينة متكونة من تسعة دول (**السعودية، قطر، الامارات، الكويت، البحرين، العراق، الاردن، عمان، لبنان**) أما بالنسبة للبعد الزمني فقد كان من الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2022.

ثانيا: عرض متغيرات الدراسة والنموذج المقترح

1. تحديد متغيرات الدراسة

في هذه الخطوة تم تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع الدراسة، وعليه تكون متغيرات الدراسة كالتالي:

- **المتغير التابع**: يتمثل في حجم التجارة، ويرمز له بـــ **TRADE_VOLUME**؛
- **المتغيرات المستقلة**: تتمثل في
  - الناتج المحلي الاجمالي للصين:gdp_o
  - الناتج المحلي للدولة العربية:gdp_d
  - عدد سكان الصين:pop_o
  - عدد سكان الدولة العربية:pop_d
  - سعر الصرف الخاص بالصين والدولة العربية المعنية:ER_it
  - حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (stock) للصين في الدولة العربية:fdi_it
  - متغير وهمي أول يعنى بانضمام الدولة العربية لمبادرة الحزام والطريق:obor
  - متغير وهمي ثاني يعنى بالاتفاقيات التجارية بين الصين والدولة العربية:fta

2. النموذج المقترح للدراسة

بناءا على ما سبق، تكون صيغة النموذج المدروس في شكله الخطي على النحو التالي:

$$LOG(TRADE_VOLUME) = \beta_0 + \beta_1\ LOG(GDO_O) + \beta_2\ LOG(GDP_D) + \beta_3\ LOG(POP_D) + \beta_4\ LOG(POP_O) + \beta_5\ LOG(ER_IT) + \beta_6\ FDI_IT + \beta_7\ FTA + \beta_8\ OBOR + \varepsilon_t$$

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج

من خلال تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج يتم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة (التبادل التجاري بين الصين والدول العربية للشرق الاوسط(، وذلك لمعرفة نوع الأثر، وتحديد جودة النموذج الذي تم اختياره.

1. اختبار التجانس Hsiao

تعد اختبارات تشخيص التجانس أو عدم تجانس معلمات النموذج من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (13): اختبار التجانس لـــ Hsiao

الاختبار	F–stat	P–value	النتيجة
F1	4. 376208	4.43158	**قبول H0**
F2	5.595883	3.273350	**قبول H0**
F3	45.76113	1.0201167	**قبول H0**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قبول $H0^1$ يعني قبول أن النموذج الامثل هو نموذج التجانس الكلي، و قبول $H0^2$ يعني أن المعاملات β_i متجانسة أي متطابقة لكل الدول محل الدراسة، وقبول $H0^3$ يعني أن الثوابت α_i متجانسة لكل الدول.

2. الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

يعتمد الاختبار على قياس معامل تضخم التباين (VIF)، حيث يُعتبر وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عالي إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين تتجاوز الحد المقبول (10)، يُجرى هذا الاختبار لضمان توافر بيانات مستقرة وموثوقة قبل تطبيق النموذج، مما يسهم في دقة التحليل وتفسير النتائج بشكل أكثر صحة وموضوعية.

الجدول رقم (14): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة

Variable	Coefficient	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(GDP_D)	0.002430	4.319913	3.037938
LOG(GDP O)	0.022058	2.739461	7.602191
LOG(POP_D)	0.036317	1.895771	7.056629
LOG(POP_O)	6.807305	1.474780	2.962641
LOG(ER_IT)	0.008595	3.295681	2.192021
FDI_IT	1.16E-09	1.589574	1.389506
FTA	0.116194	9.154580	2.292287
OBOR	0.011131	2.050150	1.685194
C	1148.098	7.953509	N/A

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تحليل معاملات تضخم التباين (VIF) يُظهر أن قيم VIF لكل من FI1 وFI2 تقع في نطاق مقبول (أقل من 10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة بارتفاع الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في هذه البيانات، وعليه سنعتمد على نفس المتغيرات دون حذف أي منها.

3.اختبارات تحديد النموذج الملائم

تتمثل اختبارات تحديد النموذج التي تم اعتمادها في الدراسة في:

❖ **تحديد نوع الاثر في بيانات متغيرات الدراسة:**

في الجدول الموالي يتم تسجيل التقديرات لثلاثة نماذج مختلفة: نموذج الثابت المشترك (Pooled Model)، ونموذج الأثر الثابت(Fixed Effects Model) ، ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model)حيث يتم تقدير نموذج التجانس الكلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ليقوم بتقدير نفس العلاقة لجميع الوحدات الفردية في العينة. أما تقدير النموذج الثاني (نموذج الأثر الثابت)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على المتغيرات الوهمية (DVOLS) يتم تضمين

متغيرات وهمية لكل وحدة فردية في النموذج، مما يسمح بتقدير تأثير ثابت خاص بكل وحدة، أما تقدير النموذج الأخير (نموذج الأثر العشوائي)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) .

الجدول رقم (15). نتائج النموذجين للتقدير بطريقة المربعات الصغرى

المتغير/النموذج	التجانس المشترك (Pooled)	التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)	التأثيرات العشوائية (Random Effect)
LOG(GDP_D)	0.460980*** (9.325)	0.227910*** (4.623)	0.263460*** (5.628)
LOG(GDP_O)	0.746996*** (3.644)	1.247132*** (8.397)	0.991837*** (7.286)
LOG(POP_D)	0.431550*** (7.217)	0.071654*** (0.376)	0.464599*** (4.125)
LOG(POP_O)	1.754870 (0.436)	-1.260932 (-0.483)	0.784959 (0.306)
LOG(ER_it)	-0.030609* (-1.651)	-0.350819*** (-3.784)	-0.088703** (-2.176)
FDI_it	0.000228*** (4.824)	2.005847*** (0.590)	-0.08E-06 (-0.122)
FTA	5.331822*** (15.392)	5.340258*** (15.666)	4.767125*** (18.528)
OBOR	-0.772040*** (-4.682)	-0.530000*** (-5.024)	-0.564493*** (-5.359)
C	-43.81630 (-0.838)	5.155884*** (0.152)	-31.66565 (-0.952)
R_squared	0.864330	0.947191	0.917041
Adjusted R_squared	0.860535	0.944152	0.914721
F-statistic	227.7566	311.6422	395.1872
Prob(F-statistic)	0.00000	0.00000	0.00000
DW	0.447052	0.979960	0.834699
عدد الملاحظات	295	295	295

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تختلف هذه النماذج في الفروض والطرق المستخدمة، وتقديم تقديرات مختلفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولاختيار النموذج الأنسب نجري اختبار (Hausman Test) الذي يقوم بالمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار هاوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	329.851702	8	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

يتبين لنا أن قيمة احتمالية اختبار (Hausman Test) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تدفعنا هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب) وقبول الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب).

ومن أجل المفاضلة بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الاثر الثابت نجري اختبار فيشر المقيد.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	41.231463	(8,278)	0.0000
Cross-section Chi-square	230.781399	8	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أدناه نستنتج أن نموذج الأثر الثابت هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

❖ **اختبار جودة النموذج المختار (نموذج التأثيرات الثابتة)**

للتأكد من جودة أداء النموذج المختار (نموذج التأثيرات الثابتة fixed effect) نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

أ.اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.949635 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 94% من التغير الذي يحدث في Trade volume، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 6% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) والبالغة 0.94434. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن 0.972101 حيث أنها أكبر من معامل التحديد $DW> R^2$.

ب.اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين Trade volume والمتغيرات التفسيرية أي النموذج غير معنوي.

- **الفرضية البديلة H_1**: توجد علاقة بين Trade volume والمتغيرات التفسيرية أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر**: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.01) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

2.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن السلسلة تتوزع طبيعيا نقوم بجراء اختبار جارك بيرا:

الشكل رقم (36): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

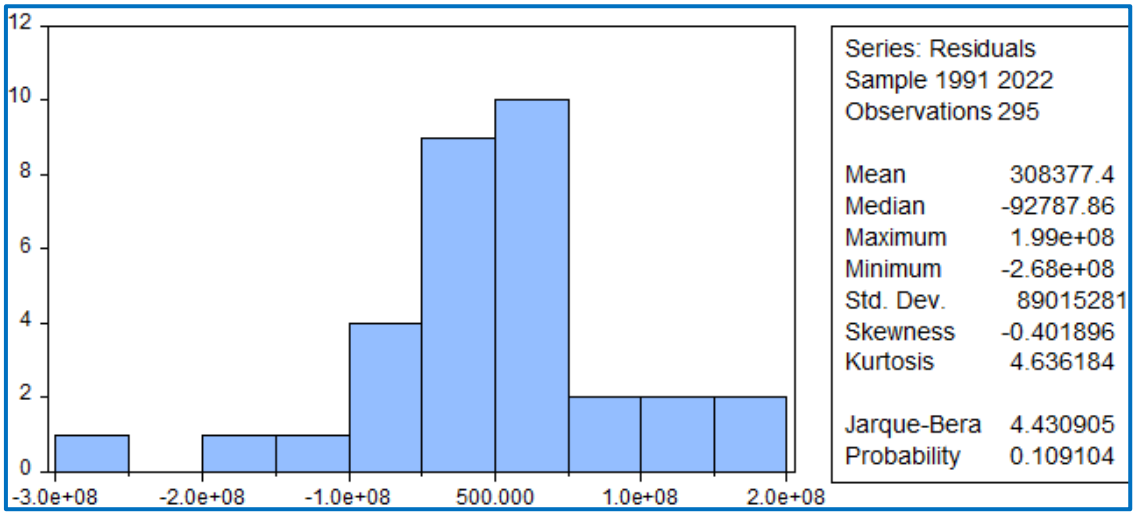

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

نلاحظ من خلال نتائج الشكل رقم (36) أن احتمالية jarque- bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ،ومنه نستطيع القول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال ثقة 95بالمئة.

3.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 33
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 295
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	148.1083	36	0.5172
Pesaran scaled LM	13.21209		0.4717
Bias-corrected scaled LM	13.07147		0.7931
Pesaran CD	2.744203		0.0806

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن احتمالية جميع الاختبارات غير معنوية (أكبر من مستوى معنوية 5%)، وبالتالي نقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المختار.

رابعا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

تعتبر الاستقرارية ذات أهمية كبيرة، حيث يمكن أن تؤدي عدم استقرارية المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مضللة، وتحدث انحرافات في النتائج. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عدم استقرارية السلاسل الزمنية إلى تكوين تماثلات عشوائية مشتركة تؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات مزيفة. لذا من الضروري استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول. ومن أجل اختبار مستوى تكامل السلاسل الزمنية نجري

اختبارات الاستقرارية للبيانات المقطعية الأكثر استعمالا والموضحة في الجدول رقم 2 والتي تعتمد كلها على فرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** وجود جذر وحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- ✓ **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر وحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم (19): نتائج الاستقرارية في المستوى

PP	ADF	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin,Lin &Chu t*	المتغير/الاختبار
2.682 (1.000)	9.503 (0.947)	6.310 (1.000)	3.047 (0.999)	**LOG(TRADE_VOLUME_**
4.5E-06 (1.000)	0.710 (1.000)	4.897 (1.000)	4.172 (1.000)	**LOG(GDP_O)**
21.223 (0.268)	3.410 (1.000)	5.701 (1.000)	1.149 (0.875)	**LOG(GDP_D)**
166.042 (0.000)	46.056 (0.000)	-4.056 (0.000)	-8.500 (0.000)	**LOG(POP_O)**
0.372 (1.000)	0.791 (1.000)	8.175 (1.000)	5.355 (1.000)	**LOG(POP_D)**
58.667 (0.353)	55.864 (0.364)	4.930 (0.117)	3.875 (0.324)	**LOG(ER_it)**
7.510 (0.985)	32.747 (0.018)	2.304 (0.989)	7.617 (1.000)	**FDI_it**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (I0) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات -LLC ,IPS,ADF Ficher, PP-Ficher، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي وجود جذر وحدة، ومن أجل استقرار السلاسل الزمنية نجري اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول، وهو ما سنوضحه في التالي:

الجدول رقم (20): نتائج الاستقرارية بعد أخذ الفرق الأول

PP	ADF	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin,Lin &Chu t*	المتغير/الاختبار
171.788 (0.000)	160.539 (0.000)	-11.032 (0.000)	-11.986 (0.000)	LOG(TRADE_VOLUME_
122.064 (0.000)	3.884 (0.000)	2.128 (0.000)	7.170 (0.000)	LOG(GDP_O)
108.429 (0.000)	102.396 (0.000)	-7.007 (0.000)	-6.966 (0.000)	LOG(GDP_D)
18.091 (0.025)	22.785 (0.000)	-1.631 (0.051)	-1.988 (0.023)	LOG(POP_O)
67.285 (0.000)	72.737 (0.000)	-5.596 (0.000)	-3.055 (0.001)	LOG(POP_D)
145.584 (0.000)	190.385 (0.000)	-14.3812 (0.000)	-14.679 (0.000)	LOG(ER_it)
150.158 (0.000)	80.692 (0.000)	-4.373 (0.000)	-2.733 (0.003)	FDI_it

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

نستنتج أن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات (LLC ,IPS,ADF-Ficher, PP-Ficher)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة، وبما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من الدرجة I1 فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2. اختبار التكامل المشترك:

بناءا على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت أنها مستقرة عند فروقها الأولى، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك للمتغيرات من اختبار Pedroni، وكانت نتائج هذا الاختبار وموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.626159	0.0043	-1.788375	0.0561
Panel rho-Statistic	1.582307	0.9432	1.929295	0.0000
Panel PP-Statistic	-5.784678	0.0000	-3.820327	0.0001
Panel ADF-Statistic	-11.56056	0.0000	-7.963474	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.687967	0.0312
Group PP-Statistic	-3.878157	0.0001
Group ADF-Statistic	-7.740205	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

تبين أغلب إحصائيات اختبار Pedroni وجود تكامل مشترك بين المتغيرات Trade volume و المتغيرات التفسيرية عند مستوى المعنوية 1%، وعليه يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

3.تقدير العلاقة طويلة الأجل:

- التقدير باستعمال FMOLS (نموذج تصحح الخطأ) للبانل وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (22): نتائج التقدير باستعمال FMOLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDGP_D	3.946553	3.372442	1.170236	0.0012
LOGDGP_O	10.63481	6.600299	1.611261	0.0023
LOGPOP_D	164.4081	61.65663	2.666511	0.0176
LOGPOP_O	-482.9821	187.3740	-2.577636	0.0210
LOGER_IT	1.131313	1.088294	1.039529	0.0031
FDI_IT	0.211061	0.001812	1.006458	0.2624
FTA	6.699657	3.318286	2.019012	0.0617
OBOR	4.782122	2.985405	1.601833	0.0302

R-squared	0.827712	Mean dependent var	13.55814
Adjusted R-squared	0.643937	S.D. dependent var	3.552131
S.E. of regression	2.119592	Sum squared resid	67.39006
Long-run variance	4.271335		

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

يشير معامل التحديد R-squared إلى أن حوالي 82.77% من التباين في المتغير التابع (حجم التجارة) يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج. هذا يعتبر مؤشراً جيداً على القوة التفسيرية للنموذج.

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة، وهو أقل من R-squared العادي، مما يشير إلى أن النموذج قد يحتوي على بعض المتغيرات التي لا تضيف قيمة تفسيرية كبيرة. الفرق الكبير بين R-squared و Adjusted R-squared قد يشير إلى وجود بعض المتغيرات غير الضرورية في النموذج.

المطلب الثاني: نموذج الصين والدول العربية لشمال افريقيا

سنعمل في هذه الخطوة على تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع دراستنا.

أولا: الإطار الزمني والمكاني للدراسة

في هذه الدراسة تم اختيار عينة متكونة من ستة (الجزائر، مصر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.) دول أما بالنسبة للبعد الزمني فقد كان من الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2022.

ثانيا: عرض متغيرات الدراسة والنموذج المقترح

1.تحديد متغيرات الدراسة

في هذه الخطوة تم تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع الدراسة، وعليه تكون متغيرات الدراسة كالتالي:

- **المتغير التابع:** يتمثل في حجم التجارة، ويرمز له بـــ **TRADE_VOLUME**؛
- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في
  - الناتج المحلي الاجمالي للصين: gdp_o
  - الناتج المحلي للدولة العربية:gdp_d
  - عدد سكان الصين: pop_o
  - عدد سكان الدولة العربية: pop_d
  - سعر الصرف الخاص بالصين والدولة العربية المعنية: ER_it
  - حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (stock) للصين في الدولة العربية: fdi_it
  - متغير وهمي أول يعنى بانضمام الدولة العربية لمبادرة الحزام والطريق: obor
  - متغير وهمي ثاني يعنى بالاتفاقيات التجارية بين الصين والدولة العربية: fta

2.النموذج المقترح للدراسة

بناءا على ما سبق، تكون صيغة النموذج المدروس في شكله الخطي على النحو التالي:

$$LOG(TRADE_VOLUME) = \beta_0 + \beta_1\ LOG(GDO_O) + \beta_2\ LOG(GDP_D) + \beta_3\ LOG(POP_D) + \beta_4\ LOG(POP_O) + \beta_5\ LOG(ER_IT) + \beta_6\ FDI_IT + \beta_7\ FTA + \beta_8\ OBOR + \varepsilon_t$$

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج

من خلال تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج يتم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة (التبادل التجاري بين الصين والدول العربية لشمال افريقيا)، وذلك لمعرفة نوع الأثر، وتحديد جودة النموذج الذي تم اختياره.

1.اختبار التجانس Hsiao

الجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (23): اختبار التجانس لـــ Hsiao

الاختبار	F–stat	P–value	النتيجة
F1	1.038188	0.421220	**قبول H0**
F2	0.890029	0.600011	**قبول H0**
F3	1.650127	0.148755	**قبول H0**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قبول $H0^1$ يعني قبول أن النموذج الامثل هو نموذج التجانس الكلي، و **قبول** $H0^2$ يعني أن المعاملات β_i متجانسة أي متطابقة لكل الدول محل الدراسة، وقبول $H0^3$ يعني أن الثوابت α_i متجانسة لكل الدول.

2.الكشف عن مشكلة الرتباط الخطي المتعدد:

يعتمد الاختبار على قياس معامل تضخم التباين (VIF)، حيث يُعتبر وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عالي إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين تتجاوز الحد المقبول (10)، يُجرى هذا الاختبار لضمان توافر بيانات مستقرة وموثوقة قبل تطبيق النموذج، مما يسهم في دقة التحليل وتفسير النتائج بشكل أكثر صحة وموضوعية.

الجدول رقم (24): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة

Variable	Coefficient	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(GDP_D)	0.013321	5.67934	9.212273
LOG(GDP O)	0.026729	2.83073	2.233781
LOG(POP_D)	0.056753	8.78248	1.140633
LOG(POP_O)	6.386570	2.22158	2.192551
LOG(ER_IT)	0.005902	2.493910	2.277461
FDI_IT	1.69.29E-10	1.646662	1.480216
FTA	0.077443	1.336622	2.389071
OBOR	0.011777	2.277713	1.865976
C	1079.299	4.398771	N/A

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

تحليل معاملات تضخم التباين (VIF) يُظهر أن قيم VIF لكل من FI1 و FI2 تقع في نطاق مقبول (أقل من 10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة بارتفاع الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في هذه البيانات، و عليه سنعتمد على نفس المتغيرات دون حذف أي منها.

أ. اختبارات تحديد النموذج الملائم

تتمثل اختبارات تحديد النموذج التي تم اعتمادها في الدراسة:

❖ **تحديد نوع الاثر في بيانات متغيرات الدراسة:**

في الجدول الموالي، يتم تسجيل التقديرات لنموذجين مختلفين: نموذج الثابت المشترك (Pooled Model)، ونموذج الأثر الثابت(Fixed Effects Model)

الجدول رقم (25): نتائج النموذجين للتقدير بطريقة المربعات الصغرى

التأثيرات الثابتة (Fixed effect)	التجانس المشترك (Pooled)	المتغير/النموذج
1.558944*** (13.507)	0.948467*** (15.289)	**LOG(GDP_D)**
0.421998*** (2.581)	0.668604*** (3.262)	**LOG(GDP_O)**
-0.422610* (-1.774)	0.102085 (1.384)	**LOG(POP_D)**
-0.942999 (-0.366)	-2.046097 (-0.505)	**LOG(POP_O)**
-0.207956*** (-2.706)	-0.028037 (-1.551)	**LOG(ER_it)**
3.08E-05*** (1.009)	9.31E-05** (2.187)	**FDI_it**
5.234754*** (18.810)	5.454092*** (17.967)	**FTA**
0.000978 (0.009)	-0.254193 (-1.504)	**OBOR**
10.78475*** (0.328)	5.684224 (0.108)	**C**
0.966469	0.910489	**R_squared**
0.964074	0.906660	**Adjusted R_squared**
403.5297	237.7657	**F-statistic**
0.00000	0.00000	**Prob(F-statistic)**
1.029681	0.503333	**DW**
196	196	**عدد الملاحظات**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

ومن أجل المفاضلة بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الاثر الثابت نجري اختبار فيشر المقيد.

الجدول رقم (26):اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	17.924233	(5,182)	0.0000
Cross-section Chi-square	78.478720	5	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews-.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أدناه نستنتج أن نموذج الأثر الثابت هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

❖ **اختبار جودة النموذج المختار (نموذج التأثيرات الثابتة)**

للتأكد من جودة أداء النموذج المختار (نموذج التأثيرات الثابتة fixed effect) نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

أ.اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.921766 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 92% من التغير الذي يحدث في Trade volume، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 8% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) والبالغة 0.916178، كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن 1.789769 حيث أنها أكبر من معامل التحديد R^2 <DW.

ب.اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

– **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين Trade volume والمتغيرات التفسيرية أي النموذج غير معنوي.

– **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة بين Trade volume والمتغيرات التفسيرية أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر**: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.01) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

2.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن السلسلة تتوزع طبيعيا نقوم بجراء اختبار جارك بيرا:

الشكل رقم (37): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

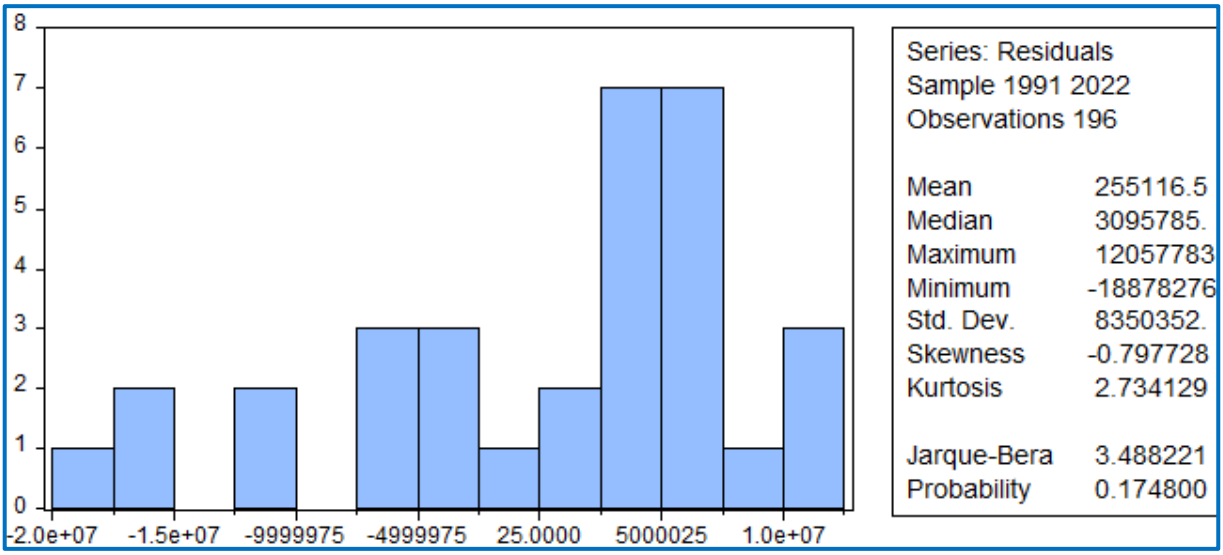

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

نلاحظ من خلال نتائج الشكل (37) أن احتمالية jarque- bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ،ومنه نستطيع القول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال ثقة 95بالمئة.

3.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 33
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 196
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	70.05456	15	0.3682
Pesaran scaled LM	10.05154		0.4408
Bias-corrected scaled LM	9.957792		0.3318
Pesaran CD	-2.847432		0.4407

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن احتمالية جميع الاختبارات غير معنوية (أكبر من مستوى معنوية 5%)، وبالتالي نقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المختار.

رابعا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:

1.اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

من أجل اختبار مستوى تكامل السلاسل الزمنية نجري اختبارات الاستقرارية للبيانات المقطعية الأكثر استعمالا والموضحة في الجدول التالي والتي تعتمد كلها على فرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية**: وجود جذر وحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: عدم وجود جذر وحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم (28): نتائج الاستقرارية في المستوى

PP	ADF	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin,Lin &Chu t*	المتغير/الاختبار
1.785 (1.000)	8.603 (0.736)	5.661 (1.000)	2.520 (0.994)	**LOG(TRADE_VOLUME_**
3.0E-06 (1.000)	0.473 (1.000)	3.999 (1.000)	3.406 (1.000)	**LOG(GDP_O)**
2.696 (0.997)	3.256 (0.993)	2.471 (0.993)	0.578 (0.718)	**LOG(GDP_D)**
110.695 (0.361)	30.704 (0.218)	-3.311 (0.464)	-6.941 (0.948)	**LOG(POP_O)**
0.348 (1.000)	0.368 (1.000)	6.986 (1.000)	4.750 (1.000)	**LOG(POP_D)**
38.182 (0.143)	34.268 (0.612)	-3.695 (0.110)	-2.821 (0.239)	**LOG(ER_it)**
7.259 (0.840)	23.132 (0.027)	2.753 (0.998)	8.585 (1.000)	**FDI_it**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (I0) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات (LLC ,IPS,ADF- Ficher, PP-Ficher.

وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي وجود جذر وحدة، ومن أجل استقرار السلاسل الزمنية نجري اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول، وهو ما سنوضحه في التالي:

الجدول رقم (29): نتائج الاستقرارية بعد أخذ الفرق الأول

PP	ADF	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin,Lin &Chu t*	المتغير/الاختبار
116.543 (0.000)	104.207 (0.000)	-8.107 (0.000)	-8.890 (0.000)	**LOG(TRADE_VOLUME)**
51.417 (0.000)	11.975 (0.047)	-0.927 (0.011)	3.451 (0.001)	**LOG(GDP_O)**
100.069 (0.000)	90.277 (0.000)	-11.885 (0.000)	-13.303 (0.000)	**LOG(GDP_D)**
12.061 (0.041)	15.190 (0.031)	-1.332 (0.091)	-1.624 (0.052)	**LOG(POP_O)**
56.215 (0.000)	62.627 (0.000)	-6.416 (0.000)	-4.608 (0.000)	**LOG(POP_D)**
119.412 (0.000)	115.962 (0.000)	-10.903 (0.000)	-11.415 (0.000)	**LOG(ER_it)**
94.739 (0.000)	65.716 (0.000)	-4.127 (0.000)	-4.695 (0.000)	**FDI_it**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج EVIEWS

نستنتج أن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات (LLC ,IPS,ADF-Ficher, PP-Ficher)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة. وبما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من الدرجة I1 فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2.اختبار التكامل المشترك:

بناءا على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت أنها مستقرة عند فروقها الأولى، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك للمتغيرات من اختبار Pedroni، وكانت نتائج هذا الاختبار وموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.308644	0.0000	-0.957711	0.0320
Panel rho-Statistic	0.848451	0.8019	0.947398	0.0467
Panel PP-Statistic	-2.145494	0.0160	-3.046866	0.0012
Panel ADF-Statistic	-11.70707	0.0000	-8.278197	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.667568	0.0022		
Group PP-Statistic	-1.577864	0.0087		
Group ADF-Statistic	-7.007555	0.0000		

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

تبين أغلب إحصائيات اختبار Pedroni وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع Trade volume و المتغيرات التفسيرية عند مستوى المعنوية 1%، وعليه يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

3.تقدير العلاقة طويلة الأجل:

- التقدير باستعمال FMOLS (نموذج تصحح الخطأ) للبانل وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (31): نتائج التقدير باستعمال FMOLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDGP_D	3.726163	1.794696	2.076209	0.0525
LOGDGP_O	5.880656	3.512448	1.674233	0.1114
LOGPOP_D	91.73385	32.81150	2.795783	0.0119
LOGPOP_O	215.6020	99.71391	2.162205	0.0443
LOGER_IT	1.201564	0.579152	2.074697	0.0526
FDI_IT	0.002272	0.000965	2.355284	0.0301
FTA	6.295279	1.765876	3.564962	0.0022
OBOR	4.273586	1.588728	2.689941	0.0150
R-squared	0.878092	Mean dependent var		13.55814
Adjusted R-squared	0.790047	S.D. dependent var		3.552131
S.E. of regression	1.627607	Sum squared resid		47.68389
Long-run variance	1.451569			

المصدر: مخرجات برمجية –Eviews.

تظهر نتائج تقدير نموذج الجاذبية باستخدام منهجية Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)للعلاقات التجارية بين الصين ودول شمال افريقيا خلال الفترة 1991-2022 قوة تفسيرية عالية ومتانة إحصائية ملحوظة، يعكس معامل التحديد المرتفع (R-squared = 0.878092) قدرة النموذج على تفسير نسبة كبيرة من التباين في حجم التجارة البينية، مع تأكيد الـــ Adjusted R-squared (0.790047) على عدم المبالغة في تعقيد النموذج.

استخدام منهجية FMOLS يعالج بفعالية مشاكل الارتباط الذاتي والتغاير المشترك المحتملة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مما يعزز موثوقية التقديرات، القيمة المنخفضة نسبياً للتباين طويل المدى (1.451569) تشير إلى استقرار جيد في العلاقات الاقتصادية المقدرة عبر الزمن.

المبحث الثالث: تحليل النتائج وتفسيرها

يُعد تقدير النتائج وتفسيرها أحد الجوانب الأساسية في تحليل النماذج الاقتصادية، حيث يُمكّن الباحثين من فهم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات المختلفة وتحديد مدى تأثيرها على الظواهر الاقتصادية المدروسة، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال نموذج الجاذبية للتبادلات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. سنستعرض تقديرات معاملات النموذج، ونحلل دلالتها الإحصائية والاقتصادية، بالإضافة إلى تفسير النتائج في ضوء النظريات الاقتصادية والتجارية.

ستتضمن هذه الدراسة تحليل المتغيرات المستقلة مثل الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، والبعد الجغرافي، وكيفية تأثيرها على حجم التبادلات التجارية بين الصين والدول العربية. كما سنسلط الضوء على المتغيرات الوهمية التي تعكس الاتفاقيات التجارية ومبادرة الحزام والطريق ودورها في تعزيز أو تقليل التبادل التجاري.

عبر هذا المبحث، نسعى إلى تقديم تحليل شامل ودقيق للنتائج، بحيث نتمكن من استخلاص استنتاجات ذات قيمة عالية يمكن أن تساهم في تحسين السياسات التجارية والاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ستكون هذه النتائج بمثابة دليل على مدى تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على التجارة الدولية، مما يوفر رؤية واضحة يمكن الاعتماد عليها في صياغة استراتيجيات مستقبلية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول.

المطلب الأول: التحليل والتفسير الاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة (FE)

سنقوم من خلال نتائج تطبيق نموذج الجاذبية بتحليل تأثير المتغيرات المستقلة على حجم التبادل التجاري باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

أولا: تحليل وتفسير نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لمجموعة الشرق الأوسط

1. الناتج المحلي الإجمالي:(GDP)

LOG(GDP_D) -بمعامل 0.227910 (p-value = 0.0000)

LOG(GDP_O) -بمعامل 1.247132 (p-value = 0.0000)

كلا المعاملين إيجابيان ومعنويان إحصائياً عند مستوى 1%. هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ونموذج الجاذبية، حيث يُتوقع أن يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة حجم التجارة. المعامل الأكبر للصين (GDP_O) يشير إلى أن نمو الاقتصاد الصيني له تأثير أكبر على حجم التجارة مقارنة بنمو اقتصادات الدول العربية. هذا قد يعكس الدور المهيمن للصين في العلاقات التجارية وقدرتها على توليد فرص تجارية أكبر مع نمو اقتصادها.

2. عدد السكان:(POP)

LOG(POP_D) -بمعامل 0.071654 (p-value = 0.0000)

LOG(POP_O) -بمعامل -1.260932 (p-value = 0.6293)

النتائج هنا مثيرة للاهتمام. زيادة عدد سكان الدول العربية لها تأثير إيجابي ومعنوي على حجم التجارة، وهذا يتماشى مع نظرية أن الأسواق الأكبر تجذب المزيد من التجارة. ومع ذلك، فإن معامل عدد سكان الصين

سلبي وغير معنوي إحصائياً. هذا قد يشير إلى أن التغيرات في عدد سكان الصين لا تؤثر بشكل كبير على حجم التجارة مع الدول العربية، ربما لأن الصين تعتبر بالفعل سوقاً ضخمة وأن التغيرات الهامشية في عدد السكان لا تغير بشكل كبير من ديناميكيات التجارة.

3. سعر الصرف:(ER_IT)

LOG(ER_IT) : بمعامل 0.350819- (p-value = 0.0002)

المعامل السلبي والمعنوي إحصائياً يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار) يؤدي إلى انخفاض في حجم التجارة. هذا قد يبدو متناقضاً مع النظرية التقليدية التي تفترض أن انخفاض قيمة العملة يعزز الصادرات. ومع ذلك، في سياق العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية، قد يعكس هذا تأثير ارتفاع تكاليف الواردات على الاقتصادات العربية، مما يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض في حجم التجارة الإجمالي.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر:(FDI_IT)

-معامل 2.005847 (p-value = 0.0000)

التأثير الإيجابي والمعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر يؤكد دوره الهام في تعزيز العلاقات التجارية. هذا يتماشى مع نظريات الاقتصاد الدولي التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول.

5. اتفاقيات التجارة الحرة:(FTA)

-معامل 5.340258(p-value = 0.0000)

المعامل الإيجابي الكبير والمعنوية الإحصائية العالية تؤكد الأهمية البالغة لاتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز التبادل التجاري. هذا يتوافق مع النظريات الاقتصادية حول فوائد تحرير التجارة وإزالة الحواجز التجارية. النتيجة تشير إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين والدول العربية قد نجحت بشكل كبير في زيادة حجم التجارة البينية.

6. مبادرة الحزام والطريق:(OBOR)

-معامل 0.530000 (p-value = 0.0000)

النتيجة السلبية والمعنوية لمتغير مبادرة الحزام والطريق تثير تساؤلات مهمة. هذه النتيجة قد تبدو متناقضة مع الأهداف المعلنة للمبادرة. هناك عدة تفسيرات محتملة:

– تأخر الآثار الإيجابية: قد تكون المبادرة في مراحلها الأولى و لم تتحقق آثارها الإيجابية بعد على حجم التجارة.

– إعادة توجيه التجارة: قد تكون المبادرة أدت إلى إعادة توجيه بعض التدفقات التجارية نحو مشاريع البنية التحتية على حساب التجارة التقليدية.

– عوامل جيوسياسية: قد تكون هناك عوامل سياسية أو إقليمية تؤثر على تنفيذ المبادرة وفعاليتها في المنطقة العربية.

يقدم هذا النموذج رؤى قيمة حول محددات التجارة بين الصين والدول العربية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هناك حاجة لمزيد من البحث لفهم بعض النتائج غير المتوقعة، خاصة فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق.

ثانيا: تحليل وتفسير نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لمجموعة شمال افريقيا

1. الناتج المحلي الإجمالي:(GDP)

LOG(GDP_D) : معامل 1.558944 (p-value = 0.0000)

LOG(GDP_O) : معامل 0.421998 (p-value = 0.0106)

كلا المعاملين إيجابيان ومعنويان إحصائياً، مما يؤكد الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي في كل من الدول العربية والصين في زيادة حجم التجارة. المعامل الأكبر بكثير للدول العربية يشير إلى أن نمو اقتصادات هذه الدول له تأثير أقوى بكثير على حجم التجارة مقارنة بنمو الاقتصاد الصيني. هذا قد يعكس مرونة أعلى للتجارة تجاه التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ربما بسبب اعتمادها الأكبر على التجارة الخارجية أو هيكل اقتصادي أكثر تخصصاً.

2. عدد السكان:(POP)

LOG(POP_D) : معامل -0.422610 (p-value = 0.0777)

LOG(POP_O) : معامل -0.924999 (p-value = 0.7148)

معامل عدد السكان للدول العربية سلبي ومعنوي عند مستوى 10%، بينما معامل الصين غير معنوي. هذه النتيجة مثيرة للاهتمام وقد تشير إلى أن زيادة عدد السكان في الدول العربية قد يكون لها تأثير سلبي طفيف على حجم التجارة. هذا قد يعكس تحديات في توجيه الموارد نحو الاستهلاك المحلي بدلاً من التجارة الخارجية مع نمو السكان، أو قد يشير إلى تحديات في تحقيق نمو اقتصادي يتناسب مع النمو السكاني.

3. سعر الصرف:(ER_IT)

- LOG(ER_IT) : معامل -0.207956 (p-value = 0.0074)

المعامل سلبي ومعنوي إحصائياً. هذا يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض في حجم التجارة. هذه النتيجة قد تعكس تأثير ارتفاع تكاليف الواردات على الاقتصادات العربية، مما يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض في حجم التجارة الإجمالي.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر:(FDI_IT)

- معامل 3.08(p-value = 0.0000) E-05

المعامل إيجابي ومعنوي إحصائياً بدرجة عالية، مما يؤكد الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التجارة. هذا يتماشى مع النظريات الاقتصادية التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التدفقات التجارية من خلال تعزيز سلاسل القيمة العالمية والروابط الاقتصادية بين الدول.

5. اتفاقيات التجارة الحرة:(FTA)

- معامل 5.234754(p-value = 0.0000)

التأثير إيجابي وكبير ومعنوي إحصائياً بدرجة عالية جداً. هذا يؤكد الأهمية البالغة لاتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، حيث حجم المعامل يشير إلى أن وجود اتفاقية تجارة حرة يمكن أن يزيد حجم التجارة بشكل كبير جداً.

6. مبادرة الحزام والطريق:(OBOR)

- معامل 0.000978(p-value = 0.9928)

المعامل إيجابي ولكنه غير معنوي إحصائياً. هذه النتيجة تشير إلى أن تأثير مبادرة الحزام والطريق على حجم التجارة قد يكون محدوداً أو غير مباشر في الفترة المدروسة.

يقدم هذا النموذج رؤى قيمة حول محددات التجارة بين الصين والدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الثابتة لكل دولة. يبرز أهمية النمو الاقتصادي، اتفاقيات التجارة الحرة، والاستثمار الأجنبي المباشر كعوامل رئيسية في تشكيل العلاقات التجارية، مع تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بالنمو السكاني وإدارة أسعار الصرف.

المطلب الثاني: التحليل والتفسير الاقتصادي لنموذج FMOLS

سنقوم من خلال نتائج تطبيق نموذج الجاذبية بتحليل تأثير المتغيرات المستقلة على حجم التبادل التجاري باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية المصححة كليا(FMOLS).

أولا: تحليل وتفسير نتائج نموذج FMOLS لمجموعة الشرق الأوسط

1.الناتج المحلي الإجمالي(GDP) :

أ. للدول العربية في الشرق الأوسط(LOGDGP_D) :

معامل: 3.946553(p-value = 0.0012)

ب. للصين(LOGDGP_O) :

معامل: 10.63481(p-value = 0.0023)

كلا المعاملين إيجابيان ومعنويان إحصائياً. زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط العربية تؤدي إلى زيادة 3.95% في حجم التبادل التجاري، بينما نفس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الصيني تؤدي إلى زيادة 10.63 .%

هذا التباين قد يعكس:

-أهمية الصين كشريك تجاري رئيسي لدول الشرق الأوسط، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

-قدرة الاقتصاد الصيني الأكبر على استيعاب صادرات دول الشرق الأوسط، خاصة النفط والغاز.

-تنوع الاقتصاد الصيني مقارنة باقتصادات دول الشرق الأوسط، مما يوفر فرصاً تجارية أوسع.

2.عدد السكان(POP):

- للدول العربية في الشرق الأوسط(LOGPOP_D) :

معامل 164.4081(p-value = 0.0176)

- للصين(LOGPOP_O) :

معامل 482.9821-(p-value = 0.0210)

كلا المعاملين ومعنويان إحصائياً. غير أن زيادة 1% في عدد السكان لدول الشرق الأوسط العربية تؤدي إلى زيادة 164.41% في حجم التبادل التجاري، بينما نفس الزيادة في عدد سكان الصين تؤدي إلى انخفاض 482.98%.

-التأثير الإيجابي الكبير لزيادة سكان دول الشرق الأوسط قد يعكس:

* نمو الطلب المحلي على السلع الصينية مع زيادة السكان.

* زيادة القوى العاملة وإمكانيات الإنتاج، مما قد يعزز الصادرات إلى الصين.

-التأثير السلبي لزيادة سكان الصين قد يفسر بـــ:

* تركيز الصين على تلبية احتياجات سوقها المحلية المتنامية.

* تحول في السياسات الصينية نحو الاستهلاك المحلي بدلاً من التصدير.

* تغيرات في هيكل الإنتاج الصيني مع زيادة السكان، قد تؤثر على نمط التجارة مع دول الشرق الأوسط.

3. سعر الصرف(ER_IT)

- معامل: 1.131313(p-value = 0.0031)

المعامل إيجابي ومعنوي إحصائياً. أي بمعنى زيادة 1% في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة 1.13% في حجم التبادل التجاري، التأثير الإيجابي قد يعكس أن انخفاض قيمة عملات دول الشرق الأوسط مقابل اليوان الصيني يعزز صادراتها، خاصة في قطاعات غير النفطية، حيث أن أسعار النفط عادة ما تكون مقومة بالدولار الأمريكي.

4.الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI_IT) :

- معامل :0.211061(p-value = 0.2624)

المعامل إيجابي وغير معنوي إحصائياً. أي بمعنى زيادة 1% في الاستثمارات الصينية بالدول العربية للشرق الاوسط يؤدي إلى زيادة 0.21% في حجم التبادل التجاري، الا أن عدم معنوية هذا المتغير قد يشير إلى أن الاستثمارات الصينية في دول الشرق الأوسط قد لا تكون موجهة بشكل مباشر لتعزيز التجارة الثنائية، بل قد تركز على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية.

5. اتفاقية التجارة الحرة(FTA) :

- معامل: 6.699657(p-value = 0.0617)

المعامل إيجابي ومعنوي إحصائياً. أي بمعنى زيادة 1% في عدد الاتفاقيات يؤدي إلى زيادة 6.7% في حجم التبادل التجاري. التأثير الإيجابي الكبير يؤكد أهمية الاتفاقيات التجارية في تسهيل التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط، خاصة في ظل وجود حواجز تجارية تقليدية في المنطقة.

6. مبادرة الحزام والطريق(OBOR) :

- معامل: 4.782122(p-value = 0.0302)

التأثير الإيجابي الكبير يعكس أهمية هذه المبادرة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط، خاصة في مجالات البنية التحتية والنقل واللوجستيات.

ثانيا: تحليل وتفسير نتائج نموذج FMOLS لمجموعة شمال افريقيا

1. الناتج المحلي الإجمالي(GDP):

أ. للدول العربية في شمال افريقيا(LOGDGP_D) :

- معامل: 3.726163(p-value = 0.0525)

ب. للصين(LOGDGP_O) :

- معامل: 5.880656(p-value = 0.1114)

المعامل الخاص بالدول العربية معنوي عند مستوى 10%، بينما معامل الصين غير معنوي إحصائياً، هذا يشير إلى أن النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا له تأثير أكبر على حجم التجارة مع الصين مقارنة بالنمو الاقتصادي الصيني، قد يعكس هذا أهمية النمو الاقتصادي المحلي في زيادة القدرة الاستيرادية وتنويع الصادرات لهذه الدول.

2. عدد السكان(GDP):

أ. للدول العربية في شمال افريقيا(LOGPOP_D) :

- معامل 91.73385(p-value = 0.0119)

ب. للصين(LOGPOP_O) :

- معامل 215.6020(p-value = 0.0443)

كلا المعاملين إيجابيان ومعنويان إحصائياً. هذا يختلف عن نموذج الشرق الأوسط، حيث أن زيادة عدد السكان في كلا الطرفين تؤدي إلى زيادة حجم التجارة، قد يعكس هذا الفرص التجارية المتزايدة مع نمو الأسواق في كلا الجانبين، وربما يشير إلى تكامل اقتصادي أكبر بين الصين ودول شمال افريقيا.

3. سعر الصرف(ER_IT) :

-معامل 1.201564(p-value = 0.0526)

التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 10%. هذا قد يشير إلى أن انخفاض قيمة عملات دول شمال افريقيا مقابل اليوان الصيني يعزز الصادرات، مما يزيد من حجم التجارة.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI_IT) :

- معامل 0.002272(p-value = 0.0301)

على عكس نموذج الشرق الأوسط، هنا نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على حجم التجارة، هذا قد يعكس استراتيجية استثمارية مختلفة للصين في شمال افريقيا، ربما تركز أكثر على القطاعات الموجهة للتصدير أو المرتبطة بالتجارة.

5. اتفاقية التجارة الحرة(FTA) :

- معامل 6.295279(p-value = 0.0022)

يشير إلى أن وجود اتفاقيات تجارة حرة بين الصين ودول شمال افريقيا يؤدي إلى زيادة كبيرة تقدر بحوالي 6.30 وحدة حجم التجارة، وهو تأثير أكبر حتى من تأثير مبادرة الحزام والطريق. يعكس هذا التأثير الكبير الفوائد المتعددة لتحرير التجارة، بما في ذلك تخفيض التعريفات الجمركية، إزالة الحواجز غير الجمركية، وتحسين بيئة الأعمال بين الدول المتعاقدة، كما يشير حجم التأثير إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة قد تؤدي إلى تكامل اقتصادي أعمق بين الصين ودول شمال افريقيا، متجاوزة مجرد زيادة التبادل التجاري.

6. مبادرة الحزام والطريق(OBOR) :

- معامل 4.273586(p-value = 0.0150)

التأثير إيجابي ومعنوي، حيث أن الانضمام للمبادرة يرتبط بزيادة في حجم التجارة بحوالي 4.27 وحدة، وهو تأثير كبير جداً، مما يشير إلى أهمية هذه المبادرة في تعزيز العلاقات التجارية بين الصين ودول شمال افريقيا، قد يعكس هذا التأثير الكبير ليس فقط زيادة التبادل التجاري المباشر، ولكن أيضاً تحسينات في البنية التحتية، تسهيل التجارة، وزيادة الاستثمارات الصينية في الدول المشاركة.أما على الصعيد السياسي فيشير هذا إلى أن المبادرة تلعب دوراً هاماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول شمال افريقيا، متجاوزة كونها مجرد إطار للتعاون الاقتصادي.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، قدمنا تحليلاً شاملاً للعوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية، حيث تمكنا من تحديد وقياس تأثير مجموعة واسعة من العوامل على حجم التبادل التجاري، وقد أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية التقليدية، مثل حجم الاقتصاد والمسافة الجغرافية، تلعب دوراً محورياً في تشكيل التدفقات التجارية بين الصين والدول العربية، إلا أن الدراسة كشفت أيضاً عن أهمية العوامل الاقتصادية الخارجية مثل الاتفاقيات التجارية، في تعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول.

لقد أبرز تحليلنا الأثر الإيجابي الكبير لمبادرة الحزام والطريق الصينية على تعزيز التجارة مع الدول العربية المشاركة، كما أظهرت النتائج تبايناً ملحوظاً في أنماط التجارة بين الصين والدول العربية المختلفة، مما يشير إلى أهمية مراعاة الخصائص الفردية لكل دولة عند صياغة السياسات التجارية.

يقدم هذا الفصل أساساً متيناً لفهم ديناميكيات التجارة بين الصين والدول العربية، ويوفر رؤى قيمة لصانعي السياسات والمستثمرين على حد سواء، كما يمهد الطريق لمزيد من البحث في استراتيجيات تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التكامل التجاري بين هذه المناطق الحيوية في الاقتصاد العالمي.

خاتمة

الخلاصة العامة

شهدت الفترة من 1990 إلى 2022 تحولات جذرية في هيكل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، فمع نهاية الحرب الباردة وبداية عصر العولمة، تسارعت وتيرة التكامل الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، وقد تجلى هذا التحول في الزيادة الهائلة في حجم التجارة العالمية، حيث ارتفعت من حوالي 4 تريليون دولار في عام 1990 إلى ما يقارب 32 تريليون دولار بحلول عام 2022، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

خلال هذه الفترة، برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية، محققة معدلات نمو استثنائية بلغت في المتوسط 9.5% سنويًا خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وقد انعكس هذا النمو على حصتها من التجارة العالمية، التي ارتفعت من أقل من 2% في بداية التسعينيات إلى أكثر من 13% بحلول عام 2021، هذا التحول الجذري في مكانة الصين الاقتصادية كان له تأثير عميق على أنماط التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار.

في المقابل، شهدت المنطقة العربية تطورات متباينة خلال هذه الفترة. فبينما حققت بعض دول الخليج العربي طفرات اقتصادية كبيرة مدفوعة بعائدات النفط والغاز، واجهت دول أخرى تحديات هيكلية وسياسية أثرت على أدائها الاقتصادي. ومع ذلك، فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ككل ارتفاعًا من حوالي 2000 دولار في عام 1990 إلى ما يقارب 6500 دولار في عام 2022، وفقًا لصندوق النقد الدولي.

إن التحول في موازين القوى الاقتصادية العالمية خلال هذه الفترة قد انعكس بشكل واضح على أنماط التجارة بين الصين والدول العربية، فقد تطورت هذه العلاقات التجارية من مجرد تبادلات محدودة في بداية

التسعينيات إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين قد تضاعف أكثر من 20 مرة خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

لقد لعبت عدة عوامل دورًا محوريًا في تشكيل هذه العلاقات التجارية المتنامية. فمن جانب، كان للتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات أثر كبير في تقليص تكاليف النقل والمعاملات، مما سهل التبادل التجاري عبر المسافات الطويلة، ومن جانب آخر، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التجاري الذي شهدته العديد من الدول العربية في تعزيز قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

إن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الصيني، والتي تمثلت في التحول التدريجي نحو نموذج نمو يعتمد بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي والخدمات، قد فتحت آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية، فبينما ظلت واردات الطاقة والموارد الطبيعية تشكل جزءًا كبيرًا من التجارة، برزت قطاعات جديدة كالتكنولوجيا والخدمات المالية والسياحة كمجالات واعدة للتعاون.

كما بلغ إجمالي حجم تجارة السلع الثنائية السنوية للصين مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالي 288.4 مليار دولار في عام 2021، مرتفعًا من 213.5 مليار دولار في عام 2020 والمستوى المرتفع السابق البالغ 277 مليار دولار في عام 2014.

يمثل الشرق الأوسط أكثر من 40% من واردات الصين من النفط، وهو مورد رئيسي للغاز الطبيعي المسال، وتقوم 45 دولة بتزويد الصين بالنفط الخام، يأتي ما يقرب من 50% من النفط الخام المستورد من الصين من تسع دول شرق أوسطية فقط، وتعد ست دول خليجية من بين أكبر 15 موردًا للنفط الخام إلى بكين، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تضاعف الصين وارداتها النفطية من المنطقة بحلول عام 2035.

وتشمل واردات المنطقة من الصين الإلكترونيات والآلات المتطورة والصلب والمنتجات الصيدلانية، بين عامي 2018 و2020 اتجهت الأسعار العالمية للنفط الخام وسلع الطاقة الأخرى نحو الانخفاض، مما أدى إلى اتساع العجز التجاري بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والصين، وتقلص هذا العجز لاحقًا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية في عامي 2021 و2022.

لدى الصين حاليًا معاهدات استثمار ثنائية سارية مع 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وقطر، بالإضافة إلى معاهدة استثمار ثنائية مع الأردن تم توقيعها في عام 2001، ولكنها ليست سارية المفعول. وقد تم توقيع العديد من هذه الاتفاقيات، في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالتزامن مع استراتيجية "الخروج" الصينية، والتي تشجع شركات جمهورية الصين الشعبية على البحث عن فرص استثمارية في الخارج، وفي ذلك الوقت أدرك قادة الصين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بالنسبة لمستقبل الطاقة وأمن الموارد الطبيعية في الصين.

لقد كان لمبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين في عام 2013، دور بارز في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، فمن خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمشاريع الصناعية، سعت هذه المبادرة إلى تعزيز الترابط الاقتصادي وخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار.

إن دراسة تطور العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية خلال الفترة 1990-2022 تكشف عن ديناميكيات معقدة تتجاوز مجرد تبادل السلع والخدمات، فهي تعكس تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، وتبرز أهمية العوامل المؤسسية والسياسية إلى جانب المحددات الاقتصادية التقليدية في تشكيل أنماط التجارة الدولية.

ولما كان الهدف من الدراسة اختبار محددات التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية كمرجع لاختبار المتغيرات، مع اضافة متغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، متغير سعر الصرف ، وكذا متغير وهمي يعبر عن الاتفاقيات التجارية ومتغير اخر يعبر عن الانضمام الى مبادرة الحزام والطريق، وتم تقسيم الدول العربية الى مجموعتين (دول الشرق الأوسط، دول شمال افريقيا) ؛ حيث تم بناء نموذج قياسي لكل مجموعة اعتمادا على منهجية بانل وبتطبيق نماذج التقدير العادية بطريقة المربعات الصغرى(OLS)،وكذا طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) .

ختامًا، يمكن القول إن هذه الدراسة توفر إطارًا شاملاً لفهم العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، وتسهم في توجيه صناع القرار نحو سياسات تدعم التكامل الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بما يحقق مصالح الطرفين، إن النتائج التي توصلنا إليها تفتح المجال لمزيد من الأبحاث المستقبلية التي يمكن أن تبني على هذه الأسس، لاستكشاف جوانب أخرى من العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا: نتائج البحث

أ–النتائج النظرية:

– أظهرت الدراسة أن النظريات الحديثة للتجارة الدولية، مثل نظرية التجارة الجديدة لكروغمان ونظرية الميزة التنافسية لبورتر، قدمت تفسيرات أكثر دقة لأنماط التبادل التجاري المعاصرة مقارنة بالنظريات الكلاسيكية؛

- برز دور العوامل التكنولوجية والابتكار كمحددات رئيسية في تشكيل الميزة النسبية للدول في التجارة الدولية، متجاوزة الاعتماد التقليدي على وفرة عوامل الإنتاج؛

- أكدت الدراسة على أهمية السياسات الاقتصادية الديناميكية في تعزيز القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية، خاصة في ظل تزايد دور سلاسل القيمة العالمية؛

- تبين من خلال الدراسة أن التغيرات التكنولوجية، وخاصة الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، قد أدت إلى إعادة تشكيل جذرية لمفهوم الميزة النسبية، متجاوزة الافتراضات التقليدية لنظرية هكشر-أولين، وقد برز دور رأس المال البشري والقدرة على الابتكار كمحددات رئيسية للقدرة التنافسية في التجارة الدولية؛

- حققت الصين تحولاً هيكلياً عميقاً في نمط تجارتها الخارجية، متجاوزة نموذج "مصنع العالم" التقليدي إلى نموذج قائم على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، وقد تجلى ذلك في زيادة حصة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية من 22% في عام 2000 إلى 56% في عام 2020، مع تركيز متزايد على قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية؛

- أظهرت الدول العربية تبايناً في أداء تجارتها الخارجية، حيث حققت بعض الدول نمواً ملحوظاً في الصادرات غير النفطية، بينما ظلت دول أخرى معتمدة بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية؛

- برز دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية كمحرك رئيسي للتكامل الاقتصادي، حيث أدى تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة التجارة البينية العربية بنسبة 37% خلال الفترة 2005-2020، كما أدى انضمام الدول العربية إلى مبادرة الحزام والطريق إلى زيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة بنسبة 68% خلال الفترة 2013-2020؛

- أدى النمو الاقتصادي المتسارع للصين إلى تغيير جوهري في موازين القوى التجارية العالمية، مما انعكس على طبيعة علاقاتها التجارية مع الدول العربية؛

- كشفت الدراسة عن دور محوري لمبادرة الحزام والطريق في إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة العربية، فقد أدى إنشاء موانئ وممرات لوجستية جديدة إلى خفض تكاليف النقل بنسبة تتراوح بين 15% و25%، مما عزز القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الآسيوية؛

- يمكن القول أن التكامل في سلاسل القيمة العالمية بين الصين والدول العربية كان عاملاً مهماً في زيادة التبادل التجاري، خاصة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات؛

- برز دور التقارب السياسي والدبلوماسي كعامل داعم للعلاقات التجارية، حيث ساهم في تسهيل إبرام الاتفاقيات التجارية وتعزيز الثقة بين الأطراف التجارية؛

ب-النتائج التطبيقية:

- أثبت نموذج الجاذبية فعاليته في تفسير حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، مع قدرة تفسيرية عالية للمتغيرات الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- كشفت الدراسة عن تباين ملحوظ في مرونة التجارة تجاه المتغيرات الاقتصادية الأساسية بين دول شمال افريقيا والشرق الأوسط. فقد كانت مرونة التجارة تجاه الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنسبة 30% في دول الشرق الأوسط مقارنة بدول شمال افريقيا، مما يشير إلى اختلافات هيكلية في أنماط التجارة؛

- برزت أهمية الاتفاقيات التجارية والانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق كعوامل مهمة في تعزيز التبادل التجاري، مع تأثير إيجابي واضح في نتائج النموذج.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

1.تم تأكيد صحة الفرضية الأولى ، حيث أظهرت الدراسة أن النظريات الحديثة للتجارة الدولية قدمت بالفعل إطاراً تفسيرياً أكثر شمولية وديناميكية لأنماط التبادل التجاري العالمي. ومع ذلك، فإن بعض جوانب النظريات الكلاسيكية لا تزال ذات صلة في تفسير بعض أنماط التجارة، خاصة في قطاعات الموارد الطبيعية؛

2.تم تأكيد صحة الفرضية الثانية، حيث شهدت كل من الصين والدول العربية نمواً ملحوظاً في حجم تجارتها الخارجية، مع وجود اختلافات واضحة في معدلات النمو وهيكل الصادرات، وقد أدى ذلك بالفعل إلى تغير في موقعهما النسبي ضمن الاقتصاد العالمي، مع صعود الصين كقوة تجارية عالمية رئيسية؛

3. تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة إلى حد كبير، حيث أظهرت الدراسة أن المحددات الخاصة، مثل الاستثمارات الصينية المباشرة ومبادرة الحزام والطريق، لعبت دوراً أكثر أهمية في تشكيل التبادل التجاري بين الصين والدول العربية مقارنة ببعض المحددات الاقتصادية العامة، ومع ذلك لا يمكن إغفال أهمية العوامل الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي في تفسير حجم التبادل التجاري؛

4. تم تأكيد صحة الفرضية الرابعة جزئياً، حيث أثبت نموذج الجاذبية قدرته على تقديم تفسير دقيق لحجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، كما تم تأكيد وجود اختلافات في القوة التفسيرية للنموذج بين مجموعتي دول شمال افريقيا والشرق الأوسط العربية، مما يشير إلى ضرورة مراعاة الخصائص الإقليمية عند تحليل العلاقات التجارية.

ثالثا: الاقتراحـــــــــــــات

1. تعزيز التكامل الاقتصادي بين الصين والدول العربية من خلال إنشاء مناطق تجارية حرة أو توسيع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مما يمكن أن يقلل من تأثير العوامل الجغرافية وزيادة من تدفقات التجارة والاستثمار؛
2. تركيز الجهود على تحسين شبكة النقل والموانئ بين الدول العربية والصين، مما سيقلل من تكلفة نقل السلع ويزيد من التبادلات التجارية؛
3. يجب على الدول العربية تنويع صادراتها للصين بحيث لا تعتمد فقط على الموارد الطبيعية، بل تتجه نحو المنتجات المصنعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مما يسهم في تحسين التوازن التجاري؛
4. دعم التعاون في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير بين الشركات الصينية والعربية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الصناعات التحويلية والخدمات في الدول العربية؛
5. الاستفادة المثلى من مبادرة الحزام والطريق، خصوصاً فيما يتعلق بإنشاء بنية تحتية تربط بين الدول العربية والصين، بما في ذلك النقل البحري والبري، مما سيساعد في خفض تكاليف التجارة وتحفيز التبادل التجاري؛
6. إصلاح القوانين التجارية والضريبية في الدول العربية لتسهيل جذب الاستثمارات الصينية وتسهيل عملية التجارة، إضافة الى تعزيز البيئة القانونية لجذب الشركات الصينية وزيادة تدفق الاستثمارات الجنبية الصينية وتعزيز التبادل التجاري؛
7. تعزيز العلاقات الدبلوماسية من خلال المنتديات الاقتصادية المشتركة وزيادة عدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين التجاريين من الطرفين لتعميق الشراكة التجارية بين الدول العربية والصين؛

8. التوصية بإنشاء مؤسسات مصرفية مشتركة أو تسهيل تبادل العملات المحلية بين الصين والدول العربية لتقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات التجارية، مما سيزيد من مرونة العلاقات التجارية.

رابعا: آفـــــــــــــــاق الدراسة

فيما يلي بعض الاقتراحات المتعلقة بالآفاق البحثية التي تفتح مجالات واسعة للدراسات المستقبلية، وتسلط الضوء على الجوانب المعقدة والمتعددة الأبعاد للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، كما أنها تؤكد على أهمية اتباع نهج متعدد التخصصات في فهم وتحليل هذه العلاقات في سياق الاقتصاد العالمي المتغير.

1.تأثير الثورة الصناعية الرابعة على العلاقات التجارية الصينية-العربية:

- دراسة كيفية تأثير التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والبلوكتشين على أنماط التجارة وسلاسل التوريد بين الصين والدول العربية.
- تحليل إمكانات وتحديات التجارة الرقمية والخدمات عبر الحدود في تعزيز التبادل التجاري بين الصين والجزائر.

2. التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتأثيره على التجارة الصينية-العربية:

- دراسة فرص وتحديات التحول نحو الطاقة المتجددة وتأثيرها على هيكل التجارة بين الصين والجزائر.
- تحليل إمكانات التعاون في مجالات التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الدائري وتأثيرها على أنماط التجارة المستقبلية.

3.تطوير نماذج اقتصادية قياسية متقدمة:

- استخدام تقنيات التعلم الآلي والشبكات العصبية في تطوير نماذج تنبؤية أكثر دقة لحجم وهيكل التجارة الصينية-العربية.

- دمج البيانات الضخمة وتحليلات الوقت الحقيقي في نماذج التجارة لفهم أفضل للديناميكيات قصيرة المدى في العلاقات التجارية.

4.دراسة تأثير الاستثمارات الصينية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية:

- تحليل الآثار طويلة المدى للاستثمارات الصينية على التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

- دراسة مقارنة لنماذج الاستثمار الصينية مقابل النماذج الغربية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والمراجع

المراجـــــــع باللغة العربية

الكتـــــــــــب:

1. أسامة مجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،(1991).
2. بن حركو غنية، "نظريات التجارة الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، (2018).
3. جالبريت، جون كينيث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي وصورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (2000).
4. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2014).
5. حسين، نيفين، طريق الحرير الجديدة وأثره على دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الامارات، وزارة الاقتصاد، (2020).
6. دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2010).
7. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (1993).
8. سدي علي، دروس في نظرية التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، (2014).
9. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (2001).
10. على حافظ منصور، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضية الشرق، القاهرة، مصر، (1990).
11. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، طبعة أولى، عمان، (2000).
12. عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، (2003).
13. العيادي، اسلام، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، (2018).
14. عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، محاضرات في التجارة الدولية، جامعة بنها، مصر، (2008).

15. شريف على الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2012).
16. خالد المرزوق، الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية، بدون دار نشر، العراق، (2009).
17. عطاء الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار الكتاب، عمان، الأردن، (2016).
18. هبة فؤاد قطان، التجارة الدولية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (2017).
19. محمود محمد أبو العلا، نظم التجارة الدولية، مصلحة الجمارك المصرية، بدون دار نشر، مصر، (2022).
20. معاذ الشرفاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، (2020).
21. ميراندا رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، (2010).
22. نور الدين جوادي، مطبوعة بعنوان: التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، (2017).
23. همام نزار عبيد، نظريات التجارة الدولية، مجموعة محاضرات داخل المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، (2018).
24. حافظ منصور، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضية الشرق، القاهرة، مصر، (2019).
25. حسام علي داود ايمن ابو خضير عبد الله صوفان، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المبسرة، الأردن، (2002).
26. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، (2020).
27. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، (2011).
28. السريتي محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، (2009).
29. دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2002).
30. محمد أبو زلطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى تجارة الكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، (2009).

31. وليام هلال-كينث ب. تايلر، ترجمة حسن عبد الله بدر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين -آفاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (2009).
32. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية) النفط السوري نموذجا) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، (2010).
33. عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، دار جامعية، إسكندرية، (1996).
34. معاذ الشرفاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، (2020).
35. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، (2010).
36. حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (2002).
37. جالبريت، جون كينيث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي وصورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (2000).
38. بن حركو غنية، نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، (2018).
39. همام نزار عبيد، نظريات التجارة الدولية، مجموعة محاضرات داخل المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق. (2018).
40. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (1993).
41. احمد يحيى الرفيق، "التجارة الدولية"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، (2012).
42. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر عدد 11'، (2012).
43. صغير موح مريم، سردون مهدية، إشكالية الاعتراف ابلإيرادات في المحاسبة الدولية في ظل التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، (2011).
44. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، التجارة الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، (2009).
45. علي عبد الرحيم العبودي، م.م. محمد حميد محمد. التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين . (2020).

46. الشقطي، خالد. مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، (2019).
47. ليانجشيانج، جين؛ جاناردان، مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، البرنامج الأكاديمي البحوث والتحليل، ترجمة أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، (2018).

الرسائل والاطروحات

1. أميرة كمال الدين. مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان في الفترة 1978–2002، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه، (2005).
2. الحسن ولد سيدي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا، جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، (2012).
3. بطرس برو، أثر تطور نظريات التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية "الحالة السورية"، جامعة دمشق، رسالة ماجستير، (2016).
4. جهاد حمدى حجازى عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية فى الفترة من "2001-2015 م" دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، الجزائر، (2008).
5. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في العل وم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، (2011).
6. عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، رسالة دكتوراه، (2019).
7. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، (2011).
8. عز الدين علي. أُثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير، (2016).
9. ذيابات، خير. أثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي 2018 -2019، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن. (2019).
10. ملال شرف الدين، التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة-2000-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، (2019).

11. شيخي حافيضة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، (2012-2011).
12. فتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر(2003-2002).
13. سمية ديمش، التجارة الكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة قسنطينة، الجزائر، (2011/2010).
14. ملال شرف الدين، التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة(2000-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، (2016).
15. علي محمد العبادلة، محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (1995-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، (2015).

المجلات العلمية

1. ابراهيم، سمر. مستقبل العلاقات العربية-الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق، مجلة دراسات شرق اوسطية، المجلد (1) العدد (24)، (2020).
2. أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، (2009).
3. براساد، إسوارالطريق إلى التأثير الصين تتبع متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والسياس ي العالمي، (2017).
4. تشو يي هوانغ، الدبلوماسية الصينية ترجمة تشنغ بوه رونغ (وآخرون)، سلسلة أساسيات الصين (بكين)، دار النشر الصينية عبر القارات، (2016)،
5. جهاد حمدى حجازى عبد الحي، العلاقات العربية – الصينية فى الفترة من "2001-2015 م" دراسة حالة (مصر) (2016)
6. الحجات، سامر. طريق الحرير والدبلوماسية الاقتصادية الصينية، مجلة مركز أريام للبحوث والدراسات، المجلد (4) العدد (5)، (2022).
7. حرم محمد بدوي محمد، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 4، السودان، (2010).

8. حسين قوادرة، " العلاقات الاقتصادية الصينية – النيجيرية وأثرها على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية فى نيجيريا «، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمي، المجلد 6، العدد 10، (2019).
9. خيام محمد الزعبي. الحرب التجاريّة الأمريكيّة–الصينيّة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. المجلد 38 العدد الأول. (2022)
10. ذاري هديل، عبد الفتاح فكرت، ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي، مجلة قضايا سياسية، المجلد (1) (69)، جامعة النهرين، مصر(2022).
11. رائد فضل، "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد5 عدد17، (2013).
12. رضا محمد هلال، " العلاقات الصينية بالدول النامية. المنطلقات والأبعاد " ، مجلة السياسة الدولية، العدد(173) القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، يوليو (2008).
13. عصام اسماعيل، وصفاء هاشم عبود. محددات التجارة الخارجية السورية مع دول بريكس وفق نموذج الجاذبية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمي، العدد5، (2018).
14. علي عبد الرحيم العبودي، م.م. محمد حميد محمد. التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين .مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع،(2020).
15. م.م. علي عبد الرحيم العبودي، م.م. محمد حميد محمد. التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين .مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (2020)
16. محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، مجلة صندوق النقد العربي، ابوظبي، (2018).
17. محمد مطاوع. طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 46، (2020).
18. محمود زكريا، القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب، مقال منشور، مركز فاروس للاستشارات وللدراسات الإستراتيجية. (2020).
19. مروش يوسف، لميس حبيبة، وسداس عادل، محددات التبادلات التجارية لدول منطقة المغرب العربي مع الصين: مقاربة باستخدام نموذج الجاذبية من 2000 الى 2019، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2023
20. مسعودي ز., عزي خ. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM – دراسة قياسية للفترة (1980–2017) . مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، (2019).

21. ناجي ساري فارس، واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 42، جامعة البصرة، العراق (2015).
22. نعمة، كاظم. نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، (2018).
23. نيرمين السعدني، "الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية. التحديات والآثار،" السياسة الدولية، السنة 22، العدد 149 يوليو.
24. نيرمين السعدني، "الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية. التحديات والآثار،" السياسة الدولية، السنة 22، العدد 149 يوليو

التقارير والنشرات

1. China Power .“How Will the Belt and Road Initiative Advance China’s Interests?”, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C. https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/ (accessed Nov. 12, 2022).
2. China-Africa Trade.” Johns Hopkins School of Advanced International Studies China Africa Research Initiative, 2020, www.sais-cari.org/data-china-africa-trade.
3. General Administration of Customs, Review of China’s Foreign Trade in 2021, People's republic of China, “Electronic resource”.
4. National Development and Reform Commission,. Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China. (2015).
5. Refinitiv.. BRI Connect: An Initiative in Numbers. (2019)
6. The World Bank. 2020. World Development Indicators. [Accessed 24 November 2020]
7. The World Bank.. *World Development Indicators*. [ONLINE] Available 2020
8. شبكة *الصين* للمواقع الأخبارية (2018). انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، 29 اكتوبر، الموقع على شبكة المعلومات الدولية
9. Countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of African Trade*, *3*(1–2), 41–56.
10. European Commission data on trade with North Africa,
11. Hilton, I., . How China’s Big Overseas Initiative Threatens Global Climate Progress, Yale Environment 360.
12. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214851517300014

13. Molnar, M., T. Yan and Y. Li ,"China's outward direct investment and its impact on the domestic economy", OECD Economics Department Working Papers, No. 1685, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/1b1eaa9d-en. (accessed Nov. 08, 2022).
14. OECD (2018), "The Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape", in OECD Business and Finance Outlook 2018, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/bus_fin_out-2018-6-en (accessed Nov. 11, 2022
15. OECD (2018), "The Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape", in OECD Business and Finance Outlook 2018, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/bus_fin_out-2018-6-en (accessed Nov. 11, 2022).
16. OECD, Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2022: Financing Sustainable Recovery from COVID-19, OECD Publishing (2022),
17. OECD.. OECD Investment Policy Reviews: China 2008: Encouraging Responsible Business Conduct. OECD, (2008), pp. 69.
18. The World Bank. 2023. World Integrated Trade Solution
19. The World Bank.. *World Integrated Trade Solution*.
20. UNCTAD, G. World investment report: Investor nationality: Policy challenges. Geneva: UNCTAD, (2016). Pp1-232
21. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية،
22. تشاولينغ، فنغ.. قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط، موجز السياسة، منشورات مركز بروكنجز الدوحة، (2015)
23. قاعدة بيانات Refinitiv، هي تابعة لإحدى شركات مجموعة بورصة لندن LSEG، وهي واحدة من أكبر مزودي بيانات الأسواق المالية والبنية التحتية في العالم.
24. كلمة مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والسبعين، سبتمبر 2022.
25. الموقع الرسمي لمركز معلومات الإنترنت الصيني على شبكة المعلومات الدولية.

المواقع الالكترونية

1. http://www.china.org.cn/english/GS-e/19033.htm
2. https://arabcenterdc.org/resource/egypts-strategic-partnership-with-china-opportunities-and-implications/

3. www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative. 2020
4. https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/
5. https://wits.worldbank.org/gptad.html [Accessed 13 August 2023].
6. https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/md/18/rpmarb/c/D18-RPMARB-C-0002!R1!PDF-E.pdf [Accessed 13 August 2023].
7. https://sgp.fas.org/crs/row/R46302.pdf
8. https://carnegieendowment.org/2020/05/10/china-s-balancing-act-in-libya-pub-81757
9. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214851517300014
10. https://www.oecd.org/investment/Investmentfordevelopment/41792683.pdf
11. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

المراجع باللغة الأجنبية

1. Woodward, M. The need for speed: regulatory approaches to high frequency trading in the United States and the European Union. Vanderbilt Journal of International Law, 50(5). (2017).
2. Abdulsalam, A., Xu, H., Ameer, W., Abdo, A. B., & Xia, J.. Exploration of the impact of China's outward foreign direct investment (FDI) on economic growth in Asia and North Africa along the belt and road (B&R) initiative. Sustainability, 13(4), (2021).
3. Aepli, M., Angst, V., Iten, R., Kaiser, H., Lüthi, I., & Schweri, J.. Die Entwicklung der Kompetenzanforderung auf dem Arbeitsmarkt im Zuge der Digitalisierung. Arbeitsmarktpolitik, 77, 2017. Pp1-100.
4. Agrawal, A., Gans, J., & Goldfarb, A. (Eds.). The economics of artificial intelligence. p.22, (2019)
5. Albrieu, R., & Rozenwurcel, G.. A note on China's development strategy and Latin American economies. (2015), p8
6. Al-Sayed, M., & Wang, L. Impact of the Belt and Road Initiative on Egypt's export capabilities. African Development Review, 34(2), 2022, Pp 178-195.
7. Amini, Shahram & Delgado, Michael & Henderson, Daniel & Parmeter, Christopher. **Fixed vs Random: The Hausman Test Four Decades Later**. Advances in Econometrics.P 4-5. 2012
8. Anderson, J. E., & van Wincoop, E. Gravity with gravitas: A solution to the border puzzle. American Economic Review, 93(1), 170-192. 2003.

9. Androniceanu, A., Kinnunen, J., & Georgescu, I. (2020). E-Government clusters in the EU based on the Gaussian Mixture Models. Administratie si Management Public, 35,Pp 6-20.
10. Baier, S. L., & Bergstrand, J. H. Do free trade agreements actually increase members' international trade? Journal of International Economics, 71(1), 72-95. 2007.
11. Bell, A., Fairbrother, M., & Jones, K. Fixed and random effects models: making an informed choice. Quality & Quantity, 53(2), 2019, Pp 1051-1074.
12. Benali, K.. Morocco-China trade dynamics under the Belt and Road Initiative. Mediterranean Politics, 26(4), (2021), Pp 502-518.
13. Bilan, Y., Mishchuk, H., Roshchyk, I., & Joshi, O. Hiring and retaining skilled employees in SMEs: problems in human resource practices and links with organizational success. Business: Theory and Practice, 21(2), (2020). Pp 695- 707
14. Birkan, A., A brief overview of the theory of unequal exchange and its critiques. International Journal of Humanities and Social Science, 5 (4),. (2015). pp 156
15. Brolin, J., The bias of the world: Theories of unequal exchange in history (No.9). Lund University,. (2007). pp 205
16. Chen, Zhao, Sandra Poncet, and Ruixiang Xiong. Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China. Journal of Comparative Economics 48, 2022, Pp56-75
17. Chen, Zhao, Sandra Poncet, and Ruixiang Xiong.. Local financial development and constraints on domestic private-firm exports: evidence from city commercial banks in China. Journal of Comparative Economics 48,.2020,
18. Christine Lim and Michael McAleer«Cointegration Analysis of Quarterly Tourism Demand by Hong Kong and Singapore for Australia,» Applied Economics, vol. 33, no. 12, (2001). pp.1599-1619.
19. Ciuriak, D., & Ptashkina, MThe digital transformation and the transformation of international trade. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development. (2018). p22.
20. Dickey D. and Fuller W 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: .(1981), pp .1057-1072
21. Dosi, G., Virgillito, M. E., & Yu, X.. Gains from trade or from catching-up? Value creation and distribution in the era of China’s WTO accession.idem, (2022) ,P54

22. DUAN, X., YU, X., LU, D., & Josef, N. The Study of New Economic Geography of Krugman and Its Significance [J]. Acta Geographica Sinica, 2. 2010., p501
23. Engle, R.F. Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometrica, 50: (4): (1982), Pp 987-1007.
24. Enkins, R.. How China is reshaping the global economy: Development impacts in Africa and Latin America. Idem, (2022).
25. Fujiwara, Kenji, and Keita Kamei. Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly. Journal of International Trade and Economic Development 27, Pp 91-101. 2018.
26. Fujiwara, Kenji, and Keita Kamei. Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly. Journal of International Trade and Economic Development, (2018).
27. Fujiwara, Kenji, and Keita Kamei.. Trade liberalization, division of labor and welfare under oligopoly. Journal of International Trade and Economic Development 27,. 2018
28. Fulton, Jonathan. **China-UAE Relations in the Belt and Road Era**. Journal of Arabian Studies. 9. 253-268.2019
29. Garlick, J. The regional impacts of China's Belt and Road Initiative. Journal of Current Chinese Affairs, 49(1), (2020).
30. Gaspar, J. M. . Paul Krugman: contributions to Geography and Trade. Letters in Spatial and Resource Sciences, 13(1),.2020. 99-115
31. Gong, Binglin, and Haiwen Zhou. Financial development, the choice of technology, and comparative advantage, idem, 2014., p.22,
32. Gong, Binglin, and Haiwen Zhou.. Financial development, the choice of technology, and comparative advantage. Journal of International Trade and Economic Development 23, 2014, Pp1238- 1261.
33. Gong, Binglin, and Haiwen Zhou.. Financial development, the choice of technology, and comparative advantage, idem, 2014.
34. Head, K., & Mayer, T.. Gravity equations: Workhorse, toolkit, and cookbook. In G. Gopinath, E. Helpman, & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 4, pp. 131-195). Elsevier. 2014
35. Hillman, J. E. The Emperor's new road: China and the project of the century. Idem, p22, (2020).
36. Imai, K., & Kim, I. S. When should we use unit fixed effects regression models for causal inference with longitudinal data?. American Journal of Political Science, 63(2), 2019, Pp 467-490.
37. Jenkins, R. How China is reshaping the global economy: Development impacts in Africa and Latin America. Oxford University Press. (2022), p45

38. Kere and Zongo, Kere S., Zongo A.Digital technologies and intra-african trade, Int. Econom., , (2023).
39. Kirchgässner G. and Wolters J. (2007) "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg. pp. 13-14
40. Kishor, N. Residuals, Analysis of. In: Maggino, F. (eds) Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research. Springer, Cham. 2023, Pp19
41. Krykavskyy, Y., Pokhylchenko, O., & Hayvanovych, N.. Supply chain development drivers in industry 4.0 in Ukrainian enterprises. Oeconomia Copernicana, 10(2),. (2019) 273-290
42. Leandro, F. J. The OBOR global geopolitical drive: the Chinese access security strategy. In The Belt and Road Initiative, (2018).
43. Lechman, E., Networks Externalities as Social Phenomenon in the Process ICT Diffusion. Economics and Sociology, 11(1),., 2018. Pp 22-43
44. Leering, R., 3D printing: a threat to global trade. Amsterdam: ING Economic and Financial Analysis, 2017.
45. Li, Y. (2022). The Interaction between China's Goods Trade Imports and Export Development--Empirical Analysis Based on VAR Model with Co-integration Test. Academic Journal of Business & Management, 4(2).
46. Linder, S. BAn essay on trade and transformation (pp. 82-109). Stockholm: Almqvist & Wiksell, ,(1961). pp7
47. Liu, X., & Zaki, R. Chinese investments in North African infrastructure: A comprehensive analysis. China-Africa Research Initiative, Working Paper No. 52. 2023
48. Lopez-Gonzalez, J. Digital Trade: Developing a Framework for Analysis. OECD Trade Policy Papers No. 205. 2017.
49. Lu, Ming, Kuan-Hu Xiang. 2022. Flexible employment based on big data and manufacturing labor market prosperity index. Working Paper, Shanghai Jiaotong University.
50. Lu, Ming, Kuan-Hu Xiang. Flexible employment based on big data and manufacturing labor market prosperity index , 2022., p.15
51. MalgouyresC. *et al.*Technology-induced trade shocks? Evidence from broadband expansion in France, J. Int. Econ. (2021m).
52. Mason A. Carpenter, “International Business”, Saylor Academy, University of Wisconsin at Madison, Chapter 2,2012.
53. Mason A. Carpenter, “International Business”, Saylor Academy, University of Wisconsin at Madison, Chapter 2. 2012
54. Melitz M.J., Redding S.J.Trade and Innovation: Technical Report 6National Bureau of Economic Research (2021).

55. Metzger, Stephanie. The Belt and Road Initiative: The Role for Coal. International Centre for Sustainable Carbon (ICSC), London, (2021).
56. Mohamed Bin Huwaidin, 'China in the Middle East: perspectives from the Arab world', Arab Insight 2(2), (2008), p. 73
57. Neaime, Simon 'Sustainability of Budget Deficits and Public Debts in Selected European Union Countries', Journal of Economic Asymmetries. (2015a)
58. Neaime, Simon 'Sustainability of Budget Deficits and Public Debts in Selected European Union Countries', Journal of Economic Asymmetries 12(2015a).
59. Nechi, Salem & Mrabet, Zouhair & Alsamara, Mouyad. **China-GCC** Trade: A win-win Changing Trade Patterns. 2022.
60. Ondja'a Abeng-abe, Christian Johan & Kisso, Eunice. **Trade between** China and 45 African countries: does the Gravity Model matter?. Journal of Sino-African Studies. 2. 1-23. 2023.
61. Pedroni, P. Critical Values for Cointegration Tests in Heterogeneous Panels with Multiple Regressors. _Oxford Bulletin of Economics and Statistics_, 61(S1), (1999).Pp 653-670.
62. Pesaran, M. H., & Zhou, Q. Estimation of time-invariant effects in static panel data models. Econometric Reviews, 37(10), 2018, Pp1137-1171.
63. Qian, Xuming & Fulton, Jonathan. China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative I. The Political Economy of China-GCC Relations. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies..2017
64. Ricardo, DOn foreign trade. In 200 Years of Ricardian Trade Theory Springer, Cham. (),(2017). pp. 41-54
65. Ruta, M., Dappe, M. H., Lall, S. V., Zhang, C., Constantinescu, C., Lebrand, M., ... & Churchill, E. Belt and Road economics: opportunities and risks of transport corridors, World Bank Group, (2019).
66. Saint-Paul, Gilles.. Technological choice, financial markets and economic development. European Economic Review 36,. 1992. Pp763-781
67. Santos Silva, J. M. C., & Tenreyro, S. The log of gravity. The Review of Economics and Statistics, 88(4), 2006, Pp 641-658.
68. Santos Silva, J. M. C., & Tenreyro, S. The log of gravity. The Review of Economics and Statistics, 88(4), 641-658. 2006
69. Schwarzenberg, A. B. (2020). Tracking China's global economic activities: data challenges and issues for Congress. Congressional Research Service.
70. Shaffer, G., & Gao, H. A new Chinese economic order?, Journal of International Economic Law, 23(3), (2020). Pp 607-635.

71. Shahriar, Saleh & Qian, Lu & Kea, Sokvibol & Muhammad Abdullahi, Nazir. The Gravity Model of Trade: A Theoretical Perspective. Review of innovation and competitiveness. 2019, pp 27-28.
72. Świadek, A., & Gorączkowska, J. The institutional support for an innovation cooperation in industry: the case of Poland. Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy, 15(4), (2020)., Pp811-831.
73. The World Bank, Making international trade work for development, 2018.
74. UNESCWA. 2022. Government Electronic and Mobile Services (GEMS-2022) Maturity Index Report
75. Weber, J., & Gneuss, M. Digital Geschäftsmodelinnovationen. Controlling in der digitalen Transformation, Internationaler Controller Verein. Retrieved from https://www.icv-controling.com on November 20, 2019.
76. Wehrey, Frederic and Alkoutami, Sandy, "China's Balancing Act in Libya." Carnegie Endowment for International Peace, 2021.
77. Weiss, M. A. Asian infrastructure investment bank (AIIB), Congressional Research Service, (2017). 7-5700.
78. WU, Sike. The Strategic Docking between China and Middle East Countries under the "Belt and Road" Framework. Journal
79. Wyciślak, S., Implications of digitalization for value chains. International Entrepreneurship Review (Przedsiębiorczość Międzynarodowa), 3(2), 2019.
80. Xianjun Feng & Chuanhui Wang, "China's Foreign Investment Law: Moving toward greater liberalization?", The Penn State Journal of Law & International Affairs
81. Xiong T., Sun H.The international service trade effects of bilateral investment treaties. World Econ., 46 (8) (2023) .
82. Yan, H. China's foreign trade achievements: internal and external factors. (2022)., p72
83. Yan, H. China's foreign trade achievements: internal and external factors. (2022),
84. Yao, Yang, In Search of Balance: Technological Development in China, in Competitiveness, FDI and Technological Activity in East Asia, S. Lall and S. Urata, eds., Edgward Elgar, Northampton. (2003)
85. Zahonogo, P. Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of African Trade*, *3*(1–2), (2016).
86. Zakic, Katarina & Radisic, Bojan. THE RESULTS AND CHALLENGES OF CHINESE "GO GLOBAL" POLICY. 354330322. (2017).

87. Zakic, Katarina & Radisic, Bojan. THE RESULTS AND CHALLENGES OF CHINESE "GO GLOBAL" POLICY. 354330322. (2017).
88. Zawislak P.A., Fracasso E.M., Tello-Gamarra J. Technological intensity and innovation capability in industrial firms. Innov. Manage. Rev., 15 (2) , (2018),
89. Zhang, W. B. International trade theory. Capital, knowledge, economic structure, money. (2008). , pp
90. Zhou, Haiwen.. The choice of technology and economic geography. International Economic Journal 36, 2022, Pp1-18.

الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة (VIF)

Variance Inflation Factors
Date: 07/14/24 Time: 19:51
Sample: 1990 2022
Included observations: 295

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(GDP_D)	0.002430	4.319913	3.037938
LOG(GDP_O)	0.022058	2.739461	7.602191
LOG(POP_D)	0.036317	1.895771	7.056629
LOG(POP_O)	6.807305	1.474780	2.962641
LOG(ER_IT)	0.008595	3.295681	2.192021
FDI_IT	1.16E-09	1.589574	1.389506
FTA	0.116194	9.15458	2.292287
OBOR	0.011131	2.050150	1.685194
C	1148.098	7.953509	NA

الملحق رقم (2): نتائج نموذج التجانس المشترك (pooled)

Dependent Variable: LOG(TRADE_VOLUME)
Method: Panel Least Squares
Date: 07/14/24 Time: 18:37
Sample: 1990 2022
Periods included: 33
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 295

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP_D)	0.460980	0.049432	9.325486	0.0000
LOG(GDP_O)	0.746996	0.204978	3.644273	0.0003
LOG(POP_D)	0.431550	0.059797	7.216972	0.0000
LOG(POP_O)	1.754870	4.022371	0.436278	0.6630
LOG(ER_IT)	-0.030609	0.018535	-1.651378	0.0998
FDI_IT	0.000228	4.72E-05	4.824229	0.0000
FTA	5.331822	0.346409	15.39170	0.0000
OBOR	-0.772040	0.164875	-4.682574	0.0000
C	-43.81630	52.28510	-0.838027	0.4027

R-squared	0.864330	Mean dependent var	14.13916
Adjusted R-squared	0.860535	S.D. dependent var	2.237336
S.E. of regression	0.835534	Akaike info criterion	2.508542
Sum squared resid	199.6614	Schwarz criterion	2.621026
Log likelihood	-361.0099	Hannan-Quinn criter.	2.553583
F-statistic	227.7566	Durbin-Watson stat	0.447052
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (3): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)

Dependent Variable: LOG(TRADE_VOLUME)
Method: Panel Least Squares
Date: 07/14/24 Time: 18:38
Sample: 1990 2022
Periods included: 33
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 295

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP_D)	0.227910	0.049297	4.623232	0.0000
LOG(GDP_O)	1.247132	0.148521	8.397013	0.0000
LOG(POP_D)	0.071654	0.190570	0.375995	0.0000
LOG(POP_O)	-1.260932	2.609081	-0.483286	0.6293
LOG(ER_IT)	-0.350819	0.092710	-3.784066	0.0002
FDI_IT	2.005847	3.40E-05	0.590170	0.0000
FTA	5.340258	0.340872	15.66646	0.0000
OBOR	-0.530000	0.105503	-5.023570	0.0000
C	5.155884	33.88359	0.152164	0.0001

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.947191	Mean dependent var	14.13916
Adjusted R-squared	0.944152	S.D. dependent var	2.237336
S.E. of regression	0.528732	Akaike info criterion	1.619230
Sum squared resid	77.71696	Schwarz criterion	1.831699
Log likelihood	-221.8364	Hannan-Quinn criter.	1.704308
F-statistic	311.6422	Durbin-Watson stat	0.979960
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)

Dependent Variable: LOG(TRADE_VOLUME)
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/14/24 Time: 18:41
Sample: 1990 2022
Periods included: 33
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 295
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP_D)	0.263460	0.046811	5.628228	0.0000
LOG(GDP_O)	0.991837	0.136133	7.285807	0.0000
LOG(POP_D)	0.464599	0.112616	4.125501	0.0000
LOG(POP_O)	0.784959	2.560485	0.306567	0.7594
LOG(ER_IT)	-0.088703	0.040753	-2.176588	0.0303
FDI_IT	-4.08E-06	3.33E-05	-0.122480	0.9026
FTA	4.767125	0.257293	18.52798	0.0000
OBOR	-0.564493	0.105326	-5.359495	0.0000
C	-31.66565	33.27609	-0.951604	0.3421

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.369220	0.3278
Idiosyncratic random	0.528732	0.6722

Weighted Statistics			
R-squared	0.917041	Mean dependent var	3.431672
Adjusted R-squared	0.914721	S.D. dependent var	1.943247
S.E. of regression	0.566996	Sum squared resid	91.94470
F-statistic	395.1872	Durbin-Watson stat	0.834699
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (5): نتائج اختبار هاوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	329.851702	8	0.0000

الملحق رقم (6): نتائج اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	41.231463	(8,278)	0.0000
Cross-section Chi-square	230.781399	8	0.0000

الملحق رقم (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 33
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 295
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	148.1083	36	0.5172
Pesaran scaled LM	13.21209		0.4717
Bias-corrected scaled LM	13.07147		0.7931
Pesaran CD	2.744203		0.0806

الملحق رقم (8): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى للمتغير التابع

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(TRADE_VOLUME)
Date: 07/14/24 Time: 18:52
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.04679	0.9988	9	273
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	6.30983	1.0000	9	273
ADF - Fisher Chi-square	9.50314	0.9469	9	273
PP - Fisher Chi-square	2.68183	1.0000	9	287

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (9): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للصين

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(GDP_O)
Date: 07/14/24 Time: 18:53
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.17171	1.0000	9	261
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.89736	1.0000	9	261
ADF - Fisher Chi-square	0.71038	1.0000	9	261
PP - Fisher Chi-square	4.5E-06	1.0000	9	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (10): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(GDP_D)
Date: 07/14/24 Time: 18:54
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.14932	0.8748	9	266
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.70121	1.0000	9	266
ADF - Fisher Chi-square	3.41051	0.9999	9	266
PP - Fisher Chi-square	21.2238	0.2683	9	286

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (11): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير عدد سكان الدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(POP_D)
Date: 07/14/24 Time: 18:55
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.35497	1.0000	9	276
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	8.17476	1.0000	9	276
ADF - Fisher Chi-square	0.79145	1.0000	9	276
PP - Fisher Chi-square	0.37182	1.0000	9	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (12): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير عدد سكان الصين

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(POP_O)
Date: 07/14/24 Time: 18:55
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.50083	0.0000	9	279
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.05563	0.0000	9	279
ADF - Fisher Chi-square	46.0562	0.0003	9	279
PP - Fisher Chi-square	166.042	0.0000	9	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (13): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير سعر الصرف

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(ER_IT)
Date: 07/14/24 Time: 18:56
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.87531	0.3244	9	280
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.92974	0.1169	9	280
ADF - Fisher Chi-square	55.8638	0.3644	9	280
PP - Fisher Chi-square	58.6672	0.3535	9	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (14): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(FDI_IT)
Date: 07/14/24 Time: 18:58
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.61661	1.0000	9	255
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.30413	0.9894	9	255
ADF - Fisher Chi-square	32.7472	0.0179	9	255
PP - Fisher Chi-square	7.50992	0.9851	9	288

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (15): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول للمتغير التابع

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(TRADE_VOLUME)
Date: 07/14/24 Time: 18:59
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.9865	0.0000	9	265
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.0316	0.0000	9	265
ADF - Fisher Chi-square	160.539	0.0000	9	265
PP - Fisher Chi-square	171.788	0.0000	9	278

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (16): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير الناتج المحلي الاجمالي للصين

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(GDP_O)
Date: 07/14/24 Time: 19:00
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.17037	0.0000	9	261
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.12782	0.0000	9	261
ADF - Fisher Chi-square	3.88376	0.0000	9	261
PP - Fisher Chi-square	122.064	0.0000	9	279

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (17): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(GDP_D)
Date: 07/14/24 Time: 19:01
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.96629	0.0000	9	269
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.00697	0.0000	9	269
ADF - Fisher Chi-square	102.396	0.0000	9	269
PP - Fisher Chi-square	108.429	0.0000	9	276

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (18): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير عدد سكان الدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(POP_D)
Date: 07/14/24 Time: 19:01
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.05513	0.0011	9	272
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.59648	0.0000	9	272
ADF - Fisher Chi-square	72.7366	0.0000	9	272
PP - Fisher Chi-square	67.2846	0.0000	9	279

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (19): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير عدد سكان الصين

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(POP_O)
Date: 07/14/24 Time: 19:02
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.98853	0.0234	9	279
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.63118	0.0514	9	279
ADF - Fisher Chi-square	22.7850	0.0001	9	279
PP - Fisher Chi-square	18.0913	0.0251	9	279

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (20): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير سعر الصرف

Panel unit root test: Summary
Series: D(LOGER_IT)
Date: 07/30/24 Time: 18:50
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.6790	0.0000	9	251
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.3812	0.0000	9	251
ADF - Fisher Chi-square	190.385	0.0000	9	251
PP - Fisher Chi-square	145.584	0.0000	9	279

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (21): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Panel unit root test: Summary
Series: D(FDI_IT)
Date: 07/14/24 Time: 19:14
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.73281	0.0031	9	244
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.37273	0.0000	9	244
ADF - Fisher Chi-square	80.6919	0.0000	9	244
PP - Fisher Chi-square	150.158	0.0000	9	279

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (22): نتائج اختبار التكامل المشترك (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LOG(TRADE_VOLUME) LOG(GDP_D) LOG(GDP_O) LOG(POP...
Date: 07/14/24 Time: 19:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 297
Cross-sections included: 9
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.626159	0.0043	-1.788375	0.0561
Panel rho-Statistic	1.582307	0.9432	1.929295	0.0000
Panel PP-Statistic	-5.784678	0.0000	-3.820327	0.0001
Panel ADF-Statistic	-11.56056	0.0000	-7.963474	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.687967	0.0312
Group PP-Statistic	-3.878157	0.0001
Group ADF-Statistic	-7.740205	0.0000

الملحق رقم (23): نتائج التقدير باستعمال FMOLS

Dependent Variable: LOGTRADE_VOLUME
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/31/24 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1991 2022
Periods included: 32
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 297
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDGP_D	3.946553	3.372442	1.170236	0.0012
LOGDGP_O	10.63481	6.600299	1.611261	0.0023
LOGPOP_D	164.4081	61.65663	2.666511	0.0176
LOGPOP_O	-482.9821	187.3740	-2.577636	0.0210
LOGER_IT	1.131313	1.088294	1.039529	0.0031
FDI_IT	0.211061	0.001812	1.006458	0.2624
FTA	6.699657	3.318286	2.019012	0.0617
OBOR	4.782122	2.985405	1.601833	0.0302

R-squared	0.827712	Mean dependent var	13.55814
Adjusted R-squared	0.643937	S.D. dependent var	3.552131
S.E. of regression	2.119592	Sum squared resid	67.39006
Long-run variance	4.271335		

الملحق رقم (24): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني

Variance Inflation Factors
Date: 07/14/24 Time: 19:28
Sample: 1990 2022
Included observations: 196

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(GDP_D)	0.013321	5.67934	9.212273
LOG(GDP_O)	0.026729	2.83073	2.233781
LOG(POP_D)	0.056753	8.78248	1.140633
LOG(POP_O)	6.386570	2.22158	2.192551
LOG(ER_IT)	0.005902	2.493910	2.277461
FDI_IT	9.29E-10	1.646662	1.480216
FTA	0.077443	1.336622	2.389071
OBOR	0.011777	2.277713	1.865976
C	1079.299	4.398771	NA

الملحق رقم (25): نتائج نموذج التجانس المشترك(Pooled) بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LOG(TRADE_VOLUME)
Method: Panel Least Squares
Date: 07/14/24 Time: 19:26
Sample: 1990 2022
Periods included: 33
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 196

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP_D)	0.948467	0.062037	15.28861	0.0000
LOG(GDP_O)	0.668604	0.204951	3.262259	0.0013
LOG(POP_D)	0.102085	0.073767	1.383877	0.1680
LOG(POP_O)	-2.046097	4.052065	-0.504952	0.6142
LOG(ER_IT)	-0.028037	0.018079	-1.550793	0.1226
FDI_IT	9.31E-05	4.26E-05	2.186812	0.0300
FTA	5.454092	0.303567	17.96665	0.0000
OBOR	-0.254193	0.169050	-1.503656	0.1344
C	5.684224	52.67457	0.107912	0.9142

R-squared	0.910489	Mean dependent var	14.14832
Adjusted R-squared	0.906660	S.D. dependent var	2.230758
S.E. of regression	0.681534	Akaike info criterion	2.115890
Sum squared resid	86.85938	Schwarz criterion	2.266415
Log likelihood	-198.3572	Hannan-Quinn criter.	2.176830
F-statistic	237.7657	Durbin-Watson stat	0.503333
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (26): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect) بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LOG(TRADE_VOLUME)
Method: Panel Least Squares
Date: 07/14/24 Time: 19:26
Sample: 1990 2022
Periods included: 33
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 196

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDP_D)	1.558944	0.115416	13.50719	0.0000
LOG(GDP_O)	0.421998	0.163490	2.581182	0.0106
LOG(POP_D)	-0.422610	0.238228	-1.773969	0.0777
LOG(POP_O)	-0.924999	2.527166	-0.366022	0.7148
LOG(ER_IT)	-0.207956	0.076826	-2.706854	0.0074
FDI_IT	3.08E-05	3.05E-05	1.009869	0.0000
FTA	5.234754	0.278285	18.81075	0.0000
OBOR	0.000978	0.108524	0.009015	0.9928
C	10.78475	32.85269	0.328276	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.966469	Mean dependent var	14.14832
Adjusted R-squared	0.964074	S.D. dependent var	2.230758
S.E. of regression	0.422819	Akaike info criterion	1.185004
Sum squared resid	32.53721	Schwarz criterion	1.419155
Log likelihood	-102.1304	Hannan-Quinn criter.	1.279799
F-statistic	403.5297	Durbin-Watson stat	1.029681
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (27): اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	17.924233	(5,182)	0.0000
Cross-section Chi-square	78.478720	5	0.0000

الملحق رقم (28): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 33
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 196
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	70.05456	15	0.3682
Pesaran scaled LM	10.05154		0.4408
Bias-corrected scaled LM	9.957792		0.3318
Pesaran CD	-2.847432		0.4407

الملحق رقم (29): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى للمتغير التابع

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(TRADE_VOLUME)
Date: 07/14/24 Time: 19:31
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.51998	0.9941	6	178
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.66073	1.0000	6	178
ADF - Fisher Chi-square	8.60303	0.7364	6	178
PP - Fisher Chi-square	1.78503	0.9997	6	191

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (30): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(GDP_D)
Date: 07/14/24 Time: 19:32
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.57840	0.7185	6	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.47115	0.9933	6	184
ADF - Fisher Chi-square	3.25628	0.9934	6	184
PP - Fisher Chi-square	2.69569	0.9973	6	190

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (31): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للصين

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(GDP_O)
Date: 07/14/24 Time: 19:33
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.40619	0.9997	6	174
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.99868	1.0000	6	174
ADF - Fisher Chi-square	0.47359	1.0000	6	174
PP - Fisher Chi-square	3.0E-06	1.0000	6	192

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (32): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير عدد السكان للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(POP_D)
Date: 07/14/24 Time: 19:33
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.75038	1.0000	6	187
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	6.98602	1.0000	6	187
ADF - Fisher Chi-square	0.36760	1.0000	6	187
PP - Fisher Chi-square	0.34838	1.0000	6	192

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (33): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير عدد السكان للصين

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(POP_O)
Date: 07/14/24 Time: 19:34
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.94090	0.9480	6	186
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.31141	0.4641	6	186
ADF - Fisher Chi-square	30.7041	0.2185	6	186
PP - Fisher Chi-square	110.695	0.3606	6	192

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (34): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير سعر الصرف

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(ER_IT)
Date: 07/14/24 Time: 19:35
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.82083	0.2394	6	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.69540	0.1097	6	184
ADF - Fisher Chi-square	34.2679	0.6119	6	184
PP - Fisher Chi-square	38.1823	0.1433	6	192

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (35): اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Panel unit root test: Summary
Series: LOG(FDI_IT)
Date: 07/14/24 Time: 19:36
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	8.58516	1.0000	6	173
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.75354	0.9971	6	173
ADF - Fisher Chi-square	23.1323	0.0266	6	173
PP - Fisher Chi-square	7.25934	0.8400	6	192

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (36): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول للمتغير التابع

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(TRADE_VOLUME)
Date: 07/14/24 Time: 19:37
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.88908	0.0000	6	172
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.10672	0.0000	6	172
ADF - Fisher Chi-square	104.207	0.0000	6	172
PP - Fisher Chi-square	116.543	0.0000	6	185

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (37): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للصين

Panel unit root test: Summary
Series: D(LOGGDP_O)
Date: 07/30/24 Time: 19:02
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.45098	0.0012	6	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.92685	0.0113	6	168
ADF - Fisher Chi-square	11.9750	0.0471	6	168
PP - Fisher Chi-square	51.4171	0.0000	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (38): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغيرالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: D(LOGGDP_D)
Date: 07/30/24 Time: 19:03
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.3032	0.0000	6	182
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.8854	0.0000	6	182
ADF - Fisher Chi-square	90.2786	0.0000	6	182
PP - Fisher Chi-square	100.069	0.0000	6	183

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (39): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير عدد السكان للدول العربية

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(POP_D)
Date: 07/14/24 Time: 19:39
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.60817	0.0000	6	183
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.41643	0.0000	6	183
ADF - Fisher Chi-square	62.6266	0.0000	6	183
PP - Fisher Chi-square	56.2152	0.0000	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (40): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير عدد السكان للصين

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(POP_O)
Date: 07/14/24 Time: 19:39
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.62363	0.0522	6	186
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.33185	0.0915	6	186
ADF - Fisher Chi-square	15.1900	0.0312	6	186
PP - Fisher Chi-square	12.0609	0.0408	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (41): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير سعر الصرف

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(ER_IT)
Date: 07/14/24 Time: 19:40
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.4149	0.0000	6	170
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.9029	0.0000	6	170
ADF - Fisher Chi-square	115.962	0.0000	6	170
PP - Fisher Chi-square	119.412	0.0000	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (42): اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Panel unit root test: Summary
Series: DLOG(FDI_IT)
Date: 07/14/24 Time: 19:41
Sample: 1990 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.69554	0.0000	6	170
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.12675	0.0000	6	170
ADF - Fisher Chi-square	65.7161	0.0000	6	170
PP - Fisher Chi-square	94.7387	0.0000	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (43): نتائج اختبار التكامل المشترك (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LOG(TRADE_VOLUME) LOG(GDP_D) LOG(GDP_O) LOG(POP...
Date: 07/14/24 Time: 19:45
Sample: 1990 2022
Included observations: 198
Cross-sections included: 6
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.308644	0.0000	-0.957711	0.0320
Panel rho-Statistic	0.848451	0.8019	0.947398	0.0467
Panel PP-Statistic	-2.145494	0.0160	-3.046866	0.0012
Panel ADF-Statistic	-11.70707	0.0000	-8.278197	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.667568	0.0022
Group PP-Statistic	-1.577864	0.0087
Group ADF-Statistic	-7.007555	0.0000

الملحق رقم (44): نتائج التقدير باستعمال FMOLS

Dependent Variable: LOGTRADE_VOLUME
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/31/24 Time: 14:17
Sample (adjusted): 1991 2022
Periods included: 32
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 198
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDGP_D	3.726163	1.794696	2.076209	0.0525
LOGDGP_O	5.880656	3.512448	1.674233	0.1114
LOGPOP_D	91.73385	32.81150	2.795783	0.0119
LOGPOP_O	215.6020	99.71391	2.162205	0.0443
LOGER_IT	1.201564	0.579152	2.074697	0.0526
FDI_IT	0.002272	0.000965	2.355284	0.0301
FTA	6.295279	1.765876	3.564962	0.0022
OBOR	4.273586	1.588728	2.689941	0.0150

R-squared	0.878092	Mean dependent var	13.55814
Adjusted R-squared	0.790047	S.D. dependent var	3.552131
S.E. of regression	1.627607	Sum squared resid	47.68389
Long-run variance	1.451569		